

# قراءات معاصرة

## لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث  
(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

### الباحثون

- |                               |                              |
|-------------------------------|------------------------------|
| أ.د. محمد محمد العمري         | أ.د. محي الدين محاسب         |
| أ.د. محمد صلاح الدين الشريف   | أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان |
| د. حسن بن فهد الهويمل         | د. حمد بن عبدالعزيز السويلم  |
| أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح      | أ.د. إبراهيم بن منصور التركي |
| أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق | أ.د. حسن بن محمد النعمي      |
| أ.د. مصطفى أحمد غلفان         | أ.د. محمد بن سعيد الغامدي    |
| أ.د. عز الدين المجدوب         | أ.د. أحمد يوسف علي           |
| أ.د. محمد نجيب العمامي        |                              |

كلية اللغة العربية  
والدراسات الاجتماعية  
[asc.qu.edu.sa](http://asc.qu.edu.sa)



قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

# قراءات معاصرة

## لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

### الباحثون

- |                              |                               |
|------------------------------|-------------------------------|
| أ.د. محي الدين محاسب         | أ.د. محمد محمد العمري         |
| أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان | أ.د. محمد صلاح الدين الشريف   |
| د. حمد بن عبدالعزيز السويلم  | د. حسن بن فهد الهويمل         |
| أ.د. إبراهيم بن منصور التركي | أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح      |
| أ.د. حسن بن محمد النعمي      | أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق |
| أ.د. محمد بن سعيد الغامدي    | أ.د. مصطفى أحمد خلفان         |
| أ.د. أحمد يوسف علي           | أ.د. عز الدين المجدوب         |
|                              | أ.د. محمد نجيب العمامي        |

كلية اللغة العربية  
والدراسات الاجتماعية  
asc.qu.edu.sa



قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

② جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

## فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة،

١٤٤٠هـ

ص ٤٥٦ : ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الأدب العربي - مؤتمرات ٢- اللغة العربية - مؤتمرات

٣- الأدب العربي - نقد مؤتمرات أ- العنوان

١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ديوي ٨١٠،٦٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

للتواصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١١	الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد	
١٣	أ.د. محمد محمد العمري	التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم
٣٥	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)
٥١	د. حسن بن فهد الهويمل	تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث
٨١	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل
٩٧	أ.د. أحمد يوسف علي	التراث والمعرفة والثقافة
١١٩	الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي	
١٢١	أ.د. مصطفى أحمد غلفان	التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل
١٧٣	أ.د. عز الدين المجدوب	مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية
١٩٥	أ.د. محمد صلاح الشريف	قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة
٢٦٣	أ.د. محي الدين محسب	الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب
٣١٣	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	حضور التراث في أعمال داود عبده
٣٥١	الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي	
٣٥٣	أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق	أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بأراء النقاد القدماء والمعاصرين
٣٦٩	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة
٣٩٩	أ.د. حسن محمد النعمي	تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي
٤١٣	أ.د. محمد نجيب العمامي	الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة
٤٣١	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	تجربتي مع البلاغة العربية



## مُقَدِّمَةٌ

تقتضي مسيرة العلم الكونية وقوانينه الكلية نبذ القطيعة المعرفية وتلاشى الحدود الزمانية والمكانية والعرقية، وتراكمية بناء المعارف، فلا فصل في نظرية المعرفة وفلسفة العلوم بين الأزمنة والعصور، ولا تفضيل للقديم أو الحديث، ولا توقف لدوران عجلة التطوير.

وتسعى العلوم الإنسانية عامة واللغوية خاصة إلى اللحاق بالعلوم الطبيعية والاصطفاف في مصافها، وتطبيق الأستمولوجيا العامة للمعرفة، وقد نجحت إلى حد ما في هذا الاصطفاف فاستفادت من القوانين الكونية للعلوم الطبيعية، وتأثرت بما يحكم نظرية المعرفة من مناهج.

وضمن هذه المسيرة الكونية للعلوم والبناء المتراكم للمعرفة اللغوية بنى أسلافنا اللغويون تراثاً ثرياً درسوا فيه جوانب اللغة المختلفة، وامتد هذا البناء عبر العصور، ثم أتيح للباحثين المعاصرين بفضل تأخرهم الزمني الاطلاع على هذا التراث وعلى المناهج الحديثة، فاستلهموا التراث وأعادوا قراءته بما اكتسبوا من أدوات جديدة في البحث لم تتح لمن سبقهم.

وإيماناً باتصال المعرفة واستكمالاً لمسيرة البحوث اللغوية ورفضاً للقطيعة المعرفية رأت كلية اللغة العربية والدراسة الاجتماعية بجامعة القصيم ممثلة بقسم اللغة العربية وآدابها أن تعقد مؤتمرها الدولي الثالث: (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة) لمعالجة إشكالية الحداثة والتراث، وتقديم القراءات المعاصرة للتراث. وقد ترشح للمشاركة في هذا

المؤتمر خمسة عشر مشاركاً من كبار الباحثين اللغويين، انطلقوا من خلفيات متباينة في رسم العلاقة بين الحداثة والتراث، وقدموا قراءات علمية معاصرة شملت التراث اللغوي والأدبي والبلاغي. ويضم الكتاب خمسة عشر بحثاً موزعة على ثلاثة فصول، تضمنت بحوث الفصل الأول إشكاليات التجديد في التراث، وتضمنت بحوث الفصلين الثاني والثالث قراءات معاصرة للتراث اللغوي والأدبي والبلاغي. وفي الختام أتقدم بالشكر لجامعة القصيم وللجان العاملة في المؤتمر، وأخص بالشكر رئيس قسم اللغة العربية وآدابها سعادة الدكتور معاذ بن سليمان الدخيل على ما قام به من جهود كبيرة في سبيل إنجاح هذا المؤتمر. وسعادة الأستاذ الدكتور على بن إبراهيم السعود عميد الكلية السابق الذي انطلقت منه فكرة عقد هذا المؤتمر.

عميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

د / إبراهيم بن سليمان اللاحم





## الأفاق التي تفتحها دراسات المؤتمر

إنَّ أهمَّ ما يمكن أن تغنمه المؤسَّسات البحثية والتعليمية في عقد مثل هذا المؤتمر الذي يجمع كبار الباحثين العرب هو ترسيخ ثقافة العلم القائم على الموضوعية، والنسيبية، والتراكمية. وأنَّ تصبَّ أعمال المؤتمر في الإقناع بالضرورة العلمية للانفتاح والامتداد بين الباحثين فيما يحقُّ تكامل المعارف وتلاقحها؛ فلطالما كانت هذه البيئة بيئة خصبة لنمو المعرفة العلمية وازدهارها. وإنَّ ممَّا نتطلَّعُ إليه أن تكون أعمال المؤتمر لبنة مهمة في مسيرة الارتقاء بالبحث العلمي اللغوي والأدبي العربي أمام عدد من العوائق المعرفية التي يواجهها، وقد كان أحدها أزمة القطيعة بين التراث والمناهج الحديثة. لقد ظلَّ التراث اللغوي والأدبي حاضراً في البحث العربي المعاصر وفق الأطر المتعددة والمختلفة التي انتظمت ضمنها -صراحة أو ضمناً- البحوث اللغوية والأدبية والبلاغية المعاصرة. وقد كان حضور (التراث) في الوعي العربي -منذ بدايات ما سمِّي بعصر النهضة تحديداً- حضوراً إشكالياً؛ لأنَّه كان المركز الذي تدور حوله أسئلة النهضة. وتأتي الحاجة الملحة إلى عقد هذا المؤتمر لما يمثله التراث من أهمية بالغة بوصفه المادة التي تختزن الفكر اللغوي والنقدي والبلاغي العربي؛ فكان على الباحثين الاهتمام به دون الوقوع في وهم السباق المغلوط مع ما تمدُّنا به النظريات اللسانية والنقدية الحديثة، أو الاعتقاد بأنَّ معطيات التراث يجب أن تقف موقف الندِّ لما تكسبه لنا الاتجاهات الحديثة. ولقد ظلَّت المواقف متعددة ومختلفة في تصوُّر العلاقة بين التراث والاتجاهات الحديثة وواقعة تحت تأثيرات متعددة، وانطلاقاً من المسؤولية التي يجب أن تتحلَّى بها المؤسسات الجامعية تجاه قضاياها

العلمية بادرت كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ممثلة بقسم اللغة العربية وآدابها بإقامة هذا المؤتمر الذي يضم كبار الباحثين العرب الذين عاشوا حقبة متعددة في مسيرة التراث والمناهج الحديثة، ويمثلون مدارس لها من النتائج العلمي والريادة ما جعلنا نتطلع بأبحاثهم إلى نتائج علمية تفتح الآفاق العلمية، وتوجه الجهود نحو تصورات موضوعية تسود البحث العلمي العربي انطلاقاً من التسليم بحقيقة (الامتداد) الذي يجب أن يحكم العلاقة بين القديم والحديث، وأن نتجاوز -بما يقدمونه من نتائج وتوصيات- العوائق التي تواجه البحث العربي المعاصر في حدود المشكلات الناشئة عن القصور في فهم العلاقة بين التراث والاتجاهات الحديثة وآليات الامتداد العلمي الممكنة بينهما.

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

د / معاذ بن سليمان الدخيل

# الفصل الأول

## التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد

- ١ التراث اللغوي العربي : أزمة كفاية أم أزمة تقادم  
أ.د. محمد محمد العمري
- ٢ فجوات في تجديد علوم العربية ( التجديد النحوي  
نموذجاً )  
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
- ٣ تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث  
د. حسن بن فهد الهويمل
- ٤ التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل  
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
- ٥ التراث والمعرفة والثقافة  
أ.د. أحمد يوسف علي





## التراث اللغوي العربي: أزمة تقادم أم أزمة كفاية

أ.د. محمد العمري

أستاذ اللسانيات بجامعة القاضي عياض بمراكش

### ملخص:

يشكل التراث اللغوي العربي ( النحوي بصفة خاصة ) رافدا مهما بل أساسا قويا في فكرنا وثقافتنا المعاصرين. وقد نال من الاهتمام ما لم ينله غيره من الروافد الأخرى حتى اتهمت ثقافتنا في كثير من الأحيان بأنها ثقافة تراثية. وأصبح السؤال « ما موقفنا مما يجري اليوم في عالم اللسانيات؟ » سؤالا يواجه كل من كان قدره أن يكون لسانيا. وانقسم المهتمون بين من يرتاح إلى القديم ويقنع بحلوله، وبين من يرفضه ويخاصمه متهما إياه بعدم الكفاية، وينطلق باحثا عما يجيب عن أسئلته خارج هذا التراث. وبين هؤلاء وأولئك يرتفع صوت من يعلن أن القديم لم ينل منه التقادم ولم يصب كله بالبلى، وإنما هو إنتاج يمكن أن يستأنس به في تحقيق انطلاقة جديدة نحو الأمام، ويمكن أن يتعامل معه كإمكانية مفتوحة تتقاس عليها قريبا أو بعدا كل المحاولات التي يتم القيام بها في مجال بناء الأنحاء.

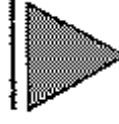
تحاول هذه المداخلة أن تسلط بعض الضوء على هذه المواقف الثلاثة اعتمادا على رائزين اثنين هما التقادم الذي نعتبره رائزا مغلوطا، والكفاية التي نرى أنها تمثل المدخل الحقيقي لأي نقد يمكن أن يوجه إلى هذا التراث.

## التراث اللغوي العربي؛ أزمة تقادم أم أزمة كفاية

«إن لفظ التراث ذاته من التسميات التي ينبغي أن تزول، لأن الأقوال لا تورث ولا تنتقل ملكيتها من قوم إلى آخرين، بل إن أصحابها وضعوها حرصاً منهم على امتلاكها حتى لا تفوت إلى غيرهم وحتى يمكنهم، من وراء الحجب وقهراً للموت الجسدي، أن يحاوروا بها الخلف».

أحمد العلوي<sup>(١)</sup>

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المنهج الحديث)  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م



## القراءة الإحيائية؛

لو أخذنا بالتعريف العام والسائد للتراث<sup>(١)</sup> والذي يحدده بأنه هو كل الإنجازات الفكرية والعمرائية التي تركها السلف وانتهت صلاحيتها فبقيت شاهدة على أن أناسا ما كانوا هنا، لو أخذنا بهذا التعريف، مع استحضار حالة التراث اللغوي العربي خاصة، لوقعنا في مفارقة غريبة، وهي أن ما نسميه التراث اللغوي العربي لم يدخل بعد في عداد التراث، لأن العمل به لم ينته بعد؛ فهو المعتمد، دون غيره، في مدارسنا ومعاهدنا وكلياتنا إلى اليوم<sup>(٢)</sup>.

في البلاد العربية، لازلنا نعيش على ما تركه الأسلاف، واقتصر دورنا، في أحسن الأحوال، على التحقيق والنشر كما تعلمنا من المستشرقين. وحينما يتعلق الأمر بوضع الكتب التعليمية، فإننا نقتصر على التراث مع حذف هذا الباب واختصار ذاك وتبسيط الأمثلة... ولا شيء يتعلق بالبحث عن بديل حقيقي يستوعب الماضي ليتجاوز له لا ليكرره<sup>(٣)</sup>. الرغبة في الاستيعاب أثارت موجة من الأسئلة، منها على سبيل المثال: ما السر الذي يقف وراء حضور هذا التراث بهذه الحدة وبهذه الكثافة في أبحاثنا

(١) التراث والإرث والميراث هي بمعنى واحد وهو ما يتركه الميت لورثته. نجد هذا المعنى متداولاً في ثقافات أخرى غير العربية؛ فكلمة *patrimoine* في الفرنسية مثلاً تعني نفس المعنى ثم يجري توسيع هذا المعنى بإضافة كلمات مخصصة، فنحصل على معاني موسعة مثل « التراث الثقافي » *patrimoine culturel* .

(٢) من سخریات السقوط في هذه المفارقة أنك تعثر في مكتباتنا على عناوين مثل « إحياء النحو العربي »؛ إذ كيف نحیی ما لا يزال حیا؟ !!

(٣) يجب أن لا يفهم كلامنا على أنه حظ من قيمة القدماء وقديمهم، وإنما هو إدانة للمعاصرين اللذين يبدو أنهم غير قادرين على منافستهم.

ودراساتنا للعربية؟ وما الذي يمنح التراث هذه القوة التي نعجز عن دفعها؟ لماذا لم نستطع تجاوزه رغم مرور أكثر من عشرة قرون؟ وهل ما زال الفراهيدي وسيبويه والكسائي والمبرد وابن جني والزمخشري... أحياء يتجولون في أزقة بغداد والبصرة والكوفة إلى اليوم؟

في البداية، قدم المستشرقون<sup>(1)</sup> إلى البلاد العربية تحذوهم الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف منها التعرف على الإنسان العربي عن طريق الاطلاع على فكره وثقافته وذلك عبر التعرف عن كُتب على كل ما يفعل فيه من دين ولغة وأدب وعلوم مختلفة... ومن الأمور الدالة التي انتبه إليها المستشرقون أن التراث العربي لا زال حيا وفاعلا في حياة العرب المعاصرين، بل إنه زادهم المعتمد في عبادتهم وفي تعليمهم ومعاملاتهم رغم أنه يبعد عنهم بما يزيد عن الألف سنة، ولذلك تم الاقتصار عليه في جل الدراسات التي قيم بها حول العرب، وأصبح التراث هو مناط الاهتمام من قبل أغلب المستشرقين.

انصب الاهتمام، في البداية، على البحث عن مصادر هذا التراث ومطابته، وشمل ذلك كل ربوع البلاد العربية والإسلامية. ثم انتقل الاهتمام إلى التحقيق والدراسة والترجمة، أحيانا، حتى يتيسر لكل مهتم الاطلاع على هذا التراث واستيعابه. وأنشئت المعاهد والمراكز والمدارس الخاصة في بعض العواصم الأوروبية كباريس ولندن وأمستردام... حيث أصبح الاهتمام بالتراث العربي واحدا من التخصصات التي صار لها رواد كبار نالوا من الشهرة والاحترام ما لا يقل عما ناله غيرهم في تخصصات

(1) مرحلة الاستشراق مرحلة لا يمكن القفز عليها أثناء التأريخ لعملية الاتصال بالتراث العربي والإسلامي عموما.





أخرى، ليس في داخل أوروبا فحسب وإنما حتى في الوطن العربي<sup>(١)</sup>، حيث صار لهم أتباع ومعجبون داخل الجامعات العربية كما صارت آراؤهم معتمدة في كثير من الأمور المرتبطة بالتراث العربي والإسلامي حتى وإن خلا كثير منها من الصحة. لكن، ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن للمستشرقين فضل السبق في تحقيق التراث العربي وإخراجه للناس. ويكفي الاطلاع على لائحة الكتب والرسائل التي أخرجوها<sup>(٢)</sup>.

لقد احتل الاشتغال بمعرفة التراث اللغوي العربي<sup>(٣)</sup> حيزا كبيرا من قبل هؤلاء، وتوزع اهتمامهم بين الرغبة في تقريب العربية إلى المتخصصين من أبناء الجلدة وذلك بوضع المختصرات وتسهيل القواعد (هدف تعليمي صرف) وبين توفير المراجع للباحثين والدارسين مع تعزيزها بالهوامش والتعليقات والفهارس (هدف علمي). والذي يبدو هو أن هؤلاء، في معظمهم، كانوا، وهم بصدد الإقبال على التراث اللغوي العربي، مسلحين بمجموعة من المعارف هي التاريخ وعلوم الأدب وعلوم المجتمع<sup>(٤)</sup>، بالإضافة إلى الفيلولوجيا التي ساعدت كثيرا في تحقيق

(١) يكفي أن نذكر في هذا الخصوص بأسماء مثل نالينو و مرجوليوت و جب و دوساسي و نولدكه و بروكلمان وغيرهم كثير. يرجع في هذا الباب إلى المؤلفات الخاصة بالاستشراق. انظر على سبيل المثال العقيقي ( ١٩٦٤ ).

(٢) نفسه .

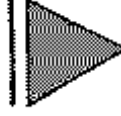
(٣) سوف نركز في هذه المداخلة على جانب قراءة التراث اللغوي دون غيره بعد أن سبق لنا في مناسبة أخرى أن قدمنا مساهمة في قراءة عمل استشراقي أدبي هو « تاريخ الأدب العربي: من الأصول حتى نهاية القرن ١٥ الميلادي » لريجيس بلاشير. انظر العمري (٢٠١٢).

(٤) ازدهرت هذه العلوم ازدهارا كبيرا في أوروبا القرن ١٩ خاصة، ومع هذا الازدهار اكتسبت المناهج قوة غير مسبوقه.

النصوص القديمة<sup>(١)</sup>. ومن بين الصروح المعرفية الضخمة التي أثارت الانتباه أكثر النحو العربي، لما تحقق فيه من نسقية وانسجام لم يملك معهما بعضهم نفسه ليثير النقاش حول أصالته وليقرر، في النهاية، أن الهيكل الذي وضعه النحاة العرب لنحوهم يكاد لا يختلف في جوهره عن الهيكل الذي كان قد وضعه المناطقة اليونان من قبلهم. ويعود سبب هذا الزعم، في نظرنا، إلى الطريقة التي تم بها فهم وتأويل النحو العربي، كما يعود إلى أن مما يلاحظ على هذا النحو أنه بدأ مكتملاً وكأنه نشأ خارج التاريخ، أو هكذا يبدو. فهو لم يمر بمراحل النمو التي عرفت كل العلوم من تأسيس ونضج واكتمال. الأمر الذي دفع ببعض المؤرخين إلى اعتباره منقولاً من ثقافة أخرى هي الثقافة اليونانية، رغم أن تصوراته تختلف عن تصورات اليونان، ورغم أنه تأسس قبل تعرف النحاة على اليونان (مرحلة الرواد)، مما يبعد عنه شبهة النقل<sup>(٢)</sup>. صحيح أنه إذا تجاوزنا مرحلة الرواد إلى المراحل اللاحقة فإننا نلاحظ أن هناك عقلية منطقية بدأت تطفو على السطح. إذ لما عجزوا عن إضافة ما يمكن إضافته إلى النحو الأساس نتيجة اعتقادهم أن سيبويه قد جمع فأوعى كل العلم مالوا إلى تقديم اجتهادات غريبة عن النحو هي التي اشتهرت

(١) من أكبر الفيلولوجيين الذين اشتغلوا في العالم العربي نكتفي بالإشارة إلى العلامة الألماني برجشتراسر الذي قدم للمشتغلين بالتراث العربي عمليين قيمين هما: «أصول نقد النصوص ونشر الكتب». ١٩٣١ - ١٩٣٢. و«التطور النحوي للغة العربية ١٩٢٩.

(٢) توفي سيبويه المؤسس سنة ١٨٢ هـ، أي قبل أن يعرف بيت الحكمة بسنوات وقبله توفي أستاذه الخليل (١٧٥ هـ).



باسم العلل؛ الأول والثواني والثالث<sup>(١)</sup>. هذه الاجتهادات هي التي ألبت الرافضين والطاعنين في أصالة النحو العربي كله<sup>(٢)</sup>. ويبدو، من جهة أخرى، أنه من غير المفيد المشاركة في النقاشات التي تدور حول أصالة النحو العربي من منطلق أن هدف المستشرق هو تجريد العربي من كل حميدة. والذي نقترحه، كما سبق إلى ذلك غيرنا، هو أن توضع أسس ومبادئ عامة لتأطير عملية فهم وتأويل التراث العربي عموماً واللغوي منه على الخصوص<sup>(٣)</sup>.

إذا تجاوزنا مساهمة المستشرقين في نشر ودراسة التراث اللغوي العربي بما لها وما عليها، فإن جل الباحثين العرب المعاصرين ممن ساهموا في قراءة هذا التراث وتقديمه قد خلطوا بين تصورات القدماء وتصورات المحدثين<sup>(٤)</sup>، ولم يدركوا أن المفهوم الواحد ( مثل اللغة واللسان والكلام والجملة وأجزاء الجملة...) لا يحتفظ بنفس التصور في كل العصور. فاللغة عند ابن جني، مثلاً، لا تعني نفس ما يتصوره سوسور أو تشومسكي أو غيرهما من المعاصرين الغربيين الذين نحاول الاستفادة

(١) يمكن أن يقرأ كتاب مثل « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي على أنه اجتهاد منطقي على هامش النحو العربي السيبويهي. انظر الزجاجي.

(٢) حول أصالة النحو العربي، أنظر: جمال عبد العلي العمراني (١٩٨٠) و عبد العظيم الشناوي (١٩٨٠). ومن المفيد جداً، لدفع النقاش إلى الأمام، إثارة مسألة تطور النحو العربي، فخلال هذا التطور حصل ما حصل من انحراف. حول تطور النحو العربي، انظر: محمد شعيرات (١٩٩٢) و جان باتريك غيوم (١٩٩٢).

(٣) سبق إلى هذا الاقتراح أحمد المتوكل الذي قدم نظرية لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي. انظر أحمد المتوكل (١٩٨٢).

(٤) كأن يساق تعريف عربي قديم إلى جانب تعريف غربي حديث.

منهم. الجميع لا يتكلم نفس اللغة حتى ولو استعملوا نفس الألفاظ. وهذه مسألة محسومة عند مؤرخي الفكر.

### القراءة النقدية:

يمكن أن نذهب بعيداً في التأويل قصد التقريب، فنصف النموذج الذي قدم به النحاة العرب تصوراتهم بالنموذج الفيزيائي / الميكانيكي، وهو نموذج يتوخى تفسير التغييرات التي تطرأ على أواخر الكلم (النحو) وتلك التي تطرأ على بنيات الكلم (الصرف). فالسبب في تغير حركات أواخر الكلم هو انتقاله من مجال عاملي إلى مجال عاملي آخر<sup>(١)</sup>، والسبب في تغيير الصوت هو انتقاله من سياق صوتي إلى سياق صوتي آخر. هذا التأويل الذي ينطلق من قلب النحو العربي يبعد عن العرب شبهة النقل عن ثقافة أخرى، ويدحض ادعاءات كل من يطعن في أصالته.

ابتكر اللغويون العرب قاموساً كاملاً من المفاهيم استوحوه من طبيعة اللغة العربية. فالعامل حاضر في العربية بشكل واضح، وتجاوزه كان يعني بالنسبة إليهم تجاوز العربية كلها<sup>(٢)</sup>. ومن غريب الصدف أن من الأقسام الأكثر تعرضاً للنقد البالغ حد الرفض في النحو العربي إنما هو العامل والأبواب المرتبطة به، كالتقدير والزيادة والحذف والنيابة والخفة والثقل وغير ذلك. وهو ما يعني أن الذين تبناوا هذا النقد لم يتمثلوا النواة الصلبة لهذا النحو، وأولهم ابن مضاء القرطبي وآخرهم من دعوا

(١) مفهوم المجال العاملي مع مفاهيم أخرى أخذناها من تأويلات يقترحها أحمد العلوي. انظر العلوي (١٩٨٨).

(٢) يمكن القول: إن فرضية العامل قد شكلت ما يمكن تسميته بالحدس المركزي أو النواة الصلبة للنحو العربي القديم. انظر العمري (٢٠١٢).



ولا زالوا يدعون إلى تيسير النحو العربي. لقد صنف العرب الكلام على أساس المقولات التركيبية (الكلم: اسم وفعل وحرف)، ثم صنفوا المقولات على أساس العامل ( ما الذي يعمل وما الذي يعمل فيه )، ثم ارتقوا إلى الجملة ليصنفوها على أساس المحل ( الجملة الكبرى والجملة الصغرى )، وكان الهدف الذي يحدد التصور هو تفسير التغيرات التي تلحق أواخر الكلم. لقد شغلت فرضية العامل النحاة كثيرا، واقتنعوا بأنها أكفى من كل البدائل الممكنة<sup>(١)</sup>. فحتى ابن مضاء الذي أبدى تحفظا تجاه هذه الفرضية وما ينبني عليها من ظواهر كالتقديم والتأخير والتعليق والحذف والتقدير لم يستطع أن يقدم بديلا منافسا، وكانت خلاصة ما قدمه هي نفس ما قدمه الرواد مع شيء من التخفيف الذي لم يتجاوز حدود النية<sup>(٢)</sup>، رغم أن محاولته في الرد على النحاة قد فهمت على أنها ثورة أو تجديد أو تجاوز<sup>(٣)</sup>.

نفس الحكم يمكن أن يصدق على كثير من محاولات العرب المعاصرين التي استهدفت « إصلاح النحو العربي » والتي ركزت في ذلك على ضرورة تجاوز ما فهم منه أنه اضطراب منهجي وغموض في التصور أو أنه تلبيس بالمنطق الأرسطي<sup>(٤)</sup>. وقد أنجز الباحث عبد الوارث مبروك سعيد دراسة

(١) دليلا على ذلك أننا لم نعثر على بدائل أصيلة فيما وصلنا من أعمالهم.

(٢) انظر ابن مضاء.

(٣) أنظر مقدمة التحقيق الذي أنجزه شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي كمثال.

(٤) إبراهيم بيومي مذكور واحد من الذين دافعوا عن أصالة النحو العربي القديم. أنظر

مذكور ( ١٩٧١ ) ص ص ٤١-٥٢.

شاملة لكل محاولات إصلاح النحو العربي بدءاً من ابن مضاء وانتهاء بما قدمه العرب المعاصرون<sup>(١)</sup> ( المشاركة خاصة )، وكلها لا تخرج في نظرنا عما أشرنا إليه أعلاه من أنها تستهدف « إزالة الغموض والاضطراب » و « التخليص من المنطق الأرسطي » أي « التسهيل » و « التيسير ». لكن أيا منها لم يستطع تجاوز النحو العربي القديم الذي يدا أنه أقوى من كل تلك المحاولات. والسبب الرئيسي، في نظرنا، أن أصحابها لم يستطيعوا التخلص من الإطار العام لهذا النحو، فعجزوا عن تقديم أي جديد يمكنه أن يناقسه. حتى محاولات عبد الرحمان أيوب<sup>(٢)</sup> و تمام حسان<sup>(٣)</sup> و كمال بشر<sup>(٤)</sup> و محمود السعران<sup>(٥)</sup> و داود عبده<sup>(٦)</sup> التي حاول أصحابها الاستفادة مما أخذوه عن علم اللغة المعاصر ( اللسانيات ) في الغرب فإنها لم تنضج ولم تترسخ بما فيه الكفاية ، فانطفأت في المهد. وهناك محاولات أخرى ظهرت في المغرب العربي؛ تونس والجزائر والمغرب خاصة، وهي محاولات تشبع أصحابها بالنظرية اللسانية في الغرب أيضاً، بما تحمله تلك النظرية من تصورات ومفاهيم تختلف معرفياً عن تصورات العرب القدماء. ومما يميز هذه المدرسة عن المدرسة المشرقية التي دشنها الجيل الثاني ( أيوب وحسان وبشر والسعران وعبده)

(١) انظر عبد الوارث مبروك سعيد ( ١٩٨٥ ).

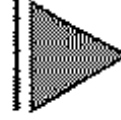
(٢) انظر أيوب ( ١٩٥٧ ).

(٣) انظر: حسان (١٩٨٥).

(٤) انظر: بشر (١٩٧١).

(٥) انظر السعران ( د . ت ).

(٦) انظر عبده (١٩٧٣).



أنها لازالت تعمل رغم الظروف الصعبة التي يجتازها البحث العلمي في هذه المنطقة كما أنها استطاعت أن تتجزأ أبحاثا متقدمة يمكن أن تنافس النحو العربي القديم، أبحاثا في تفسير ووصف عدد كبير من ظواهر اللغة العربية، إن على مستوى الفونولوجيا أو على مستوى تركيب الجمل أو على مستوى المعجم أو الدلالة أو التداول<sup>(١)</sup>. ما يميز هذه المدرسة أيضا هو أن أصحابها ظلوا يعملون بشعار واحد هو «إما أن يكون للعربية نحو جديد وإما ألا يكون» دون أي استصغار للتراث اللغوي العربي أو الحط من قيمة من أنجزوه.

وعلى سبيل المثال، يرى الفاسي الفهري، تعليقا على محاولات المجددين المشاركة «أن اللسانيات العربية لازالت تبحث عن نفسها وتتلمس طريق الانطلاق، بل إنها انطلقت في كثير من الأحيان في اتجاه غير مرغوب فيه»<sup>(٢)</sup> ومن بين العوامل في ذلك، في نظره «تأثير الفكر القديم نحويا كان أو بلاغيا أو فلسفيا على البحث في العالم العربي، وغياب استراتيجية بحث تربط الماضي بالحاضر»<sup>(٣)</sup>.

واختصارا لما يمكن أن نسوقه في هذه النقطة المتعلقة بقراءات العرب المعاصرين لتراثهم اللغوي وبمواقفهم منه نحيل على الندوة التي كانت

(١) يبدو أن الفاسي الفهري ومدرسته مثلا قد عالجا نسبة كبيرة من ظواهر العربية خاصة في التركيب والمعجم، كما أن لأحمد المتوكل اجتهادات في الوظائف التداولية في العربية، وكل ذلك وفق رؤى منهجية معاصرة. انظر الفاسي الفهري (١٩٨٥). و المتوكل (١٩٨٥).

(٢) الفاسي الفهري (١٩٨١)

(٣) نفسه.

كلية آداب الرباط قد نظمتها في ماي ١٩٨١ تحت عنوان « البحث اللساني والسيميائي ». في هذه الندوة قدمت مجموعة من المداخلات نختار الوقوف عند ثلاث منها ليس لأهميتها وإنما لدلالاتها بالنسبة لموضوعنا .

- المداخلة الأولى كانت بعنوان: « النحو العربي واللسانيات المعاصرة » وهي للدكتور عبده الراجحي من مصر، وفيها يدعو إلى إغناء القديم بالجديد لكنه لا يقترح أي نموذج .

- المداخلة الثانية كانت بعنوان: " اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي "، وهي للدكتور أحمد المتوكل من المغرب، يبين فيها إمكانية الاستعانة بالقديم في بناء الجديد، ويقترح نموذجا .

- المداخلة الثالثة كانت بعنوان: " لسانيات الظواهر وباب التعليق "، وهي للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري من المغرب. وفيها يدعو إلى العمل في استقلال تام عن التراث الذي يطالب بأن يلحق بتاريخ الأفكار لا ببناء الأنحاء وإلا صار عائقا في نظره، ويقترح نموذجا. تلخص هذه المداخلات الثلاث جملة المواقف التي عبر عنها العرب المعاصرون؛ فهناك من هم مع التراث اللغوي القديم والاكتفاء به، بعد تدجينه وتلفيقه، ومن هم ضده ويدعون إلى تجاوزه وبناء أنحاء جديدة لا مكان فيها للقديم<sup>(١)</sup>.

لكن ما هي النواقص التي يعاني منها النحو العربي حتى يثار حوله

(١) لنا تعليق على كل موقف من هذه المواقف، لكن المقام لا يتسع لعرضه. وللإطلاع على رأينا في أقوال اللسانيين بصفة عامة، أنظر المدخل الذي خصصناه لعملنا ( ٢٠١٢ ) والذي عنوانه « الخطاب اللساني بحث في الأسس المعرفية » .





كل هذا النقاش إلى درجة أن البعض يطالب بالتخلي عنه؟ فمن وجهة نظر القراءات النقدية، يلاحظ، أولاً، أن النحاة العرب، رغم أنهم يدركون الفرق بين اللغة كمبادئ عامة وبين اللسان كمبادئ خاصة، فإنهم لم يولوا اللغة اهتماماً يساعدهم في التعريف بلسانهم وذلك بتقديم أوصاف أكثر دقة وملاءمة لهذا اللسان. لم يفعلوا ذلك لدوافع لا علاقة لها بالبحث اللغوي، وإنما لها علاقة بأمور أخرى كدراسة القرآن وآداب العرب. وهكذا فإن كل ما يقصدونه بمفهوم اللغة إنما هو اللسان. الأمر الذي فرض عليهم وضع نموذج أو نماذج لوصف ظواهر العربية كلسان، ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث في المبادئ العامة التي تشترك فيها العربية مع أخواتها الساميات والبحث في المبادئ الأعم التي تشترك فيها الساميات مع ألسن أخرى تنتمي إلى أسر مختلفة. كان هذا سيساعد كثيراً حتى على تجنب التخبیط الذي وقع فيه مفسروا القرآن وشراح الدواوين<sup>(١)</sup> أمام قضايا لغوية لها نظائر في الساميات الأخرى أو هي منتقلة منها. هذا الأمر أوقع النحو العربي ضمن خانة الأنحاء المفتقرة إلى الكفاية المنهجية والتصورية على حد سواء.

غياب تصور عام للغة، عند اللغويين العرب، هو الذي أوقعهم في بعض التناقضات والتكرار (ورود الظاهرة الواحدة في أكثر من باب)، كما أفقدهم آلية اختبار النماذج التي اقترحوها لوصف ظواهر العربية. هناك من يعترض ويرى أن ما فعله العرب أمر طبيعي إذا علم أن تقنية وضع النظريات وبناء النماذج هي تقنية لم يتم الاهتداء إليها إلا حديثاً. هذا اعتراض كان سيكون

(١) تعيننا تفاسير القرآن وشروح الدواوين من جهة أنها محاولات تشكل الرديف التطبيقي للنحو والبلاغة.

في محله إذا فهم أننا نطالب القدماء بإنجاز ما ينجزه المعاصرون. فنحن  
استعملنا هنا بعض المفاهيم الحديثة لاعتبارات تواصلية فقط.

تاريخياً، عرف الدرس اللغوي في الغرب ثلاث مراحل رئيسية هي:

(أ) المرحلة الكلاسيكية؛ وهي المرحلة التي ابتدأت مع اليونان القدماء،  
(ب) مرحلة الإحياء، حيث تمت العودة إلى التراث قصد هضمه وإعادة  
تقديمه، واستمرت هذه المرحلة من بوررويال (ق ١٧) حتى ظهور  
الفيلولوجيين (ق ١٨ و ١٩).

(ج) المرحلة الحديثة، وهي مرحلة تميزت بالانفتاح على العلوم الإنسانية  
( كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم المعرفة ) وغير الإنسانية (   
كالبيولوجيا وعلوم الدماغ ... ) واشتهرت هذه المرحلة بظهور مدارس  
كبيرة وقوية كالمدرسة البنيوية ( وهي عبارة عن مجموعة من مدارس  
مختلفة ) والمدرسة التوليدية ( وهي عبارة عن اتجاهات تشتغل داخل  
فرضية واحدة هي تفسير قدرة المتكلمين على إنجاز ما ينجزون )<sup>(١)</sup>.  
من أهم نتائج الدرس اللغوي المعاصر ( اللسانيات ) الاقتناع بضرورة  
مراجعة اللغويات القديمة<sup>(٢)</sup> واستثمار ما يمكن استثماره منها من أسس

(١) انظر، في هذا الخصوص، العمري ( ٢٠١٢ ) .

(٢) حتى لا تفهم المراجعة بأنها رفض للقديم جملة وتفصيلاً، نشير إلى أن تشومسكي، وهو رائد  
من رواد الدرس اللساني المعاصر، لم يقص القدماء أثناء بناء نظرياته. فجهازه الاستدلالي  
مليء بأراء اللغوي الهندي بانيني ( ق ٦ ق م ) وبأفكار الفلاسفة اليونان ( أفلاطون خاصة )  
وبفقه نحاة بوررويال ( ق ١٧ ) وبفلسفة فلاسفة الأنوار ( ديكارت ق ١٧ )، لأن هذه الآراء  
كلها لم ينل منها التقادم في شيء، ولأنها تتقاطع، رغم قدمها، في أكثر من نقطة مع أفكار  
المعاصرين. فالمناط إذا هو على القوة الاستدلالية لا على الزمن، كما أن هؤلاء جميعاً قدماء  
ومعاصرين ينطلقون من سؤال واحد هو سؤال المعرفة: كيف نعرف؟ انظر العمري ٢٠١٢ .



ومقدمات وتصورات ومفاهيم قصد دعم الأجهزة الاستدلالية على الأقل دون أي ضجيج أو مواقف مسبقة. هكذا قرأ الغربيون تراثهم اللغوي، وهكذا فهمت الحداثة عندهم.

صحيح أن العرب عالجوا ظواهر لغوية كثيرة، في النحو والصرف والمعجم والدلالة والبلاغة، لكن الذي يجب أن لا يغيب عن بال الباحث هو أنهم فعلوا ذلك كله انطلاقاً من سؤالاتهم هم لا من سؤالاتنا نحن.

وباختصار، فإن ما نحن مطالبون به اليوم هو إعادة النظر في طبيعة الظواهر التي درسها النحاة العرب وكذا في المناهج والتصورات التي درست في إطارها، مع ربط اتصال قوي بالنظرية اللسانية المعاصرة، والتقييد بها في بناء نموذج يصف العربية وصفاً دقيقاً ويساعد على حل المشاكل العالقة وعلى رأسها مشكل تعليمها<sup>(1)</sup>. نحن مطالبون أيضاً بالإجابة عن أسئلة ترتبط بتفسير المعرفة اللغوية عند المتكلمين المستمعين وبتحديد العلاقة بين ما هو لغوي وما هو لساني بعد تحديد كل منهما، وبالتمييز بين ما ينتمي إلى قدرة المتكلم اللغوية المنفتحة على كل ما هو نحوي وبين ما ينجزه هذا المتكلم مما ينتمي إلى تلك القدرة وما لا ينتمي إليها، وأمور أخرى تحددها النظرية اللسانية العامة.

الارتباط بهذه الأسئلة وبأسئلة أخرى تنتسل منها يهدف من بين ما يهدف إليه إلى:

(أ) تحقيق كفاية ملاحظة؛ ويعني ذلك استقصاء كل المعطيات الدالة بالنسبة للسان موضوع الدراسة.

(1) يمكن تخيل أن توجد في يوم من الأيام مكاتب دراسات تلجأ إليها الأمم في شخص حكوماتها لتطلب منها إنجاز نحو للسان الذي تتكلمه تلك الأمة.

(ب) ثم تحقيق الكفاية الوصفية، أي تقديم أوصاف دقيقة لجمل ذلك  
اللسان تستجيب

(ج) الإسهام في النظرية العامة ( الكفاية التفسيرية )، وذلك باستثمار ما  
يوفره اللسان من إمكانات تسهم في اختبار النظرية العامة التي تروم  
تفسير قدرة البشر على امتلاك المعرفة اللغوية.

مما يعني أن اللساني يجب أن يشتغل، حينما يروم ذلك، بموجهين:  
موجه يقربه من اللسان وآخر لا يبعده عن النحو الكلي.

ومن بين المشاكل التي يواجهها من يدافع عن التراث النحوي العربي  
والاكتفاء به كما هو، تصورا ومنهجيا، أنه لا يستطيع الإجابة عن الأسئلة  
التي ترتبط بتحقيق الكفايات المشار إليها أعلاه.

فبخصوص الكفاية الملاحظة، هناك معطيات غيبها النحاة العرب  
عن المتن اللغوي موضوع الدراسة بحجة أنها تنتمي إلى لغات غير مشهورة  
أو شاذة أو أنها دخيلة فلم تزل حظها من العناية، وأخرى مقحمة وغير  
منتمية إلى اللسان انتماء حقيقيا ومع ذلك اعتتي بها (كضرورات الشعر  
مثلا) وذلك لأسباب غير لغوية، الأمر الذي نتج عنه شيء من عدم  
الانسجام في المادة المدروسة وكذا في نظام القواعد المقترحة للوصف،  
مما ترتب عليه قصور واضطراب في الأوصاف فافتقار إلى الكفاية  
الوصفية، ناهيك عن أن النحو العربي يقطع الصلة بأي تفكير في نحو  
عام يكون له حضور في استنباط القواعد الخاصة بالعربية، ويحمي  
اللغوي من الانزياح عن الأهداف الحقيقية.

من الأمثلة الكثيرة على عدم تحقيق الكفاية الوصفية، وهي التي  
تمت المراهنة عليها أكثر من غيرها، ما ورد في باب الاشتقاق؛ حينما



تساءلوا: ما المشتق من الآخر؛ الاسم أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى أن الاسم هو الأصل، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، بينما الصواب هو أن الاسم والفعل هما معا مشتقان من أصل واحد هو المادة ( الجذر ) التي تشكل الأساس في صياغتهما. فرغم أن العرب اشتغلوا بالجذور عند وضع المعاجم فإنهم تفاقلوا عنها في الصرف، فسقطوا في نقاش لا محل له. ومثال آخر من الصرف؛ اعتبروا أن ( قال ) أصلها ( قول ) فقلبت الواو ألفا لوقوعها بين فتحتين. والصواب أن يقال: حذفت الواو وبقيت فتحها، فتعاقبت فتحة القاف مع فتحة الواو فصارتا فتحة طويلة وهو ما يصبح مدا فيكتب إملائيا ألفا فنحصل على (قال). وأشياء أخرى من هذا القبيل لا يسمح المقام بإثارتها، وكان الأجدر بالمتأخرين فعل ذلك بدل الخوض في العلل الأول والثواني والثالث، وذلك حتى يتطور النحو في الاتجاه الصحيح.

## المراجع

- أيوب، عبد الرحمان: دراسات نقدية في النحو العربي. مطبعة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٥٧.
- برجشتراسر، ج: - التطور النحوي للغة العربية. ١٩٢٩. ت. الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة. د. ت.
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب. ١٩٣١-١٩٣٢. ط. ٣. إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري. إشراف ومراجعة الدكتور حسين نصار. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة. ٢٠١٥.
- بشر، كمال: دراسات في علم اللغة. ١٩٧١. دار غريب للطباعة والنشر. بيروت ١٩٩٨.
- حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ١٩٥٨.
- الراجحي، عبده: النحو العربي واللسانيات المعاصرة. ضمن أعمال ندوة نظمتها كلية آداب الرياط في موضوع "البحث اللساني والسيميائي " أيام ٧-٨-٩ مايو ١٩٨١. منشورات كلية الآداب بالرياط ١٩٨٤. ص ١٥٢-١٦٤.
- الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. ط ٢. دار النفائس. بيروت ١٩٧٩.
- السعران، محمود: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. د. ت
- سعيد، عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م



دار القلم. الكويت ١٩٨٥.

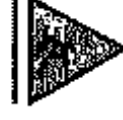
- شعيرات، محمد: مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي. مجلة التواصل اللساني. المجلد ٤. العدد ٢. سبتمبر ١٩٩٢ المغرب. ص ص ٢٢ - ٤٠.
- الشناوي، عبد العظيم: النحو والبلاغة العربيان والفكر اليوناني. ضمن أعمال ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية التي نظمتها كلية الآداب بالرباط أيام ٧-٨-٩-١٠ مايو ١٩٨٠. منشورات كلية الآداب ١٩٨٥. ص ص ٤٠٥-٤٢٤.
- ضيف، شوقي: مقدمة التحقيق الذي أنجزه لكتاب " الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي. ط ٢. دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.
- عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣.
- العقيلي، نجيب: الاستشراق والمستشرقون. دار المعارف. القاهرة ١٩٦٤.
- العلوي، أحمد: - ظهور اللغة وعناوين الظهور. مجلة دراسات أدبية ولسانية. العدد ٤. ص ص ٣٧-٤٨. صيف/خريف ١٩٨٦ المغرب.
- الطبيعة والتمثال؛ مسائل عن الإسلام والمعرفة. الشركة المغربية للناشرين المتحدين. الرباط ١٩٨٨.
- العمراني، جمال عبد العلي: " الصلة أم الفصل فيما بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في القرن الرابع الهجري "، ضمن أعمال ندوة " الفكر العربي والثقافة اليونانية " التي نظمتها كلية الآداب بالرباط أيام ٧-١٠ مايو ١٩٨٠. منشورات كلية آداب الرباط ١٩٨٥. ص ص ٢٠٥-٢١٤.

العمرى، محمد: - ريجيس بلاشير؛ تأسيس أم مراكمة. ضمن أعمال ندوة نظمتها مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض بمراكش يومي ٢٣-٢٤ نونبر ٢٠١١ في موضوع " ترجمة الاستشراق إلى العربية ". نشرتها المؤسسة ضمن سلسلة " حوار الضفتين ". الدار البيضاء ٢٠١٢.

- الأسس الابدستمولوجية للنظرية اللسانية المعاصرة؛ البنيوية والتوليدية. دار أسامة. عمان. ٢٠١٢.

- غيوم، جان باتريك: في مراحل تكون التراث النحوي العربي. مجلة التواصل اللساني. المجلد ٤. العدد ٢. سبتمبر ١٩٩٢. المغرب.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: - لسانيات الظواهر و باب التعليق. ضمن أعمال ندوة نظمتها كلية آداب الرباط في موضوع " البحث اللساني والسيميائي " أيام ٧-٨-٩ مايو ١٩٨١. منشورات كلية الآداب بالرباط ١٩٨٤. ص ص ٢١-٤١.
- اللسانيات واللغة العربية. دار توبقال. الدار البيضاء ١٩٨٥.
- القرطبي، ابن مضاء: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ط ٢. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٢.
- المتوكل، أحمد: - اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي. ضمن أعمال ندوة نظمتها كلية الآداب بالرباط في موضوع « البحث اللساني والسيميائي » أيام ٧-٨-٩ مايو ١٩٨١. منشورات الكلية ١٩٨٤. ص ص ١٧-٢٠.





- الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الأمان. الرباط. ١٩٨٥  
- Réflexion sur la Théorie de la Signification dans la Pensé Linguistique arabe، Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat ،1982

- مدكور، إبراهيم بيومي: في اللغة والأدب. سلسلة اقرأ دار المعارف. القاهرة. ١٩٧١.
- نصار، حسين: المقدمة التي قدم بها كتاب برجشتراسر « أصول نقد النصوص ونشر الكتب » في طبعته الثالثة. دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠١٥.





## فجوات في تجديد علوم العربية: (التجديد النحوي نموذجا)

أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(I)

### توطئة:

تطوير العلوم وتجديدها مطلب علمي مهم، بل هو ضرورة معرفية مُلِحَّة لا غنى عنها. بيد أن هناك فجوات لا بد من ردمها قبل الشروع في أية عملية تتصل بالتجديد. وستقف هذه الوريقة على إحدى أهم هذه الفجوات. أما الفجوات الأخرى، وهي متعددة، فربما يتاح الوقوف عندها ومناقشتها في أعمال أخرى لاحقة. واختيار هذه الفجوة تحديدا ينبع أولا من أهميتها في ذاتها، وثانيا من كونها الكاشفة لتفاوت أنواع التجديد في القيمة والأثر؛ إذ إن بعض ما يظن أنه تجديد جوهري قد يكون هامشيا لا جدوى منه، والعكس صحيح. سنختار من بين علوم العربية «علم النحو» بصفته المثال الأوضح والأكثر تطلبا للتجديد، بل هو الحقل الذي تعرض لمحاولات التجديد العديدة المتعاقبة، والتي لا يخفى أنها في عمومها لم يكتب لها النجاح، بدليل بقاء النحو كما هو بالرغم من الجهود المتكررة التي بذلت لتجديده بدءاً بابن مضاء القرطبي في القرن (السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي) وانتهاء بجهود الباحثين منذ أواسط القرن الماضي إلى الآن. فهل كان عدم النجاح في التجديد سببه الرئيس عدم التنبه إلى ما يجب ردمه من فجوات؟ أعتقد أن الجواب: نعم. وأعتقد أن أولى الفجوات

تتمثل في عدم الوعي بطبيعة ما يقبل التجديد من جزئيات العلم وما لا يقبله، وهذا الأمر نفسه يعود سببه الرئيس إلى عدم الوعي الكافي بطبيعة العلوم المراد تجديدها وطبيعة التجديد في ذاته. وهذا ما أرجو أن يتضح في الفقرات التالية.

## (٢)

### بين مفهومين لمصطلح «النحو»<sup>(١)</sup>:

من المهم ابتداءً أن نفرق بين مفهومين متغايرين لمصطلح «النحو»، أحدهما يعني: الإرث الذي خلفه لنا من نسميهم بـ «النحاة»؛ فيدخل في ذلك كل ما يشتمل عليه الدرس النحوي التراثي من التعريفات النحوية والعلل والعوامل والمذاهب والأعراب والخلافات في المسائل... إلخ. والآخر نعني به تلك الطريقة المعينة التي حلل بها النحاة التركيب في العربية، أو لنقل بعبارة أخرى: إنها الطريقة التي أوجدوا بها العلاقة بين الألفاظ في جملة. إذ إن بيان العلاقة بين الألفاظ في جملة هي غاية ما يُطلب ممن تعلم النحو وأتقنه. وهذا ما يعرف اصطلاحياً بـ «الإعراب»، وقد كان علم النحو يسمى علم الإعراب، وهي تسمية دالة كما هو واضح. يراد لطالب النحو أن يتقن معرفة العلاقة بين الكلمات في جملة كقولنا على سبيل المثال: (ضرب زيدٌ عمرًا ضرباً مبرحاً بالعصا أمام المنزل) أو نحو ذلك. ومن أجل إتقان هذه العلاقة كما ينبغي يجب أن

(١) مضمون هذه الفقرة والتي تليها جعلته موضوعاً لمحاضرة متاحة على اليوتيوب يمكن أن تضيء للقارئ هذا الجزء من الورقة. انظر: الغامدي، محمد ربيع، «من النحو إلى النموذج النحوي»، محاضرة في (youtube) على الرابط: (<https://www.youtube.com/>)

يعرف المتعلم جيداً «أبواب النحو» وكيف يلحق كلمة «زيد» بباب الفاعل وكلمة «عمراً» بباب المفعول به وكلمة «ضرباً» بباب المفعول المطلق وكلمة «مبرحاً» بباب النعت و«بالعصا» بباب الجر بالحرف و«أمام» بباب المفعول فيه و«المنزل» بباب الإضافة. وكما هو معلوم لا يصح أن يحكم لأحد بأنه قد أجاد النحو ما لم يكن مجيداً لـ «الإعراب» الذي هو في حقيقة الأمر توزيع ألفاظ الجملة على أبواب النحو. ومعلوم أننا نسمي ما يُعطى للطلاب فيتعلمونه ويطبقونه بالصورة المشروحة هنا «النحو»؛ ولذلك قلنا إن مصطلح «نحو» في هذا السياق يختلف مفهومه اختلافاً بينا عما يراد بالكلمة نفسها حين ترد في سياق ذكر جميع ما يتضمنه الحقل من علل وعوامل وتعريفات وآراء ونحو ذلك مما يدخل في «المستوى النحوي» ولا يدخل في مستوى الأصوات أو الصرف أو الدلالة. ولهذا سنطلق على النحو بهذا المعنى اسم «النموذج النحوي». ولا يقتصر مسوغ تغيير التسمية على مجرد التمييز بين شيئين مختلفين قد تؤدي تسمية المختلفين باسم واحد إلى الالتباس، بل لذلك مسوغات منهجية أخرى ستوضحها السطور القادمة.

النموذج "Paradigm" وقد يترجم بـ "النموذج الفكري" أو "النموذج الإدراكي" أو النموذج الإرشادي" أو "النوال"، مصطلح قارٌّ في مجال فلسفة العلوم، وفي تاريخ العلوم أيضاً، ومطابق في مفهومه لما نحن بصدد هنا<sup>(١)</sup>.

(١) نقل مترجم كتاب بنية الثورات العلمية لتوماس كون (شوقي جلال) مصطلح (par - digm) بـ «النموذج الإرشادي» في جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة عند كون. انظر: كون، توماس: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ع ١٦٨ ديسمبر ١٩٩٢م. ويعد كون أول من استعمل لفظ (paradigm) في هذا الكتاب المنشور في عام ١٩٦٢م، ثم شاع استعماله فيما بعد بمعنى: «النموذج القياسي أو =

وليس من المبالغة أن نقول إنه هنا ضرورة منهجية يفرضها التمييز بين مفهومين مختلفين لمصطلح واحد هو «النحو» كما أسلفنا، ويفرضها أيضاً الفصل بين القضايا التي تنتمي إلى صلب هذا النموذج والقضايا التي تنتمي إلى ما يقع على أطرافه (أي: الفصل بين قضايا المتن وقضايا الهامش) في مجمل الإرث النحوي كما سيتبين لاحقاً.

(٣)

### في ملامح النموذج النحوي وعلاقته بالأبواب:

سبقت الإشارة في الفقرة السابقة إلى أن غاية ما يصل إليه متعلم النحو هو القدرة على إلحاق كل كلمة في الجملة بباب نحوي. ولهذا نقول إن الوعي بالعلاقة الوثيقة بين أبواب النحو (الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والمستثنى... إلخ) والنموذج النحوي أمر ضروري لا يجوز أن يُغفل. ولا بد من التنبيه أيضاً إلى فرق جوهري ومهم بين الأبواب التي يمكن وصفها بالرئيسية والأبواب التي يمكن وصفها بالثانوية على ما سيتبين.

الأبواب النحوية هي في حقيقة الأمر تسمية للقضايا التي يتضمنها علم النحو ويعنى بها. ومن بين أبواب النحو أبواب رئيسية لا يمكن

= المثال الكامل الذي ينبغي اتباعه» كما يؤكد ذلك إدريس الجابري، ويقول في مزيد من الإيضاح: إنه «يدل على مجموع متماسك من نماذج ومفاهيم ومعارف وفرضيات وقيم مترابطة بدقة». انظر الجابري، إدريس: «الباراديفم العلمي الإسلامي قيمه الثقافية وخصائصه الإبتيمية»، ضمن أعمال ندوة العلوم الإسلامية: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟، التي أقيمت يومي ١٢-١٤ ربيع الثاني ١٤٢١هـ الموافق ٢٠-٢١ مارس ٢٠١٠م، أكادير، المملكة المغربية، ونشر في مجلة الإحياء، ع ٢٩، محرم ١٤٣٠هـ.



إسقاطها، فبسقوطها لا بد أن يختل العلم، وأخرى فرعية، أو لنقل: إنها ليست بالقدر نفسه من الأهمية التي للأبواب الرئيسية. ومما يعد من قبيل الأبواب الرئيسية الأبواب التي لا بد أن يلحق المعربُ الكلمة الواحدة في الجملة بأحدها، وهي (المبتدأ والخبر ونواسخهما، والفاعل، والمفاعيل الخمسة، والاستثناء، والحال، والتمييز، والجر بالحرف وبالإضافة، والتوابع)؛ لأنها الأبواب التي يلحق المعرب كل كلمة في الجملة إلى أي واحدة منها. أما الأبواب الأخرى (الاختصاص والاشتغال والتنازع والنداء والمدح والذم والتعجب والبناء والإعراب وإعراب الفعل المضارع) فلها في النموذج مرتبة أخرى وحديث آخر سيتبين بعد.

حين ننظر إلى الألفاظ في الجملة العربية وكيف يلحق المعربُ كل واحد منها إلى ما يستحقه من الأبواب النحوية نخرج بعدة ملحوظات أهمها ما يأتي:

١. الاسم هو ما يُلحَق بالأبواب النحوية. أما الفعل والحرف فليس لهما موقع من الإعراب، ولا تقوم آلية الإعراب (وهي الاستراتيجية التي تُعنى بإظهار علاقات الكلمات ببعضها في جملة) على إلحاقها بشيء من الأبواب. فالاسم هو المستحق للإعراب بمعنييه (أي: الإعراب بمعنى العلامة، والإعراب بمعنى بيان علاقة الكلمات ببعضها في جملة). ولا يُعترض على كون الاسم وحده هو الذي تقوم عليه آلية الإعراب بمسألة إعراب الفعل المضارع؛ لأن ذلك. حتى إن عددنا المضارع معرباً. لا يشترك مع إعراب الأسماء في الوجه الذي تصنف به في باب دون آخر، بل يرفع لعدم الناصب أو الجازم وينصب أو يجزم بوجود أحدهما، على أن من الباحثين من جعل الحركة على آخر الفعل علامة صرفية

لا علامة إعرابية نحوية<sup>(١)</sup>؛ لهذا السبب الذي يجعل الأمرين ليسا سواء، وهو سبب كاف لإخراج الفعل من دائرة الإعراب كالحرف تماماً.

٢ - بُنيت فكرة «الإعراب» على تحليل مكونات نوع معين من الجمل جاء منه أكثر اللغة هو الجمل الخبرية دون جمل أساليب الطلب. فالإعراب إذن كان في الأصل لنحو جملتي «ضرب زيد عمرا»، و«زيد قائم»، ومما يتممهما. ثم أريد للفكرة نفسها دون تعديل أن تكون صالحة لتحليل أساليب الطلب. فلما كانت التراكيب الطلبية مختلفة جذريا عن تراكيب الخبر اعتُسف رُدُّ هذه إلى تلك؛ ليكون الإعراب كله وجها واحداً، أي من قبيل طرد الباب كما يقال. فعلى سبيل المثال جعلوا إعراب أسلوبَي التعجب (ما أفعله وأفعل به) على طريقة (ضرب زيدا عمرا)، فجعلوا «أكرم» في «ما أكرم زيدا» فعلا، و«زيدا» مفعول به، وقالوا: في «أكرم بزيد» إنها جملة مكونة من فعل وفاعل، مع أن دلالة التركيب لا تساعد في تسوية هذا الإعراب كما تسوغه في تركيب «ضرب زيد عمراً» ونحوه. وتشابه صنيعهم في هذا الباب مع أبواب أخرى كباب المدح والذم وغيره. فإذن لما لم يوجد باب مستقل يمكن أن يستوعب «زيداً» في: «ما أكرم زيداً» و«زيد» في «أكرم بزيد» و«الرجل» و«زيد» في «نعم الرجل زيد» ونحو ذلك كان لا بد من محاولة توجيه مثل هذه الكلمات إلى الأبواب الرئيسية بشيء من التأويل الاضطراري الواضح التكلف كما لا يخفى. وبالنظر إلى هذا الإجراء وجب أن نقرر أن هناك أبواباً رئيسية لا

(١) ينظر مثلاً: الرحالي، محمد: تركيب اللغة العربية، دار توبقال، ط ١، عام ٢٠٠٢م (ص ٧٩)، والفامدي، محمد ربيع: «خصائص الفعل في العربية»، مجلة العقيق، مج ٣٧، ع ٧٢-٧٤، عام ١٤٢١هـ (ص ٤٦-٤٧).





يمكن إسقاط شيء منها هي الأبواب التي تصلح أن يلحق بها ما يأتي في التركيب الخبري (الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر.. إلخ)، فلو سقط منها باب لم نجد للفظ ما نلحقها به، وأبوابا فرعية لما يمكن إرجاعه إلى الأبواب الرئيسية بالتأويل، على النحو المذكور في باب التعجب والمدح والذم وكذا على نحو ما يردون به المنصوب في أسلوب الاختصاص مثلا إلى باب المفعول به، ونحو ما يكون بالتأويل فاعلا أو مفعولا في باب التنازع وباب الاشتغال، وهكذا.

٣ - يستطيع متعلم النحو الذي استوعب النموذج بإتقان توجيه الإعراب بكفاءة دون الحاجة إلى الإحاطة بكثير مما يرد في الدرس النحوي مما يتصل بالعلل والعوامل والآراء والمذاهب وغير ذلك. فلا يحتاج لكي يجعل «زيد» فاعلا في نحو «قام زيد» إلى أن يكون عامل الرفع في الجملة الفعل «قام» أو غيره، ولا يهم المعرب أن يكون رافع «زيد» في «زيد قائم» الابتداء أو غيره، وهكذا. صحيح أن فكرة الإعراب قائمة في أساسها على العامل، لكن مفهوم العامل مع غيره من المفاهيم الأخرى من ضمن ما يشكل الأرضية التي قام عليها النموذج؛ إذ النموذج لم يأت من فراغ. أما المتعلم الذي يعنيه استيعاب النموذج وفق ما شُرح سلفا فتفاصيل العوامل مغيبة عنه لا تعنيه.

وهذه الملحوظة الأخيرة هي من أهم ما يوجب الفصل في النظر بين النموذج النحوي وحده بالصورة المعروضة سلفا ومجمل القضايا والمفاهيم التي هي بمثابة الأرضية والقاعدة التي قام عليها النموذج. وبمقتضى هذه الملحوظة أيضا ينبغي التفريق بين القضايا النحوية من حيث الأهمية، وتمييز ما هو جوهري وما هو هامشي، على ما سيتبين بصورة أوضح في الفقرة الآتية.

(٤)

## التجديد وقضاياها:

من خلال العرض السابق يمكن القول باطمئنان: إن النموذج النحوي يكاد يكون كتلة واحدة متماسكة، في حين أن مجمل المفاهيم التي قلنا إنها بمثابة القاعدة التي قام عليها النموذج أجزاء كثيرة متراكمة، بعضها ينتمي إلى الحقل النحوي وبعضها الآخر يعد من المفاهيم المشتركة بين النحو وغيره من علوم العربية الأخرى. فهي إذن أميل إلى الأفكار الجزئية والرؤى والمعتقدات والاجتهادات اللغوية التي تراكمت عبر مسيرة علوم العربية بما فيها علم النحو. وفي ضوء الفرق بين هذين المستويين ينبغي فيما أرى أن يفرق تبعاً لذلك بين نوعين مختلفين من التجديد متفاوتين في الأهمية وفي الأثر. التجديد الجوهرى الجذري هو التجديد في النموذج؛ لأنه كتلة واحدة متماسكة إما أن يبقى كما بُني وإما أن يسقط ويحل محله نموذج آخر. أما التجديد في الأفكار والاجتهادات الأخرى فهو تجديد جزئي مهما بلغ؛ إذ لا بد أن يكون بالضرورة في بعض هذه الأمور دون بعضها الآخر. يمكن إذن النظر في محاولات التجديد النحوي طوال مسيرته في ضوء هذا التفريق. والملاحظة الواضحة أن ما يجمع بينها جميعاً هو انتماؤها إلى النوع الثاني الذي لا يكون إلا جزئياً مهما بلغ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. فلو استعدنا أطروحة التجديد النحوي الأقدم والأشهر، وهي أطروحة ابن مضاء القرطبي التي عُدت عند كثير من المعاصرين ثورة حقيقية على النحو العربي التقليدي، وكثيراً ما نُظر إليها على



أنها التي زلزلت النحو وأسقطت أهم أركانه وهي العامل والعلل الثواني والثالث، وفرح بها كثيرون بمن فيهم محقق كتاب «الرد على النحاة» شوقي ضيف<sup>(١)</sup>، لو استعدناها هنا لقلنا أولاً: إنها لا أثر لها. ولا يمكن أن يكون لها أثر. في صورة النموذج النحوي التراثي؛ وذلك لأن النموذج كان قد قام في أساسه على مبدأ العامل وانتهى واستقرت صورته على هذا، وأي رأي يأتي في العامل وفي الأخذ به أو تركه لا يغير في أمر النموذج القائم المستقر شيئاً. ولا يمكن أن يكون لمناقشة «العامل» بالرغم من محوريته في الدرس النحوي أية جدوى إلا إذا كان ذلك مقترناً بإقامة نموذج آخر قائم على شيء آخر غير العامل، وهو ما لم يحدث.

ويقال الشيء نفسه في جهود التجديد والتيسير الحديثة، من جهة أنها لم تكن معنية بإنتاج نموذج نحوي متكامل يحل محل التراثي القائم، ولا أظن أن ذلك خطر ببال أحد أصلاً. بل كانت كل الجهود تنتمي إلى ما قلنا إنه مهما بلغ لن يتجاوز الآراء والأفكار التي لن يكتب لها إلا المكوث بجوار الآراء الأخرى السابقة ولن يصل أثرها إلى صلب النموذج القائم، ولذلك لا بد أن تبقى في الهامش لا المتن.

في ضوء ما تقدم يمكن التأكيد أن بيت القصيد في أي تجديد جوهري وأساسي لا بد أن يطال صلب النموذج، وأن ما يقع في القاعدة، أي في حيز الاجتهادات والرؤى، هو بالضرورة تجديد هامشي محدود الأثر مهما بلغ حجمه ومهما قويت مسوغاته. ويمكن القول أيضاً: إن الوعي

(١) ينظر مقدمة شوقي ضيف على كتاب (الرد على النحاة): ابن مضاء، الرد على النحاة، ط ١، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م، ص أ - ج. وينظر أيضاً: عمار، ربيع: «ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ثورة في النحو»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيصر ببسكرة، ٥٤، جوان ٢٠٠٩ ص ٢١ وما بعدها.

بطبيعة النموذج وصورته التي هو عليها، وبما يدخل فيه ويخرج عنه إلى القاعدة العريضة، هي الفجوة الأهم التي لا بد أن تردم قبل الشروع في أية عملية تتصل بالتجديد.

فإذا ما عدنا إلى مسألة «التبويب النحوي» التي مضت الإشارة إليها، وهي من بين أهم المسائل التي نودي إلى تجديدها كثيراً، وجدنا تفاوتاً بين الباحثين الداعين إلى إعادة تبويب النحو في الوعي باستحالة الجمع بين إعادة التبويب والإبقاء على النموذج النحوي القديم كما هو لما في ذلك من تناقض، وفي استسهال عملية إعادة التبويب، وكأن الأمر لا يعدو كونه تغييراً في الترتيب بين الأبواب أو تفرعاً لها لا غير.

يتجلى استسهال أمر إعادة التبويب في مجمل الأعمال التي تقترح تغييراً ما في الأبواب النحوية، وتسوغ له إما بمزايا في التبويب المقترح وعيوب في التبويب القائم، وإما بنقد الأساس الذي بني عليه تصنيف الأبواب واقتراح أساس جديد، كأن يُقترح أساس دلالي على سبيل المثال بحجة أن التقسيم القائم يغفله ويأخذ بدلا من ذلك بأساس العمل النحوي<sup>(١)</sup>، وهكذا. والأعمال التي تنحو هذا المنحى في الدعوة إلى إعادة التبويب متجاهلة للتلازم بين النموذج والتبويب كثيرة. بل يدخل في هذه الدائرة بالضرورة مجمل نتائج حركة التيسير والتجديد النحوي التقليدية المعروفة. ومما يدخل في هذه الدائرة بصورة أو بأخرى تلك الأعمال التي عالجت قضية التبويب النحوي من زاوية التطور في التبويب على امتداد القرون، واتخذت من المقارنة بين الأبواب في مؤلفات نحوية تراثية متعاقبة مدخلا لمجرد إثبات التطور

(١) ينظر مثلا ملاوي، صلاح الدين: «نحو تبويب نحوي وظيفي ميسر»، مجلة إشكالات،



الطبيعي التدريجي للدرس النحوي، والمتمثل في محاولات المتأخرين الدائمة الاستدراك على سابقهم وسد ما يجدونه من ثغرات في جهودهم. والإشكال الأساسي في هذا النوع من التناول أنه يقع في دائرة «ترتيب الأبواب»<sup>(١)</sup> لا «التبويب»، والفرق بين الأمرين كبير كما مر.

أما الأعمال التي يظهر فيها الوعي بالارتباط العضوي بين النموذج والتبويب النحوي فهي التي تجهر بالدعوة إلى إنجاز منظومة مفاهيم متصلة بإعادة التبويب وتكون بالضرورة أساساً جديداً للبناء. وهو ما يعني الدعوة إلى قيام نموذج (أو منوال بحسب تعبير البعض) يكون قادراً على وصف العربية مرة أخرى من خلال منظومة المفاهيم الجديدة المنجزة<sup>(٢)</sup>.

وسننتقل من مسألة التبويب إلى مسألة أخرى تصلح لأن تكون شاهداً آخر على المسائل التي ترتبط عضوياً بالنموذج النحوي ارتباطاً لا يجوز معه النظر في تجديدها بمعزل عما ترتبط به، لكن ارتباطها بالنموذج أشد غموضاً والتباساً عند كثير من الباحثين، هي مسألة «أقسام الكلم». وهذا الانتقال الغاية منه من جهةٍ ضد الطرح المتقدم في مسألة التبويب، باعتبار أن المسألتين متشابهتان في السياق الذي نحن بصدده هنا، ومن جهةٍ أخرى نأمل أن تتضح بالعرض بعض الالتباسات

(١) هناك أعمال تناولت التبويب النحوي وحملت في عناوينها كلمة «ترتيب»، منها: الغنميين، مرلين عدنان: أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، رسالة ماجستير في جامعة آل البيت بالأردن، عام ٢٠٠٤م.

(٢) ينظر مثلاً: المجدوب، عز الدين، والدخيل، معاذ: «إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام»، مجلة اللسانيات العربية، ع ٢، جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ مارس

الملازمة دوماً للبحث في تقسيم الكلم.

يلحظ المتأمل في تعريفات أقسام الكلم الثلاثة أن ما بدا في التعريفات كأنه المميز لكل قسم منها عن الآخر لا يصلح لأن يكون أساساً للتقسيم. ولهذا السبب غمض الأساس الذي بُني عليه التقسيم بصورة لافتة ونادرة. بل لعل غموض أساس التقسيم يعود سببه في الأصل إلى شيوع التمييز بين الأقسام بمقتضى هذه التعريفات لا غير. وقبل أن نعرض عبارات الحدود التي حدوا بها أقسام الكلم الثلاثة سنقف في السطور التالية على الأساس الحقيقي الذي انبنى عليه التقسيم، وبه امتاز كل واحد منها عن قسيميه.

لم يكن الأساس في التقسيم دلاليا البتة، وإن كان التمييز يمكن أن يحصل بالدلالة، أي: عن طريق ما يدل كل واحد منها عليه. بل لقد بُني التقسيم على أساس نحوي مرتبط بصورة لازمة بالنموذج النحوي التراثي تماما كلزوم الأبواب النحوية له على النحو الموصوف فيما مضى. ذلك أن التصنيف الثلاثي هو أوسع صورة لما يرد في الجملة من الألفاظ العربية ويقبل النموذج القائم التعامل معه وفق ما يتطلبه ووفق ما بني عليه مبدأ الإعراب (وهو تقسيم الألفاظ على الأبواب كما مر). إذ إن الإعراب يقبل أن يكون لقسم معين من الأقسام الثلاثة، ولكن بالمفهوم الذي يجعله مبدأ الإعراب نفسه في قسم الأسماء، وما عداه يجب أن يخرج فيعد من القسمين الآخرين. وهذا ما يفسر إدخال أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الأفعال وبعض أسماء الاستفهام والشرط في قسم الأسماء، بل وإدخال ما يعد من الوجة الصرفية من تصاريف الفعل كالمشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة... إلخ) في قسم الأسماء. أما الحرف والفعل فهما أولا: ما خرج عن سمة الاسم وعما به يكون الاسم اسما، وثانيا: هما في الأمر العام



ما بقي من الألفاظ الممكن ورودها مصاحبة للاسم في الجملة، وفي الوقت نفسه يكون ورودهما في الجملة عاملين مقتضيين للإعراب في الاسم على نحو مخصوص. وقد يؤول إلى هذا تفرقة بعض الأوائل بين الاسم والفعل والحرف بالاستناد إلى الإسناد لا غير، أو بعبارة الأنباري: ما يقبل أن يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، وما يخبر به وهو الفعل، وما لا يخبر به ولا عنه وهو الحرف<sup>(١)</sup>. إذ إن الإخبار هنا يقصد به «الإسناد»، والإسناد هو المحدد لمفهوم الجملة أصلاً؛ فما يصح أن يسند إلى الاسم الذي هو محور العلاقة الإعرابية في الجملة هو الفعل. أما الحرف فهو ما ليس بهذه المثابة في القسمين، وقد قلنا إنه لا يرد في الجملة بهذا المفهوم إلا هذه الأنواع الثلاثة لا غير. ما يقال في تعريف الحرف بأنه «ما دل على معنى في غيره» يجعل في العادة مقابلاً تعريف الاسم وهو «ما دل على معنى في نفسه»، ثم يضيفون: «غير مقترن بزمان»؛ ليقابل ما حدوا به الفعل وهو: «ما دل على معنى في نفسه مقترنا بزمان»<sup>(٢)</sup>. وهذه العبارات هي المسؤولة عن الإيهام بأن معيار الدلالة على المعنى في ذات الكلمة أو في غيرها من جهة واقتران الدلالة بالزمان وعدمه من جهة أخرى هو أساس القسمة، وأساس القسمة إنما هو نحوي لا غير كما أشير إلى ذلك في السطور السابقة. أما دلالة كل نوع

(١) الأنباري: أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، دار الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ (ص ٣٥).

(٢) العبارات المختارة المذكورة في حد الاسم والفعل والحرف هنا هي العبارات الأكثر شيوعاً، وإلا فإنهم اختلفوا كثيراً في حدها واستدرك بعضهم على بعض، فكثرت التعاريف كثرة لافتة عرضها البطليوسي بتوسع في كتاب الحلل. انظر: البطليوسي: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، عام ١٩٨٠م (ص ٥٩ وما بعدها).

على معنى معين مختلف عن معنى قسم آخر فهو أمر إضافي آخر لا علاقة له باعتماد القسمة الثلاثية وعدم اعتماد غيرها من التقسيمات الممكنة، وقد أمكن عملياً إيصالها عند بعض الأقدمين إلى أربعة أقسام (بإضافة قسم رابع هو اسم الفعل وسموه: الخالفة<sup>(١)</sup>)، وعند بعض المعاصرين إلى أربعة إما بإضافة قسم الصفة، وإما بإضافة قسم الكنايات (إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي<sup>(٢)</sup>) أو خمسة هي الاسم والفعل والحرف والصفة والكناية (مصطفى جمال الدين<sup>(٣)</sup>) أو ستة هي الاسم والضمير والصفة والفعل والظرف والأداة (فؤاد ترزي<sup>(٤)</sup>) أو سبعة هي الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالب والظرف والأداة (تمام حسان وفاضل الساقى<sup>(٥)</sup>) أو ثمانية هي الاسم والضمير والمصدر والصفة والظرف والفعل والحرف وأسماء الأفعال والأصوات (يعقوب عبد النبي<sup>(٦)</sup>) مع ما يمكن تفريعه من هذه التقسيمات.

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط ١، عام ١٤١٨ هـ (٥ / ٢٢٨٩).

(٢) ينظر أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، عام ١٩٦٦ م (ص ٢٦٦ وما بعدها)، وهو يدي، خالد: أقسام الكلم العربي في التصورات اللسانية المعاصرة، مجلة آداب المستنصرية، ع ٥٩ عام ٢٠١٢ م (٢٩٥ - ٣١٩).

(٣) جمال الدين، السيد مصطفى: «رأي في تقسيم الكلمة» مجلة تراثا، ع ٦ (ص ١١٣).

(٤) ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، بيروت دار الكتب، د. ت. (ص ١٤٨ - ١٤٩).

(٥) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، عام ١٦٦٤ م (ص ٨٦ وما بعدها)، والساقى، فاضل: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، عام ١٩٧٧ م (ص ٢١٤ وما بعدها).

(٦) سعيد، عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو العربي، دار القلم، ط ١، عام ١٤٠٦ هـ (ص ١٢٦ - ١٢٧).





وكذلك لا علاقة لجعل القسمة ثلاثية في مقابل أية قسمة أخرى ممكنة بالميل إلى التيسير على المتعلمين وتسهيل الحفظ والاستيعاب كما يقال أحياناً<sup>(١)</sup>. وبالرغم من أن التقسيمات غير الثلاثية تبدو في الظاهر أكثر إقناعاً وأكثر معقولة ومنطقية من التقسيم الثلاثي التقليدي، بقي الثلاثي هو المعتمد وهو المعمول به كما هو معروف. بل لا نبالغ إن قلنا أن التقسيمات الأخرى - مع وجاهتها - لم يكتب لها النجاح، وبقيت حبيسة المكان الذي كتبت فيه كغيرها من الآراء التي لم تأخذ طريقها إلى أن تحل محل سابقتها أو يكون لها أثرٌ ما في التحليل. والسر في ذلك هو ما أشير إليه آنفاً من أن ارتباط التقسيم الثلاثي العضوي بالنموذج النحوي القائم يمنع - كما أكدنا ذلك مراراً من قبل - أي فعالية حقيقية للتجديد فيه. وهذا هو ما عبر عنه بعض الباحثين بعزو الأساس في التقسيم الثلاثي إلى ما سماه «البنية العاملة» عند النحاة، وأن الأقسام جاءت منسجمة مع قواعدها، وعليه لا يمكن في نظره تعريفها «بخصائص أخرى بعيدة عن طابعها التأسيسي الذي بنيت عليه»<sup>(٢)</sup>.

(١) تناول الدكتور عبد الحميد النوري عبد الواحد مسألة اعتماد القدماء أقل الأقسام الممكنة وهي ثلاثة، وخلص إلى أن سبب تقليل الأقسام هو أنه «إذا كثرت التقسيمات كثرت التفاصيل، وقد يفدو من الصعب جمع شتات الظاهرة، وكلما قلت التقسيمات، بدت المسائل أكثر وضوحاً، وأسهل في التناول وحسن التمثل. ولعل التقسيم إلى ثنائيات أو إلى ثلاثيات يكون أسهل في الحفظ، وأقرب إلى الفهم والاستيعاب». عبد الواحد، عبد الحميد النوري: «أقسام الكلم وباب الاسم» مقالة منشورة في موقع مجمع اللغة العربية بمكة، بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠١٧ م.

(٢) هويدي، خالد: «أقسام الكلم العربي في التصورات اللسانية المعاصرة»، مرجع سابق (ص ٢١٥).

(0)

## خلاصات:

حاولت هذه الورقة جهداً أن تقارب قضية التجديد في علوم العربية من زاوية الصعوبات التي تواجهها عملية التجديد. واتخذت من التجديد النحوي نموذجاً يمكن القياس عليه فيما يراد من تجديد لعلوم العربية المختلفة. ورأت أن من أهم ما يعين على هذه المقاربة الكشف عن الفرق بين نوعين من التجديد، قد يلتبسان ويغمض الفرق بينهما، هما التجديد في المتن، أي: في صلب النموذج النحوي، والتجديد فيما يقع في الهامش منه. وتوصل البحث إلى التنبية على أن الخطوة الأولى التي يبدأ بها لردم الهوة في مسألة التجديد هي فهم طبيعة النموذج النحوي، والوعي بالفرق بين ما هو جزء أصيل من النموذج فلا جدوى من محاولة تجديده منفرداً عنه بانتزاعه منه، وما هو من جملة الرؤى المحيطة بالنموذج والتابعة له فينبغي الإقرار بمحدودية أثر التجديد فيه. وهذا الفهم ضروري من أجل السير في طريق التجديد الجذري والتطوير الحقيقي للنموذج النحوي القائم.

استشهدت الورقة بقضيتين من قضايا النحو العربي، هما أكثر ما حظي بمحاولات التجديد المتكررة (وهما قضية الدعوة إلى إعادة التبويب، وقضية إعادة تقسيم الكلم). وفسرت سبب عدم نجاح المحاولات بارتباط هاتين القضيتين عضويًا بالنموذج القائم بما لا يدع مجالاً للتجديد فيهما منعزلة، دون أن يصاحبها محاولة صياغة جديدة يمكن بها الانتقال من النموذج القائم إلى نموذج بديل يؤدي إلى تحليل نحوي مختلف للتراكيب.



## تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث

د. حسن بن فهد الهويمل

أستاذ الأدب والنقد المساعد بقسم

اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم

كل منهج معرفي مشدود بأمراس كتان إلى الأنساق الفكرية، والمعرفية،  
والثقافية التي نشأت في ظلها.

والحضارات تتداخل كالدوائر في علائق إنسانية، فما تداخلت  
فيه يشكل قواسم مشتركة. وما لم تتداخل فيه يشكل خصوصية،  
مبعثها الدين، والفكر، أو الثقافة أو كلها معاً. والاختلاف حق مشروع،  
والثوابت ظواهر طبيعية لا يجوز التعدي عليها، ولا الخلوص منها.  
وليس من الخطأ الاحتفاظ بالخصوصية؛ بل أكاد أجزم بتميز أي  
حضارة تمتلك قدراً من الخصوصية، شريطة ألا يعوق ذلك مسيرتها؛ ولا  
يعزلها عن المشهد الإنساني.

ومن حق أي حضارة أن تلتمس الطريق القاصد للأخذ المحسوب من  
المستجد، والعطاء المعروض، لا المفروض؛ دون تنافر، أو صدام مع الآخر.  
والإشكالية المتنامية بين (الحضارة الإسلامية)، و(الحضارة الغربية)  
منشؤها هاجس الاستعمار الحضاري، المتمثل بتصدير الفكر، والمنهج،  
وأسلوب الحياة، فضلاً عن أن الإسلام يشكل العدو الرئيس للحضارة  
الغربية.

لقد مر الصدام الحضاري بحروب شرسة، تمثلت بـ (الحروب  
الصليبية) وتاريخها مليء بالمآسي. ولما لم تُجدِ المواجهات العسكرية

تحرف الغرب لعمليتي (الغزو) و(التآمر) وتفكيك الكيانات، وتمزيق التكتلات، فكان إسقاط (الخلافة العثمانية) القابلة للإسقاط، والمستحقة له بسبب إهمال الولايات، وسحقها عند المطالبة بحقها، وحركة التتريك. ثم تمزيق العالم العربي بـ: (اتفاقية سايكس بيكو) ثم ممارسة (الاستعمار) التقليدي، إشاعة ثقافته، وتعلم لغته.

كانت بداية الاتصال بالغرب (حملة نابليون) التي غزت (مصر) بأكثر من أربعمئة سفينة، جُلُّها من العلماء، والأدباء، والمغنين، والممثلين، الأمر الذي أحدث عند المصريين صدمة حضارية، أدت إلى سريان معطياتها، واستقبالها بكل أوضارها.

وتبع ذلك ظاهرة الابتعاث، واستقدام المستشرقين للتعليم، والتوسع في الترجمة، واتساع ظاهرة الاستشراق. والقنوات الخمس: الاستشراق، والابتعاث، والترجمة، والاستعمار، والتبشير الديني، والحضاري، هي جسور التواصل مع الفكر الغربي، وآدابه، ومناهجه، وألوان حياته. ولو أن الأدباء، والعلماء، والمفكرين أحسنوا الاستقبال، وعرفوا قدر تراثهم، لما آلت الأمور إلى ما هي عليه من تبعية مهينة.

ولقد يكون بالإمكان التفكير الجاد في إعادة صياغة منهج جديد للتعامل مع مستجدات الغرب، تحفظ للفكر العربي وآدابه، ومناهجه ما هو أهل له من الندية، والمشاركة الفعلية وإنتاج حضارة إنسانية متوازنة. إلا أن المعركة غير المتكافئة خلطت الأوراق، وأربكت المسيرة. ما تحاوله جامعاتنا اليوم هو مشروع متواضع قد يحيد بالبعض منّا إلى جادة الصواب بحيث تتيح لتراثنا حضوراً مشرفاً، هو أهل له بما ينطوي عليه من أصالة لم يسبق إليها.



(القابلية للتبعية) تحمل البعض منا على قبول الآخر كبديل، وليس كديف.

ظاهرة الاستغراب متفشية كالوباء، وهي دركات؛ فمن المستغربين من يجهل تراثه جهلاً تاماً بحيث يتبنى المناهج الغربية، والتفكير الغربي، دون التواصل مع التراث، ظناً منه ألا مكان للموروث.

ومنهم من يعرف التراث، ولكنه مجند لمواجهته، والعمل على تنحيته، والتبشير بالفكر الغربي، ومناهجه، وآدابه، واستبدالها كخلف مستبد لا ينازعه في مشاهدنا أحد.

ومنهم من يرى أن التراث هو العامل الرئيس في تخلفنا، ومن ثم يجتهد في تهوينه، واقتلعه من مشاهدنا.

وكل هذه الممارسات دركات، أو درجات حفل بها المشهد الأدبي، وألهانا عن التحرر الجاد، والتحيز الواعي.

وهؤلاء، وأولئك تتفاوت قدراتهم، وإمكاناتهم، ومناهج ممارساتهم، ولكنها صراعات فارغة استنزفت الجهد، والوقت، وألتهنا عن كل مكرمة، كالقصيدة التي قالها (ابن كلثوم).

هؤلاء، وأولئك منهم القابع في عباءة التراث المستغني به الراحل إليه المتفوق فيه، المجالد المجاهد لكل من تخطاه إلى غيره، ولكل من تخطى به إلى غيره. ومنهم الراحل به المستصحب له، القابل للتعايش مع الغير، الآخذ بأحسن المستجد.

هذا التناقض هو بعض إشكاليات المشاهد؛ بل هو الموهن والمخبل لكل حركات الإصلاح والتوفيق، والآخذ بأحسن المستجد.

(النقد الحديث) الذي يسعى لتحقيقه الخيرون من الأدباء، والمفكرين، وسائر (الأكاديميين) يعيش في أتون هذا التنازع المفضل، وما من أحد من أولئك إلا هو آخذ بقسط من تلك الإشكالية.

أحسب أن المتنفذين بدؤوا يعون المشكلة، ومن ثم أعادوا قراءة المشهد بكل اتجاهاته، ويقيني أن الخطوة الأولى المسددة تكون في فهم الذات وما هي عليه.

ولكي تتضح الرؤية، وتبين سبل الرشاد، لا بد من تحرير المسائل، وتأصيل المعارف، واستبانة صنوف الحراك في المشهد النقدي العربي الحديث:

- فما مبلغ تراثنا من هذه النظريات والمناهج؟

- وما إمكانياته للتفاعل مع الغير؟

- وما القدر الكافي لاستحضاره؟

- وكيف تتم المواءمة بينه وبين المستجد؟

تساؤلات لا بد من أن تسبق الرؤية، وتمهد لها ف (الحكم على الشيء فرع عن تصوره) ومشاهدنا:

(ملاعب جنة لوسار فيها سليمان لسار بترجمان)

وهي مأزومة في هذه الأوضاع، وحاجتها إلى نقاد متضلعين بمختلف المعارف.

إن ما يشغل المشهد، وما تفيض به أوعيته (الأسنوية) بمختلف تنوعاتها، واتجاهاتها، وتحولاتها:

- الأسنوية البنيوية.



- الألسنية التفكيكية.
- الألسنية التوليدية.
- الألسنية التقابلية.
- الألسنية التحويلية.
- الألسنية التداولية.
- الألسنية ما بعد البنيوية.
- الألسنية المعيارية الوصفية.
- البنيوية وعلم الإشارة.
- البنيوية التكوينية.
- التوليد الدلالي.
- الوظائف التداولية.

وقل ما شئت عن المصطلحات، و(المابعديات)، و(موت النقد)، و(موت المؤلف) و(موت النص).

ومما يشغل مشاهدنا التفكير الجاد في إيجاد ألسنية عربية تمارس التحليل التركيبي الموائم بين (نظرية الإعراب) في علم النحو، و(التفكيك) بوصفه نظرية قريبة من المعيارية النحوية.

وهي مهمة صعبة تتطلب علماء متضلعين باللغة العربية، واللغة الأجنبية المنقول منها سائر النظريات الألسنية في أبعادها الفكرية، واللغوية.

فمن ضعفت قدراته، وقل استيعابه في اللغة المنقول منها، والمنقول إليها بدا خلله، واضطرب تعريبه. وهذا بعض ما تعانيه مشاهدنا المعرفية، والثقافية، والأدبية، والفكرية.

لقد بهرنا الغرب بمنجزه المعرفي، والتقني، ولما نخلص من لحظة الاندهاش. وكثير من علمائنا، ومثقفينا مازال مرتبنا لهذه اللحظة المشدوهة.

علماء التراث المتمكنون استغنوا بموروثهم، وأجادوا في استعادته، ولم يستفزههم المستجد، ومن ثم كان فضلهم محصوراً في استدعاء التراث: تحقيقاً، ودراسة، وتطبيقاً.

يقدمهم العلامة (محمود شاكر) وطائفة من علماء الأزهر، وبخاصة جماعة (الأمناء) الذين يتزعمهم (أمين الخولي)، ومن بعده (أبو موسى) الذين جددوا البلاغة العربية، وبعض المبتعثين الذين لم يرق لهم نقل معارف الآخرين أمثال: (محمد غنيمي هلال) و(زكي مبارك) وآخرون أوغلوا في الاستغراب وإن كان لهم قدم صدق في التراث ك(طه حسين) الذي هز الوسيط الثقافى حين أصدر كتابين مثيرين (في الأدب الجاهلي) و(مستقبل الثقافة في مصر).

لقد مارس فيهما ما يمكن تسميته بالعصف الذهني، بحيث ثارت نائرة العلماء، والأدباء، والمفكرين، واستعادوا التراث لمواجهة.

ولكن التصدي ل(طه حسين) لم يكن متوازناً، ومن ثم أوغل في الاستغراب، واتخذ من مناهجهم في دراسة الأدب العربي: شعره، ونثره، ومحصلة ذلك عشرات الكتب، وفي مقدمتها (حديث الأربعاء) في ثلاثة مجلدات.

وخلف من بعد العمالقة من أوغل في الاستغراب ك(جابر عصفور)، ويقابله من أوغل في التراث المؤسلم ك(أنور الجندي)، وكل أولئك لا يصلحون لمواجهة المستجد.





وقل مثل ذلك في مواجهة ظاهرة (الاستشراق) ف(محمود محمد شاكر) في (رسالة في الطريق إلى ثقافتنا) جار على ظاهرة الاستشراق، وصادر كل حقوقهم، فيما اختلفت المواقف وتباينت الآراء من بعده؛ فمن متحامل يرى أن الظاهرة استعمارية صليبية، ومن معتدل ينصفها، ويقول فيها بميزان العدل، والحق كالدكتور (علي النملة) ومن قبله (إدوارد سعيد) مع شيء من التفاوت.

وعلى كل الأحوال، فالاستشراق ظاهرة حضارية، لها وعليها، ولسنا بصدد استقصائها، ولكننا نضرب الأمثال؛ لتمهيد الطريق، وسبر أغوار المشاهد الصاخبة بالمتناقضات.

وموروثنا النقدي المتناسك من (العصر الجاهلي) إلى العصر الحديث يجهله الكثير من حراس التراث، ومن يسمحون لأنفسهم الذود عنه، تجتاح الكثير منهم العاطفة الدينية، والقومية المتحاملة. إنه تاريخ حافل بالعلماء، والكتب، والنظريات، والمناهج. فيه تكمن بذور النظريات الحديثة.

لقد كان لي شرف الاشتراك في ندوة (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) الذي ينظمه (النادي الأدبي الثقافي بجدة) عام ١٤٠٩هـ بحيث قدّمت في تلك الندوة بحثاً أثار جدلاً بين (الحداثويين)، و(المجددين) تحت عنوان: (ملامح الموروث في الظواهر النقدية المعاصرة)، قسمت فيه المشهد الأدبي إلى (فئة تدعى النهوض بالاستكشاف، وتمعن في ادعاء الاستشراق المستقبلي، وتسخر باتهام المناقض لوقوعه تحت طائلة الاستعادة، والرجوع، واجترار الماضي)، و(فئة تتشعح برداء المحافظة مستصحبة مع الادعاء اتهام الأطراف الأخرى بالتغريب والتتكر)<sup>(١)</sup>.

وقد توخيت الاستقلالية في الرأي (إنه حديث الواثق بموروثه، المعتز بعمقه التاريخي، وأصالته، وثقته بقدره هذا الموروث على المحاوره، حديث المعتز بأن الموروث إنساني).

لقد أشرت بأن موروثنا يفيض بالإضافات، والتأسيس لنظريات لغوية، وفنية، وشكلية. والفتح الإسلامي أضاف، واستضاف وتفاعل، مع سائر الحضارات الإنسانية.

فالعلوم والثقافات تدفقت عن طريق (الفتح الإسلامي)، و(الترجمة) تحولت إلى خلايا غير متميزة في جسم الحضارة الإسلامية، كما أن المعارف العربية تسربت كالخدر في أجسام الثقافات الأخرى.

(جولان ريبيرا ت ١٩٣٤م)<sup>(٢)</sup> كاد يقطع بأن (شعراء التوباد)، وهم أول من عالج الشعر الغنائي في أوروبا، لم يفعلوا أكثر من تقليد نماذج الوشاحين، والزجالين الأندلسيين الذين سبقوهم بقرنين<sup>(٣)</sup>. ومن المستغربين، والمستشرقين من ردّ هذه الرؤية المنصفة<sup>(٤)</sup>.

وقد أشارت المستشرقة (زيغريد هونكة ت ١٩٩٩م) في كتابها المشهور (شمس العرب يسطع على الغرب) إلى أشياء كثيرة استفادها الغرب من الشرق. وقالت إن (الحملة الصليبية) كان معها أدباء، وشعراء دخلوا الشام، وإسبانيا، وعرفوا ب(الجوالين)، نقل هؤلاء شطراً من الآداب، والثقافات العربية.

ولن ننسى (الموريسكيين) وهم المسلمون الذين بقوا في إسبانيا يتكلمون الإسبانية ويكتبون بالعربية.

أدبنا (العربي) بشقيه: الإبداع، والنقدي أدب حي يعي عنصري: التحول، والثبات، الأمر الذي حفظ له البقاء والنمو<sup>(٥)</sup>.

وواجب الناهضين بمهامه أن يعوا ذلك، وألا يرتابوا من المشككين، والمخذلين، والتبعيين القابلين للتبعية، ممن جهل تراثه، ولم يتوفر على الإحاطة بالمستجد، والقدرة على تداوله بالقدر الكافي، والمشرف.

لقد كانت لموروثنا النقدي اتجاهات متعددة، وتحولات جريئة، وتلك بلاشك مؤشرات خصوبة، وثناء، وثقة بالنفس غير هيابة، ولا وجلة.

لقد كان لـ(القاضي الجرجاني) منهج فني نفسي إنساني تلمسه الدارسون للمذاهب النقدية، وكان لـ(قدامة بن جعفر) منهج عقلي يحكم بصره ورؤيته. وكان لـ(عبد القاهر الجرجاني) منهج تحليلي يعتمد على البناء الجملي والأسلوبي، وهو صاحب (نظرية النظم) التي حلت الإشكال بين (السنة والاعتزال) وأسقطت نظرية (الصرفة)، وجاءت الشمولية عند (حازم القرطاجني)، وزمن النضوج مهدت له مراحل سلفت فر(أبو عثمان الجاحظ) يقول: «طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يحسن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار، وما يعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند الكتاب كالحسن بن وهب ومحمد بن عبد الملك الزيات»<sup>(٦)</sup>. وهذا يؤكد التعدد في المناهج والمواقف من نظرية الشعر. فالشعر عند (الأصمعي) تشكيل لغوي، وعند (الأخفش) مادة نحوية، وعند (أبي عبيدة) أداء دلالي.

هذه مذاهب ثلاثة في دراسة الشعر، ونقده اختص بكل واحد منها علم من أعلام الأدب له أشياعه وأتباعه.

فالخليل عالم بموسيقاه، والأصمعي عالم بلفته، والأخفش عالم بنحوه، وابن وهب، والزيات يعرفان مناحيه الجميلة، والشعراء يدعون

أنهم أعرف به لأنهم دُفعوا إلى مضايقه.

لقد دُرس (التفكير الصوتي عند الخليل) من حيث المخارج، وصفات النطق، والهمس، وصنّفَت الصوائت والصوامت عنده، والقيمة التبادلية للحروف -الفونيم- قبل أن يكون للحضارة الغربية وجودٌ. وعرفت مذاهب وتيارات بحيث تمثل (الأمدي) المنهج التطبيقي، وتمثل (الجرجاني) المنهج التطبيقي القياسي.

هذا التنوع في فئات النقاد يجعلنا نؤمن بأن نظرات السلف إلى الشعر متباينة، وكل نظرية تتطوي على نواة لمنهج حديث. حتى إذا تلاقحت الحضارات، تحولت تلك الإشارات إلى نظريات، وأدعى الغرب ابتكارها وما هي كذلك.

نعم للغرب الفضل، والسبق في تحويل الإشارات من شذرات منتشرة وإشارات متفرقة إلى نظريات ذات قرار مكين.

لقد أصيبت النظريات النقدية الحديثة بشيء من الغبش، فالنقاد العرب استقبلوا نظريات علم اللغة عند (سوسير) وسائر علماء اللغة في الغرب، كما استقبلوا النظريات النقدية عند الشكلايين الروس (مدرسة براغ) وغيرها، ولم يفرقوا بين النظريات المختلطة: النظريات في علم اللغة الخالص لقضايا اللغة، ونظريات النقد اللغوي.

والنقد الحديث استعان ب(علم النفس) و(علم الاجتماع) و(علم اللغة) وليس من حق النقاد الخلط بين تلك العلوم.

عرف (العقاد ت ١٩٦٤م) بمنهجه النفسي، وعرف (طه حسين ت ١٩٧٣م) بمنهجه الاجتماعي المتناغم مع منهج (تين)، وما أحدٌ من أولئك خلط تلك المناهج بمنهج النقد الخالص.



(علم اللغة الحديث) استفادت منه تنقلات (مركز الكون النقدي) عندما تجاوزت سلطة المبدع إلى سلطة النص ثم إلى سلطة المتلقي. وفي بحثي (تحولات مركز الكون النقدي وأثرها في المشهد المحلي)<sup>(٧)</sup> أشرت إلى أن النقد جواهره ثابتة، وأعراضه متحولة، وأشرت إلى تنقلات مركز الكون النقدي بين:

- منتج النص.
- والنص المنتج.
- ومتلقي النص.

وما نسلت من تلك النظريات، والمذاهب إلا استجابة لتتقل مركز الكون النقدي. والتراث النقدي يبدو خافتاً، أو ساطعاً في هذا الحراك لا يتخلف، ولكنه لا يتصدر المشهد النقدي، له كموه الذي يدركه خبراء التراث.

وأشرت في هذا البحث إلى جدلية الرفض، والقبول المطلقين، وإلى تضارب النقاد في فهم النقد، ومشمولاته.

فكلمة (نقد) مصطلح مشاكس؛ لأنه ذو أبعاد: تاريخية، وفنية، ووظيفية، وآلية، ومجالية. وله عناصره الفنية، وعلومه، وطرقه، ومقاييسه، بحيث لا يكاد يستقر حتى ينهض من جديد بآلية، ومنهج ورؤية مفايرة. إنه في النهاية مصطلح مفتوح على كل الاتجاهات.

والشيء الذي نسلم له، ولا نجد بُدأً من الاعتراف به: أن النقد الأدبي الحديث يستمد لحمته وسداه من خيوط النقد الفربي المعاصر، بكل ما هو عليه من جرأة في التجريب<sup>(٨)</sup>، كما أشرت في بحثي (اتجاهات

النقاد العرب في دراسة الإبداع السعودي) إلى ما وقفوا عليه من مذاهب شتى، ومناهج حديثة استصحب بعضهم التراث في تجلية كوامن الإبداع في الأدب السعودي<sup>(٩)</sup>.

(النقد الغربي) هو الذي جمع الشذرات، وحولها إلى نظريات، وأنشأ لها مناهج، وآليات، وهي جميعها تمد بسبب إلى شذرات النقد العربي القديم.

لقد أثرت في بحثي بعض الحداثيين وجاءت تعليقاتهم، ومداخلاتهم حادة، ومستتكرة لهذه الرؤية المضخمة للتراث النقدي. من بين أولئك (عز الدين إسماعيل) و(شكري عياد) و(عبد الله الغدامي) وقد ذُلت مداخلاتهم للبحث المطبوع.

لم يكن النقد العربي، ولا مناهجه، ولا آلياته محدثة، ولا طارئة على المشهد الأدبي. والدارسون، والمؤرخون، والمحللون، والمقومون تقصوا عصور الأدب، والنقد، واستحضروا النظريات والنقاد، ورصدوا التحولات، وخلفوا لنا ثروة معرفية معيارية، ندل بها على المشاهد كافة. لقد واكب النقاد الشعراء يميزون آثارهم، ويقدرونها، ويقومونها، ويكشفون عما فيها من قوة، أو ضعف، من جمال، أو قبح، ومن تميز، أو تخلف.

(والنقد الأدبي أكثر وجوه النشاط العقلي تأثرا بسائرها وتعبيرا عن اتجاهاتها)<sup>(١٠)</sup>

لقد تلمس الراصدون حركة النقد في (العصر الجاهلي) فوصفوه بالسذاجة، والبساطة، والانطباعية، والانفعالية، والذوق ليس فيه تعقيد، ولا دقة، ولا عمق، وظل شفها يتناقله الرواة للتندر.

وبعضهم يرى أن (الشعر الجاهلي)، والعلوم المتعلقة به ضاع أكثره بسبب الشفاهية: (قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم، وشعر كثير)<sup>(١١)</sup>.

فمقولة (ابن العلاء) تشير إلى ضياع العلم إلى جانب الشعر.

وإن أشار (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه إلى أن العلم هو الشعر، وأن ليس لديهم علم غيره: (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه)<sup>(١٢)</sup> والشعر بكل أبعاده لا يمكن أن تجود به قرائح جاهلة، ولا معارف ضحلة، إنه مؤشر أصالة، ومعرفة.

في الجاهلية أخذ الشعر وضعه، وبدت ضوابطه الفنية، واللغوية، والدلالية، وأصبح النقاد يحتكمون إلى ما ورثوه من شعراء المعلقات، وذهبوا لضبط شكله بالبحور، والتفاعيل، والقوافي، والزحافات، والعلل، والأضرب. وذهب النحاة يلتمسون فيه الشاهد.

وذهب اللغويون يجمعون اللغة ملتمسين الشاهد من الشعر. وذهب المفسرون يستضيئون بمعانيه.

لقد أصبح الشعر معيار اللغة، والنحو، والصرف، والموسيقى. سواء عرفوا ذلك أو لم يعرفوه. نعم لقد استقرت حدوده، ومناهجه، وموضوعاته، تعارفوا عليها وتواضعوا. وتوارثهم يتمثل في الرواية. فلكل شاعر كبير رواته.

يقول القاضي الجرجاني: (إن زهيراً كان راوية أوس وإن الحطيئة راوية زهير)<sup>(١٣)</sup>

إنه مجتمع أدب ونقد، ومواضع لا يحيدون عنها. وشعراء الجاهلية الذين أدركهم التاريخ يعدّون أنفسهم عالية على من سبق: (ما ترانا نقول إلا معاراً) بل ترى أحدهم يعترف بالقدوة:

(هل غادر الشعراء من متردم)

يقول التبريزي: (هل أبقى الشعراء لأحد معنى إلا وقد سبقوا إليه، وهل يتهاياً لأحد معنى لم يسبق إليه).<sup>(١٤)</sup>

في العصر الجاهلي تبدت للنقاد تصورات، وملامح عدّوها عناصر تمثلت في نضج الشعر عند شعراء المعلقات، وبإشادة الشعراء بماضيهم الذي لم يدركه التاريخ، وتجلّي الحسن البياني حتى أن القبيلة تتلقى التهانى بنبوغ شاعر من بين أبنائها، وأن الشاعر يُقدّم على الخطيب.

الحياة الجاهليّة لم تكن ساذجة، ولا بسيطة، وهي التي عاشت نضج اللغة، والشعر، ومن إرثها نشأت العلوم المعيارية (النحو، والصرف، واللغة، والعروض، وقواعد الإملاء) البعد النقدي الذوقي والمعيارى، تجلت ملامحه في (أسواق العرب)، و(سوق عكاظ) من أشهرها حتى لقد قيل: إن اشتقاق (عكاظ) من (المعاظنة) أي المحاجة.<sup>(١٥)</sup>

ولعلنا نذكر (القبّة الحمراء) التي تضرب لـ(النابغة) بسوق عكاظ وإنشاد (الأعشى) و(حسان) وقصة (الجفّنات) و(الأسياف) و(الضحى).<sup>(١٦)</sup> فالأسواق محافل أدبية أسست لحركة نقدية معرفية معيارية سبقت الوجود الغربى.

لقد بدأ النقد شفويًا لا تحفظ منه إلا شذرات، ثم بدأ تدوين الشعر قبل النقد؛ فدونت الدواوين، ثم المختارات، ثم شعر القبائل، ثم التأليف في الشعر والشعراء، ثم كُتب الأدب كافة. وبدأ التأسيس المعرفى المعيارى



للنقد من القرن الثالث إلى الخامس. وسوف نشير إلى النقاد وكتبهم، وإلى الظواهر النقدية، والبلاغية بوصفها آلة نقدية جمالية. لقد بدأ النقد المدون اتباعيا يلتمس الإرث الجاهلي، فظهر مصطلح (الفحولة) وتجلت مفاهيم النقد في مقدمة (طبقات فحول الشعراء).

وذرّ في أثناء ذلك (صراع الشعوبية) الذي نقل معه معارف الداخلين في دين الله أفواجا، وأخذ الشعوبيون بالمستجدّ متكئين على كتابي (الخطابة والشعر) لأرسطو، فيما تمسك آخرون بالموروث؛ فجاء (ثعلب) بـ (قواعد الشعر) و(ابن المعتز) بـ(البدیع) و(قدامة) بـ (نقد الشعر).<sup>(١٧)</sup> لقد شكل هذا الصراع أرضية صلبة للنقد بمختلف الاتجاهات، وبدأ التداخل بين البلاغة والنقد عند (ابن رشيق) في (العمدة) وعند (القرطاجني) في (منهاج البلغاء).

ونضجت فكرة الموازنة والخصومة حول المتبني، واستقرت (نظرية السرقات) عندما ألف الخالديان (الأشباه والنظائر) فجاءت على إثرها نظرية (التناص)، ووجوه البديع، ومفاهيم الشعر، والشاعر، والأدبية، والشعرية، والموقف من المعاني، والموضوعات.

والنقد إذ يواكب الإبداع منذ (العصر الجاهلي) إلى (العصر الحديث) تبدو في محطاته المضيئة نظريات لا يمكن تجاهلها كالقول بـ(الوحدة العضوية) للقصيد عند (الحاتمي)، ونظرية (تراسل الحواس) عند (ابن الصيرفي).

والنقد لم يقف عند حد الشرح، أو التقويم؛ بل ظهرت رؤى وتصورات مخالفة لما عليه الأسلاف، ومن ثم عرف (نقد النقد) في التراث العربي، وهو بحق يجسد الصراع الفكري المبكر والمؤسس للجدل،

والحجاج النقدي المؤصل للمعارف، والمحرر للمصطلحات. وهو مؤشر تعدد المدارس النقدية، المرتبطة بالذوق، والانطباع الشخصي قبل ظهور النقد المعياري المتوسل بعلم الآلة كـ (النحو والصرف والبلاغة وعلم العروض ونظرية النظم) وغيرها. فمن الكتب التي تمثل (نقد النقد) في التراث النقدي العربي كتاب (المثل السائر) لـ (ابن الأثير): (فقد أحدث هذا الكتاب في عصره، وبعد عصره موجة نقدية واسعة تمثلت في كتب كثيرة منها المؤيد ومنها المعارض).<sup>(١٨)</sup>

لقد أحدث هذا الكتاب ثورة نقدية تمثلت بأكثر من سبعة كتب جاءت عناوينها مسجوعة:

- الروض الزاهر في محاسن المثل السائر
- الفلك الدائر على المثل السائر
- نشر المثل السائر وطب الفلك الدائر
- قطع الدابر على الفلك الدائر
- نزهة الناظر في المثل السائر
- نصرة السائر على المثل السائر<sup>(١٩)</sup>

ونقد النقد كما يقول قلقيلة: (من قبل ومن بعد هو أعمق العمق في الفهم، وأبلغ البلاغة في التعبير عن هذا الفهم)<sup>(٢٠)</sup>

إنه مؤشر وعي مبكر بمهمة النقد، ووظيفته، ولو كان النقد العربي القديم انطباعيًا، أو ذوقيًا، أو جزئيًا أو عموميًا كما يدعي المستغربون لما نسلت تلك النظريات من عباءته.

وإذ عُرِفَت المنتديات، والنوادي، والصالونات في العصر الحديث



ك(ندوة العقاد) و(مي زيادة) والمدارس ك(الديوان) و (أبولو).

عرف في التراث (أسواق العرب) و (مجالس الخلفاء) و(مجالس الشعراء) وقد شكل هذا رافدا معرفيا عزز جانب النقد، وشكل بيئات مختلفة.

كما أن طائفة من الشعراء أحدثوا ضجة حول مناحي شعرهم ك(المتنبي) الذي يقول بزهو:

أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جرّاه ويختصم

لقد خلق شعر المتنبي بيئة جدلية، تولى كبرها خصومه ك(الصاحب

بن عباد) و(الحاتمي) وأنصاره ك (الأمدي) و (المعري).

ثم جاء (القاضي الجرجاني) في وساطته مشكّلا مذهباً نقدياً حوى

أبعاد النقد، حتى لقد حدد الاتجاهات النقدية، وملابساتها النقدية

الذوقية، والحجاجية، وتفسير الظواهر الأسلوبية وقضية السرقات.

لقد استطاع النقد مواكبة المتغيرات الإبداعية؛ فشعر المولدين رفضه

قوم، وأشاد به آخرون، وأدت الخصومة حول تلك الظواهر الإبداعية إلى

تغير جذري في مناهج النقد، وتطور واضح في مجالاته.

لقد بدأ النقد كما أشرت ساذجا جزئيا وأحكامه عامة، وليست

تفصيلية؛ ولكن الإسلام حين حدد موقفه من الشعر، ومن الكلمة الطيبة،

والخبیثة، بدأ النقاد يتحرفون لنظريات تواكب التحول الجذري في

الإسلام.

لقد بدأ التدوين، والتفعيد، وتنوع المعارف، والاهتمامات. وبدأت

تظهر أصول النقد العربي فعرف مذهب (الأصمعي) و (ابن عتيق) ثم

تجلى التأصيل عند (الجمحي) و(بشر بن المعتمر) و(الجاحظ) و (ابن قتيبة) و(ابن المعتز).

وتجلت النحل والملل وآثارها؛ فكان (الجاحظ) أديب المعتزلة، وكان (ابن قتيبة) أديب أهل السنة والجماعة، فكان لكل طائفة أدباؤها وشعراؤها ونقادها.

في (العصر الحديث) اندلقت أقتاب المذاهب، والمناهج، وعاد المبتعثون يحملون آراءهم النقدية، ومناهجهم التي أخذوها على عجل، فكان أن أربكوا المشاهد النقدية العربية.

لأنهم ذهبوا إلى الغرب ببضاعة تراثية مزجاة، وعادوا من الغرب ببضاعة غربية مزجاة، وضمف بعضهم المزدوج ربك المشهد، وجعل (النقد الحديث) مأزوما على الرغم من الدعاوي والضجيج الإعلامي.

لقد بدأت الانحرافات في فهم الشعر والنقد على حد سواء، وتحول النقد إلى ناطق باسم الآخر، ومن أجل الآخر، وعلى ضوء منجز الآخر، ولكي يكرس الآخر سلطته، وهيمنته جند عملاءه لهدم تراثهم، والتقليل من قيمته؛ بل أمعنوا في إنكار أحقيته في الوجود، إنه في نظرهم مرحلة تاريخية، لم تعد صالحة للاستمرار. ثقافتنا، ونقدنا مأزومان؛ هذه قضية مسلمة.

إن علينا أن نحاور أنفسنا، ونحاور الآخر على ضوء موروث يستحق الاستدعاء، وإن لم نفعل فإننا عملاء لثقافة مضادة، نخدمها لتكون بديلا، لا رديفا.

وإذ لا نريد الذوبان في الآخر فإننا في الوقت نفسه لا نريد التقوقع

نقادنا المستغربون يجتهدون ما وسعهم الاجتهاد لاجتثاث شخصيتنا الثقافية من قواعدها وإحلال ثقافة أخرى لا تحمل شيئاً من مكوناتنا الأدبية والثقافية والفكرية.

إنها معادلة صعبة، لا بد أن نعيش تاريخنا، وحاضرنا، ومعاصرنا، وقوميتنا.

والنقد الأدبي أحد المكونات الثقافية، وهو في الوقت نفسه الفعل القادر على تأصيل الذات، وتحديد الهوية.

لا يمكن تغريب النقد؛ لأنه فعل يؤصل، ويحدد الوجود (لقد غلب على هذا النقد الاضطراب والارتجال، فالمعايير النقدية تسوى على عجل، والنقاد ينقدون دون تراث أو أناة فتضطرب بين جلهم المناهج وتتداخل<sup>(٢١)</sup> معضلة مشاهدنا اتساع رقعة التجريب، والإغراق في المستجد النقدي، وما لم توضع الضوابط لاستعادة النقد وإعادة صياغة مناهجه، وآلياته فإن المأزومية وزمن التيه، سيطولان.

لقد أرق التشئت النقدي المثقف، وأرهق مشاعره؛ لأنه يوغل في الغموض والأسطورة، ويتخذ سائر المناهج اللغوية، والنفسية، والاجتماعية، والأسطورية مطايا له يشذ بها عما نحن بأمس الحاجة إليه.

لقد قرئ أدبنا وشعرنا بعيون مستعارة، فكان في ذلك شطح وإيغال في الغموض.

الإبداع العربي يحتاج إلى مناهج وآليات مناسبة، ومجرد النقل، والتمثل لمستجد الغرب لا يزيد مشاهدنا إلا تيهًا، وتشرُّداً، وتصعيداً للأزمات الخانقة.

نحن بأمس الحاجة إلى نظرية لسانية عربية تمارس تحليل النصوص.  
الدكتور (مازن الوعر)

تقبل النظريات اللسانية الحديثة على الرغم من اضطرابها، وعدم استقرارها، ولكنه أراد أن يطرها في نطاق اللغة العربية الفصحى المعاصرة، المراوحة بين (لغة القرآن) و(اللغة الكلاسيكية) الجاهلية، مراعيًا الفوارق بين الصوامت، والصوائت العربية، ومثيلاتها في اللغات العالمية مقارنة بين نظريات التوليد والتحويل كما يراها (تشومسكي). والنظرية الدلالية التصنيفية كما يراها (كوك) ونظرية النحو العربي كما يراها علماء النحو العربي من عهد (الخليل بن أحمد) و(سيبويه) ومَن جاء بعدهما، وهو قد ضرب الأمثال بالتركيب الفعلية، والاسمية، والاستفهامية التصديقية، والتصورية<sup>(٢٢)</sup>

ومثّل (الوعر) الدكتور (عبد العزيز حمودة) في كتابه (نحو نظرية نقدية عربية).

لقد دعا إلى وصل ما انقطع محددًا موقفنا من التراث، وهو قد تحدث عن موقف المثقف العربي من التراث. وأدان هذه المواقف المتمثلة بالانبهار من منجز العقل الغربي، واحتقار منجز العقل العربي، وسبب ذلك ازدهار الفكر الحداثي، وقد أحال إلى كلمة موجزة لـ(محمد سالم الأمين): (إن السبب في عدم تبلور نظرية بلاغية عربية معاصرة كامن في أن العديد من الدراسات التي مورست في حقلنا النقدي لم تراعى في قراءتها الشروط البلاغية العربية... الأمر الذي أسفر عن تغييب للعديد من خصوصياتنا في إجراء اللغة وفي توظيف البلاغة)<sup>(٢٣)</sup>، لقد عرّف الحدائثة بأنها القطيعة مع التراث.



(حمودة) وهو بصدد التصدي للحدثة في كتبه الثلاثة التي أثارت ضجة في الأوساط النقدية:

- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك.
- المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية.
- الخروج من التيه دراسة في سلطة النص.

يؤكد على أهمية وضع نظرية لغوية عربية، ونظرية أدبية عربية، ونظرية نقدية عربية؛ تستصحب التراث، ولا تكتفي به.

إنها رؤية متوازنة لو أخذ بها لحفظ للتراث حقه وللمعاصرة حقها. ولكن المشهد لما يخرج من التيه.

نقدنا العربي، لم يكن مجتثا ولا عاجزا عن مواجهة النوازل، إنه بحاجة إلى من يستوعبه، ويرحل به ولا يرحل إليه.

إن أصوله الفكرية تشي بعراقته، وتوفره على المنهج، والآلة، ولا سيما أن ميدانه الشعر، والشعر يمدّ المعارف كلها؛ بل ويهيمن عليها كلها.

لقد وضع نقدنا العربي قيمة للإبداع، والإلهام، والطبع، والصنعة، والتجربة. وهذه الأصول حفظت له الثبات والتوازن، وهو قد عالج الصياغة، والمعنى، والجرس، والإيقاع، والوحدة بكل تنوعاتها اللغوية، والموضوعية، والموسيقية، والنفسية، والعضوية.

يقول الجرجاني: (الشاعر الحاذق يجتهد في تحسين الاستهلال، والتخلص، وبعدهما الخاتمة)<sup>(٢٤)</sup>

إن علينا- لكي نرشد مسار النقد- أن نفرّق بين (الثابت والمتغير)، وأن نعيد قراءة المعارك الأدبية بوعي، ومعرفة.

لقد ثارت معارك فكرية تصدّرها (الرافعي، وطه حسين) عرفت بالمعركة بين القديم، والجديد، تلتها معركة (الديوان، ومدرسة الإحياء) عرفت بالمعركة بين التقليد، والتجديد، وواكبتها المعركة بين الشعر الحرّ، والشعر العاموديّ، عرفت بمعركة التقدّميّة، والرجعيّة، والأصالة، والمعاصرة.

إنّ على (النقد الحديث) أن يراعي ثوابت الفنّ مثلما يراعي ثوابت الدين. فكلّ حضارة ثوابتها الدنيّة، واللغويّة، والفنيّة، والأخلاقيّة وإذ لا بدّ من المرجعيّة النصّيّة في الدين؛ فإنّه لا بدّ من المرجعيّة الأدبيّة المتمثلة باللغة، والفنّ، والإيقاع. والبلاغيّة ومن ثمّ فإنّه لا يمكن أن يكون أدبا بدون لغة عربيّة فصيحة ملتزمة بالنحو، والصّرف، والتركيب، وجماليّة الأسلوب.

لقد تنازع المفكّرون هويّة العقل، وتعقب الفلاسفة والمفكرون كلّ الرؤى، وموضعوا العقل بحيث أتوه من أقطاره. لقد أشاد (زكي نجيب محمود) بالعقلانيّة الغربيّة، وفق رؤية علميّة فيما أشاد (سيد قطب) بالعقليّة الإسلاميّة وفق رؤية حزبيّة.

وأشاد (أدونيس) بالعقليّة الإلحاديّة مأخوذاً بباطنيّة التصوّف، وأرخّ (الجابريّ) للعقل العربيّ بأسلوب نقديّ أثار عليه طائفة من النقاد.

لقد تذبذب المشهد النقديّ بين عقلانيات متعدّدة الانتماء، والمنطق، والاتباع، والابتداع، والقديم، والمحدث، والتقليد، والتجديد.

والثابت، والمتغير في اللغة، والمصطلح، والتصوّر في الفكر العربي، والتصوّر الإسلامي وخطاب الحداثة، وفلسفة التأويل. حتى لقد نشطت الآراء داخل محاور الثبات فضلا عن محاور التغيير.





(النقد الحديث) لم يستوعب نظرية الشعر، ومفهومه لا في القديم، ولا في الحديث.

فهل الشعر منظوم وحسب يشكله الوزن والقافية، أم أن هناك شعرية تتجلى في الكلمة، والجملة، والبناء، لا يدركها إلا العارفون بمضايق الشعر. فما هي (نظرية الشعر)، وما هو مفهومه في النقد العربي المستقل، والنقد العربي المستغرب، وأي الرؤيتين أحق بالبقاء، تعريف الشعر مأزق في حد ذاته.

لقد تداول النقد الشعر المرسل) والشعر المنثور وقصيدة النثر المسماة بـ (شعرية اللغة وموسيقا الأفكار).

والنقد حين تتيه بوصلته يدخل أنفاق التيه، ثم لا تكون له استقلالية، ولا خصوصية.

لقد ارتبكت رؤية النقد حول الشعر فتذبذب النقاد بين الإيحاء، والمباشرة، والوضوح، والغموض، والجزالة، والبساطة، والصنعة والتكلف، والتشاكل، والتباين.

والنقاد القدامى حين بدا التيه عندهم في تصور الشعر وضعوا (نظرية العمودية) المتمثلة بـ:-

-شرق المعنى وصحته

-جزالة اللفظ واستقامته

-الإصابة في الوصف

-المقاربة في التشبيه

-التحام أجزاء النظم والتتامها مع تخير لذيذ الوزن

-مناسبة المستعار منه للمستعار له.

-مشاكلة اللفظ للمعنى مع شدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما.

وفي زمن التيه ذرت قرون كثيرة تمثلت بمصطلح جنائزي، أو بَعْدِي. فعرفنا الأحكام الجنائزية ك (موت المؤلف والناقد) وحتى (موت النص)، وقد يأتي فيما بعد موت المتلقي.

أما مصطلح (المابعديات) فحدث ولا حرج:

- ما بعد الحداثة.
- ما بعد الفلسفة.
- ما بعد البنيوية.

وبعد النقد اللغوي الذي هيمن على المشاهد بكل تنوعاته، واستبعد الموضوع والإمتاع والحسّ والذوق، وحول النصّ إلى جسد متخشب تعمل فيه المشارط، وإلى أرض بياب تعمل فيه المجسات والمسابير. وإلى بناء حجري تقوضه وتهدمه الأزاميل. وإلى نسيج تشرحه الأدوات. وإلى آلة مترابطة تفككها المفاتيح ذرّ قرن (النقد الثقافى) ليخلص النص من دوامة المادة القائمة على البناء، والتفكيك، معترفا بأنه نشاط، وليس مجالا معرفيا قائما بذاته. ونقاده يطبقون المفاهيم على سائر الفنون، والثقافات الشعبية: بل الحياة اليومية.

ف(النقد الثقافى) مفتوح على كل الاحتمالات وكل التصورات؛ بل إنه يتسع لكل النظريات فضلا عن التفكير الفلسفي مستوعبا علم العلامات والتحليل النفسي، والنظرية الماركسية، والاجتماعية، و(الإنثروبولوجية).<sup>(٣٥)</sup>

إنه بحق يمثل فوضى الحواس، والمشاعر، ويميت الذواثق، ويلغي



المتعة، والجمال. ولاندفاعه غير المحسوب طرحت مقولة (موت النقد) بمفهومه الشائع.

وما قيل عن الشعر يقال عن (النثر). وللنثر مكانته المتميزة في النقد التراثي، لقد فتح (الفرآن الكريم) شهية الأدباء والنقاد، وعالجوه كظاهرة نثرية، وما هو كذلك، فالكلام في نظر (الخطابي):

- شعر.

- ونثر.

- وقرآن.

وهي الرؤية التي أخذ بها الدكتور طه حسين، وأشاد بها.

فالقرآن في نظر (الخطابي) صاحب الرسالة في إعجاز القرآن. نمط

آخر ليس هو بشعر، ولا بنثر. وذلك مكمّن إعجازه البياني.

هذه الخاصية التي غفل عنها الكثيرون، وقررها النقد التراثي دفعت

عددا من الأدباء، والنقاد إلى التأليف فيها، مثل: (أبي عبيدة) في مجاز

القرآن، و(الفراء) في معاني القرآن، و(ابن قتيبة) في تأويل مشكل القرآن،

و(الرماني والباقلاني والخطابي في إعجاز القرآن). وكل هؤلاء معدودون

من النقاد القدامى الذين أسسوا شذرات للنظريات النقدية السردية.

وفي غير المجال القرآني نجد أن هناك لمحات ذكية وواعية نجدها

في (صحيفة بشر بن المعتمر)، وفي (البيان والتبيين للجاحظ)، وفي

(الرسالة العذراء لابن المدبر)، وفي (أدب الكاتب لابن قتيبة)، و(أدب

الكتاب للصولي)، و(البرهان في وجوه البيان لابن وهب)، وفي (استدراكي)

ابن الخشاب، وابن بري، و(المثل السائر لأثير الدين الجزري)، وبخاصة

المقدمة التي اشتملت على عشرة فصول.

والى جانب التعقيد والمنهجة تأتي كتب الشروح والتفاسير كـ (الكامل) للمبرد، و(الإيضاح)، و(الاقتضاب)، و(شروح المقامات) و(نهج البلاغة).

وفنون النثر تمثلت ب(الخطابة) و(الرسائل) و(المقامات) و(قصص الأمثال) و(أيام العرب). أما تفاسير القرآن فمجالاته رحبة لا يتسع لها المقام.

لقد تقصى (زكي مبارك) النثر الفني في القرن الرابع في رسالة علمية موسعة أثبت من خلالها تفوق التراث في النثر مثل تفوقه في الشعر، إذ تقصى فنون النثر، ومصادر نقد التراث.

لقد اهتم النقاد العرب بالنثر وفنونه اهتمامهم بالشعر، وإن لم يرق إلى مستوى نقد الشعر، فالعرب نفلت الشعر من حيث الشرف والبلاغة والشكل والمحتوى.

وكثير من النقاد جمع بين الشعر والنثر، فدرسوا اللفظ، والمعنى، والطبع، والصنعة. وتبدت في دراسة النثر تطورات في المفاهيم النقدية.

ونقد النثر أثيرت حوله تساؤلات كثيرة من أهمها أنه مستمد من النقد اليوناني. وقد تصدى لهذه الفرية الأستاذ (نبيل خالد رباح أبو علي) في رسالته (نقد النثر في تراث العرب النقدي)<sup>(٢٦)</sup>.

لقد غمرت النظريات الحديثة الغربية مشاهدنا، ونحت النظريات والشذرات العربية. غمرتنا البنيوية وما بعدها من (شترابوس) إلى (دريدا). وشغلنا تجلياتها في الفكر والأدب واللغة، فهي لم تكن خالصة للفن.

وطفت نظرية المنهج الشكلي كما هو عند الشكلايين الروس حول



مفهوم البناء، والواقعية ونظرية النثر وبناء القصة والرواية. واختلطت عندنا مفاهيم السيميائيات، والعلامات، والعلاقات، وقضايا الشعرية كما هي عند (ياكسون)، ونظرية (تشومسكي) اللغوية، واللغة بين الفريزة والكسب، ولسانيات النص على مختلف مستوياته الدلالية والمعجمية، والتداولية، والبلاغية.

ولم نستطع التعرف على المستجدات في اللغة أمام طوفان المستجدات المنهجية. كما لم نفرق بين علم اللغة في الموروث اللغوي، وعلم اللغة عند الغرب، ولم نحسن ضبط التطور الدلالي، وبخاصة عندما كان مركز الكون النقدي بيد المتلقي.

إن هناك أصولاً تراثية في علم اللغة لا يحسن الجهل بها في ظل طوفان المناهج الحديثة.

إن لغة مفهوماً ومنهجاً غفل عنه النقد. فسلم بأن المنهج اللغوي صورة مشوهة للدرس اللغوي عند اليونان والرومان، وأنه في العصر الحديث نسخة ناقصة للنظريات اللغوية المعاصرة. بحيث سلمنا لـ (سوسير) ومدارس (كوبنهاجن) و(براغ) وأخيراً لـ (تشومسكي). وفات نقادنا ما قعده الأوائل بكل براعة ودقة للمستويات كافة:

- الصوتية.

- الصرفية.

- التركيبية.

- الدلالية.

- الزمكانية.

- إننا أمام طوفان من النظريات المتلاحقة، والمتصادمة، والمضطربة،

وغير المستقرة، وما لم يكن الناقد العربي واعيا لهذا الاضطراب  
أضاع نفسه وقبيله.

- إننا بحاجة إلى قراءة جادة للواقع النقدي نستطيع بواسطتها أن  
نعيد لنقدنا التراثي والمعاصر مكانه الطبيعي كشريك ند لكافة  
المناهج النقدية الحديثة.

- ولن يتأتى ذلك حتى تقوم أقسام اللغة العربية في جامعاتنا  
بالتأسيس لتشكيل حركة نقدية مكتملة الآلة، والمنهج، مستفيدة  
التراث النقدي، واللفوي؛ ليكون رديفا لا بديلا، وشريكا لا تابعا  
للحركة النقدية الحديثة.

#### الهوامش:

- ١- قراءة جديدة لتراثنا النقدي، مج ٢، ط ١، ١٤١٠هـ، النادي الأدبي  
بجدة. ص ٥١١
- ٢- مستشرق إسباني وعضو في الأكاديمية الإسبانية له كتاب عن (تاريخ  
الموسيقى في الجزيرة العربية)، وهو من المعنيين بالدراسات الأندلسية  
الإسلامية.
- ٣- قراءة جديدة لتراثنا النقدي، مرجع سابق.
- ٤- صلة الموشحات والأزجال بشعر التوباد، عبد الهادي زاهر.
- ٥- قراءة جديدة لتراثنا النقدي، مرجع سابق.
- ٦- البيان والتبيين للجاحظ.
- ٧- راجع التفكير الصوتي عند الخليل، حلمي خليل، ط ١، دار المعرفة  
الجامعية، ١٩٨٨م. وقد أحال المؤلف إلى تسعة مراجع أجنبية اهتمت  
بنظرية الخليل الصوتية. وكل الذين درسوا الصوتيات أحالوا إلى



إضافات الخليل، ومنهم:

- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي.
- ميرغني جعفر، جرس اللسان العربي.
- عبده داود، دراسات في علم الأصوات العربية.
- سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام.
- ٨- ملتقى النقد الأدبي الثاني، الدورة الثانية الخطاب النقدي المعاصر في المملكة، ط ١، ١٤٢١هـ، نادي الرياض الأدبي، بحثي ص ٢١.
- ٩- ملتقى النقد الأدبي الدورة الرابعة، الشعر السعودي في الخطاب النقدي العربي، ط ١، ١٤٢٤هـ، نادي الرياض الأدبي.
- ١٠- في تاريخ النقد والمذاهب الأدبية العصر الجاهلي والقرن الأول الإسلامي، محمد طه الحاجري، ط ١٩٨٢م، دار النهضة العربية.
- ١١- طبقات فحول الشعراء، ص ٢٣، دار المعارف، ١٩٥٢م.
- ١٢- نفس المصدر ص ١١٢.
- ١٣- مصطلح أمية الرسول، والأمة الأمية، ومصطلح الجاهلية الأولى لها دلالات لا تقف عند حد الدلالة الوضعية.
- ١٤- الوساطة بين المتبني وخصومه ص ١٥ دار إحياء الكتب العربية ١٩٤٥.
- ١٥- شرح القصائد العشر ص ١٧٧ إدارة الطباعة ١٢٥٢هـ. نقلا من: في تاريخ النقد محمد طه الحاجري ص ٢٩.
- ١٦- نقل ذلك الحاجري ص ٤١ عن ياقوت الحموي في معجمه المجلد السادس ص ٢٠٢ ط السعادة بمصر
- ١٧- الموشح ص ٦٠ ونقد الشعر لقدامة ص ٥٢

- ١٨- راجع في ذلك: نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس الهجري،  
أمجد الطرابلسي ترجمة إدريس بلمليح، دار توبقال ط ١، ١٩٩٣م
- ١٩- نقد النقد في التراث العربي، عبده عبد العزيز قلقيلة، ط ١ ١٩٧٥م،  
مكتبة الأنجلو المصرية ص ٢١٩
- ٢٠- كلها أشار لها صاحب (كشف الظنون) ج ٢ ص ٢٧٥
- ٢١- نقد النقد في التراث العربي، مرجع سابق ص ٢٢٢
- ٢٢- شعرنا القديم والنقد الجديد، د وهب أحمد رومية، عالم المعرفة،  
الكويت ١٤١٦
- ٢٣- راجع كتاب نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب  
الأساسية في اللغة العربية للدكتور مازن الواعر دار طلاس ط ١  
١٩٨٧م.
- ٢٤- المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، د عبد العزيز حمودة  
ص ١٦٥ عالم المعرفة الكويت ط ١ ١٤٢٢هـ.
- ٢٥- قراءة جديدة لتراثنا النقدي المجلد الثاني من بحثي ص ٥٢٢، ملامح  
الموروث في الظواهر النقدية المعاصرة، مرجع سابق.
- ٢٦- راجع كتاب: مدخل في نظرية النقد الثقافى المقارن، أد حفناوي  
بعلي، الدار العربية للعلوم، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ٢٧- راجع رسالة: نقد النثر في تراث العرب النقدي حتى نهاية العصر  
العباسي ٦٥٦هـ، للدارس نبيل خالد أبو علي، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، ط ١، ١٩٩٣م، وراجع رسالة الدكتور زكي مبارك: النثر  
الفني في القرن الرابع، ط دار الجيل بيروت ١٩٧٥م، وراجع النثر  
ومذاهبه في النثر العربي، د شوقي ضيف، ط دار المعارف ١٩٨٢م.





## التراث بين سلطة النموذج و خطاب التأويل

د. حمد بن عبد العزيز السويلم

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة القصيم

### مُتَكَلِّمًا

إن السؤال الذي درجنا عليه في تعاملنا مع التراث هو : ماذا في التراث ؟ بيد أن السؤال الذي آن لنا أن نلتفت إليه هو : ما هو التراث ؟ إن السؤال عن ماهية التراث سيفتح لنا أفق التأويل .

يمكننا أن نجيب بأن التراث هو ما تركه الأسلاف من معارف وخبرات و تجارب . لكن ينشأ عن ذلك سؤال مهم هو ما ماهية هذه المعارف و هذه الخبرات ؟ و ما مصادرها و ما قيمتها ؟

و إذا كنا نروم معرفة التراث ، هل نولي وجوهنا نحو الجانب الرسمي من التراث ؟ أو نمنح خطاب الهامش قيمة تعادل أهمية المتن ؟ إن أي قراءة تسعى لاستبصار التراث يجب أن تتولى بكل شمولية ، فربما يكون هذا الأثر الذي لا نكثر به عادة هو المفتاح الذي يفضي بنا إلى ما هو خفي و مسكوت عنه .

كان سؤال التراث و تأويله من الأسئلة المطروحة في المشرق العربي منذ منتصف القرن العشرين ، نجد ذلك عند زكي نجيب محمود و أمين الخولي ثم جابر عصفور . بيد أن السؤال طرح بحددة في المغرب العربي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين . و كانت جهود محمد عابد

الجابري و عبد العروي و عبد الفتاح كليطو حاضرة بقوة في الخطاب الثقافي العربي .

وحانت اللحظة لطرح هذا السؤال في البيئات العربية الأكثر محافظة ، أعني منطقة الخليج و العراق التي تمثل المنبت و المنشأ لهذا التراث . و على الرغم من تعدد البيئات التي تناولت مسألة التراث ، و على تعدد الدوافع فإن مشروع النهضة الحضارية هو الهدف الرئيس الذي دفع الباحثين لقراءة التراث قراءة جديدة و هذه الورقة الموجزة و المركزة تأتي في هذا المسار

\* \* \*

تضمن عنوان هذه الورقة عدة مصطلحات علمية و فكرية ، فالتراث و السلطة و النموذج و الخطاب و التأويل كلها مصطلحات تقتضي منهجية البحث أن أقف عندها ، وهي وقفة تعريفية موجزة ، لا تستهدف تقديم تعريف منطقي يستوفي شرط الجمع و المنع .

و مصطلح التراث أول مصطلح يواجهنا في عنوان هذه الورقة ، و هو مدار هذه الندوة التي نتطرح فيها القول .

و هذا المصطلح من أكثر المصطلحات إشكالية رغم كثرة تداوله ، و ذلك أنه مصطلح حديث ، فلم يطرح السلف هذا المصطلح بالمفهوم الذي نتداوله في عصرنا الحديث .

و حين نبحث في بعض المعاجم العربية القديمة، فإننا لا نجد أي تعريف للفظ «التراث». فلسان العرب، مثلا، يورد مجموعة من التعريفات في مادة ( ورت ) من غير أن يخص لفظه تراث بتعريف خاص : «الورث



والورث والوراث والإراث والتراث واحد. الجوهرى : الميراث أصله موراث، انقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، والتراث أصل التاء فيه واو. ابن سيده : والورث والإراث والتراث والميراث : ما ورث؛ وقيل والميراث في المال، والإراث في الحسب» يقدم هذا التعريف بعض المعطيات حول الحمولة الدلالية التي كانت تتضمنها كلمة التراث، ويمكننا إيجازها في ما يلي :

ليس هناك خصوصية اصطلاحية لهذه الكلمة، الأمر الذي لا يسمح بالحديث عن التراث باعتباره مفهوما لدى العرب القدامى، كما أنه لا يوحي بوجود إشكالية تتضمنها هذه الكلمة، إذ تتدرج لفظة تراث ضمن الحقل الدلالي للإراث من غير أن تتفرد بمعنى خاص ومتميز.

٢ - إن جميع هذه الألفاظ المدرجة في سياق الإراث، لا تشير إلا إلى

إراث مال « ١ » خالد سليكي

يتبين لنا من هذا الحديث أن كلمة التراث ليست معروفة عند السلف بالمفهوم الدارج في الفكر الحديث. لذلك لا نجد تعريفا محددًا في التراث عن التراث .

ولم يتبلور تعريف التراث إلا عند المفكرين المحدثين الذين أولوا التراث اهتماما وبحثا . ومن هؤلاء الدكتور محمد عابد الجابري حيث يعرف التراث بأنه الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني . وهذه الحمولة التي أصبحت تحملها هذه الكلمة في خطابنا العربي المعاصر لم تكن حاضرة لا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم ، كما أنها غير حاضرة في خطاب أية لغة من اللغات الحية والمعاصرة التي نستورد منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا . إن هذا يعني أن مفهوم التراث ، كما نتداوله اليوم ، إنما يجد إطاره المرجعي داخل الفكر

العربي المعاصر ومفاهيمه الخاصة ، وليس خارجهما . فإلى هذا الإطار يجب أن نتوجه ونبحث فيه عن الخصوصيات التي تميزه . « ٣ » التراث و مشكل المنهج ، ضمن كتاب المنهجية في الأدب و العلوم الإنسانية ، ص ٧٤

### أما السلطة

و إن الحديث عن السلطة لا يعني السلطة السياسية أو سلطة المؤسسة ، و إنما نمط من التأثير المعقد لجملة من الأفكار و المعارف بحيث تهيمن على عقل وتفكير الآخرين .

وإن التراث حينما يمنحه الأفراد الذين يمثلون إعجابا و وفاء سلطة فإنه يتحول من كونه خطابا إلى نموذج ثابت .

والسلطة لها وجه إيجابي ، و هو الرغبة في التملك و التكفل بحماية التراث، بيد أن الآثار السلبية المترتبة على ذلك لا تخدم التراث .

فحينما تهيمن السلطة فإن أفق الحرية يضيق أمام الباحث الجاد و الموضوعي الذي سينشغل بمقاومة مظاهر السلطة بدل أن يحضر في أعماق التراث .

والذي مهد لأن يكتسب التراث سلطته المعرفية ما يسميه فوكو بالجاهزية، ويقصد به الإجراءات المادية التي تمارسها السلطة على الكل الجماعي غير الخطابى ، و المجتمعات العربية تحررت من الاستعمار بشخصيات مكلومة ، فالإنسان العربي الذي خضع لسلطة المستعمر أو سلطة الاحتلال الصهيوني أصبحت لديه الجاهزية لأن يتوهم سلطة ماثلة في التراث يمنحها و لاءه و قيادة عقله .

وهكذا، فثمة خطابات تفرض سلطة تنبثق منها ، و هذه السلطة



تكبح إنتاج المعرفة، لأنها تلغي حق الحوار والاختلاف، وخطابات أخرى تمكن من إنتاج معرفة جديدة واختلافات مثرية، لأنها تخففت من هيمنة السلطة.

### ماذا يعني النموذج :

إن المتأمل في الواقع العلمي و الحضاري العربي يجد أن العرب مرتهنون إلى نموذج ثابت، و تتحكم فيهم أنساق تحد من فاعليتهم و إضافتهم، الأمر الذي جعلهم دائما ثابتين ومشدودين إلى نموذج ثقافي يُوَطر وجودهم على كافة المستويات .

لقد أصبح التراث نتيجة سيادة سلطة النموذج شيئاً ثابتاً، سلبت منه خاصية الحيوية، و أصبح قصارى الجهود في الغالب تبحث عما في التراث، بهدف إخضاع فكر السلف للقوانين الشكلية التي تعزلها عن المسار الفكري العام . ليتسنى للقارئ الذي استحكمت فيه السلطة التحكم بالظواهر العلمية من جهة، وليعمل على الحفاظ على بقاء الذات وهيمنتها وادعاء تفوقها من جهة أخرى . فماذا يعني النموذج ؟

على الرغم من شيوع مفهوم النموذج، فهو يبقى مفهوماً غامضاً إذ تنطوي كلمة النموذج كما يقول «لوغاي» على معانٍ مختلفة جداً من قبيل «المحاكاة» و«المثال» و«النموذج» و«النمط» و«التمثيل»، وبقطع النظر عن هذه التعريفات الأولية فإن ما يعبر عن محتوى النموذج هو بالأساس بُعد الأدوات، أي أنه أداة في البحث والمعرفة والوصف والاختبار والتجريب .

واستخدام النموذج في السياق يدل على الأثر الثابت الذي يعتقد أصحابه بأنه يمثل النمط الأسمى، فقد بناه قوم إن بنوا أحسنوا البنى،

فلا قدرة للخلف على الإضافة ، فضلا عن أن يسدوا المكان الذي سدوا .  
 أما مصطلح الخطاب فيعد عنصرا مركزيا في أغلب المجالات  
 المعرفية التي انشغلت بدراسة الإنتاجات القولية ورصد خصائصها و  
 بنياتها كالفلسفة و اللسانيات و نظرية الأدب ... الأمر الذي أفضى إلى  
 تعدد التصورات المحددة له و طبعه بكثير من الالتباس .

وإن التحليل الذي نقترحه للخطاب ليس تحليلا لسانيا، ولكنه تساؤل  
 حول شروط انبثاق الجاهزيات الخطابية التي تساندها وتدعمها عوامل  
 إنتاج الخطاب ، وهذه العوامل هي التي عززت سلطته ، بحيث أصبح  
 الخطاب صدي ثقافي للتمفصل بين المعرفة والسلطة .

\* \* \*

و إننا إذا أردنا أن نحلل هذا الخطاب و نفكك أنظمتة فإن الخطوات  
 الإجرائية لمقاربتة تتأسس على الممارسة التأويلية التي تحلل الخطاب من  
 منظور الرؤية العلمية التي تؤمن بانفتاحه على تأويلات متعددة .

و إن قراءة التراث قراءة علمية موضوعية لا تتال من مكانته المعنوية  
 ، و من الممكن في نظري أن نعتق نظرية معرفية و نمارس مقارنة تأويلية  
 و أن نؤمن في الوقت ذاته بأن التراث نص متعال يخضع للحس الخلقى  
 للجماعة . فالشيء الضروري لنروية علمية هو أن تتمس بحقها في قراءة  
 التراث قراءة منهجية لا تؤثر في القيمة المعنوية للتراث .

و إضفاء صفة التعالي على التراث أمر ضروري لمنح التراث قيمة في  
 عالمنا الإنساني، ولكننا نمح التراث صفة التعالي خارج حدود المعرفة .  
 إن كلمة التعالي تستحضر هذه القيمة لا يمكن وصفها . إنها تشير إلى  
 مفهوم يحيل إلى التقدير و الإجلال ، و هو وصف يجب علينا أن نستمر



في استحضاره لأن هذه المحاولة أساسية لتحقيق الذات الإنسانية .  
لقد ترك سلفنا أراثا حضاريا ثريا يؤكد قدرة العرب على إنتاج المعرفة  
و إثراء الفكر الإنساني .

و كي نردم الهوة التي تفصلنا عن التراث أرى أهمية أن نقيم حوارا  
معه، و تراثنا يتميز بانفتاحه على مبدأ الحوار ، لذلك فإن العقل التواصلية،  
الذي ينشط فعل التواصل، ويرفض اختزال الظواهر وتبسيطها و عزلها  
هو المدخل المناسب للتعامل مع التراث ، فالعقل التواصلية يشيع الحيوية  
المعرفية .

إنّ التحول من الاستحضار التكراري إلى ممارسات العقل التواصلية  
هو تحول في الممارسة الحرة للسلوك العلمي الموضوعي ، فالفكر القديم  
لا يستعيد حيويته إلا بالحوار و السجال . إن هذا التحول أساس ضروري  
للشروع في عملية إدماج الفكر العربي في شمولية الفكر الإنساني .

و يرى الفكر الحديث أن القصد من الرجوع إلى البدء الأول ليس  
إحياء هذا البدء و بعثه مرة أخرى ، فلا يمكن إحياء هذا البدء بكل  
سياقاته ، و إنما الغاية من الرجوع إلى البدء الأول إجراء حوار معه ، و  
غاية هذا الحوار بدء آخر للتفكير ، إنه تمهيد لبدء آخر في التفكير ، هذا  
البدء الآخر للتفكير .

و أن التمهيد لهذا البدء الآخر هو المهمة التي يحاول العقل أن  
يضطلع بها .

و يجب أن يقود البدء الآخر للتفكير إلى السؤال الأساسي عن حقيقة  
التراث ، ولا يمكن تهيئته وبلوغه إلا من خلال حوار مع البدء الأول ،  
وسؤاله الموجه ليس ماذا نجد في التراث ؟ بل عن الكائن من حيث هو

كائن، عن ماهية التراث و سياقاته و التباساته .

والرجوع إلى البدء الأول يوجهه سلفا تأويل البدء الآخر. ( صحيح أن البدء الأول يسبق البدء الآخر من منظور الحساب التاريخي، ومع ذلك فإنه يعتمد بمعنى ما عليه، إذ إنه لا ينكشف بوصفه بدءا أول إلا في أفق البدء الآخر. وفي الحوار بين البدء الأول والبدء الآخر يتجلى أن كلا منهما يعتمد على الآخر ويحمل الآخر إلى ذاته. فالتهيؤ للبدء الآخر .. لا يكون إلا باستعادة البدء الأول في أصليته، إذ لا يزال في هذا البدء في الأقل أثر لما نسي وطمس ) لكن البدء الأول لا يُمكن إدراكه في أصليته إلا انطلاقا من بدء آخر، لأنه من غير ذلك يظل فهمنا للبدء الأول سجين التأويل الميتافيزيقي وسجين الطمس الذي سببه له هذا التأويل. ويحتاج البدء الآخر إلى البدء الأول لكي يتحرر إلى ذاته، لكن البدء الأول يحتاج هو أيضا إلى البدء الآخر، فالبدء الآخر هو الذي يُحرر البدء الأول إلى ذاته ويجعله يتجلى بصفته بدءا أول<sup>(١)</sup>.

والرجوع إلى البدء الأول هو استعادة للعقل العربي للتفكير فيه بعد فترة من الانقطاع أحدثت هو معرفية بيننا و بينه ، هذه الفترة هي الزمن الذي كف فيه العقل العربي عن الإنتاج و الإضافة ، و هي التي تقع بين القرن الثامن و الثاني عشر الهجري تقريبا .

وليس البدء الأول نقطة تركها التاريخ وراءه، بل إنه يسود في هذا التاريخ ويهيمن عليه كله؛ فليس البدء الأول أمرا مَضَى وانقضى، بل إنه ينتمي إلى الحاضر والمستقبل، أي إنَّ ما تولد منه لا يزال يُحدِّد حاضرننا ويرسم إمكانات مُستقبلنا. إذ لا يُمكن فهم الوضع الحاضر وإمكاناته من

(١) الأسئلة الأساسية للفلسفة





غير الرجوع إلى ما حدث في البدء الأول وما نشأ منه ، ثم إقامة حوار نقدي معه ..

ذلك أنه من الحقائق الثابتة في نطاق تاريخ المعرفة ( أن النقد الدائم أصل من أصول الحياة الإنسانية الواعية، وشرط من شروط حركية الواقع البشري في مختلف مجالات ونظم القيم والاجتماع والمعرفة، وأصناف التفكير والإنجاز والتصرف. وتبعاً لهذا يغدو النقد ممارسة عقلانية ونمطاً فكرياً تفكيكاً استتطاقياً. وما هو مساءلة وتحليل ومراجعة للأفكار والوقائع والأفعال التي تنطلق من معايير معينة، ووفق شروط محددة، فإنه يتيح خلق سياقات معرفية جديدة، ومناخات ثقافية متباينة، ومساحات فكرية مغايرة، ومن ثمة الإسهام في الانفتاح على آفاق جديدة للنظر، واختلاق مهمات عديدة للعمل. "فتاريخ الفكر البشري كما مثلته الحضارات القديمة والحديثة هو تاريخ النقد بامتياز"<sup>(٢)</sup>

إننا بحاجة إلى قراءة التراث قراءة تتأسس على التفاعل الحي مع المنجز الفكري الإنساني الحديث ، مشروع يتخفف من قوة السلطة الداخلية للتراث ، و يهضي لدراسته منطلقاً الوعي بطبيعة الزمن الذي ينتمي إليه الدارس الحديث. وهذه المشروع الحديث يحترم السلف و يقدر ما قدمه العقل العربي و ما أسهم فيه العلماء ، لكنه مع ذلك يمارس حقه في إعادة القراءة و التأويل .

لقد كان طموح القراءة السائدة الوقوف عن المعنى الأولي و الكشف عن المراد المباشر الذي ليس بالضرورة هو المعنى الذي يقصده المؤلف ، و كأن النص ينطوي على حقيقة واحدة ، و حكم صائب لا يأتيه الوهم و لا يجوز فيه الخطأ .

أما القراءة التي أَدْعُو إليها فهي تلك القراءة التي تتعامل مع التراث بوصفه خطاباً يحتفي بتعدد المعنى و تشعبه و التباسه ، تلك القراءة التي تحتفي بالعلاقة الجدلية بين الماضي و الحاضر ، فالتراث والتجديد يؤسسان معاً حراكاً جديداً ، يصبح فيه الماضي حياً في الزمن الحاضر ، يتحرك و يتفاعل مع الحاضر لصناعة ثقافة المستقبل .

و يمكننا أن نقسم التراث بحسب موقعه من السلطة إلى ثلاثة أنماط: النمط الأول هو التراث الديني ، و هو من الثوابت الذي اكتسب سلطته من مصدره ، و قد أمرنا بالتسليم به .

النمط الثاني هو الخطاب العلمي ، و خطاب مفتوح للقراءة و التأويل النمط الثالث فهو الخطاب الأسطوري ، أو خطاب الهامش . و هذان النمطان من التراث هما اللذان ندعوا إلى قراءتهما قراءة تأويلية تخفف من ضغط السلطة .

و حينما نفرق بين التراث العلمي و التراث الأسطوري أو الخيالي فإنني أرمي إلى تأكيد أهميته ، فهو يتميز عن الخطاب المتخيل في المرامي التي يهدف إليها ، و في انضباط المفاهيم ، و في الأثر الحضاري . و إذا سلمنا بأن الخطاب العلمي أكثر أهمية فأن الخطاب الخيالي تتوافر فيه أهمية كبيرة ، فهو يعبر عن المهمش ، و يضم في طياته المسكوت عنه . و آثار ابن المقفع أو إخوان الصفا ، أو ألف ليلة و ليلة و غيرها مكتنزة بالدلالات العميقة التي تنتظر أن تتعرض لقراءة تأويلية جديدة .

إن الذي يستسلم لإكراهات سلطة المعرفة يستكين لها بدافع الرغبة



في الحفاظ على الهوية . لكن الهوية لم تعد كيانا جامدا ملتصقا بالتراث، بل أصبحت خليطا من التمازجات و التداخلات و التفاعلات الثقافية. فالهوية لديها القدرة على الانفتاح على الزمان و المكان ، و التفاعل مع الآخر. و أنا هنا لا أدعو إلى ذوبان الذات العربية في تيار العولمة ، وإنما أدعو إلى الانفتاح على الآخر . و هذا الانفتاح إذا كان واعيا فإنه يعزز الجبهة الداخلية و يذكي حرارة المقاومة للاستلاب .

إن القارئ هو الذي يمنح التراث الحياة ، فهو ينقله من زمنه الموعول في القدم إلى الزمن الراهن ، فالقارئ يستحضر معرفة ليست حاضرة قبل زمن القراءة.

القراءة و التأويل مفهومان يحتكمان إلى حيز مشترك من الاصطلاح، و إن بدوا حديثين نسبيا فإنهما دارجان في التراث العلمي العربي ، بيد أن مصطلح التأويل أكثر دوراناً في التراث لأنه يحمل مدلولاً أوسع ، خاصة حينما يوازن بمصطلح التفسير . فهما ينتميان إلى إجراء واحد ، لكن مفهوم التأويل أوسع و أعمق ، فهو يمارس على النصوص الحافلة بالرموز والاستعارات والتي لا يخلو في كثير من الأحيان من الغموض والتناقض الظاهري.

يذهب أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية إلى أن ثمة فرقا بين التفسير و التأويل، فالتفسير هو الإخبار عن أفراد أحاد الجملة ، ووضع كل شيء منها موضعه ، وإفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، بينما التأويل هو الإخبار بمعنى الكلام على وجه يحتمل الحقيقة أو المجاز، أي الإخبار بفرض المتكلم بكلامه. و مصطلح التفسير يضعنا في بداية المعرفة أو الوعي ، فالوعي هو المحصلة الأولى في عملية التلقي ، وهو في الطبيعة

بالنسبة للعقل، ولكنه يرتهن إلى المقروء ، و ربما يستسلم لسلطته .  
 و ربما يكون وعيا زائفا حينما يمتلئ العقل بالإعجاب بالمقروء ،  
 فيقرأ التراث و هو في حالة انبهار ، فيحصل معلومات متراكمة يحشو  
 بها وعيه ، فيكتفي بتحصيل المعرفة ، و لا يتجاوز ذلك إلى فقه المعرفة .  
 و يكون الوعي في البدء ذا مظهر ثانوي . بيد أنه يستطيع أن يتوسع  
 شيئا فشيئا ليشمل جميع نشاطات العقل وجميع المعارف المتعلقة بالعالم  
 وبالذات، و ذلك حينما نتحول من التفسير إلى التأويل .

إن الوعي يمكنه أن يحيط بالمستوى السطحي و المباشر لخطاب  
 التراث ، لكنه لا يستطيع أن يقيم معه حوارا ، و لو أن قارئ التراث أقام  
 حوارا بين الوعي و وعي الوعي الذي يتحقق في عملية التأويل لانبجس  
 عن ذلك أفكار جديدة تثيري منتجنا المعرفي ، ففي تضاعيف التداخل  
 بين الوعي و وعي الوعي يبزغ الإبداع من اللقاء الصاخب بين ما أنتجه  
 السلف من جهة ، و بين الطاقات الحية التي خصبتها العلوم و المعارف  
 من جهة أخرى ، بين يقظة مصادر العقل القديمة ، أو ما نسميه "عبقرية  
 التراث " و بين العقل العربي المتطور . إن العقل العربي رغم أنه مكلوم و  
 مأزوم بفعل الانقطاع عن السلف و استلاب المستعمر إلا أنه لا يكف عن  
 التطور . و هذا يمثل خاصية إنسانية أدركها هيجل حينما أكد أن العقل  
 يتطور عبر التاريخ .

ويقوم منهج التأويل في أساسه على افتراض أن الكلام له معنيان  
 أحدهما هو المعنى الظاهر والآخر هو المعنى الخفي أو المستتر أو الباطن  
 ، مما يعني أن التراث له أيضا وظيفتان إحداهما هي النقل للمعارف و  
 خبرات و تجارب السلف ، والأخرى وظيفة رمزية تتطلب البحث عما ترمز



إليه . لذلك فإن عملية التأويل لا تقف عند استرجاع المحتوى المعرفي للتراث وإعادة بنائه . وهو الذي يتبعه أصحاب القراءة الاسترجاعية الذين يهتمون باسترجاع المضمون الأولي للتراث . والاتجاه الآخر يقوم على التعمق في أعماق الخطاب و ما يضمه من معنى ، ورد ذلك المعنى إلى عوامل ودوافع كامنة وخفية ..

## الخاتمة

إن هذه الورقة الموجزة دعوة للتفكير في التراث ، و السعي لتأويله .  
 إننا لم نفكر بعد، بشكل عميق في التراث . كان الأمر الذي يشغلنا ، ماذا  
 في التراث . إننا لم نعرف الفعل إلا كإنتاج لمفعول تقدر حقيقته تبعاً لما  
 يقدمه من نفع، غير أن المهم في التراث هو كيف أنجز التراث ، و كيف  
 تنامي هذا الإنجاز حتى بلغ التنوع و الثراء .

و ما علاقة التراث بالوجود و ماهية الإنسان ؟

إننا بحاجة إلى إعادة قراءة التراث ، و إعادة تأويل أنظمة الخطاب  
 التي حملت إلينا هذا التراث ، فمن خلال تفكيك هذه الأنظمة تتكشف  
 لنا الأنساق الظاهرة و المضمرة .

إن الفكر لا يرقى إلى مرتبة الفعل لمجرد أن نستسلم لسلطة التراث  
 ، بل الفعل الأسمى هو نحرر التراث من قيود السلطة ، و ان نتفاعل مع  
 التراث و نقيم معه حواراً يستدعي فاعلية البدء الأول كي يسهم في بدء  
 آخر يعيد للأمة العربية مكانتها و إسهامها الحضاري .



الهوامش :

(١) انظر ما رتن هايدجر : الأسئلة الأساسية للفلسفة ص ١٢ - ١٣

(٢) مجلة علامات

المراجع :

- أسئلة الفكر العربي المعاصر ، عبد الإله بلقزيز ، دار الحوار ، سوريا ، الطبعة الأولى ٢٠٠١

- تجديد الفكر العربي ، زكي نجيب محمود ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨

- التجربة و النموذج ، مقال في المنهج ، جون ماري لوغاري ، ترجمة سفيان سعد الله ، دار محمد علي للنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩

- التراث بين السلطان و التاريخ ، عزيز العظمة ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ١٩٩٠م

- التراث و الحدائث في المشروع الفكري لمحمد عابد الجابري ، منشورات دار التوحيد ، الرباط ، ٢٠١٢

- الخطاب النقدي بين إدماج التراث و أوفق التأويل ، خالد سليكي ، سليكي أخوان ، طنجة ، ٢٠٠٧ م

الفلسفة العربية المعاصرة ( مواقف و دراسات ) مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ .

- العقل و الصدق و التاريخ ، هيلاري بوتنام ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠١٢

- - قراءات غي الخطاب الهرمنيوطيقي ، د عامر عبد زيد ، ابن النديم للنشر - وهران ، الطبعة الأولى ٢٠١٢
- نظرية العقل العربي ، الرؤية و المنهج ، علاء هاشم مناف ، دار التنوير ، بيروت ، ٢٠١١م





## التراث والمعرفة والثقافة

أ.د. أحمد يوسف علي

الأستاذ في كلية الآداب بجامعة الزقازيق

نرتاح كثيرا إلى ما نعرف ونصدق أننا على حق ونأبى أن يشكك أحد فيه حتى إذا اقترب منا أحد الأطفال الصغار وسألنا سؤالا بريئا مثل كيف أتينا إلى الحياة؟ فماذا نقول له؟ هربا من حرج الإجابة، نرد عليه بإجابة توقعنا في كثير من الاضطراب حين نقول له إن الله خلقنا فإذا به يسألنا عن الله سؤال الأطفال المعتاد فلا نرد بما يقنعه، لماذا؟ لأن الطفل لا يدرك من المعرفة إلا المعرفة الحسية ونحن لم نعد أنفسنا أبدا لهذه اللحظة الحرجة من السؤال لعلمنا أننا نعرف ولا نشك في معرفتنا أبدا. فمن منا لا يستطيع أن يعرف القلم الجميل من القلم غير الجميل وأن يشعر بجمال الكلمة الطيبة مثلا وخبث الكلمة الخبيثة ولكن كم واحدا منا يمكن أن يقول لنا ما سر جمال القلم وجمال الكلمة وخبثها؟ وكم واحدا منا يتفق مع الآخر على سر هذا الجمال؟ حينئذ نكتشف أن سر اختلافنا ليس هو القلم الجميل أو الكلمة الجميلة أو الطيبة بل هو المعنى العام لفكرة الجمال التي نظن أننا نعرفها كما يعرفها كثير من الناس، فإذا ما حدث اختلاف حول ما هو القلم الجميل وما هي الكلمة الجميلة أو الخبيثة اكتشفنا أننا مختلفون حول معنى عام للجمال نعتقد أننا نعرفه. إذن فالتساؤل والقدرة على الدهشة والشك فيما نعرف هو السبيل إلى تمحيص ما نعرف. وفي حياتنا كثير من الكلمات التي نعتقد أننا نعرفها حق المعرفة وهي في الحقيقة موضع اختلاف كبير، يحدث هذا على

المستوى الشخصي للإنسان العادي غير المهتم إلا بالشأن البسيط من الحياة، كما يحدث بشكل أوسع على المستوى العلمي وخاصة في مجال المفاهيم أو ما نسميه المصطلحات.

هذه المصطلحات- في حقيقة الأمر- ما هي إلا أسماء لمعان كثيرة، كل اسم يطوي في أعماقه معاني عديدة. وهذه الأسماء ركن أساس في لغة العلم بل هي الركن الأساس لأنها سبيل التفاهم بين العلماء العاملين في كل تخصص. بل إن التقدم الذي يحرزه هذا العلم أو ذاك مرده إلى استقرار عالم المفاهيم ووضوحها بين العاملين فيه ويساعد هذا الاستقرار والوضوح على سهولة الإجراءات العلمية هنا أو هناك. ولم يتقدم العلم التجريبي هذا التقدم المذهل إلا بسبب الضبط المدهش للمفاهيم والإجراءات وما يتبعه من دقة المقاييس واختبار النتائج. وقارن إن شئت بين علم النفس القديم منذ إن بدا البحث فيه عند القدماء أفلاطون وأرسطو وما قبلهما وبين علم النفس الحديث منذ أن بدأ على يد فرويد. فقد ظل السؤال القديم هو البحث عن طبيعة النفس وهو سؤال تأملي محض يعتمد على القدرة العقلية لكل فيلسوف أو عالم من القدماء ولا يصل إلى قول يمكن اختباره أو قياسه لأنه يدور على شيء لا يخضع كنهه للقياس وهو النفس ثم تغير السؤال فلم يعد مهتماً بالبحث عن الماهية بل بالبحث عن الوظيفة وما يترتب عليها من سلوك وهذا ما فعله فرويد. فبسؤاله هذا تحول البحث في النفس من سؤال تأملي محض إلى سؤال تجريبي إحصائي تحليلي، وبناء عليه صار من السهل توضيح المفاهيم والمصطلحات، وهذا المسلك سلكته العلوم الطبيعية التجريبية فلم تعد مشغولة مثلاً بالسؤال عن ماهية الكهرباء بل



مشغولة بالبحث عن وظيفة الكهرياء ومعرفة خصائصها وكيفية السيطرة عليها لخدمة الإنسان.

وقد حذت العلوم الاجتماعية والإنسانية هذا الحذو وسلكت هذا المسلك أملا في اللحاق بسباق الرقي العلمي. ولكن الأمر يبدو مختلفا في بلادنا وبيئات البحث العلمي الاجتماعي أو الإنساني فيها. فهناك اختلاف كبير حول المفاهيم وأسمائها أعني كثيرا من المصطلحات التي تحتاج دائما إلى مراجعة ونقد. ومنها مصطلح يدور كثيرا على ألسنة الباحثين منذ مطلع النهضة- أي منذ ما يقرب من قرنين من الزمان- وهو مصطلح التراث، وذلك لأننا نمتلك تراثا ضخما متعدد ومتنوعا وممتدا عبر الأزمنة المترامية إلى الآن نعود إليه لأسباب متباينة يفرضها الظرف الراهن على الناس إن كنا واعين بمنطق اللحظة التاريخية. وحين عودتنا يعود كل منا وهو متشبع بمفهوم خاص به للتراث ويحاول أن يبعث اللحظة التي يحبها أو تمثل هواه الرومانسي أو العقائدي ويجاهد جهاد الصابرين لفرضها على حياتنا المعاصرة. ومن هنا يدب كثير من الخلاف بيننا ويحتمد إلى حد التشاجر والتباذ والتخاصم ولا يسأل أحد من هؤلاء المتخاصمين نفسه عما يعنيه هو أو الآخر بالتراث.

لذلك يصبح من الضروري أن نختبر عقولنا بإعادة سؤالها بل الشك فيما نظن أنه صحيح وهذا ما فعله في تقديمنا لمصطلح التراث. فقد اختلطت الأحكام وتداخلت في حياتنا العلمية والفكرية بسبب عدم وضوح مفاهيم العديد من المصطلحات التي نحسبها واضحة كل الوضوح. ولكن اختبارا صادقا بسيطا في لحظة عابرة من اللحظات، يكشف لنا زيف ما نعتقد أو على الأقل يكشف لنا أن ما نعتقد من صحة بعض المفاهيم

ووضوحها هو اعتقاد غير سليم.

ولو توقف الأمر عند حدود الاعتقاد الشخصي لما كان هناك بأس، ولكنه يمتد إلى حيز البحث العلمي الذي يعد الغاية المنشودة لكل اجتهاد فكري وعقلي أمين وبناء. وقد شاع مصطلح (التراث) وصار موغلا في الوضوح والغموض معا. فما أسهل أن يكون لكل منا تراثه المادي بمعنى ما يرثه من أشياء ومنقولات، وما أصعب أن يكون للأمة الواحدة تراث وكل ابن من أبنائها يتنازعه وهو مؤمن أنه يتعامل مع مفهوم واضح لا لبس فيه. ومعنى أن يكون التراث ملكا للأمة وليس للفرد، أن أجيالا عديدة صنعتته وشكلته وصاغته الصياغة التي وافقت منطلقاتها الفكرية والوجدانية والعلمية والثقافية، وأن هذا التراث لم يعد ذا وجه واحد كما كان في حال إضافته للفرد، ولكنه أصبح ذا وجوه متعددة بتعدد المنطلقات التي صاغته.

وبما أن الذين صاغوا تراث الأمة هم أجيال متعددة، وبما أن منطلقاتهم متباينة ومتعددة، فإن التراث لن يكون أبدا لونا واحدا ولا مستوى واحدا ولا خيرا كله ولا شرا كله ولكن فيه من الخير مثل ما فيه من الشر ويتوقف كل هذا على ما نريد، فمن طلب شيئا كما يقول الجاحظ وجده. وبما أن التواصل بين أجيال الأمة الواحدة- وهو تواصل اجتماعي- لا ينقطع، فإن التراث ليس كمية من الأوراق المحفوظة، ولا من الأفكار المحجوبة، ووجوده ليس وجودا صوريا، فالأجيال الحاضرة تصنع أو تعيد صنع تراث الماضي وهي تصنع تراث المستقبل.

ولمحورية التراث في حياة الأمم، فإنه كان- وما زال- نقطة الارتكاز في دوائر الحوار على مستويات متعددة أدبية، ونقدية، وشرعية، وسياسية،



ومعرفية، وبتعدد هذه المستويات وغيرها، تتعدد محاولات التفسير في كل عصر، بل في العصر الواحد، وتختلف من جيل إلى جيل، نرى ما يؤكد ذلك مثلاً، في أعلام التجديد في الجيل الماضي، أمين الخولي والعقاد وطه حسين وزملائهم. فقد حقق ذلك الجيل "الكثير في دراسة التراث وإعادة تفسيره، وذلك يتضمن البحث عن قيمه الأصيلة، وحسبك تلك الدراسات الكثيرة حول المعري وابن الرومي وحسبك تلك التراجم المتعددة المناهج والأساليب لأعلام الإسلام"<sup>(1)</sup>

وإذا كانت تفسيرات التراث تعد دلالة على مفهوم كل جيل له ولوظيفته، فإن هذا التراث متعدد الوجوه، متباين المقاصد، لأنه من صنع أجيال سابقة لم تتشابه، وإنما تباينت في مواقفها المعرفية والوجودية والقيمية وتضاربت بينها قيم الحق والباطل، والخير والشر، والتخلف والتقدم، كما تزاوجت فيما بينها معايير الصواب والخطأ. ولهذا فإن التراث ليس ذهباً كله ولا رماداً وإنما هو بما فيه من ذهب ورماد أرض مستباحة، يبحث فيها كل مهتم عما يراوده من أحلام، ويدعم موقفه المعرفية أو الوجدانية أو القيمية. ومن هنا صار هذا المصطلح ( التراث ) مصطلحاً ذائعاً في كل بيئات البحث المعاصرة، تنازعت واختلقت حوله، وظن الجميع أنهم أحق به، وقد عكس هذا الاختلاف والتنازع مدى تباين مفاهيم هذا المصطلح.

فالتراث بمعنى الإنجاز الحضاري علمياً وفلسفياً وفنياً ملاذ كبير لمن يشعرون بأشتداد حدة المواجهة بين واقعنا المعاصر وما تمثله الحضارة الغربية من تحد علمي وأخلاقي وفني. وهو واحة الدولة العادلة الآمنة المستقرة سياسياً واقتصادياً لدى من يتطلعون إلى البحث عن مخرج

من الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها بلادنا فيبحثون فيه عن نظرية سياسية واقتصادية ليست غريبة. وهو في الوقت نفسه، صورة النقاء الديني والأخلاقي- وهي صورة مفقودة عند من ينشدونها- عند الباحثين عن دواء العلل الأخلاقية والدينية في إنسان هذا الزمان. وهو أيضا عصر الازدهار الأدبي شعرا ونثرا ونقدا، فهو رصيد هائل من التقاليد الأدبية والمعايير النقدية عند من يقلقهم البحث عن نظرية جمالية تفسر الإبداع اليوم، وتصوغ للإنسان العربي رؤاه الجمالية. ويبدو من هذه الأمثلة أن التراث ليس شيئا واحدا، وإنما هو أشياء عديدة أو إن شئت فقل هو مفاهيم متعددة ترتبط بهدف كل بيئة من بيئات البحث، وهو أرض مستباحة كما ذكرت، ولأنه كذلك، فإن الدق علي أبوابه ليس مأمونا في كل الأحوال. واللجوء إليه دائما ليس فضيلة مبتغاة وينبع الخوف من التراث من كيفية تفسيره واختيار المساحة الواقعة في حيز التفسير ومن الاستدلال برموزه التي ينظر إليها دائما على أنها مثال للنقاء والسبق والإعجاز.

### التراث وقضية المعرفة

هل للتراث وجود مستقل عن الواقع الذي نشأ فيه وعن الواقع الذي يهدف إلى تطويره؟ سؤال مثل محورا من محاورين مهمين اعتمدنا عليهما في تفسير مصطلح التراث وفهمه. فالتراث - بوصفه منتجا معرفيا متعدد الأوجه- لا يمكن فهمه منفصلا عن الواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه وهو ما نسميه شروط الإنتاج، ولا يمكن له أن يمتد عبر حلقات الزمن ويبقى وهو منعزل عن الواقع الجديد الذي يتحاور معه وقد يقبله أو يرفضه أو يعدله أو ينحاز إليه وهو



ما نسميه صناعة التراث الجديد الذي يعني صناعة المستقبل أيضا. فالتراث- بناء على هذا المحور- كتلة كلية ممتدة صيغت وتكونت في واقع مختلف عن الواقع المعاصر. هذه الكتلة لها ملامحها المستمدة من إطار واقعها التاريخي والاجتماعي، وهي بنية مغلقة على عناصر متعددة ومتباينة، لا يمكن أن تستمر تاريخيا أو أن تعيش في عزلة عن واقع جديد يحاورها ويتجادل معها ويملك القدرة على اختراقها وفرز عناصرها لتؤدي وظيفتها في تطوير الواقع المعاصر. والدليل على هذا التجادل أن الزمن ليس مجرد وحدات متجاورة بل له أيضا جانب شعوري يدمج هذه الوحدات- الماضي والحاضر والمستقبل- في تيار واحد لا يتوقف. فالماضي والحاضر كلاهما معيش في الشعور، ووصف الشعور هو في الوقت نفسه وصف للمخزون النفسي المتراكم من الموروث في تفاعله مع الواقع الحاضر إسقاطا من الماضي أو رؤية للحاضر. فتحليل التراث هو في الوقت نفسه تحليل لعقليتنا المعاصرة وبيان أسباب معوقاتنا»<sup>(٢)</sup>

لم يعد التراث في ظل هذا المحور مجرد كمية صورية من الأوراق والأفكار بل إنه فاعلية نفسية ووجدانية مؤثرة والكشف عن طبيعة هذه الفاعلية ودورها هو كشف عن طبيعة «عقليتنا المعاصرة» والتساؤل عن جدواها ووظيفتها. فنحن إذ نعود للتراث لا نعود إلى غائب أو مخزون، وإنما نعود إلى ذواتنا الثقافية والتاريخية بقصد تحليلها وتفسيرها لمعرفة مواطن الزلل ومواطن الصواب في بنيتها.

إن التراث- في ضوء هذا التحليل- يبلغ أن يكون إطارا مرجعيا أو قاعدة يقيس إليها الفرد- كما تقيس الجماعة- تطلعه المشروع إلى الإمام، أو ارتداده إلى الوراء، ومن ثم يكون رصيда من التقاليد والقواعد

على كل المستويات المعرفية ومنها المستوى الأدبي والنقدي حين تطل علينا «فكرة التقاليد الأدبية» وهي فكرة تعني «الجزء الحي الموروث من ثقافة الماضي ولا يزال يعمل في تكوين الحاضر»<sup>(٣)</sup> ومن ثم فهي فكرة متسعة لأن الثقافة ليست فقط تقليدا أدبيا ولكنها سلوك وأنماط وعادات وتقاليد وتصورات علمية وفلسفية وفنية ومعتقدات.

فالتراث إذن يبلغ أن يكون إطارا مرجعيا عاما لأنشطة الإنسان في واقعه المعيش. ومن هذه الأنشطة، النشاط الأدبي والنقدي، وهو الصق الأنشطة بفكرة التقاليد ليس بوصفها جزءا حيا من ثقافة الماضي فقط، ولكن بوصفها أيضا «حاسة تاريخية» لا يمكن الاستغناء عنها لمن ينتوي الاستمرار في كتابة الشعر أو الأدب بوجه عام. وهي بذلك - بالنسبة للكاتب والشاعر- تعد دليلا لما يمكن عمله في لغة ما وما ينبغي أن يظل معمولا، وتعد -من وجهة أخرى- مقياسا لما يعمله الكاتب والشاعر، وهكذا تكون أساسا لمعيار أدبي للقيم.

في ضوء هذا التفسير والتحليل السابقين، يبدو لنا مدى أسر التراث للواقع المعاصر بوصف التراث فاعلية نفسية ووجدانية تمثل قاعدة للحكم الجمالي والنقدي، وهو نوع من الأحكام التي يمكن أن نحلل- في ضوءها- «عقليتنا المعاصرة». ويعد هذا الاستنتاج أهم ما قادنا إليه المحور الأول في تحليل مصطلح (التراث) بوصفه قضية معرفية

### التراث والثقافة

يعتمد هذا المحور على مفهوم من مفاهيم (الثقافة) باعتبارها إطارا أشمل للتراث أو رحما يتخلق فيه ويتحدد موضعه ودوره. فالثقافة هي «الوجه الإنساني من العالم الطبيعي، فإذا كان هذا العالم يزودنا بالمواد





الأولية، فإن الثقافة هي التي تحدد أسلوب استثمار تلك المواد لخدمة مطالبنا. أي أنها هي التي ترسم الخطة التي يزاول بها الإنسان فاعلياته فكرا وسلوكا في صميم عالمه وبيئته. فهي أسلوب الحياة الذي ينطوي على معتقدات وعادات ومهارات، ويتضمن البواعث والأهداف التي تحت الفرد والجماعة على المشاركة في إنشاء النظم والمؤسسات المادية والروحية، كما تحمل في باطنها المبادئ والقيم والمقاييس التي تقدر بموجبها تلك الأساليب والنظم الثقافية نفسها ويحكم عليها. وتصاغ الثقافة من مجموع جوانب فاعلية الإنسان على نحو ما يفصح عنها في دينه وفلسفته وفنه وعلمه ومن قبل ذلك في لغته وأساطيره وسحره وكما تتجسد في نظمه وتقنياته»<sup>(٤)</sup>

هذا التحديد العام للثقافة يمثل مرتكزا أساسيا في فهم التراث من حيث موضعه في بناء كلي عام هو جزء منه. فالثقافة تحتوي على عناصر عديدة تمثل موقف الإنسان من واقعه المادي والنفسي والإنساني. ومكونات هذا الموقف مكونات ثابتة وواحدة ولا تتغير وما يتغير فيها ويتباين هو العلاقات التي تنشأ بين تلك العناصر أو المكونات. فالاختلاف بين الثقافات لا يقوم على مجرد اختلاف العناصر التي تكون كلا منها لأن العناصر موجودة في كل ثقافة ولكن تختلف العلاقات بينها وتختلف طريقة ارتباط بعضها ببعض الآخر لتؤلف بنية وتركيبا متكاملما يلبث أن تعصف به غلبة عنصر آخر من شأنه أن يثير التوتر في نسيج الثقافة القائمة، ويدفع إلى تغييرها.<sup>(٥)</sup>

في ضوء هذا الفهم - أي ثبات العناصر واختلاف العلاقات فيما بينها وهو اختلاف يفصح عن تدخل الإنسان باختياره هذا العنصر أو

ذاك وما يدل عليه هذا الاختيار- يمكن أن نفرق بين فاعلية الإنسان وممارسته عند اختياره أحد العناصر بوصفه نصا يوظفه أنى شاء، وبين النص ذاته فالنص الواحد قد يخضع لممارسات عديدة توظفه في مواطن متباينة، وهو بذلك يكشف عن المشكل الثقافي في كل جيل أو في كل عصر الذي بسببه تتعدد التفسيرات والتأويلات.

وهنا يصح القول المتقدم بأن الثقافة هي رحم يتخلق فيه التراث ويتشكل وأن الأمة - بتعدد أجيالها - تصنع تراثها عدة مرات وأن التراث ليس في حالة سكون بل في حالة من الحركة المتفاعلة مع قضايا كل عصر وموقف كل جيل ثقافي منها . في كل ثقافة قائمة يستقر في بنيتها الأساسية تراث. وهذا التراث المستقر هو تركيبة من عناصر متعددة من ثقافات سابقة تعاقبت على الأمة الواحدة فهو لا يمثل ثقافة واحدة بعينها وعناصره ورموزه المستخدمة لا تعني شيئا واحدا لأن العنصر الواحد تتفاوت دلالاته وممارسته ويختلف محتواه من ثقافة لأخرى كما تختلف علاقته بسائر العناصر»<sup>(٦)</sup>

وما دام التراث- في التحليل الأخير- لا يمثل ثقافة واحدة، فإن مواقفنا من رموزه وعناصره تكشف عن تباين مرتكزاتنا الثقافية داخل المجتمع الواحد وحينئذ يبدو لنا مدى الاختلاف الهائل فيما بين وجهات نظرنا حين نتحدث عن (التراث) ونحن نحسب أننا نتحدث عن شيء واحد نتفق عليه أو نفهمه بدرجة واحدة من الفهم وفي الحقيقة يتحدث كل منا عما يراه من التراث مركزا على هذا المكون أو ذلك من مكوناته وبذا ينشأ الاختلاف والتباعد. وإذا كان هذا الأمر لا مضر منه فإن الأمة الواحدة من ملامح تكوينها أنها ذات ثقافة مشتركة ولا نقول ثقافة واحدة



إذن. وعليه فإن السؤال المطروح الآن هو كيف ينهض التراث عاملاً من عوامل تطوير الواقع المعاصر وهو لا يعبر عن ثقافة واحدة أو ليس له تفسير واحد؟

ويبدو أن الإجابة عن هذا السؤال ليست يسيرة كما يتبادر إلى الذهن ولكن بقدر من التبسيط يمكننا القول إنه يجب أن نفرق في أي تراث بين خبرات لم تعد تصلح إلا في متحف التاريخ لأنها فقدت قدرتها على التطور والتفاعل والاستمرار، وخبرات أخرى مازالت قادرة على الاستمرار والتطور والتفاعل ويعنيها منها المبدأ المنهجي الذي كونها وصاغها، أو تلك الوقفة المنهجية العلمية التي صاغتها فجعلت منها تراثاً معيشاً نال حداً أدنى من القبول عند جميع الأفراد على تباين مرتكزاتهم الثقافية ويمكن أن نسميه « بالمتصل القومي » ويعني « مجموع الجوانب المشتركة لدى أعضاء الأمة رغم اختلافهم في النوع والجيل والمهنة والطبقة والتعليم »<sup>(٧)</sup>.

ويمكن توضيح قولنا بأن " هذه الأمور المشتركة لا توجد بالقدر نفسه من الشدة عند أعضاء المجتمع بل تتفاوت مواقعهم على نقاط ذلك المتصل القومي من حيث عناصر الموروث المستمر. وهو ليس مجرد رقع متراصة مقتبسة من هنا وهناك بل هو بمثابة مجرى جوي في أو تيار متدفق دون وعي أو تدبير في كثير من الأحيان وهذا المتصل القومي هو التراث المعيش بالفعل أو إن شئنا الدقة هو الجانب أو الجزء المعيش من مجموع التراث"<sup>(٨)</sup> وهو نفسه الذي يجعل للتراث دوراً في تطوير الواقع المعاصر بحيث يتعاقب هذا القول بما قلناه في صدر الحديث وهو أن تحليل التراث تحليل لعقلنا المعاصر. فنحن نعيش من تراثنا

ما يتجادل مع مبادئنا الجمالية والنقدية، إذ لا يمكن أن ندعي بأن المبدأ الجمالي السائد في نقدنا القديم وهو أن البيت وحدة القصيدة العربية مبدأ مقبول الآن أو معيش ، وإن هذا كان لا يمنع أن نجد بيئات نقدية الآن أشد تراجعاً وفقراً ترى في رواج هذا المبدأ رواجاً لأفكارها . وبالمثل يمكن أن نتناول قضية القديم والجديد أو قضية الشعر المحدث في العصر العباسي لا بصفاتها قضية تشغلنا تفاصيلها الآن بل بصفاتها قضية تكشف عن مواقف الجدة والأصالة لبعض الأعلام الذين شاركوا في مناقشتها دون بعض الأعلام الآخرين الذين لم يروا فضيلة في إبداع عصرهم إلا ردها إلى القديم وسلبوا كل مزية للجديد في الأدب والفكر وجعلوا الجدة الإبداعية مقصورة على زمن دون زمن والإبداع فرعاً والاتباع أصلاً ولا يجوز للفرع إلا أن يسير في الطريق الذي اختطه الأصل لنفسه . من هذه الأمثلة وغيرها يتبدى لنا أن التراث ينشأ في رحم ثقافة ذات بنية مركبة متعددة المستويات وأنه لذلك متعدد الوجوه منه ما يبقى ومنه ما يسقط في ركب التاريخ وأن ما يبقى منه ينهض بدوره ليمثل "متصلاً قومياً" أو جزءاً معيشاً من مجموع التراث وأن تحليله في النهاية هو تحليل لبنية العقل المعاصر .

### لئون من قراءة التراث

مازلت أعتقد أن أكبر ما يواجهه الباحثون والنقاد - على اختلاف مشاربهم - هو معضلة فهم النص الذي يتعاملون معه . قد يكون هذا النص نصاً أدبياً شعراً أو نثراً، وقد يكون نصاً من نصوص النقد الأدبي ، وقد يكون نصاً من النصوص ذات الصبغة الدينية ولا أعني نصوص الحديث النبوي أو القرآن الكريم وإن كانت تعاني من سوء الفهم والتفسير، بل



أعني النصوص التي نشأت حولهما واكتسبت جلالاً ومهابة مردهما صلة القريبى بين ما كتبه هذا الإمام أو ذاك وبين النص من نصوص الحديث الشريف أو القرآن الكريم، فإذا بالناس تسحب ما للنص الأصلي - الحديث أو القرآن - من مهابة وعلو وجلال - على الكاتب صاحب النص العالق بهما، وقد يكون النص مادة عريضة يجمعها الباحث تمثل موضوعاً ما تتفاوت فيما بينها من حيث الزمن والمكان والبيئة المنتجة والضيافة اللغوية، ويرى الباحث أن تكون موضوع بحثه.

النصوص في حقيقة الأمر عديدة ويصعب حصرها أو حصر مجالاتها أو تحديد أشكالها أو حتى مجرد الإشارة إلى البيئات المنتجة لها والأفراد الذين ارتبطت أسماؤهم بها، ولكننا نعرف هذه النصوص عندما يقع اختيار هذا الباحث أو ذاك على ما يريد منها، وهنا يبدأ النظر فيما اختار وعلة الاختيار ومساحة الاختيار وتجانس المادة المختارة ووحدتها ومدى تنوعها في إطار وحدتها وأسس تصنيفها والمبانيء الحاكمة في النظر إليها ومدى ملاءمة هذه المبانيء للمادة المقروءة .

فمثلاً لم نعرف نصوص شعر ابن الرومي كاملة إلا في مطالع السبعينيات من القرن العشرين - على الأقل - هذه النصوص هي آخر ما عرفناه من ديوان ابن الرومي - عندما حققها ونشرها الدكتور حسين نصار . ولكننا عرفنا ابن الرومي قبل ذلك في مطالع القرن نفسه عبر نصوص قليلة نشرها الشيخ محمد سليم اعتمد عليها شكري والعقاد والمازني في كل الدراسات المهمة التي صدرت عن هؤلاء الأعلام ، وبنوا على هذه النصوص نظريتهم في الاتجاه الوجداني (الرومانسية) ، ورأوا فيها فردية الشاعر ودلالة النص على صاحبه ، ولم يهتم الدرس النقدي

قراءات معاصرة لتفضيلاً في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧ م

أو البلاغي بمراجعة أعمال هؤلاء الرواد بعد نشر الديوان كاملاً إلا فيما أعلم الدراسة التي كتبها في هذا الصدد عن (نقد الشاعر في مدرسة الديوان). وصدرت في كتاب.

ومشكلة فريق عريض من الباحثين والكتاب أنهم لا يفرقون بين السياقات التي ترد فيها النصوص ويعتقدون أن الأفكار التي يحملها نص ما هي نفسها الأفكار التي يحملها نص آخر وإن اختلف السياق فالشريف الرضي مثلاً له قول لافت عن فكرة الفيض التلقائي وأن القلب إذا امتلأ فاض وهي فكرة وجدانية نجدها عنده كما نجدها عند أبي فراس الحمداني وهو فارس يصعب عليه أن يبدي ضعفه الإنساني إلا ليلاً عندما يتوحد مع نفسه ويستتره الليل

إذا الليل أضواني بسطت يد الهوى وأذلت دمعاً من خلأئقه الكبير

كما يمكن أن نجد أمثالها عند شعراء آخرين كابن الرومي ومهيار الديلمي والمتبي وعند فلاسفة ومفكرين أمثال الفارابي وابن سينا ومن قبلهما سقراط وأفلاطون ويمكن أن نجد هذه الفكرة في ثقافات أخرى غير الثقافة العربية أو اليونانية، وترتبط هذه الفكرة باللحظة التي يتجلى فيها إحساس الكاتب أو الشاعر أو المفكر بذاته على نحو فردي متميز كما رأيناه عند امرئ القيس وطرفة بن العبد والأعشى وعنترة من الشعراء المنتسبين لعصر ما قبل الإسلام، وعند شعراء آحاد في صدر الإسلام مثل عمر بن أبي ربيعة، وشعراء آخرين مثلوا اتجاهها متفرداً من الشعر الرقيق الذي نسجوه حول امرأة واحدة مثلما فعل جميل بثينة وكثير عزة وقيس ليلي وذو الرمة ومي.

وقد اختار هؤلاء وغيرهم أن ينصتوا إلى صوتهم الداخلي ولم يأبهوا

كثيرا بالصوت الخارجي الذي تمثله منظومة الأعراف والقيم والتقاليد السائدة التي كانت حريصة على إعلاء ما هو عام على كل ما هو فردي خاص. في هذا الإطار الثقافي- ثقافة اليونان أو العرب وغيرهم في القديم أو في العصور الوسطى - لم يكن من المنتظر أن تكون الذات الفردية هي لب الوجود الإنساني ولا أن يكون الإبداع على تعدد صورته وأشكاله إنصاتا أو تعبيرا عن وقع الوجود الخارجي - بكل ما فيه من نظم طبيعية وإنسانية - على ذات المبدع، ولا أن نجد من النقاد أو المفكرين من تشغله مسألة الخيال بوصفه قوة الإبداع الأولى المقدمة بدورها على دور العقل، ولا أن نتظر منهم من تشغله مسألة البحث عما هو فردي ومتميز من أصوات الشعراء، بل إن هذه الأصوات المتفردة التي حرصت على أن تحضر لإبداعها الشعري مسارا خاصا متحررا من أسر فكرة التقاليد، لم تسلم من أذى هؤلاء النقاد على نحو ما رأينا من إصاق التهم بابن المقفع وبشار، وبعدهما أبو نواس وأبو العتاهية، ثم ابن الرومي وأبو تمام في القرن الثالث الهجري. فقد أخرج النقد في القرن الرابع الهجري أبا تمام من زمرة الشعراء على نحو ما قرر الأمدي في (الموازنة بين الطائيين) قائلا لأبي تمام: « إن شئت أن ندعوك حكيما أو فيلسوفا دعوناك . أما أن ندعوك شاعرا فلا ». كما أخرج المتبني وأسقط ابن الرومي من الذاكرة النقدية ، ولم ينج شيخ المعرة من هذا المصير عندما وصموه بالزندقة وبالخروج عن الملة.

هذه الفكرة التي تعلي من شأن الوجدان الفردي - كما رأينا - كانت موجودة ومتجلية لدى أفراد من الشعراء والكتاب ولكنها لم تكن وليدة السياق الثقافي العام ولا وليدة الفكر الجمالي السائد وقتها ولم تكن

المجتمعات الإنسانية قد خرجت من طور مدينة العصر الوسيط ونمط إنتاجها السائد، فكانت فكرة غريبة غير مألوفة يسهل على السلطة الاجتماعية والثقافية محاربتها كما حدث مثلا لمن عرفناهم في تاريخ الشعر العربي بالشعراء الصعاليك وتأمل في الدلالة الثقافية لكلمة (الصعاليك) التي جعلها التاريخ الأدبي وصفا تميزيا لهؤلاء الذين رفضوا الظلم والعيش بمنطق القطيع، وكان من الأولى أن يطلق عليهم «الشعراء الأحرار».

هذه الفكرة بسياقها الذي أنتجها لا يمكن للباحث القادر على التمييز أن يجعلها قرينة الفكرة نفسها التي صارت لب الموقف الرومانسي وجوهرة النقد الذي نشأ مبنيًا على الفكر الرومانسي. ثم يعقد صلة بين ما ورد عند هؤلاء السابقين من الشعراء والمفكرين وبين النظرية الرومانسية في فهم الأدب والفن ونقده ويجزم أن الفكر الرومانسي هو وليد الثقافات القديمة ضاربا بالسياقات الفلسفية والاجتماعية والجمالية التي أسست الرومانسية عرض الحائط لمجرد التشابه العابر بين أفكار هنا وهناك بغض النظر عن السياق الحاكم. إن قراءة الأفكار والمفاهيم مثل القراءة في وجوه البشر تتوقف على مقدرة القارئ في فهم الفروق بين الوجوه وإن تشابهت تمام التشابه، وفي فهم الكامن وراء السلوك والأقوال والأفعال مهما تباينت أو توافقت. ففي زمننا من يتحدث حديثا مبهرًا عن الديمقراطية وعن ضرورة انتهاجها سبيلا للحكم والإدارة والتعليم، ولكنه يفزع تماما إذا احتد الحوار بينه وبين شاب من الشباب حول فكرة المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وكأن الديمقراطية التي ينبهر بها تعطيه الحق في العلو على الناس أو أنها





أسلوب يحافظ به على ثباته ومكاسبه ومكانته الاجتماعية فإن توافقت الديمقراطية مع هواه كانت خياره الذي يدافع عنه . مع أن جوهر الفكرة الديمقراطية رفض الثبات ومع تداول الكراسي والمناصب والاحتكام إلى الأكفأ والأجدر وليس إلى الأكبر لمجرد تراكم السنين في دفتر العمر. ولم يكن العقاد أو المازني أو شكري حينما بشروا بفكرهم النقدي الجديد كبارا في السن ولا في المكانة الاجتماعية ولم ينحدروا من أصول اجتماعية سلبية الثروة والجاه والسلطان، ولم يكن يشغل أحد منهم وظيفة مهمة ولم يكن قريبا من إحدى الشخصيات الكبرى، ولكنهم كانوا شبابا في مقتبل العمر لم يتجاوزا الثلاثين من العمر أقوياء بما تكون لدى كل منهم من رؤية صائبة وموقف نقدي جديد وجرأة على النقد والحوار والمناقشة وصبر على تحمل العواقب.

كان منطلقهم منطلقا إنسانيا عاما هو أن الحضارة الإنسانية كل مشترك وهي حلقات يؤدي بعضها إلى بعض وأن ثمار هذه الحضارات هي ناتج عقل الإنسان بغض النظر عن دينه أو لغته أو جنسه أو موقعه الجغرافي، هذا الموقف هو الموقف العام الذي نجده أساسا لكل حضارة كبرى شارك في صنعها الإنسان مع أنها نشأت في أرض معينة وشع نورها على كل أرجاء الأرض، من هنا كان تواصلهم الجوهري مع المنجز الحضاري الحديث على قدم المساواة مع المنجز الحضاري العربي الإسلامي. ولم يكن غريبا ولا مستغربا أن يعلوا من شأن الفرد والفرديّة وأن يبحثوا في الأدب والفن عن كل ما يترجم حضور الفرد بوصفه محور الوجود وعن ذاته بوصفها مكن الإبداع والخلود وعن الخيال بوصفه القدرة على الاكتشاف والبحث عن المجهول في النفس وفي المجتمع

وفي الكون وأن يجدوا سندهم الفكري والجمالي في مصادر النظرية الرومانسية الأوربية كما وجدوه في شخصيات الشعراء المتفردين في تاريخ الشعر العربي بدء من عمر بن أبي ربيعة وجميل ومرورا بأبي نواس وليس نهاية بأبي العلاء، وكما وجدوه أيضا في شخصيات القادة والمفكرين الذين صنعوا التاريخ أو غيروا مساره - مثل الخلفاء الأربعة والرسول محمد عليه الصلاة والسلام وعيسى عليه السلام - سواء أكانت هذه الشخصيات من الشعراء أو القادة والمفكرين عربية أم مسلمة أم غير عربية ولا مسلمة. لم تكن قراءتهم مبتسرة ولا منقوصة ولا مجتزأة ولا أسيرة الانبهار بسطوة المتقدم المنتصر، وإن كانت قراءة انتقائية. فلم يعلن هؤلاء حيادهم. فكل حياد كاذب إن لم يكن مبنيا على أساس فكري معلن. لقد عاد هؤلاء إلى التراث الحضاري المعاصر والموروث تحكّمهم رؤية فكرية نابعة من الضرورة الاجتماعية وهي الحرية التي افتقدوها بسبب اختلال موازين القوى في مصر نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين وما مثله القصر والاحتلال البريطاني والعدالة الاجتماعية التي تجعل لكل منهم نصيبا مقسوما من ثروة بلاده ودورا ينهض به، وقد اقترنت هذه الضرورة الاجتماعية بضرورة بعث الوطن من نومه العميق ببعث تاريخه المجيد والكشف عن الشخصية المصرية المتفردة في كل المجالات العلمية والفكرية والاقتصادية والفنية. وأصبح الواقع المعاصر عندهم مثل الموروث الحضاري وكأنه نص نقدي واحد مهمته ترسيخ دعواهم الجديدة والجريئة التي هددت عرش أسلوب شعري امتد إلى أكثر من عشرة قرون كان شوقي ممثله المعاصر والمتربع على عرشه بلا منازع. ولم يكن هجومهم الحاد والعنيف على شوقي هجوما شخصيا ولكنه كان

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٣/١٤ هـ / ٢٠١٩/٣ م

هجوماً على ما يمثله شوقي من انحياز وطبقية محتكرة لحقوق الناس من البسطاء والمتقنين والمفكرين ، وهم الذين يمثلون الجبهة العريضة والقاعدة الواسعة من المجتمع المصري .

لقد كان شوقي في نظر هؤلاء الديوانيين يمثل تناقضا مع مبادئهم الفكرية التي انطلقوا منها ولم يعد قادرا على التعبير عن المتغيرات الجديدة اجتماعيا ونفسيا وذوقيا . وكان لا مفر من التصادم الذي يحمل في طياته تصادما اجتماعيا . فالعقاد وزميلاه ينتمون إلى تلك الفئات المناضلة من الجماهير الشعبية، بينما ينتمي شوقي وما يمثله وقتها إلى الطبقة الأرستقراطية . وهؤلاء الرواد ينتمون بأصالة إلى القومية المصرية ويفتقر شوقي - وهو مصري المولد والمنشأ والثقافة - إلى الإحساس المصري الأصيل لعراقة نسبه التركي والشركسي، كما أن العقاد ينحاز إلى الوطنية الديمقراطية في قتالها العنيف مع الاستعمار، بينما يحتمي شوقي بأسوار القصور العميلة للاستعمار .

والحق أقول أولا : إن قراءة نصوص جانب من التراث وتفسيرها عند هذه الجماعة من الديوانيين مثلا لم تكن خالية من بعض العمى ولا من بعض الراحة والهدوء . فالتراث جزء من الماضي نستحضره وأشخصه لم يعودوا مشاركين بما يمثلون من مصالح في حركة هذا الحاضر وصنعه وتغييره، ومشاركتهم تقتصر على استدعاء ما تركوا من فكر أو علم .

وثانيا : أن هذه المواجهة بين العقاد وزمليه من جهة وشوقي من جهة أخرى قد حجبت أنظار هؤلاء عن التعامل مع شوقي تعاملًا يخلو من تحامل وعصبية، لأنهم كانوا في موقف لا يسمح لهم بالإقرار بأي فضل لمن يناقضهم أو يختلف معهم . فشعر المدرسة الكلاسيكية لم يكن ليخلو

من أصداء الوجدان الذي كان يلح عليه رواد الديوان.

وثالثاً: أن رواد هذه المدرسة حينما عادوا للتراث الشعري التقليدي لم يقبلوه كله ولم يرفضوه كله، وإنما استهواهم منه ما يشابه ذواتهم من أصوات فردية وتعاطفوا مع ابن الرومي - وهو رومي من أصل غير عربي كشوقي - لتشابه محنته مع محنتهم ولانتمائه إلى الطبقات الوسطى من الناس وتعبيره في الأغلب عما يدور في حياتهم، ورفضوا معاصره البحتري.

رابعاً: أن العقاد كان يرى أن العبقرى هو المحرك الأكبر للتاريخ وتجلت رؤيته في نظرتة إلى التاريخ الإسلامى بوصفه تاريخ عبقرىات متفردة. فالعصر يختزل في عبقرىة واحدة أو عدة عبقرىات، والعبقرىة تختزل في صفة من الصفات التى تفسر شخصية هذه العبقرىة. ولذلك فإن التاريخ الأدبى عند العقاد ما هو إلا عدة معالم يتميز بها عصر دون عصر، وطريقة دون طريقة، وموضوع دون موضوع، ولانتبين هذه المعالم إلا في عمل فردى كرواية أو قصيدة أو عاطفة إنسانية يصورها الشاعر حسبما يرى. وغاب عن العقاد أن التاريخ الأدبى نتاج جماعة وثمره خبرة فنية لمجموعة من البشر في فترة تاريخية غير منقطعة عما سبقها أو عما جاء بعدها. ولأن العباقرة - في رأى العقاد - لهم منطق يخالف منطق عصرهم الذى يعيشون فيه، فإن مهمة النقد عنده هي اكتشاف هذا المنطق وحفظ هذه النماذج التى لاتضيع وعرضها مرة أخرى في الحياة بعنوان جديد، والنقد الذى ينهض بهذه المهمة عند العقاد يعده نقداً خالقا لأنه يجري على سنة الطبيعة في الحفاظ على النماذج والأنواع.

إن العقاد وزميليه كما رأينا حينما عادوا إلى التراث الشعري، وقفوا



منه موقفهم من التاريخ الذي لم يسعفهم بما يريدون ، فأدانوا التاريخ وأدانوا كاتبه وراحوا هم يصنعون تاريخا وتراثا شعريا للرموز التي توقفوا عندها . فمثلا إذا كان التاريخ والمؤرخون قد أهملوا ابن الرومي فسقط تاريخه ، فإن التاريخ والمؤرخين لم يهملوا بشار بن برد الذي تناوله المازني ولم يهملوا المتنبى ، فأين أصداء هذا التاريخ في دراسات هؤلاء الرواد ، وأين الوعي بالتراث الشعري على أنه نتاج مجموعة تاريخية محددة من البشر هي العرب ومن شاركهم في ظل ظروف معينة ، وأن هذا التراث لم يكن تراث آحاد من شعراء راح أعلام الديوان يفتشون عنهم فيه بل هو نسيج مترابط متكامل يحكمه قانون الترابط والتوحد .

### الإشارات المرجعية

- ١- شكري عياد / الرؤيا المقيدة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ ١٩٨٧ / ص٢٦
- ٢- حسن حنفي / التراث والتجديد/ المركز العربي للبحث والنشر/ القاهرة/١٩٨٠/ ص ١١
- ٣- نسيم مجلي/ قضايا الإبداع والنقد/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/١٩٨٦/ص١٥٥
- ٤- صلاح قنصوة/ في فلسفة العلوم الاجتماعية/ الأنجلو المصرية/ القاهرة/١٩٨٧/ص٢٣٠
- ٥- المرجع نفسه ص٢٣١
- ٦- المرجع نفسه/ص٢٢٢
- ٧- نفسه
- ٨- نفسه



# الفصل الثاني

## قراءات معاصرة للتراث اللغوي

- |                              |   |   |
|------------------------------|---|---|
| أ.د. مصطفى أحمد غلفان        | التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل                       | ١ |
| أ.د. عز الدين الجدوب         | مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية           | ٢ |
| أ.د. محمد صلاح الشريف        | قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة | ٣ |
| أ.د. محي الدين محسب          | الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب                       | ٤ |
| أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان | حضور التراث في أعمال داود عبده                                  | ٥ |







## التراث اللغوي العربي واللسانيات:

### الممكن والمستحيل

أ.د. مصطفى غلفان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء عين الشق

جامعة الحسن الثاني

إلى الصديق الأستاذ الدكتور عزالدين مجدوب:

- من وحي المنوال النحوي العربي،
- وبمناسبة مرور عشرين سنة على صدوره.

«إن إعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه، أو قل إن إعمالها في سياق حضاري غير السياق الذي نشأت فيه يمثل مستوى من الفهم والامتلاك أرقى من الفهم الأول وهو في صعوبته يكاد يضاهي صعوبة ابتكارها من أصلها لأنه يقتضي من الباحث إدراكا لحقائق العلم في خصائصها المجردة وفي ماهيتها الصرف مهما كانت الملابس الطارئة التي تحف بها أو الأعراض التي تتكر بها»  
عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ٤٢.

## • استهلال

تحتمل عبارة التراث اللغوي في ضوء المناهج الحديثة تأويلات عدة، يجعل التمعن النظري في طريف المعادلة وهما التراث اللغوي العربي من جهة والمناهج الحديثة من جهة ثانية مفتوحا على رؤى معرفية متشعبة ومتنوعة، متقاربة ومتباعدة، متماثلة ومتناقضة في الآن نفسه. وتحيل هذه العلاقة اتصالا وانفصالاً على شبكة من الإشكالات والقضايا المعرفية المتداخلة التي لا تنحصر في التراث اللغوي في ذاته كمعطيات تتعلق بمنجز قديم في دراسة اللغة العربية فحسب، بل تمتد آثارها إلى قضايا ومسائل أخرى تمس صميم الفكر العربي الحديث في تشكل عمق بنيته الذهنية وشمولية مكوناته التاريخية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، لعل من أبرزها وأشدها خطورة وشأنا وامتدادا في التاريخ العربي الحديث ما أطلق عليه إشكالية الأصالة والمعاصرة أو التراث والحداثة التي تمثل منذ ما يسمى بالنهضة العربية القضية الأولى التي تشغل بال الفكر العربي.

## ١- بين إكراهات الحضارة والعلم

هي إذن علاقة معقدة وملتبسة ضاعف من تعقيدها والتباسها أن حملتها الدراسات العربية والأجنبية قراءات وتأويلات متلونة، فصيرتها إشكالية غير عادية وغير متكافئة تصوريا ومنهجيا، مستكينة أحيانا ومتوترة أخرى، استيهامية وطوباوية في جل حالاتها، واقعية وموضوعية في القليل من الحالات. والأکید أن أغلب ما يقال في موضوع الصلة بين التراث اللغوي ومناهج البحث الحديثة ينتمي إلى حقل المعرفة التي لا تقع تحت طائلة البحث العلمي المضبوط. فنحن بصدد إشكالية تدرج ضمن



معرفة تخترقها الإيديولوجيا طويلاً وعرضاً، الإيديولوجيا ليست بالمعنى القدحي للكلمة حين تحيل على الممارسة السياسية، وإنما بمعنى نظرية الأفكار والتصورات العامة أي النظرية التي تعالج تشكُّل أنساق الأفكار والتصورات منذ أفلاطون إلى اليوم. هي إذن في ابتداء الأمر ونهايته علاقة بين فكرين لغويين متباعدين زماناً وثقافة تغلفها الإيديولوجيا شكلاً ومضموناً صراحة أو ضمناً فتعرضها لاستيهامات فكرية وأحلام يقظة لا يستطيع أحد منع أصحابها من تمجيد الماضي وتوظيفه في مواجهة الحداثة الفكرية أو فرصة لنقد الفكر القديم والهجوم عليه من خلال التشبث باللسانيات، ومن ثمة السعي نحو خلق مواجهة وهمية بين المعرفية الحديثة والقديمة. هي مرة أخرى وليست الأخيرة علاقة متعددة الأشكال والتجليات: فيها الظاهر والباطن، المستور والمكشوف، والمصرح به والمسكوت عنه والممكن والمستحيل.

لا ينبغي أن يفهم من هذا الكلام أنه تعبير عن موقف عدائي من التراث اللغوي العربي القديم أو انحياز لللسانيات. نحن ندرك جيداً ونعي طبيعة الخلفيات المعرفية والحضارية الثاوية وراء طرقي العلاقة. لدينا من جهة أولى: إكراهات تاريخية وحضارية باعتبار التراث رأس مال إنسانياً رمزياً مادياً ومعنوياً، حاضراً وغائباً في الوقت ذاته مهما كان موقفنا منه وصلتنا المعرفية والسلوكية به، لا مناص من أخذه في الحسبان حين النظر في واقع العديد من الثقافات الإنسانية المعاصرة وفي مقدمتها الثقافة العربية. ولا يوجد اليوم عاقل يمكنه أن ينكر أهمية التراث (أو التراثات الإنسانية) أياً كان مجالها وقيمتها التاريخية والراهنة في حياة المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة، وحقها في امتلاك تراثها اللامادية

والرمزية لاستثمارها وفق حاجاتها المادية والمعنوية إقراراً بشرعية قراءة التراث واعترافاً بدوره الإيجابي في الحفاظ على الهوية والتاريخ في عالم يتسم اليوم بالعمل المنظم على سلخ الأمم والشعوب عن تاريخها وماضيها وخصوصيتها الثقافية لتذويب الخصوصيات التاريخية والثقافية في نموذج واحد ووحيد مهيمن ومستبد. يتم هذا في عالم اليوم أحياناً باسم عولمة المعرفة والسلوكيات الاجتماعية والثقافية، وأحياناً باسم العلم نفسه وتقدمه وإنجازاته المتلاحقة. غير أن هذه الإكراهات الحضارية الراهنة إزاء التراث، بما تلقيه من مسؤوليات جسيمة إزاء الذات والتاريخ والثقافة والمصير المستقبلي، لا يجب أن تحجب عنا مقتضيات النشاط الفكري الحديث والسعي إلى تحقيق المعرفة العلمية الرصينة والسليمة وشروطها التصورية والمنهجية التي تسمح لنا بامتطاء قطار الممارسة العلمية الفعلية والتحرر من الممارسات الإيديولوجية والأسطورية والخرافية وغيرها أملاً في الخروج من التخلف، حتى لا تصبح الدعوة إلى التراث والتشبث به محكومة بأبعاد خارجة عن طبيعة العلم ومنجزاته، من خلال الدعوة إلى تمجيد الذات والتتويه بها. ومن ثمة يجسد موضوع العلاقة بين القديم والحديث نوعاً من العبث المعرفي، فنؤول الفكر اللغوي قديمه (التراث اللغوي العربي) وحديثه ( اللسانيات) كما نريد، ووفق ما نرغب فيه. وقد حصل في أدبيات الفكر اللغوي العربي الحديث شيء غير يسير من هذا الوضع الذي أشرنا إليه، إذ أصبح التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات مجال استنتاجات وتأويلات خيالية لا تدعمها نظرية المعرفة ولا تاريخ العلوم وفلسفة مناهجها، وباتت الاستنتاجات والأحكام والنتائج تطلق على عواهنها دون رقيب معرفي ولا حسيب منهجي مثلما

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م



نقرأ عند من قارن بين تصورات اللغويين العرب القدامى فخلص إلى أن نظريات اللسانيات ومناهجها التي « جاء بها المحدثون في أوروبا وأميركا إلا بضاعتنا ردت إلينا في أثواب أعجمية »<sup>(١)</sup>.

## ٢- جدلية العلم وتاريخيه

والنظر إلى التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات يستلزم وجود مستويين من التفكير:

أولاً: تفكير تاريخي نقدي قادر على توضيح المنطلقات النظرية والمنهجية المحورية سواء في التراث اللغوي العربي أو في اللسانيات بشكل لا لبس فيه يسمح بضبط الخصائص النوعية التي تسم طبيعة التحليل اللغوي القديم من حيث هو نحو ولفة وبلاغة وأصول وما إلى ذلك والتحليل اللساني الحديث من حيث هو لسانيات وما يتصل بها من معرفة علمية ومنهجية، وترسم معالمها الدقيقة وما يميزها عن غيرها من المعارف اللغوية. ولا يتعلق الأمر بإدراك المنطلقات والأصول العامة التي قام عليها التراث اللغوي العربي القديم في جانبه النحوي واللغوي أو بتفاصيل تمايز واختلاف التصورات المعروفة في اللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية والوظيفية التداولية وغيرها، بل تتعلق بالأسس الجوهرية والشروط اللازمة والضرورية التي تجعل من معالجة لسان معين أو ظواهر جزئية منه معالجة تتدرج ضمن اللسانيات بمعناها العلمي الدقيق، وليس في إطار النحو القديم أو فقه اللغة أو مجرد كلام انطباعي لا يمت إلى اللسانيات بصلة. يتعين في البداية أن نجيب عن الأسئلة

(١) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية،

المتعلقة بماهية اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة بحثاً وتدریساً، هذه اللسانيات التي « أصبح يتحدث عنها الكل، ويستشهد بها الكل، ويشحن مراجعته ببعض منه. ما هي هذه اللسانيات كعلم ونشاط تحليلي وكفلسفة وكصورنة إلخ؟ كيف نستطيع تمثيلها؟ ما علاقتها بالثقافة؟ ما علاقتها بالعلوم الأخرى الدقيقة وغير الدقيقة. ما النشاط اللساني بالمقارنة مع أنشطة علمية أخرى؟»<sup>(١)</sup>

ومصدر هذه التساؤلات أن خطاب اللسانيات وما يرتبط بها من مناهج بحث وتحليل في الظواهر اللغوية وغيرها يستجيب إلى جملة من المعايير الإبستمولوجية القادرة على التمييز بين المناولة العلمية لقضايا اللغة والمناولة التقليدية لها. ونعتقد أنه بدون هذه الأسس التصورية والمنهجية العامة، سيظل النقاش العربي حول صلة التراث باللسانيات مجرد كلام عام يجسد حواراً نرجسياً مع الذات يعبر عن رغبات مكبوتة أو الحلم بما لم يتحقق، أو نكوصاً مرضياً نحو الماضي. قد يتخذ هذا الحوار اتجاهات أخرى لا طائل منها نظرياً ومنهجياً لعلها تتدرج في صلب الخطاب الإيديولوجي أكثر مما هي تحليل تاريخي نقدي لعلاقة اللسانيات بتاريخها في روافده العربية. ولا شك أن فهم هذه التساؤلات النظرية والمنهجية الجوهرية واستيعابها بعمق سواء تعلق الأمر باللسانيات أو بنظرية المعرفة أو فلسفة العلوم كفيل أن يقدم لنا أدوات إجرائية فاعلة وقادرة على فهم أشمل وأدق لطبيعة الفكر اللغوي القديم (عربي وغير عربي) في ضوء اللسانيات وما تقترحه علينا من نظريات ومناهج بحث وتحليل. والواقع أن الثقافة العربية الحديثة مارست جزءاً من هذا الفكر

(١) الفاسي الفهري،



التاريخي التحليلي والنقدي المقارن في القرن الماضي من قبيل صنيع تمام حسان في مناهج البحث في اللغة (١٩٥٥) أو اللغة بين المعيارية والوصفية (١٩٥٧) ومحمود السعران في مصنفه: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٩٦٢. يذكر صاحب مناهج البحث في اللغة أن غايته من مصنفه أن « يقدم للقارئ العربي ما اصطنعه الغربية من منهج وصفي وليعرض هذا عرضاً مفصلاً » (ص ٧) إلى أن يخلص إلى انه يريد أن يلقي « ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة » (ص ١٠) هذا إذا اقتصرنا على النصوص الصريحة أو المباشرة. أما النصوص الضمنية أو الموجهة لهذا المنحى فتحضر بشكل متواتر في كتابات عربية أخرى على نحو ما نجد عند إبراهيم مصطفى ١٩٢٧، وإبراهيم أنيس ومهدي مخزومي حسب ما كشفت عن ذلك دراسة عز الدين مجدوب النوال النحوي العربي (١٩٩٨). ولا أحد ينكر قيمة هذه المصنفات التي أسهمت بما لها وما عليها - في لفت الانتباه إلى الأسس المنهجية والنظرية التي انبنت عليها الدراسات اللغوية الحديثة موازنة بالتراث اللغوي العربي. غير أن الثقافة العربية الحديثة في شقها اللغوي لم تهتم لاحقاً بما حصل من تطوُّر نوعي في اللسانيات عربياً وكونياً، إذ لم تقم المصنفات التي قدمت اللسانيات إلى القارئ العربي بفحص خصائص خطاب اللسانيات في مستوى الأسس التصورية والمنهجية فحواً منهجياً دقيقاً عاماً وشاملاً. ولم تتل مظاهر التفاعل بين الثقافة اللغوية العربية الحديثة واللسانيات في صورتها المتقدمة-ما يستحقه من عناية وأهمية لاسيما بعد التطورات المذهلة التي عاشتها اللسانيات مع استقرار مبادئ اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية وما تلاهما من

نظريات في التداولية وتحليل الخطاب وفروع اللسانيات من لسانيات اجتماعية ونفسية وإدراكية وأنثروبولوجية وحاسوبية وغير ذلك.

ثانياً: رؤية واضحة ومضبوطة، تستند إلى تصور دقيق لمفهوم العلم وتاريخه ولطبيعة الممارسة العلمية ولمفهوم التطور العلمي وشروط التجاوز النظري. إن وجود تأملات لغوية قديمة قبل ظهور اللسانيات - أيًا كان مستواها المعرفي في الحضارات الإنسانية السابقة - يجعل موضوع النظر في التراث عامة في ضوء المناهج الحديثة محاولة محفوفة بصعوبات واضطرابات معرفية. والحديث عن التراث اللغوي في ضوء المناهج الحديثة ضرب من كتابة التاريخ التي سواء تعلق الأمر بتاريخ الشعوب والحضارات أو تاريخ المعارف والأفكار والتصورات هي تأويل معاصر لقضايا معرفية قديمة، مما يطرح إمكانات فهم أبعاد المعارف القديمة ومراميها الحقيقية. نحن بصدد كتابة ذاتية تنطلق من سياق معرفة حديثة مدججة بأدوات تصورية ومنهجية حديثة قلباً وقالباً للنظر في معرفة قديمة يتم تقييمها في ضوء ما هو جديد. والمؤرخ وهو هنا الباحث في صلة التراث باللسانيات، إنما يفهم الأحداث والتصورات الماضية وفق وجهة نظره المكتسبة من العلم في صورته الحاضرة، مما يعني أننا نكتب التاريخ كما نفهمه ذاتياً، ونتصوره كما نرغب فيه حسب معارفنا وأهدافنا والقناعات الشخصية التي تقود عملنا ذاتياً وموضوعياً، ومن ثمة، نحن نبدع التاريخ الذي نكتبه وفق نمط بنية تفكيرنا. وحين يُنظر إلى التراث اللغوي في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، فإن ذلك سيتم حتماً وفق مقتضيات اللسانيات المعاصرة بسياقاتها الفكرية والاجتماعية والتاريخية، وحسب إدراكنا لما يهيمن فيها من تصورات ومرجعيات معرفية





تسلط على الفكر القديم لاستخلاص المظاهر التي تبدو متصلة أو غير متصلة بنظائرها من التصورات الواردة في اللسانيات. وتعكس هذه النظرة موقفاً مغلوطاً عن التراث اللغوي وعن اللسانيات حيث. «تنظر حتماً إلى الماضي من خلال عيون الحاضر مركزة على تلك الجوانب من الأعمال المبكرة التي تبدو متصلة على نحو خاص بالمقاربات الحالية أو تبدو على الجانب الآخر غير متصلة بها بشكل صارخ (...) ولكن هذا يحمل في طياته خطر تقييم كل الأعمال السابقة في موضوع معين من وجهة النظر المتحيزة للماضي كما يحمل خطر التصور تاريخ لتاريخ علم معين بوصفه تقدماً مطراً حيناً وغير مطرد أو منحرفاً حيناً آخر نحو هدف معين محدد سلفاً من قبل الواضع الراهن للعلم»<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول إن العلاقة بين التراث واللسانيات لا تخرج عن إطار ما يحدث من اتصال أو انفصال بين مراحل علم من العلوم هو هنا اللسانيات وفلسفته التصورية والمنهجية التي يقوم عليها ليتخذ هذا التاريخ في العصر الحديث مسارين: «مسار يطرح بكل بساطة الأخطاء التي تـضمحل تماماً، ومسار يسجل المكتسبة والنظريات الجديدة التي وقع بناؤها. وعموماً نحن أمام جدلية مضاعفة جدلية طرح كلي للأخطاء، وجدلية احتواء النتائج القديمة التي لا زالت صالحة، واكتفي بإدخال تغيير عليها في المنظومة النظرية الجديدة المكتسبة»<sup>(٢)</sup> ومعنى هذا أن

(١) روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، [ترجمة أحمد عوض] الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة، رقم ٢٢٧ / ١٩٩٧، ص ٢٠.

(٢) لويسر ألتوسر، الفلسفة وفلسفة العلماء العفوية [ترجمة وتقديم رضا الزواري]، الدار البيضاء، عيون، ١٩٨٩، ص ١٠٢.

لكل علم تاريخه الخاص به من خلال مراحل التفكير التي مر بها، وهي المراحل التي قد يكون بينها اتصال أو قطائع معرفية فتسهم أو لا تسهم في نضج علم من العلوم. على أن العلاقة بين العلم وتاريخه تطرح مجموعة من الإشكالات والقضايا المعرفية بشأن تصور طبيعة هذا التاريخ نفسه: فهل يكون تاريخ العلم تاريخ انتقال النظريات (اللغوية) ومذاهبها، وانتقال المبادئ والطرائق، أم هو تاريخ مصادرها والتأثيرات الكبرى التي عرفتها؟<sup>(١)</sup> أم إنه جرد للأخطاء والهفوات المعرفية المتراكمة في علم من العلوم؟ وأيا كان الجواب على الأسئلة السالفة، فإن اعتماد أرضية تصورية عامة منطلقاً للحديث عن العلاقة بين العلم (اللسانيات) وتاريخه (الفكر اللغوي العربي القديم) أمر لا مناص منه منهجياً، من شأنه أن يساعد على تمثيل وإدراك القضايا التي تثيرها صلة التراث اللغوي (العربي) باللسانيات تفادياً للانزلاقات واللبس المعرفي الذي قد يحصل في تمثيل أبعاد هذه العلاقة المعقدة والمثيرة. وقد توفق عزالدين مجدوب في دراسته الموسومة: النوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة (١٩٩٨) في مهمة الكشف بما لا يدع مجالاً للشك والتردد عن الاختلالات التصورية والمنهجية التي شابت محاورة اللسانيين العرب الحداثيين للتراث اللغوي العربي في ضوء النظريات اللسانية لاسيما تحليل إمكانات وحدود النقد الذي وجهه للتراث اللغوي عامة وللنحويين ومنهجيتهم أولئك الذين سموا بالوصفيين العرب في النصف الأول من القرن العشرين. «فمقاربات التراث عندما كانت تنتقد التراث وتقييمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية للغة

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م / ٣ / ١٤٤٠ / ٧ / ٧

(١) جورج موانان، تاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى اليوم، ص ٥.



ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموماً ولم تكن واعية بكل الصعوبات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم هذه<sup>(١)</sup>. وحين تغيب المعرفة الدقيقة بمقتضيات علم من العلوم [هو هنا اللسانيات] وبأسسه النظرية والمنهجية وتاريخيتها، وتطور إشكالاته وارتباطاته بمجالات معرفية أخرى، تصبح النظرة إلى العلاقة بين العلم ومراحله السابقة أو بين اللسانيات والتراث سطحية وساذجة تكفي بتقديم أصناف مختلفة من التأويلات المجحفة، وتجسد مظهراً مكشوفاً للنقص العلمي في إدراك السمات النوعية المميزة للفكر اللغوي قديمه (التراث) وحديثه (اللسانيات)، بل تصبح هذه العلاقة نفسها مجالاً للتضليل المعرفي الذي يقود إلى رفض التقدم العلمي ضمنياً. وقد اتسم جزء كبير من الأدبيات اللغوية العربية الحديثة بشيء غير قليل من هذه المظاهر السلبية ولاسيما ما يتعلق «بقلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث [العربي] بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية» [مجدوب، ص ١٢]. وقد يكون عمل عز الدين مجدوب ١٩٩٨ استثناءً عربياً في هذا الباب يجب التنويه به. أقدم في هذه المداخلة بعض الملاحظات المنهجية العامة عن صلة التراث اللغوي باللسانيات. وسأقف عند ما يبدو لي شخصياً أنه تماثل بينهما، وأدرجه ضمن صفة الممكن الواردة في عنوان مداخلة الفرعي، على أن أتناول الجانب المستحيل في هذه العلاقة، من خلال الحديث عن توجه بارز في الثقافة العربية الحديثة يؤسس خطابه على نظرة غير موضوعية لصلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، وهو التوجه الذي لا

(١) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٢.

يقيم وزنا للاختلافات المعرفية بينهما، ثم أختتم بما اعتبره شرطا منهجيا يمكن أن يكون مدخلا لبناء علاقة موضوعية بين التراث اللغوي العربي أو على الأصح الدرس اللساني العربي الحديث واللسانيات.

### ٣- الممكن وتجلياته

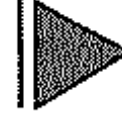
نحن أمام علاقة يتعين تدبيرها بعقلانية ودون تعصب فكري أو تزمّت معرفي محلي (شوفينية)، من خلال الحرص على خلق نوع من التفاعل المعرفي الدائم والمستمر بين التراث اللغوي العربي واللسانيات لما فيه فائدة البحث اللساني العربي. ويمكن النظر إلى التراث في ضوء اللسانيات من زوايا مختلفة غالبا ما يخلط بينها، أو لا يلتفت إلى الفرق بينها، لاسيما ما نلاحظه من خلط بين منظورين ينبغي التمييز بينهما:

- منظور حضاري يكون فيه التراث وسيلة حضارية تكفل التعرف على الذات العربية حضاريا وتسمح بإبراز خصوصياتها المعرفية كونيا. وفي هذا الاتجاه نعتبر التعامل مع التراث أداة ناجعة للتعريف به لا كجزء من الثقافة العربية الإسلامية فحسب وإنما أيضا كمحطة تاريخية مهمة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني.

- منظور علمي نعتبر فيه التراث اللغوي منظومة معرفية محدودة بمرجعية تاريخية وثقافية توضح مصادره وترسم خطواته والمراحل التي اتبعتها لتحقيق أهداف فكرية وسياسية واجتماعية ودينية اقتضتها ظروف حضارية معينة.

ويمكن القول إن لكل عصر لسانياته التي قد تسمى علم اللغة أو فقه اللغة أو النحو أو الفيلولوجيا أو الفلسفة أو أي شيء آخر. ومنذ أن وُجِدَ الإنسان، وحيثما وُجِدَ، وجد معه تفكير في اللغة في تجلياتها المتنوعة.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م



ومنذ وعى الإنسان بأهمية اللغة ودورها في حياته العامة والخاصة، طرح بصيغة تلقائية أو مقصودة مجموعة من الأسئلة المثيرة التي لم تفقد حتى اليوم إثارتها وسحرها. لكن لا أحد ينكر أن اللسانيات تختلف عن الدراسات اللغوية القديمة سواء فيما يتعلق بالفرضيات العامة، أو بمنهج التحليل والأدوات الإجراءات المتبعة فيها. (نجد هنا ما يسميه مجدوب في المنوال النحوي العربي الفرضيات العامة والمناويل). غير أن اختلاف السياق التاريخي والمعرفي بين روافد التراث اللغوي العربي واللسانيات، واختلاف التصورات بينهما وتباين لغات التحليل فيهما لا يعني أنه لا شيء يجمع بينهما، بل إنهما يلتقيان في كثير من القضايا والموضوعات التي يمكن التسليم بوجود قواسم مشتركة تاريخيا ومعرفيا ومنها: المادة موضوع الدراسة اللغوية والمفاهيم المتوسل بها في التعامل مع هذه المادة، ليأخذ بعد ذلك هذا المشترك من التصورات والمفاهيم دلالات محلية وتجليات مختلفة خاصة بكل تراث على حدة.

### ٣-١- في المادة اللغوية

تشكل اللغة كمادة بحث معطى مشتركاً طبيعياً بين التراث اللغوي واللسانيات، لتتكشف بعد ذلك مظاهر الفروق التصورية والمنهجية في ما يخص طريقة التعامل مع هذه المادة جمعاً، وترتيباً، وتصنيفاً، وتحليلها وصفاً وتفسيراً. واللغة الموضوع في التراث اللغوي العربي هي العربية أو اللسان العربي، ولم تحظ لغة أخرى بما حظيت به العربية من تأمل كان قائماً في مجمله على قدر كبير من الانجذاب والتعاطف العرقي الديني وفي سياق ثقافي واجتماعي وسياسي، فجاءت هذه التأملات كلها إطراء وتبويها وإشادة. وقد اعتبر اللغويون القدماء العربية لغة لا نظير لها في

الكون، لغة فوق جميع الألسنة البشرية تتفرد بخصائص ومميزات ليست في غيرها . فهي لغة الأرض والسموات . «والعربية خير اللغات والألسنة» .<sup>(١)</sup> وفضلاً عن مكانتها الدينية المتميزة بحكم أنها لغة القرآن والإسلام، وليس ثمة لغة أخرى تفوقها قدرة على البيان والبلاغة والتعبير الدقيق . «إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده، فهذا أخس مراتب البيان (....) وإن أردت أن سائر الألسنة تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط»<sup>(٢)</sup> أما ثراء المفردات العربية مقارنة بغيرها من الألسنة فحدث ولا حرج . «فلو احتجنا إلى أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد . ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأسماء المسماة بالأسماء المترادفة . فأين هذا من ذلك، وأين لسائر الألسنة من السعة ما للغة العربية؟»<sup>(٣)</sup> ويكفي النظر في كتاب البيان والتبيين للجاحظ [توفي ٢٥٥ هـ] على سبيل التمثيل لا الحصر لنندرك قيمة العربية في نظر أهلها وما تمتاز به من صفات البيان والبلاغة التي تجعلها تتفوق على غيرها من الألسنة . وفي كتب التراث اللغوي والأدبي حديث لا ينتهي يجسد تعلق العلماء العرب بلغتهم وولعهم الكبير بها، سواء كانوا ممن درسوها في حد ذاتها أو كانوا ممن درسوها كآلة إلى علوم أخرى ولا سيما العلوم التشريعية والدراسات الفقهية والتفسيرية .

(١) أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، [تحقيق خالد فهمي ومراجعة رمضان عبد التواب]، القاهرة، الخانجي، ١٩٩٨، ص ٢ .

(٢) أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، [تحقيق السيد أحمد صقر]، القاهرة، ص ١٦

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧ .



ومادة البحث اللغوي العربي القديم ليست أي مادة، بل هي اللغة العربية، عربية النص القرآني وعربية النصوص الأدبية الراقية شعراً ونثراً المدونة أو المحفوظة في الذاكرة. وقلما التفت اللغويون العرب إلى باقي المستويات اللغوية في العربية من منطوق أو من لهجات محلية ولغات العامة. وقد ارتبط التعامل في التراث العربي مع اللغة العربية بالسياق المعرفي للثقافة العربية القديمة عامة وللدراسة النحوية واللغوية خاصة وهو سياق يحدده عاملان رئيسان:

- مفهوم النحو العربي والغاية منه في دراسة اللغة العربية، وتطوره عبر العصور.

- علاقة النحو العربي بعلوم أخرى سواء كانت تابعة من داخل الثقافة العربية نفسها كأصول الفقه وعلم الحديث وعلم الكلام، أو واردة عليها من ثقافات أجنبية، كالمنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية والجدل.

وكان لهذين العاملين دور حاسم في توجيه تعاطي اللغويين مع اللغة العربية من حيث أساليب روايتها وجمعها، والوسائل المتبعة في تحليلها والأهداف المنتظرة من دراستها. وهو ما يسمح باستخلاص جملة من السمات والملامح المنهجية:

- تنوع مصادر المادة اللغوية، واختلاف طبيعة مكوناتها [قرآن كريم، شعر عربي، كلام العرب]؛

- حصر المادة اللغة شعراً ونثراً في حدود زمنية محددة؛ [عصور الاحتجاج منتصف القرن الثاني الهجري في المدن والحواضر والرابع الهجري في البوادي]

- حصر كلام العرب الممثل لكلام في مناطق معينة من جزيرة العرب

[عمق الجزيرة العربية والابتعاد عن الاختلاط بالأجنبي].

- اختزال الوضع اللغوي المتعدد (اللهجات أو لغات العرب) في نسق لغوي واحد هو العربية الفصحى الممثلة في لغة قریش. ويبدو أن في المقاربة التي اعتمدها اللغويون العرب سعياً حثيثاً في البحث عن وحدة المادة المدروسة وتجانسها، يضمن للمعطيات نوعاً من التجريد اللازم لأجل استخلاص القواعد على أساس المطرد العام. وهي طريقة لها ما لها وعليها ما عليها. وفي كتابات العرب القدامى والمحدثين ما يدعم هذه الخلاصات المنهجية دونما تعسف في التأويل. ولذلك فإن طريقة اللغويين والنحاة العرب في التعامل مع المادة اللغوية طريقة منهجية باعتبارها تقوم على تقويم على أسس واضحة ودقيقة، وتحكمها ضوابط محددة كانت على الأقل في بداية الدرس اللغوي العربي صالحة وملائمة في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي.

### ٣-٢- حضور الخاص وغياب العام

وإذا كانت اللغة العربية كلفة خاصة بالمجتمع العربي وبثقافته العربية الإسلامية حاضرة بقوة في التراث اللغوي بحيث هيمنت على اهتمامات اللغويين ونالت عنايتهم الفائقة، فإنهم أهملوا الحديث عن اللغة عند الكائن البشري كظاهرة عامة وليس العربي فقط، أي «مجموع الشروط التي تجعل بناء اللسان ممكناً وحظوظ هذه الشروط كبيرة لتكون صالحة مهما كان اللسان. فاللغة وظيفة إنسانية مرتبطة بالجنس وإذا ليست الألسنة سوى إنجازات خاصة لهذه الوظيفة»<sup>(١)</sup>. ولم يعط

(١) روبر مارتن، مدخل لفهم اللسانيات. (ترجمة عبد القادر المهيري). بيروت، المنظمة





اللغويون العرب القدامى اللغة كظاهرة عامة عناية خاصة، ولم ينزلوها أية منزلة في مقارباتهم وتأملاتهم ومناقشاتهم موازنة بما قدّموه عن العربية الفصحى التي استحوذت على فكرهم وأذهانهم ونالت تقديرهم. ولا نجد إلا إشارات عارضة جدا حول اللغة بمعناها العام لا في كتابات النحويين واللغويين، وإنما عند بعض الفلاسفة والمتكلمين (القاضي عبد الجبار وابن خلدون وابن مسكويه). وكان لانحصار البحث اللغوي في اللغة العربية وعدم الاهتمام بالأسنة أخرى لا سيما تلك التي تشاركها بعض السمات ونعني بها الألسن السامية آثار على تحليلات اللغويين القدامى. ويخلص المستشرق الألماني برجشتراسر إلى « أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء جهلهم باللغات السامية على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم»<sup>(١)</sup> ويمكن القول بأن العرب حين حصروا نظرهم في العربية دون غيرها من اللغات التي عرفوا بوجودها، إنما كانوا يعتبرون العربية وهي لغة الإسلام نموذجا لغويا ومعرفيا وحضارياً فريداً لغيرها من الألسنة الطبيعية في ذلك العصر. وليس معنى هذا أن النحاة واللغويين العرب لم يكونوا يعرفون أسنة أخرى غير اللسان العربي. يقول الزجاجي محتجا للتقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام في اللغة العربية: « وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية، فوجدناه كذلك لا

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، اصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة والرياض، دار الخانجي ودار الرفاعي، ١٩٨٢، ص ٥٢. والكتاب في الأصل مجموعة محاضرات ألقاها صاحبها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩. وموضوع حكم هذا المستشرق هو التأويلات التي قدمها بعض اللغويين العرب (وهو الزمخشري) بشأن أصل بعض الكلمات في الكلمات العربية التي قضاوا بشأنها تقدير حذف بعض الأصوات أو إبدالها عن غيرها، بينما تجد تلك الكلمات العربية أصلها في اللغات السامية.

ينفك كلامهم كله عن اسم وفعل وحرف» (١).

ولم يكن موقف التراث العربي من دراسة اللغة كظاهرة بشرية عامة استثناء في العالم القديم، إذ لا تختلف نظرة العرب عن سبقهم في ثقافات أخرى. فليس في الفكر الهندي ولا في الفكرين اليوناني والروماني تأمل صريح في موضوع اللغة كظاهرة إنسانية، وإنما اقتصرَت العناية الكاملة على لغة الثقافة والآداب الخاصة بهم، وإبعاد كل ما يتعلق باللغات المحلية ولغات الشعوب المجاورة أو المسيطر عليها. والأنحاء القديمة في كل الثقافات القديمة كانت تتمحور حول دراسة اللسان الواحد ولا تتجاوزه على مستوى البنيات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية. ونعلم أن الهنود كانوا يقدسون لغتهم السنسكريتية معتبرين أنها أكمل الألسنة، بل إن لفظة السنسكريتية نفسها تعني الكمال. وبالرغم من كل حكمتهم وتساميمهم الإنساني فقد حصر الهنود اهتمامهم بالنحو السنسكريتي، ولم يخرجوا عن نطاقه كما يتضح من خلال عمل كبيرهم بانيني حوالي القرن الخامس قبل الميلاد. ولم يشذ الإغريق وبينهم ظهر سقراط وأفلاطون وأرسطو والرواقيون وعشرات الأسماء العالمة عن هذا المنحى الأحادي في التعامل مع اللسان المحلي بالرغم من عمق تفكيرهم الفلسفي والمعرفي بأبعاده المنطقية العامة كمظهر من مظاهر دراسة العقل الإنساني. وليس مجهولاً لدى أحد، أن الإغريق كانوا يعدون كل من لا يتكلم لغتهم همجياً (Barbare) بالمعنى الحضاري للكلمة. ولعلمهم كانوا يرون في منطق أرسطو مقولات فكرية عامة تنطبق على بنية العقل

(١) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار



الإنساني الذي يتجلى في البنيات النحوية لسائر الألسنة البشرية أينما وجدت. وبهذا نفهم اللجوء إلى المنطق الأرسطي في الحضارة العربية وفي أوروبا إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر مروراً بنحو بور رويال في القرن السابع عشر.

أما تعاطي اللسانيات مع المادة اللغوية فشيء آخر. فموضوع اللسانيات مزدوج: إنها دراسة اللغة كملكة بشرية عامة ودراسة الألسن الطبيعية الخاصة بالمجتمعات. وبالإمكان أن ننظر إلى اللسانيات من زاويتين:

- ما درج على تسمية باللسانيات العامة أو ما يصطلح عليه في النحو التوليدي بالنظرية اللسانية العامة.<sup>(١)</sup> حيث تعد اللسانيات نظرية علمية عامة أي مجموعة من الفرضيات عامة حول اللغة البشرية والألسن الطبيعية، بصرف النظر عما يبدو من اختلافات وتباين في بنياتها، أو المظاهر المتعلقة بكل لسان على حدة.

- زاوية خاصة، تتعلق بالتعامل المباشر مع لسان محدد كاللسان العربي أو اللسان الفرنسي أو الإنجليزي أو أي لسان آخر. «إن اللسانيات كمجال لاختبار المبادئ العامة وميدان لتقدير مدى فعالية ما تقترحه اللسانيات في بعدها العام من قواعد و مبادئ كلية، في إطار التطبيق على بنيات لسان محدد أي ما يسمى بالنحو الخاص».<sup>(٢)</sup>

ونجد عند أكثر من باحث لساني هذا التصور لطبيعة اللسانيات. فقد عرف إميل بنفينيست *Benveniste* (١٩٠٢-١٩٧٦) اللسانيات بأنها دراسة اللغة والألسن: «إن للسانيات موضوعاً مزدوجاً. إنها علم

(١) انظر أعمال شومسكي الأخيرة، حيث يرد الحديث بإسهاب عن مفهوم النحو الكلي

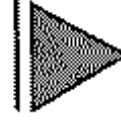
(2) *Noam Chomsky. Structures syntaxiques, p. 56*

باللغة *Langage* وعلم بالألسن *Langues* «<sup>(١)</sup>. وفي الاتجاه نفسه، بين مانفريد برفيتش *Manfred Bierwiech* أن اللسانيات وجهين: دراسة ألسن خاصة ومحددة يسميها اللسانيات الخاصة، ودراسة الإطرادات العامة ويسميها اللسانيات العامة. وبين الدراستين علاقة تكامل.» فالإطرادات العامة لا يمكن اكتشافها إلا بدراسة الألسن الخاصة، كما أنه لا يمكن تحليل الألسن الخاصة إلا إذا كان منطلقنا افتراض بعض الإطرادات العامة.»<sup>(٢)</sup>

وعلى العكس من الدراسات اللغوية القديمة لا تهتم اللسانيات بمواد لغوية دون أخرى، وإنما تنظر إلى وقائع اللسان في شموليتها وكتبتها دون تمييز قيمي أو معياري. فهي لا تمنع واقعا لغويا وتسمح بغيره كما نجد ذلك في التراث النحوي واللغوي الذي يتأسس على تمييز الكلام المستقيم من الكلام الفاسد والاهتمام بالأول دون الثاني. فمادة اللسانيات ليس ما تعارف عليه اللغويون القدماء حين حصروا اللغة التي درسوها في لغة النصوص القديمة، ولغة الأدب الراقى المكتوب مع ما ترتب على ذلك من إهمال واضح لمستويات أخرى من معطيات الحديث اليومي. فالمادة *matière* التي ينبغي أن ينصب عليها البحث اللغوي حسب سوسير، « تشمل جميع مظاهر الكلام البشري، سواء أعلق الأمر بكلام الشعوب المتوحشة، أم بكلام الأمم المتحضرة، وسواء أعلق الأمر بلغة العصور

(1) *Problèmes de linguistique générale, Paris, :Emile Benveniste* (1)  
.Gallimard, 1966, p.19

(2) *Manfred Bierwiech, Modern Linguistics, Paris, Lahague Mou-* (2)  
.ton, 1954



الكلاسيكية، أم بلغة عصور الانحطاط، مع الاهتمام ليس فقط باللغة الصحيحة، أو باللغة الجميلة، وإنما بكل أشكال التعبير الإنساني»<sup>(١)</sup>. وبهذا التمييز جعل سوسير اللسانيات تعانق الواقع اللغوي؛ من خلال العناية بلغة الحياة اليومية؛ مَهْمًا كانت قيمتها الحضارية والتعبيرية، ودرجة أدبيتها ومستوى انتشارها. ومهمة اللسانيات هو وصف البنيات اللغوية وظواهرها وليس شيئاً آخر. فاللسانيات رؤية وصفية أو/وتفسيرية للظواهر اللغوية المدروسة بالأساس تعالين وتصف ما هو موجود من بنيات لغوية رغبة في التقنيين والتفسير: تفسير صحة التراكيب القاعدية *Grammaticale* والتراكيب غير القاعدية *Agrammaticale* على حد سواء من خلال اهتمامها بما يقال وبما لا يقال، وليس بما يجب أن يقال فقط، مثلما نجد في الدراسات اللغوية القديمة في مستوى النحو والمعجم. ومن هنا نفهم ما يرد في الدراسات النحوية القديمة من عبارات تعكس نوعاً من الرقابة اللغوية على المستعمل أو المتعلم، مثل: لا يجوز/ لا ينبغي/ يستحسن/ يجب/ قول ضعيف/ قول، مهمل/قول متروك). وفضلاً عن موضوعيتها في التعامل مع المادة اللغوية، تؤكد اللسانيات ضمن خلفياتها المعرفية كعلم يتعامل مع مادة وموضوع في ذاته- أنه:

- لا تفاضل بين الألسنة ولا تمايز بينها. وليس هناك لسان أفضل من لسان أو لسان أفضل من لهجة. صحيح أن بعض الألسنة لها حمولات حضارية لا يستهان بها مقارنة باللغات المحلية أو الألسن الحديثة النشأة،

(١) يميز سوسير كما هو معلوم بين مفهومين أساسيين هما: المادة *matière* والموضوع *objet* ينظر في:

*Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, .*

*.Payot, 1974/1916, p. 23*

لكن اللسانيات تعالج الألسنة من حيث هي بنيات صورية أو وظيفية، وليس كأنساق حضارية أو ثقافية. ومساهمة الألسنة من الناحية الحضارية والثقافية موكول لمجالات معرفية أخرى وليس للسانيات.

- القول بسهولة لسان معين أو صعوبته هو من المسائل غير الواردة بالنسبة الى اللساني لأنها تمثل أحكام قيمة ذاتية ليس لها أهمية علمية أو منهجية.

- الخصوصية والتفرد اللغوي ليس سوى وهم ثقافي مرتبط بذهنية محددة. فالألسنة البشرية متشابهة في كثير من السمات والخصائص ومختلفة في أخرى. وينفرد كل لسان بظواهر معينة قد لا توجد في ألسنة أخرى وحتى الأقرب إليها<sup>(١)</sup>. وبعض الظواهر في العربية لا يوجد في ألسنة أخرى، ولكن بعض ما يوجد في هذه الألسنة من ظواهر لا يوجد في العربية.

#### ٤- المفاهيم

لما كان تحليل مادة لغوية معينة في القديم كما اليوم يقتضي الحديث عن أشياء معينة ضمن هذه المادة أو بعض مكوناتها باستعمال عبارات أو تسميات من اللغة العادية أو اللغة الفنية أو ما يعرف بالمصطلحات، فقد احتفظت اللسانيات البنيوية والتوليدية وغيرها بالإرث المصطلحي والمفاهيمي المعروف (١) يلاحظ سوء الفهم بشأن الخصائص المشتركة التي تتحدث عنها بعض النظريات اللسانية الحديثة مثل النحو التوليدي التحويلي. يرد هذا الالتباس بشكل واضح عند بعض المؤلفين نتيجة لفهم خاطئ للنظرية في علاقتها بالتطبيق. فاللسانيات ترفض بدعوى «أنها تصدر عن اتجاه عالمي يفترض أن هناك خصائص وقوانين صوتية واجتماعية توجه سائر اللغات في تطورها العام. وليس لها ما يبررها» (محمد محمد حسنين: مقالات في اللغة والأدب، ص ٧٢) ..



في التراث اللغوي منذ الحقبة اليونانية. إن مفاهيم مثل أجزاء الخطاب (اسم، فعل، حرف)، ومفاهيم الجملة بأنواعها ومكوناتها الداخلية على سبيل التمثيل لا الحصر، التي تم تداولها في التقاليد اللغوية القديمة شرقاً وغرباً شكلاً ومضموناً. ظلت هي نفسها في اللسانيات البنيوية والتوليديّة وغيرها، رغم أن اللسانيات الحديثة عملت على تغيير أساليب ضبطها وتحديدّها من الناحية الشكلية والإجرائية. ولا نعتقد أن التراث اللغوي العربي كتراث إنساني يخرج عن المسار العام الذي سار عليه الفكر اللغوي القديم وإن اختلفت المرجعيات التاريخية والثقافية والتصورية العامة. ومن الطبيعي القول إن التراث واللسانيات يشتركان في عدد من المفاهيم منها على سبيل التمثيل لا الحصر: اللغة والصوت والمخارج وصفاتها والكلام والقول وأجزاء الكلام (الفعل والاسم والحرف) والجملة والخطاب والنص والإسناد والمسند والمسند إليه أو الموضوع والمحمول والمكونات والترتيب والترتيب والتقدير والموقع والعمل والعامل والحالة الإعرابية، الخ.. ويذهب كثير من الدارسين العرب المحدثين إلى القول بأن المفاهيم التراثية العربية في النحو والبلاغة وغيرها هي نفسها الواردة في اللسانيات. ويكفي النظر في هذا الباب إلى ما كتبه المسدي والراجحي ونهاد الموسى وغيرهم. إلا أنه ينبغي أن نحترس منهجياً من التعامل مع المفاهيم التراثية والابتعاد عن الطريقة التي يتبعها كثير من الدارسين العرب المتمثلة في إطلاق «مصطلحات جديدة على مفهومات قديمة عبرت عنها مصطلحات خاصة أو مفهومات حيت بصورة ضمنية في أعمال النحويين العرب»<sup>(١)</sup> فتقارب دلالة الألفاظ بين

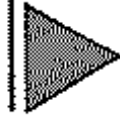
(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، بيروت، المؤسسة

لغات مختلفة ثقافة وزمانا ليس دليلا على أن هذه المفاهيم هي مشتركة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات بقدر ما هو تقارب حدسي تقريبي، أو لنقل هو تشابه عفوي وتلقائي ليس له ما يدعمه نظريا ومنهجيا لاسيما حين نأخذ التصورات القديمة في شموليتها موازنة بمفاهيم اللسانيات وسياقات ظهورها تاريخيا ومعرفياً. وللمفاهيم بعد جوهري يكمن في أنها من المقومات النظرية للنشاط العلمي والمعرفي نفسه. وليست المفاهيم كيانات مستقلة بذاتها تطلق في فضاء المعرفة اعتباراً أو معزولة عن نمط التفكير الذي أنتجها وأبدعها، دون أبعاد وخلفيات ومنطلقات تصورية تحكمها وتوجه مسارها. وكل مفهوم له مرجعيته وتاريخه وسيرورته الخاصة به انطلاقاً من المكانة التي ينفرد بها ضمن نظرية محددة من جهة أولى، ومن خلال علاقته بغيره من المفاهيم سواء تلك المتواجدة معه ضمن النظرية نفسها أو ضمن نظرية أخرى مغايرة قريبة أو بعيدة من جهة ثانية. ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن جوانب مهمة من الالتباس الذي يسود المعرفة عامة ويخلق البلبلة والاضطراب مرده تداول المفاهيم دون مراعاة لأسسها الفكرية. ويقتضي البحث في المفاهيم اتخاذ جملة من الاحتياطات التصورية والمنهجية: فالمفاهيم بناء نظري متماسك، وشبكة من العلاقات المرتبطة بتصورات معينة داخل نظرية معينة وخارجياً. وليست أهمية المفهوم في مجرد تعريفه أو ضبط تحديده، وإنما يجب الالتزام بالاستنتاجات العلمية والمنهجية الناجمة عن تحديده، والنظر إلى امتداداته الإجرائية في مستوى التحليل اللساني ذاته. نحن نعرف في اللسانيات المعاصرة أن حد اللغة عند بلومفيلد<sup>(1)</sup> الذي يقوم على أنها سلوكيات لفظية مثل الفرح والخوف وغيرها،

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ / ٢٠١٩/٣/١٤ م

(1) L. Bloomfield, le langage. Paris, Payot, 1973/1933





ينسجم كلياً والأهداف المنتظرة من التحليل اللساني التوزيعي (إقضاء الدلالة والاكتفاء بما هو شكلي). وتصدق الملاحظة نفسها على حد اللغة عند تشومسكي<sup>(١)</sup> باعتبارها نسقاً ذهنياً، فهو يحل بنياتها التركيبية وفق المنظور الذهني الذي حدد من خلاله طبيعة اللغة عند الكائن البشري. ومن ثمّ برزت مثلاً في اللسانيات التوليدية مفاهيم البنية العميقة والسطحية والقواعد التحويلية وغيرها تلبية لمقتضيات الموقف الذهني إزاء اللغة. ولذا ينبغي النظر للمفاهيم عامة لا كماهيات *Entités* مستقلة بذاتها، وإنما ضمن تصور عام تتكامل فيه الحدود والأدوات الإجرائية وأهداف التحليل في توافق وانسجام تامين مع المصادر والمسلمات والاستدلالات المتبعة.

٥- الانفصال ومظاهره.

نحن نعرف أنه «لما كان كل علم رهين ماضيه وتاريخه، لا تتأسس أقواله إلا بدحض أقول سابقة له تأسست اللسانيات وانبتت في جملة ما انبتت عليه على مناهضة المنطق تأميناً لاستقلال علمها وتخليصاً للمباحث النحوية القديمة من وطأة المنطق والفلسفة»<sup>(٢)</sup> وقد بدأ انفصال اللسانيات عن الفكر اللغوي القديم بالابتعاد عن عدد من الأفكار الفلسفية العقيمة المتعلقة بأصل الألسنة ونشأتها، وقضايا الأصل والفرع وعلاقة المعنى بالعالم الخارجي، والمفاضلة بين الألسن وما شابه ذلك الخ. وتتجلى القطيعة الحاسمة بين اللسانيات والفكر اللغوي القديم في التحرر من هيمنة التأمل الفلسفي والتحليل المنطقي اللذين سادا الدرس اللغوي

(1) *Aspects de la théorie syntaxique, Paris, Seuil ; Noam Chomsky* 1971/1965

(2) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ٣٦.

القديم شرقاً وغرباً، وفرض المتطلبات النظرية والمنهجية المتعلقة أساساً بتحديد طبيعة الموضوع *Objet* وضبط التصورات والمفاهيم والأدوات الإجرائية التي يعالج من خلالها هذا الموضوع، وتكوين مصطلحية خاصة باللسانيات، فضلاً عن الرغبة المنهجية في الاستقلالية عن العلوم التي تشترك معها اللغة موضوعاً، وأخيراً الاستفادة من النتائج المحصّل عليها في العلوم الأخرى، علوماً إنسانية أكانت أم دقيقة. وليس بإمكان متتبع تطور الفكر اللغوي أن يجادل في القطاعات الإبيستيمولوجية أو مظاهر الانفصال المعرفي بين الفكر اللغوي القديم والحديث وهي مظاهر يمكن حصر بعضها في ما يلي:

- اللسانيات فكر أشمل من الفكر اللغوي القديم، فهي لم تنفصل عنه فقط ولكنها احتوته وعملت على تطويره وتدقيقه وتجاوزه.
- وضع فرضيات عامة وضبط أدوات التحليل وتقنياته وأهدافه، ووضوح آليات البرهنة والاستدلال والصياغة الصورية.
- اللسانيات مراجعة دائمة ومستمرة. فالفرضيات وسائر الأدوات الإجرائية التي عولجت بها اللغة بمعناها العام *Le langage* أو الألسن الطبيعية *les langues naturelles* تم تحيينها وتطوير بعضها تدقيقاً وتعميقاً وتعميماً أو التخلي عن بعضها الآخر.
- اللسانيات أكثر انفتاحاً على معارف أخرى من منطق ورياضيات وعلم النفس وعلم الاجتماع وفلسفة وإحصاء وإعلاميات وغيرها. .
- والمستحيل في صلة التراث باللسانيات هو النظر إليهما خارج السياق التاريخي والثقافي لتطور الفكر الإنساني وللتقدم العلمي. ولعل هذا ما يسود في خطاب اللغويات العربية المعاصرة الذي بمنح



التراث قصب السبق على اللسانيات، لا بالمعنى الزماني الطبيعي بداهة وحتما. بل من منطلق أن التراث اللغوي العربي يتضمن مجمل النظريات التي جاءت بها اللسانيات في العصر الحديث. «فحدثة الرؤية والمنهج والإطار الذي لف هذا العلم [ أي اللسانيات ] فوصل إلينا من البيئة الغربية بهوية أوروبية أو أميركية على الرغم من أن معظم الحقائق التي اشتمل عليها واحتواها كانت قد أقرها الواقع اللغوي العربي منذ أزمان بعيدة ضاربة في القدم حتى عدت من مسلماته الفكرية آنذاك»<sup>(١)</sup>.

إن المستحيل بين التراث واللسانيات لا يتعلق بالفارق الزمني أو المعرفي الفاصل بينهما، فأن تكون اللسانيات معرفيا أكثر تطورا وتقدما وتجاوزا للدراسات اللغوية القديمة شرقا وغرباً أمر طبيعي وعادي، وليس فيه أي انتقاص من قيمة التراث اللغوي العربي أو تقليل منه، كما أنه ليس مدعاة للافتخار الفكري والزهو بالحدثة. نحن أمام نمو طبيعي في مسار المعرفة البشرية وتقدمها. نقول هذا دون عقدة أو مركب نقص إزاء الآخر مصدر اللسانيات ومنبعها نشأة ونضجاً. ومن ثمة ليس ضروريا ربط التراث اللغوي العربي باللسانيات ومناهجها الحديثة والسعي بكل الوسائل إلى إقامة الدليل عن تماثلهما وتطابقهما التام. ولا يعني ذلك تبخيس قيمة التراث أو التقليل من أهميته المعرفية والحضارية، «لحضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكاتنا مهما تنوعت أشكال هذا الحضور والتوجيه»<sup>(٢)</sup>.

ولما كنا نعتبر الممارسة العلمية صيرورة دينامية ومتغيرة على مر

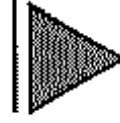
(١) هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة، ص ١٢

(٢) عز الدين مجدوب، المنوال العربي، ص ١١.

الأزمان والحقب، فإننا نرفض من منظور إبستمولوجي تلك المحاولات العربية الساعية إلى إيجاد تماثل تصوري أو منهجي بين التراث العربي واللسانيات على أساس الأسبقية التاريخية مثلما نقرأ في هذا القول الحماسي الذي يرى أن « حدائثة النظرية الغربية لا يعني أنها منفصلة عن التراث، بل إن العلاقة موجودة لا بين التراث اللغوي العربي واللسانيات فحسب، وإنما بين كل التراثات العالمية واللسانيات الحديثة، لأنه يمكن للسانيات أن تكون علماً برأسه له استقلالته وعلميته وشرعيته ما لم يستند إلى التراث اللغوي العربي بله العالمي»<sup>(١)</sup> إن إعمال الفكر في ظاهرة اللغة وفي الألسنة الطبيعية هو فعل إنساني واع يتطور وينمو نوعياً حسب الإمكانيات المعرفية المتاحة لكل ثقافة في سياق تاريخي اجتماعي خاص بها دون غيرها. وإذا كان البحث في اللغة بحثاً قديماً قدم استعمال الإنسان للغة نفسها فهو ما فتئ ينتقل من براديفم *Paradigme* إلى آخر وفق تطور المعرفة الإنسانية نفسها وحاجياتها. ولا يخرج التراث اللغوي العربي ولا اللسانيات نفسها عن هذه القاعدة العامة في تطور المعرفة الإنسانية، ومن ثمة يجب النظر إلى التراث اللغوي العربي القديم على أنه يجسد مثل الفكر اللغوي الهندي واليوناني والروماني وفكر القرون الوسطى في أوروبا ولغويات ما قبل ظهور اللسانيات الحديثة مرحلة من مراحل الفكر اللغوي الإنساني مثلما أن اللسانيات بدورها ليست سوى مرحلة من هذا التفكير البشري في اللغة الممتد مئات القرون. ويحتم علينا هذا المنظور لتطور المعرفة أن لا نحكم سلباً أو إيجاباً على المقاربات القديمة بمنظار المقاربات الجديدة لأن العلم نفسه يتطور ويتغير من حقبة إلى أخرى

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

(١) هدى صلاح رشيد، المصدر السابق، ص. ٢٥.



وأحياناً داخل الحقبة الزمانية الواحدة.

ومما لا شك فيه أن اللسانيات *linguistics /linguistique* ليست استمراراً للتراث اللغوي العربي القديم، بل وردت إلينا نتيجة للانفتاح المعرفي الذي عرفه العالم العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر. لذا فقد اتخذ البحث في العلاقة بين التراث واللسانيات منحى آخر غير ما كان منتظراً منه، إذ تمَّ في إطار ما أصبح شائعاً تحت اسم إعادة قراءة التراث اللغوي، أو «إعادة التشكيل»، أي تأويله وفهمه فهماً جديداً في ضوء ما تقترحه اللسانيات من نظريات، ومن ثمة باتت قضايا اللسانيات جزءاً من معضلة فكرية أكبر هي إشكالية الأصالة والمعاصرة. وقد سمينا هذا الضرب من البحث اللغوي العربي الحديث بـ «لسانيات التراث»<sup>(١)</sup>. التي تسعى جاهدة إلى إثبات تفوق التراث اللغوي العربي على ما جاءت اللسانيات من نظريات ومناهج بحث وتحليل. وأن كل ما جاءت به متضمن في تراثنا منذ عدة قرون. وكان دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة فرصة تاريخية لتصفية حسابات حضارية قديمة بين الشرق والغرب. فقد كان العرب ولا زالوا حتى اليوم يعتقدون أن كل ما يمكن أن يقال عن اللغة عامة وعن العربية خاصة وارد بالكمال والتمام في التراث، وهو ما نجم عنه «لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النوعية وتجاه عملية درس اللغة ذاتها كما نشأن سياج من المحظورات ترسخت بموجبه عقد الاستغناء، فكأنما حال العربي اليوم تقول: أفإن رضينا أن نلتجئ إلى غيرنا في علوم الطبيعة وصناعة الطب واسرار

(١) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس

النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب، الدار البيضاء عين الشق، ١٩٩٨.

الفضاء أفيليق أن نتلمذ أيضا في علوم اللغة على من سوانا؟<sup>(١)</sup>.

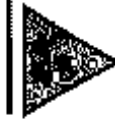
لقد انتهت مجمل قراءات التراث اللغوي إلى نتيجة عامة تلخصها العبارة المأثورة «ما ترك الأول للآخر شيئا». ومن ثمة فإن اللسانيات التي اعتبرت فتحاً كبيراً عند أهلها في الغرب ليست جديدة على التراث العربي، وأنها ظهرت منذ بداية الفكر اللغوي العربي مع أئمة النحو واللغة أمثال الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم. وإذا كنا نقدر جهود الأئمة العرب الأوائل في النحو واللغة، فهذا لا يعني مطلقاً أن الأفكار والتصورات التي جاءت بها اللسانيات منذ بداية العشرين وردت في مضان مصنفاتهم. «وقد يخطئ من يعتقد أننا سنجد في اللسانيات الأولى (الفكر اللغوي القديم) مقابلاً للسانيات الحديثة أو طريقاً عربياً إليها. فالمستقبل ليس بالضرورة امتداداً للماضي، لأن التاريخ سلسلة منعطفات، وكل علم يستجيب لإشكالية زمانه»<sup>(٢)(٣)</sup> وواضح أن المقاربات التي تسعى إلى تأصيل اللسانيات والبحث عن جذور لها في التراث اللغوي العربي، لم تستوعب بعد أبعاد منطلقين أساسيين في اللسانيات الحديثة:

- اللسانيات منظومة تصورية ومفاهيمية ومصطلحية مختلفة عما جاء في التراث اللغوي القديم شرقاً وغرباً.
- التحليل اللساني يتمثل في تحليل بنيات الألسن الطبيعية بمباشرتها في ضوء فرضيات عامة ووفق نموذج نظري محدد.

والقراءات التي تؤكد أسبقية التراث اللغوي العربي على اللسانيات لا تراعي في استنتاجاتها وخلصاتها الشروط التاريخية والاجتماعية

(١) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص ١٣.

(٢) أنطون المقدسي، علام اللسانيات؛ دمشق، الموقف الأدبي، عدد ١٣٥-١٣٦، ١٩٨٢.



والثقافية للمعرفة وتقدمها عند الإنسان. وهي بهذه الأحكام المتغيرة والمتحولة في حق التراث اللغوي العربي حسب تطور النظريات اللسانية تجعل من المنظومة التراثية نظرية تتضمن حقائق مطلقة. ومثل هذا القول لا يتناسب ومفهوم النظرية العلمية التي تقدم مجموعة من الحقائق النسبية القابلة للتجاوز. والمقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات تسعى في جل الأعمال العربية إلى إثبات أصالته وهي مقارنة إن كانت لها دوافع حضارية فليس لها ما يسوغها علميا، ذلك أن أصالة التراث ليست مرتبطة البتة باللسانيات وما تقدمه من نظريات مهما بلغت من درجات التطور العلمي. فالفكر اللغوي العربي نظرية في اللغة لها منطلقاتها الخاصة بها، لأن أصالة التراث قائمة في طبيعة منظومته الفكرية العامة، باعتباره وليد بيئة عربية محضة مرتبطة بحتميات دينية وسياسية واجتماعية وثقافية هي التي أنشأته ووجهت مساره التاريخي. واللسانيات الحديثة هي الأخرى لها منطلقاتها وأسسها الفكرية الخاصة بها. فأي مقايضة هاته التي تقوم على أسس متبانية ومختلفة ثقافيا وتاريخيا؟

ويكشف تعامل الخطاب العربي الحديث عن فهم حدسي وتلقائي لمضامين اللسانيات لا يأخذ بعين الاعتبار مصادرها الفكرية والإطار العام الذي أنتجها، إذ تتطرق الدراسات العربية في محاور التراث مما يشبه «الحدس بأن بين مناهج النظر اللغوي على اختلاف الزمان والمكان والإنسان قدرا مشتركا يقع بالضرورة لعله يوازي، على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلتمس في هذه الأزمنة بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم»<sup>(1)</sup> غير أن ما تتناوله قراءة التراث اللغوي من مفاهيم مثل:

(1) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩.

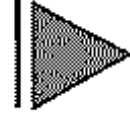
البنية أو العلاقات أو البنية العميقة أو البنية السطحية أو التحويل أو الوظيفة والقائمة طويلة ليست مفاهيم بسيطة قابلة للفرز والعزل النظري بهذا لكيفية التي نجدها في خطابنا اللساني المعاصر. إن المفاهيم في اللسانيات وفي غيرها من المعارف والعلوم مرتبطة في جوهرها بمبادئ نظرية ومنهجية عامة وعلى جانب كبير من التعقيد باعتبارها جزءاً من شبكة من الإشكالات المتداخلة. وليست المفاهيم أشياء جاهزة. إنها كما سبقت الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة أشياء تبنى نظرياً ولها قيمتها في إطار نظري محدد، فضلاً عن «إن أعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه، أو قل إن أعمالها في سياق حضاري غير السياق الذي نشأت فيه يمثل مستوى من الفهم والامتلاك أرقى من الفهم الأول وهو في صعوبته يكاد يضاهي صعوبة ابتكارها من أصلها لأنه يقتضي من الباحث إدراكاً لحقائق العلم في خصائصها المجردة وفي ماهيتها الصرف مهما كانت الملابس الطارئة التي تحف بها أو الأعراض التي تتكرر بها»<sup>(١)</sup>

واعتماد قراءة التراث ليست ممارسة التحليل اللساني بالمعنى الدقيق سنلاحظ أن الدراسات التي تعتمد القراءة تسعى إلى التوفيق بين الدرس اللغوي القديم واللسانيات بكل الوسائل والطرائق البيانية والبلاغية. فالتأويل الذي تقوم به القراءة وتقدمه كفهم جديد للتصورات اللغوية القديمة لا يستند إلى أية إواليات نظرية أو منهجية مضبوطة كفيلاً بتحديد مسافات التأويل، بحيث إن قراءة التراث في ضوء اللسانيات

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م / ٣ / ١٤

(١) عز الدين مجدوب، المنوال التحوي العربي ن ص ٤٢.





ومناهجها تتحول إلى مجموعة من التقديرات المقدمة في شكل حدوس وتخمينات متباينة تصبح فيها نصوص التراث صور مستنكها مقدرة تومئ وتوحي بأشياء أخرى. يقول أحد الباحثين: «أقمت مقابلاتي في مواضع عدة على أمثلة من معالجات للنحويين العرب، قَدَرْتُ أن أصولها متلاقية مع أصول مناهج النظر اللغوي الحديث»<sup>(١)</sup>. وتكمن الصعوبة المنهجية المرتبطة بقراءة النصوص القديمة في أنها غير قادرة على الإجابة عن عدد من الأسئلة المنهجية الملحة ومن أهمها: - ماذا نقراً؟ - كيف نقراً؟ - في ضوء ماذا نقراً؟

إنها أسئلة تجعل الدراسات التي تبحث في العلاقة بين التراث اللغوي واللسانيات لا تستند إلى أساس نظري أو منهجي محدد، وذلك لعدم استناد القراءة المعتمدة فيها إلى وضع إبستمولوجي *statut épistémologique* مضبوط ومحدد نتيجة انعدام منهجية واضحة المعالم في هذا الباب. والمعروف أن القراءة تعتمد أساساً تأويل النصوص واستنطاقها، بعزل هذه النصوص عن سياقاتها الأصلية. فالقراءة لا تحدد بالضبط:

- كيف تقوم العلامات المستخدمة بالنصوص والدلالة بتوليد المعنى؟
- ما الآليات اللسانية أو اللغوية المستخدمة من أجل إنتاج هذا المعنى المحدد وليس أي معنى آخر غيره؟
- لم ينبثق هذا المعنى وضمن أي الشروط؟<sup>(٢)</sup>.

كما لا تنظر القراءة إلى التراث المقروء كما هو في شموليته وكليته

(١) نهاد الموسى، المصدر المذكور، ص ١٥. وص ١٩.

(٢) محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية، ص ٣٣.

ولحظاته التاريخية. بل إنها لا تهتم بالتراث اللغوي إلا في إطار ما تستهدفه من وراء عملها القرائي أي على أساس انتقاء النصوص ونزعها من سياقها التاريخي ثم إعادة زرعها في سياق جديد وإسقاطها على الماضي إلى الوراء، وعلى المستقبل إلى الأمام، وعن التأويلات الحرفية أو الباطنية والمبالغات المعنوية<sup>(١)</sup>.

والبحث في العلاقة بين التراث اللغوي واللسانيات في حاجة إلى رؤية منهجية محددة قادرة على ضبط معالم هذه العلاقة تصورياً وإجرائياً، والغايات المنهجية منها. أما الكلام العام والإنشاء الصالح لكل السياقات والمقامات فهو لا يندرج ضمن ما يمكن أن يعتد به كمنهج سليم في تحليل القضايا المعرفية والتعامل معها. والعمل الأكاديمي العلمي المقبول لا يتأسس على الكلام المنمق وعلى البيان والبلاغة. العمل المنهجي المقبول أو السليم وفق شروط المعرفة الصحيحة يتبع خطوات محددة تتمثل في: تحديد الموضوع، وتحديد الإشكال واعتماد رؤية منهجية مضبوطة في معالجة هذا الإشكال من منظور نظري معين. وبدون هذه الخطوات الأساس لا يمكن أن نقدم عملاً مقبولاً منهجياً. والمنهج ليس كلاماً منمقاً يقوم على الإشادة أو الإطراء ولكنه طريقة تفكير مضبوطة في إطار تعامل مع الموضوع المدروس. إنه يستند إلى أصول ثابتة تقود إلى قوانين واضحة. "فعالَم العالم هو عالم القوانين"<sup>(٢)</sup>.

ويكفي أن ننظر إلى بعض الأعمال الرائدة في قراءة التراث اللغوي العربي على ضوء اللسانيات ومناهجها وهي أعمال يشكر لأصحابها مجهوداتهم في التعريف بالتراث وتقريبه من القارئ العربي. لكن ما

(١) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢) . (٢) Jean Ullmo, *La pensée scientifique moderne*. p. ١٥٤.



الخلاصات النظرية التي انتهت إليها هذه الدراسات؟ إن التراث اللغوي العربي قابل لأن ينصهر في مجمل النظريات اللسانية الحديثة بجميع أشكالها وتوجهاتها. وهذا الموقف يتعارض ببساطة مع نظرية العلم ومقومات التفكير العلمي، فالنظرية لا يمكنها أن تكون هي ولا هي في الوقت ذاته، أي أن تكون ماهتين مختلفتين في الوقت ذاته. وأوضح هذا. وسأكتفي بعالم لغوي عربي بارز من علماء العربية الذين تعرضت تصوراتهم لقراءات متعددة على ضوء النظريات اللسانية الحديثة. فالجرجاني في بعض القراءات لساني بنيوي، وهو أيضاً في قراءات أخرى توليدي تحويلي مثله مثل تشومسكي، ثم نجده أيضاً وظيفياً وتداولياً مثل، أوستين *J. Austin* وسورل *J. Searle* وكرايس *P. Grice* وغيرهم من كبار التداوليين اليوم. لكن كيف يمكن أن يصير تصور معين بنيوياً وتوليدياً ووظيفياً وتداولياً في الوقت نفسه كما تقدمه لنا القراءات؟

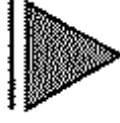
## ٦- التراث واللسانيات: من التضاد إلى الاندماج

- نوافق الدارسين العرب الذين يعتقدون أن التعامل مع التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات في إطار إعادة القراءة له جانب ثقافي مهم يتمثل في التعريف باللسانيات وبالتراث على حد سواء، وأننا كلما تفقهننا في اللسانيات فهمنا التراث العربي بصورة أعمق وأشمل ومنحناه روحاً جديدة. فلا مانع إذا كان للسانيات أن تصدر أدواتها المنهجية وطرائق تحليلها لتصبح أداة تحليل ناجعة لكتابة تاريخ الفكر اللغوي العربي كتابة جديدة يمنحه مكانته الحضارية التي يستحقها، وهو منطلق أبرز الذين درسوا بعمق العلاقة بين التراث العربي واللسانيات (وأبرزهم عبد السلام المسدي وعبد الرحيم ونهاد الموسى عبد الرحمان

حاج صالح والقائمة طويلة)، غير أن الممكن بين التراث اللغوي العربي واللسانيات لا ينبغي أن يبنى على تضاد تاريخي لا يولد سوى الاصطدام الفكري والحضاري، بل يجب أن يقوم على تفاعل الثقافات الإنسانية والتكامل بينها، وإن لم يكن دائماً تفاعلاً متبادلاً. وإذا كان مشروع الذين سبقت الإشارة إليهم لم يخلص إلى نتائج عملية ذات مردودية بالنسبة للدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه، من الممكن أن نوجه العلاقة بين التراث واللسانيات وجهة أخرى، كأن نستفيد من اللسانيات ونتائج أبحاثها لا في دراسة التراث اللغوي كما صنع اليوم، في دراسة اللغة العربية. وليس ضرورياً أن نجعل من اللسانيات مصدراً للمقارنة والمقايسة القائمة على القول باحتواء التراث لللسانيات أو العكس، فهذا ليس مهماً في ذاته، بل تفرضه طبيعة التطور المعرفي عند الكائن البشري. والأجدى الاستفادة من مختلف أوجه الصلات الممكنة بين التراث اللغوي واللسانيات في دراسة اللغة العربية ذاتها ومعالجة باقي الظواهر اللغوية المتصلة بمستوى اكتسابها واستعمالها الاجتماعي وتداولها. وبعبارة أخرى فإن صلة التراث باللسانيات لا يجب أن تقف عند حدود قراءة التصورات التراثية في ضوء اللسانيات، بل ينبغي أن نستخلص من هذه اللسانيات ما قد يُشكّل أرضية انطلاق نحو بدائل نظرية أو منهجية جديدة في دراسة اللغة العربية في ذاتها من منظور اللسانيات. والملاحظ أن الأدبيات اللغوية العربية الحديثة تهتم كثيراً بماضيها وتتشبث بالتراث اللغوي تمجيداً وتثويها وحفاظاً على الهوية والذات الحضارية وهذا من حقها، بل ومن واجبها التاريخي والحضاري (المنظور الحضاري الذي أشرنا إليه سابقاً). لكنها في الوقت ذاته لا تهتم إلا نادراً بدراسة اللغة

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٣/١٤ هـ ٢٠١٩/٣ م



العربية من وجهة نظر اللسانيات (المنظور العلمي). فقيمة أي فكر إنما هو في بناء الحاضر والمستقبل من خلال حل الإشكالات اللغوية الكبرى التي تعيشها اللغة العربية:

- ما دلالة دراسة اللغة أي لغة علمياً؟
  - ما معنى أن ندرس اللغة العربية أو أي لغة أخرى من منظور اللسانيات؟
  - ما نصيب معالجة اللغة العربية من منظور اللسانيات؟
  - ما هو مستوى اللسانيات علمياً في الثقافة العربية بحثاً وتدریساً؟
- يجب في سياق الممكن بين التراث واللسانيات أن نلفت الانتباه إلى ضرورة بناء درس لغوي علمي وفق منظور اللسانيات كفرضيات عامة ومناويل يجعل من بنيات اللغة العربية موضوعه الأول والأساس: هذا ما ينبغي أن يشكل رهان الدرس اللساني العربي الحديث الذي نجده للأسف الشديد يردد كثيراً من الأفكار التي لا يقبلها لا منطق العلم عامة ولا منطق اللسانيات الحديثة. ومن الواضح أن الدارسين العرب المحدثين لم يتساءلوا بعمق وشمولية - إلا في حالات نادرة - عن طبيعة العقبات التصورية والمنهجية التي تحول دون تأسيس لسانيات العربية على غرار ثقافات أخرى ومحاولة تشخيصها والعمل على تجاوزها. كيف يمكن تجاوز الوضع الراهن؟

- هل يكون التجاوز طغرياً (بالمعنى البيولوجي للكلمة) بإلغاء كل مظاهر التمايز بين التراث اللغوي العربي بخلفياته الفكرية المتعددة وتناقضاته وخطاب اللسانيات بمنطلقاتها النظرية والمنهجية دفعة واحدة؟
- أم إن التجاوز ينبغي أن يكون بالتدرج في إرساء معرفة لغوية علمية

مبنية على أسس جديدة تسمح بتخطي مظاهر التعارض بين المقاربة التراثية واللسانيات؟

هذه أمور نظرية منطقية، لكن كيف يمكن تنزيلها على أرض الواقع؟ ماذا يمكن أن تقدم اللسانيات إلى الثقافة اللغوية العربية الحديثة؟ لقد أبانت بعض الدراسات العربية أن اعتماد اللسانيات والاحتكاك بها عربياً وإن حصل ذلك دون استيعاب عميق وشامل لفرضياتها العامة ونماذجها كان له آثار على الدرس اللغوي العربي الحديث تمثل في بعض التحولات المعرفية المهمة ومنها:

- التعريف باللسانيات الحديثة ومناهجها.
  - رفض بعض التحديدات العربية القديمة المتعلقة بتقسيم الكلمة.
  - إقصاء الفكر الفلسفي والمنطقي عن مدارج البحث النحوي.
  - توسيع مجال الدراسة النحوية والانتقال بها من الكلمة والإعراب إلى دراسة الجملة.<sup>(١)</sup>
- على أنه بإمكان اللسانيات أن تقدم للفكر اللغوي العربي منطلقات وأسس تصورية ومنهجية تساعد في التعامل مع اللغة العربية ومنها:
- رصد الآليات التي تحكم البنيات الذهنية للغة واشتغالها في علاقة وثيقة بالآليات المعرفية والإدراكية التي تتركز إليها اللغة البشرية في وجودها الإنساني، وهو ما يعني أن استيعاب هذه الآليات وكيفية اشتغالها يمكن أن يعيد النظر في طبيعة النشاط اللغوي المتعلق بوصف الظواهر اللغوية والتقنين لها.

(١) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ٢٢ وما بعدها.



- فهم أعمق لطبيعة الألسنة البشرية ومكوناتها (الصوت /الصرف/ التركيب/ المعجم/الدلالة) وطرائق تحليل هذه المكونات، وهو ما يسمح بإعادة النظر في كثير من التصورات والأحكام الجاهزة الموروثة. ففرضية مستويات التحليل اللغوي مثلاً مكنت في تحليل الألسن من الكشف عن علائق نوعية غير مسبوقه في مستويات الوحدات الصوتية والصرفية ووحدات الجملة في المستوى السياقي والاستبدالي. وهو ما يميز اللسانيات عن الممارسة التراثية القديمة التي خلطت بين مستويات التحليل.
- صوغ الأنحاء وفق ما تقترحه النظرية اللسانية العامة من مبادئ عامة وما تمدنا به من المعلومات اللازمة حول الطرائق التي ينبغي أن يكون عليها النحو سواء أكان نحواً علمياً خاصاً بلسان معين أم نحواً تربوياً.
- وضع الأسس النظرية والمنهجية لبناء الأنحاء الخاصة من حيث صياغتها وأشكالها وأهدافها وعلاقتها بالألسنة الطبيعية انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في كل نحو مثل: البساطة والتعميم والوضوح والاقتصاد. وفي الأدبيات التوليدية منذ ١٩٥٧ ما يكفي من الضوابط النظرية والمنهجية لتجاوز كثير من نواقص الأنحاء التقليدية.
- تجاوز المقاربة اللغوية التجزيئية التي تهتم بالوحدات اللغوية مستقلة بعضها عن بعض، والبحث عن منظور عام ينظر إلى وحدات الجملة في شموليتها في مستوى المحور السياقي والاستبدالي. مثلاً نعرف أن قضايا الجملة في النحو العربي وردت متفرقة في باب الفعل وباب

- الفاعل وباب المفعول به وغيرها. أما المعالجة اللسانية الحديثة فتتم بشكل بنيوي (هيكلي) تربط بين الخصائص المقولية والتوزيعية للباب المدروس والأبواب الأخرى التي تؤلف معه بنية الجملة العربية بحيث تمت البرهنة النظرية على أهمية الربط بين الابتداء والاشتغال والتقديم والتأخير والربط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية والتوحيد بين البنى التي اعتبرت اسمية كالجمل الموصولة والجمل الاستفهامية<sup>(١)</sup>.
- الابتعاد عن التحديدات والتحاليل القائمة على المعنى واعتماد الروايز *tests* الشكلية، في تحديد طبيعة العناصر اللغوية والعلاقات القائمة بينها، مما يستدعي إعادة النظر في كثير من التقسيمات النحوية القديمة التي لاتعد تصمد أمام نتائج التحليل اللساني الحديث (أقسام الكلام على سبيل التمثيل لا الحصر).
- أهمية المعطيات والمعلومات التي تقدمها فروع اللسانيات كالسوسيو لسانيات والسيكولسانيات والإثنولسانيات في فهم الواقع اللغوي لا سيما ما يتعلق بوضعية الأزواجية اللغوية التي تعيشها كثير من المجتمعات ومنها المجتمعات العربية، مما يسمح برصد الواقع اللغوي الحقيقي الذي غالبا ما يتم تجاهله لأسباب سياسية واجتماعية واختصاره في واقع متجانس، بحيث يردد التراث اللغوي القديمة صدى تجانس لغوي غير واقعي. نستحضر هنا أيضا علاقة اللغة العربية باللهاجات العربية المحلية في واقع لغوي أضحى يعرقل تعلم اللغة العربية. وفي هذا الاتجاه نذكر بعض الاقتراحات النظرية الفعالة لرصد هذا الواقع

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

(١) ينظر في أبحاث الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال.





ونذكر منها على وجه التحديد مفهوم تحويل القدرة - *code switch* *ing* أي الانتقال من القدرة اللغوية *Compétence*<sup>(١)</sup> الخاصة باللغة العربية إلى القدرة الخاصة باللغة الدارجة شعوريا أو لا شعوريا<sup>(٢)</sup> تلك أمثلة عامة لعلاقة اندماجية بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي قد تسهم في خلق وعي لغوي جديد في ضوء حاجة اللغة العربية الماسة إلى وصف علمي جديد. وليس من المفروض أن ينظر إلى تحليل اللغة العربية من منظور اللسانيات على أنه إقصاء حضاري أو ضرب للتراث في جانبه النحوي واللغوي أو نوع من المنافسة بين القديم والحديث. فلا مجال لإنكار الفرق بين أسس الممارسة اللسانية والممارسة النحوية. فلكل منهما مرجعيته الفكرية الخاصة به التي ترسم حدوده وتبين إمكاناته وحدوده في الزمان والمكان. « فالتحو واللسانيات ليسا ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة من النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات

(١) مفهوم القدرة المقصود هنا كما تحدده الأدبيات التوليدية هو المعرفة الضمنية باللسان التي تمكن من توليد ما لا حصر من الجمل النحوية والقدرة على إزالة الالتباس أو الحكم على درجة النحوية وما شابه ذلك من تعامل المتكلم السامع مع نظام لسانه.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول افتراض تحويل القدرة ينظر في عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جعفة: تحويل القدرة من المغربية إلى العربية، في كتاب قضايا في اللسانيات العربية منشورات كلية الدار البيضاء، ابن مسيك ١٩٩٢. وانظر مناقشة هذا الافتراض في عبد الرحمان بودرع، إشكال ظواهر اللغة العربية بين النحو العربي واللسانيات، ص ٢٢ وما بعدها ضمن كتاب: مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات التقليدية، مكناس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٧ (سلسلة الندوات رقم ١٠).

المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك نحو العربية أو نحو الفرنسية. فأنت تعني نظامها أو لقولك النحو العربي أو النحو الفرنسي، فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة»<sup>(١)</sup>.

### الواجب كخاتمة

عرضنا في الصفحات السابقة بعض مظاهر الممكن والمستحيل في صلة التراث اللغوي باللسانيات. ويتعين علينا أن نختم بتقديم الواجب العلمي الذي يفترض القيام به واتباعه دراسة اللغة البشرية والألسن الطبيعية من منظور اللسانيات، ذلك أن العلاقة بين التراث اللغوي واللسانيات في الثقافة العربية تكشف عن مفارقات صارخة غالباً ما يتم القفز عنها. ما يسترعي الانتباه هو طبيعة التشكيلات *Configurations* المعرفية المستحدثة والممارسات التي اتخذتها الإشكالات المرتبطة بهذه العلاقة، والتحويلات التصورية التي تجسدها في قلب الدرس اللساني العربي. أو ما يطلق عليه تجاوزاً اللسانيات العربية. لقد تحولت العلاقة الطبيعية بين اللسانيات وتاريخها في البيئة الثقافية العربية الحديثة بحثاً وتدریساً إلى علاقة أشد تعقيداً هي علاقة اللسانيات بالنحو العربي. بدل أن تكون علاقة اندماجية في دراسة اللغة العربية باعتبار هذه الأخيرة صلب التحليل اللساني ومداره، بينما تندرج صلة التراث اللغوي أياً كان مصدره وأصله باللسانيات ضمن مجال تاريخ الفكر اللغوي. وقد قاد هذا الازياح في العلاقة بين اللسانيات واللغة العربية من جهة وبين اللسانيات والنحو

(١) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسس المعرفية، تونس، الدار التونسية للنشر،



العربي من جهة ثانية بالرغم من الوشائج المتينة بينهما إلى نتائج غير مجدية بالنسبة إلى الممارسة اللغوية العربية تنظيراً وتطبيقاً، لعل أبرزها هو إحلال اللسانيات في مواجهة النحو العربي وخلق صراع حقيقي بينهما، ما تزال آثاره السلبية سارية في الثقافة العربية. ولسنا في حاجة إلى أية مواجهة فكرية بقدر ما نحن في حاجة إلى الاقتداء بشروط المعرفة العلمية السليمة والسير على منوالها كما هو معمول بها كونياً والاحتكام إليها حالة حصول أي خلاف معرفي. فأن تدرس اللسان من منظور اللسانيات أي علمياً يعني بالأساس أن يكون لك موضوع محدد (هو اللسان العربي) أو أي لسان آخر، وأن تعالجه من وجهة معينة وفق فرضيات عامة ونماذج مضبوطة. وكل مقارنة للظواهر اللغوية لا يحكمها إطار نظري لن تكون ذات جدوى ومآلها الفشل الذريع. وليس البحث في اللسان العربي أو أي لسان طبيعي آخر سوى الوجه الآخر لمحصلة اللسانيات العامة من فرضيات ومبادئ منهجية عامة. فالمنطلقات والأسس العامة في اللسانيات هي نفسها بالنسبة إلى دراسة جميع الألسنة الطبيعية.

ونؤكد مرة أخرى أن توظيف اللسانيات في دراسة التراث اللغوي العربي أمر مستحب وأن دراسته مهمة تاريخية لا مجال للتملص منها لكتابة تاريخ يليق بمكانة هذا التراث وقيمه الحضارية كحلقة في مسار الفكر اللغوي الإنساني الذي خرجت من أرحامه اللسانيات الحديثة. غير أن البحث من هذه الواجهة المعرفية مهما كان مفيداً وجاداً في الكشف عن إسهام التراث اللغوي العربي ضمن مسيرة التراث الإنساني لا يسهم بشيء في تطوير الدرس اللساني العربي المتعلق بدراسة اللغة العربية أو تجديده. والبحث في اللغة العربية ذاتها شرط إمكان اللسانيات العربية

وتأسيسها على أسس علمية كونية.

ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن من أهم القضايا اللسانية التي جاء بها سوسير (١٨٥٧-١٩١٣) وتبنتها بعده بشكل أو بآخر كل مدارس اللسانيات واتجاهاتها، يتمثل أن موضوع اللسانيات الوحيد والحقيقي هو دراسة اللسان في ذاته ولذاته. واللسانيات في المقام الأول تعامل مباشرة مع ظواهر لغوية يتم استقراؤها من معطيات اللسان *La langue* تدرس وفق فرضيات عامة تقترحها النظريات اللسانية وهذا هو منطلق التحليل اللساني. « إن أي مباشرة علمية ضمن العلوم التجريبية ومنها علم اللغة تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتخذها موضوع علمه والرجوع إلى الوقائع التي تعينه. ولكن هذه المباشرة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجع نظري، فافتراض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية»<sup>(١)</sup>. ينبغي في نظرنا الانطلاق في التحليل اللساني للغة العربية من تحديد مفهوم اللسان موضوع البحث في اللسانيات الذي ليس له أي علاقة بالمفهوم الحسي أو الواقعي لما يطلق عليه عادة «اللغة»، كأصوات مدركة حسيًا، نسمعها فننتعرف عليها<sup>(٢)</sup>. والتعامل مع اللغة من منظور

(١) عز الدين المجدوب، النوال النحوي العربي، ص ١٦.

(٢) وتقسم اللسانيات منذ سوسير ما يعرف عادة بالظاهرة اللغوية إلى ثلاث مستويات: اللغة واللسان والكلام، فموضوع اللسانيات على الأقل في صورتها البنيوية ليس هو اللغة، أي الملكة اللغوية أو القدرة على اللغو بصرف النظر عن العرق والجنس والمجتمع، أي ما يسميه الفرنسيون *Le langage*، وإنما اللسان *La langue* (القدرة-*com-pétence* في اصطلاح تشومسكي) أي نسق القواعد المجردة والعامّة المشتركة بين المتكلمين داخل مجموعة لغوية معين.



اللسانيات الحديثة محكوم بغاية محددة تتمثل في «دراسة اللسان في حد ذاته لذاته»<sup>(١)</sup>، وهي قولة فرديناند دي سوسير الشهيرة التي كانت وراء استقلال اللسانيات كعلم قائم الذات له إطاره وموضوعه وأساسه المنهجية وأدواته الإجرائية المتميزة عن غيره من المجالات اللغوية التي كانت مندمجة في الدرس اللغوي القديم كالنحو والبلاغة وتحليل النصوص والفيلولوجيا وغيرها من الممارسات اللغوية.

أما الخطاب اللساني العربي الحديث فيقوم على محاور تصويرية ومنهجية (إن كانت ثمة اعتبارات منهجية معينة) تخرج عن صلب الدرس اللساني الدقيق. وهو حين يحصر اهتماماته وعنايته في تحليل التصورات والمفاهيم اللغوية القديمة في ضوء اللسانيات، يتعالى عن اللغة العربية موضوعه الحقيقي ويتجاهلها، فلا يعالج بنياتها الصوتية والتركيبية والدلالية وما إلى ذلك كما يفترض في التحليل اللساني الحديث بالنسبة إلى السنة الطبيعية أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية وغيرها. إن النظر إلى التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات ومناهجها من منظور ما يصطلح عليه بإعادة قراءة التراث لا يضيف جديداً إلى التحليل التراثي القديم، علماً بأن معالجة اللسان في ذاته كبنيات صوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية ودلالية هي مدار اللسانيات. والواجب أن تكون اللغة العربية أولاً وأخيراً هي الموضوع الحقيقي والوحيد لللسانيات العربية، لا دراسة التصورات الواردة في التراث اللغوي العربي القديم أيما كانت قيمة التصورات التي يحملها بين طياته. فلا مستقبل للتراث العربي دون تجديد البحث في اللغة العربية ذاتها، اللغة العربية التي

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧ م

حملت على عاتقها هذا التراث دون كلل منذ قرون خلت، وعبرت عن مكوناته وروافده المتنوعة بسخاء كبير. ألا تستحق هذه اللغة دراسات لسانية لائقة بمكانتها وتاريخها تكريماً ووفاء لأولئك اللغويين والنحويين الأوائل الذين وصفوا هذه اللغة انطلاقاً من لا شيء وهو وصف لم يتمكن نحن المحدثين حتى الآن من تطويره وتتميمته نحو الأفضل بالرغم من الوسائل الهائلة المتاحة لنا؟

## المصادر

- أبو المكارم علي، تقويم الفكر النحوي، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٥.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٧٤، ط١/١٩٥٥.
- أ- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٥٨/١٩٨٠
- ب- العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٣
- ج- الأصول: دراسة في الأسس الإستمولوجية للفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨١.
- حاج صالح عبد الرحمان، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي، الرباط، ندوة اليونسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، ١٩٨٧.
- حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩.
- حجازي محمود فهمي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والكتاب ١٩٧٠ (المكتبة الثقافية، عدد ٢٤٩).
- حسين محمد محمد، مقالات في الأدب واللغة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- حلمي خليل، اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

- دك الباب جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث، دمشق، دار الجيل، ١٩٨٠.

أ- مدخل للسانيات العامة والعربية: المنهج الوصفي والوظيفي، دمشق، الموقف الأدبي عدد ١٣٥-١٣٦ تموز ١٩٨٢.

- الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

- زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥، ط١/١٩٨١.

- غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء ١٩٩٨،

- الفاسي الفهري، عبد القادر، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، الرباط، مجلة تكامل المعرفة، عدد ٩/١٩٨٤ وأعيد طبعه في: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٥.

- أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، الجزء ١، الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٥.

- صبحي الصالح، أصول الألسنية عند النحاة العرب، بيروت، مجلة الفكر العربي، عدد ٨-٩، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٩.

- قنصوة صلاح، فلسفة العلم، ط٢. بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المنهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠ هـ / ٣ / ٢٠١٩ م





- المتوكل أحمد، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، الرباط، مجلة كلية الآداب محمد الخامس، عدد ١/١٩٧٧.
- اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، ضمن أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي، الرباط، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، ١٩٨٤.
- مذکور عاطف، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٧.
- المدلاوي محمد، اللسانيات العربية ما بين البحث العلمي وتهافت التهافت، دراسات أدبية ولسانية، فاس، عدد ٣/١٩٨٦.
- المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨١.
- اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار الوطنية للنشر، الجزائر/ تونس، ١٩٨٦.
- المقدسي أنطون، علم اللسانيات؟ دمشق، الموقف الأدبي، عدد ١٢٥-١٢٦ سنة ١٩٨٢.
- الموسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٨٠.
- مقدمة في علم تعليم اللغة العربية، ضمن أعمال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس، ١٩٨٣.
- الوعر مازن، أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي، دمشق، مجلة المعرفة، عدد ٢٥١ / ١٩٨٣ وأعيد نشره في قضايا أساسية في

علم اللسانيات. الحديث، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨.

### ثانياً: المصادر الأجنبية

*Apresjian, Eléments sur les idées et les méthodes de la linguistique structurale et contemporaine, Paris, Dunod, 1973.*

*Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Paris, Gallimard, 1966.*

*Bierwich Manfred, Modern Linguistics, La Hague, Mouton, 1971.*

*Ducrot, O. T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du Langage, Paris, Seuil, 1972.*

*Feyerabend Paul, Contre la méthode, Paris, Seuil, 1979/1975.*

*Granger Gilles Gaston, Langages et épistémologie, Paris, Klincksieck, 1979.*

*Hempel Karl, Eléments d' épistémologie, Paris, A. Colin, 1972.*

*Holton Georges, L' imagination scientifique, Paris, Gallimard, 1981.*

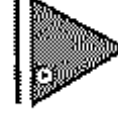
*Jacob, André, Genèse de la pensée linguistique, Paris, A. Colin, 1973.*

*Jannot Michel, La pratique linguistique: Science ou idéologie, Paris, Dunod, 1975.*

*Lepschy, G. C, La linguistique structurale, Paris, Payot, 1969.*

*Mounin Georges, Histoire de la linguistique des origines au XX ième siècle, Paris, PUF, 1974.*

*Piaget Jean, Epistémologie des sciences de l'homme,*



Paris, Gallimard, 1972.

Pike Kenneth. *Linguistics Concepts*, London, Nebraska Press, 1982.

Popper Karl, *La logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot, 1973.

Revezin, I. *Modèles linguistiques*, Paris, Dunod, 1968.

Robins, R. H. *Linguistique générale: une introduction*, A. Colin, Paris, 1974.

\_\_\_\_\_. *Brève histoire de la linguistique*, Paris, Seuil, 1976/1967.

Sampson, G. *Schools of linguistics*, London, Hutshinston Press, 1980.

Saussure, F. de. *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot, 1974.

Toulmin, Stephan, *L'explication scientifique*, Paris, A. Colin, 1973.

Ullmo, Jean, *La pensée scientifique moderne*, Paris, Flammarion, 1971.





# مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية

أ.د. عز الدين محمد المجدوب

أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم

## الملخص

نروم في هذه الورقة انطلاقاً من مفاهيم إجرائية ووصفية  
- إبراز فائدة بعض المفاهيم الكونية اللسانية في تدقيق وصف  
مظاهر من العربية أو تعديل وصفها  
- إبراز قيمة بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسنة  
البشرية فضلاً عن العربية .  
وسنقدم ذلك حسب مستويات الوصف اللغوي المعروفة فنبدأ  
بالأصوات ثم الكلمة فأقسام الكلم ثم الجملة والعلاقات الأساسية  
المفسرة لاشتغالها وأخيراً معاني الكلام من أمر ونهي وشرط ونحوه.

## تمهيد

مضى اليوم على ظهور علم اللغة أو علم اللسانيات مائتا سنة (بداية ١٨١٦ كتاب فررانز بوب في النحو المقارن) مرّ فيها بتطورات هامة ودخل فيها أعلامه في سجلات حادة مع ممثلي التقاليد النحوية العربية العريقة ما زلنا نعيش على وقعها في الساحة العلمية العربية ويمكن أن نعتبر هذا النقاش وجها من وجوه النزاع بين المتمسكين بالخصوصية اللغوية والثقافية لوصف العرب للسانهم والقائلين بكونية علم اللسانيات وصحة انطباق مفاهيمه على كل الألسنة.

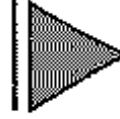
ونروم في هذه الورقة انطلاقا من مفاهيم إجرائية ووصفية سد الفجوة بين هذين الموقفين المتعارضين في اتجاهين متكاملين :

- إبراز فائدة بعض المفاهيم الكونية اللسانية في تدقيق وصف مظاهر من العربية أو تعديل وصفها

- إبراز قيمة بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسنة البشرية فضلا عن العربية.

وسنقدم ذلك حسب مستويات الوصف اللغوي المعروفة فنبدأ بالأصوات ثم الكلمة أقسام الكلم ثم الجملة والعلاقات الأساسية المفسرة لاشتغالها مثل ظواهر الإحالة وأخيرا معاني الكلام من أمر ونهي وشرط ونحوه .

وقد اخترنا هذا التخطيط لأنه لا يمكن الفصل بين المفاهيم التي تحتاج إلى تعديل والمفاهيم التي تتضمن إضافة علمية كونية ففي باب الواحد قد نجد المظهرين معا ؛ بمعنى أننا نجد المفهوم الذي تقره اللسانيات ونجد فيه أيضا بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعديل.



لعله يصعب أن نحيط في هذا المقام بكل النقاط العلمية التي يقتضيها ولذلك سنجمل تفاصيل بعض النقاط ونشير إلى الأعمال العلمية التي يمكن أن يجد القارئ فيها توسعا أكثر في التحليل والاستدلال. ونبدأ بالأصوات.

### ١،١- الحروف الفروع والحروف الأصول نظير الأصوات والصواتم (الفونيمات)

كان هذا التمييز حاضرا في أعمال اللغويين العرب الأوائل وخاصة في إعجام القرآن ونقطه ويمكن أن نقول إن إعجام القرآن بالتفريق بين الحروف المتشابهة ونقط الكلمات لرسم الحركات مثل أول كتابة فونولوجية للعربية. لم يكن إعجام القرآن حفظا للقرآن فحسب وإنما كان تطورا تاريخيا للكتابة العربية وتأسيسا للتدوين تشمل آثاره كل مظاهر الحياة العلمية والثقافية.

والكتابة العربية - رغم ما وجه لها من نقد-كتابة فونولوجية لا تكاد تختلف تقاليد خطها ورسمها عن منطوقها ويتضح فضلها إذا قارنا وضعيتها بالقطعية الموجودة بين نطق الانجليزية ورسمها أو نطق الفرنسية وتقاليد كتابتهما. لقد كان تطوير الكتابة العربية حدثا علمي هاما قام على تجريد الحروف والحركات الهامة التي تميز بين معاني الكلمات وتستحق مدخلا في معجم العربية ولا تكاد تُعدّل الصياغة الفونولوجية شيئا كبيرا مما أقرته الكتابة العربية.

### ٢،١- حدود ثنائية الحروف الأصول والحروف الفروع

لا ينبغي أن يحجب تنوينا ثنائية الحروف والأصول وإقرارنا

لنتائجها في وصف العربية بشكل عام حدود هذه الثنائية ونجملها في نقطتين

١- لم يقدم النحاة العرب في ما نعلم حدًا للحروف الأصول

٢- ولا ضبطوا الإجراءات الموفية بتعيينها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن نظرية الصوتم (الفونيم) في اللسانيات تتيح أمرين هامين :

○ تتلافى هذه النقائص التي أشرنا إليها لأنها

□ تقدم حدًا واضحًا لما سماه النحاة العرب حروفًا أصولًا .

□ لأنها تضبط الإجراءات التي تسمح بتمييز الحروف الأصول

والحروف الفروع لا في العربية فحسب أو الانجليزية فحسب

وإنما بالنسبة لكل الألسنة البشرية.

○ وتسمح بتجويد وصف العربية وإعادة تدقيقه وفق معايير كونية.

٣,١ - أهمية نظرية الفونيم بالنسبة إلى علم اللسانيات

يمثل مفهوم الصوتم (الفونيم) أول اكتشاف علمي كوني في اللسانيات

الوصفية البنيوية لا التاريخية وقد سمح هذا المفهوم مع الكتابة الألفبائية

العالمية للعالم الانجليزي هنري سويت بوضع إحداثيات كونية لأصوات

جميع الألسنة البشرية تضاهي خطوط الطول والعرض للكرة الأرضية أو

تضاهي التوقيت العالمي لغرينيتش ؛ إذ يسمح بالانتقال من الخصوصية

الصوتية والكتابة الخاصة بلسان ما إلى كتابة كونية تجعلنا ننفذ إلى

النطق الصحيح لأي كلمة في كل الألسنة التي نقارن بينها.

وكانت منهجيته منطلقًا لتحليل مستويات أخرى من اللغة أكثر





تعقيدا وتشعبا لأنها تتعلق بوصف المدلولات اللغوية على الصعيد الصريفي والنحوي والمعجمي ومعاني الكلام . وسنبداً بمفهوم الكلمة .

## ١،٢ - الكلمة

لقد خلف التراث النحوي تحاليل عميقة لمفهوم الكلمة وبلغوا في ذلك مستوى رفيعا من التشقيق والتفكيك يفرض الإعجاب والتقدير وقد أسسوا تحليلهم للكلمة على تعريف بالغ الأهمية للفظ المفرد واللفظ المركب: «اللفظ المفرد هو الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه» مثل «زيد» لا يدل حرف الزاي المفردة على جزء من معنى (زيد) و«اللفظ المركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه» مثل «غلام زيد» حيث تدل لفظة «غلام» على جزء من المعنى في المركب الإضافي. (الإستراباذي، شرح الكافية، ١٢/١).

لم يكتف النحاة العرب بذلك بل حللوا مكونات اللفظة الواحدة إلى مكوناتها رغم كونها ممتزجة حيث أقر الإستراباذي أنه بمقتضى التعريف الوارد أعلاه يصح اعتبار الجذر باعتباره حروفا مرتبة كلمة والوزن كلمة وألف التثنية كلمة وعلامة التصغير والنسبة ولام التعريف وحرف التكرير وحركة الإعراب كلمة.

إن هذا النهج في التحليل منهج صالح للعربية بدليل صحّة وصف العرب للسانهم في المستوى الصريفي ولكنه صالح للاعتماد في تحليل عامّة الألسنة البشرية. وهو تطبيق سليم لما اشتهر في اللسانيات برائز الاستبدال. وهو إجراء تطبيقي جُرب بنجاح في ضبط الصواتم وعمّم استعماله في تحليل الكلمة من الناحية الصرفية والنحوية (مجدوب

لا تزيد اللسانيات على إقرار ضابط في البحث اللغوي كان معتمدا  
لكن فضلها أنها جعلته ضابطا كونيا صالحا لتمييز اللفظ المفرد من  
اللفظ المركب في عامة الألسنة البشرية .

وفي الحقيقة لا نغفل عن التنويه إلى أن هذا الإجراء العملي كان  
مؤسسا على نظرية دي دي سوسير في التمييز بين الآنية والزمانية  
وضبط مراتب الظاهرة اللغوية كلام لسان لغة وخصائص العلامة اللغوية  
والتحام الدال بالمدلول واعتباطيته والعلاقات السياقية والجدولية  
(المرجع نفسه) (النوال النحوي العربي ٢٠١٧ ص )

٢,٢ - نقائص مفهوم الكلمة من وجهة نظر علم اللسانيات :

رغم إقرار اللسانيين بقيمة مفهوم الكلمة إلا أنهم اختلفوا اختلافا  
شديدا في حدّه حدّا ينطبق على عامّة الألسنة البشرية . وآل ببعضهم  
الأمر إلى التخلّي عن مفهوم الكلمة وتعويضه بشبكة مفهومية جديدة  
أدق . (مجدوب، ٢٠١٣)

وأهمّ النقائص هو أن لفظ الكلمة في النحو العربي ملبسة لأنها  
تغطي حقائق متافرة :

- فهي تدلّ على الكل والجزء : ونجد ذلك في نص الإستراباذي الذي  
استشهدنا به سابقا ففعل «ضرب» كلمة تتكون من كلمتين ممتزجتين  
هما الجذر والوزن وكذلك «ضارب» و«ضاربة» و«ضاربون» . ولذلك وضع  
اللسانيون حسب اجتهاداتهم مصطلحات لتمييز الوحدة الكبرى التي  
تشمل وحدات أصغر مثل مفردة «ضرب» كما وضعوا مصطلحات أخرى  
لتعيين هذه الوحدات الدنيا المكونة للكلمة مثل الجذر والوزن والوحدة  
التصريفية. (مجدوب عزالدين ، ٢٠١٩ ، ١٤١-١٤٧)



## ٣،٢ - أقسام الكلم

كان موضوع أقسام الكلم في النحو العربي مثار جدل معروف. ونذكر الطعون التي وجهت لأقسام الكلم في العربية بدعوى أنها تشمل وحدات غير متجانسة فالاسم معرب في الأصل ولكن توجد كثير من الوحدات التي لا تنطبق عليها خصائص الاسم الصرفية والإعرابية التي ذكرها النحاة. (مجدوب، ٢٠١٧) وفي الحقيقة فقد بينا عند نقد هذه الطعون أن النحاة العرب يعطون الأولوية للمقاييس التركيبية على غيرها من الخصائص. فالاسم ما كان مسندا ومسندا إليه والفعل ما كان مسندا لا غير والحرف ما لم يكن لا مسندا ولا مسندا إليه. (السيرافي)

إن اللسانيات اليوم تدعم هذا المبدأ لأنها أقرت أولوية المقاييس التركيبية على المقاييس الصرفية بعد الأخذ بعين الاعتبار وجود الألسنة العازلة التي لا تشتمل على مكون صريفي.

النقطة الثانية التي تتفق فيها اللسانيات مع النحو العربي هي التسليم بوجود بنية عميقة وبنية سطحية لأقسام الكلم وهو أمر ثابت عند النحاة إذا تجاوزنا اختلاف اللفظ وتباين المصطلح. من الشواهد الدالة على ذلك في العربية التمييز بين الاسم من حيث هو وحدة معجمية وصرفية و ما يحل محل الاسم نحو الموصول والمؤول بالمصدر والجملة التي لها محل من الإعراب.

أما بالنسبة إلى الفعل فيكفي أن نشير إلى أسماء الأفعال و المصدر النائب عن الفعل في الدعاء وكل ما قال النحاة العرب إن فيه رائحة الفعل وما ناب مناب الفعل وهو في باب الشرط كثير. يقول الجرجاني: «فإن الفاء تدخل حيث لا يقدر على الفعل» (المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٢٨٨).

### ٣- الجملة من الكلمة إلى الجملة : من الصرف إلى علم التركيب

سبق أن أشرنا إلى ارتباط تحليل الكلمة بالجملة والعكس صحيح؛ وذلك لأن اللفظ المركب قد يكون وحدة معجمية وقد يكون مركبا نحويا قائما على مفهوم العمل وقد وضع النحاة مبدأ صالحا للعربية ولجميع اللسان البشرية وهو قولهم : إن جزء الكلمة لا يعمل فيها . ويفضي بنا هذا التحليل ضرورة لوصف العلاقات التركيبية في الجملة .

١,٣ - العمل النحوي وثنائية عامل معمول صالحا لجميع اللسان البشرية سواء كانت إعرابية أو غير إعرابية

لعله يحسن التنويه إلى أن أبرز تطوُّر علمي حصل في البحث العلمي العالمي هو الإقرار من قبل أغلب المدارس بهرمية الجملة وتراتب مكوناتها . وقد أفضى هذا الإقرار عند بعض الاتجاهات اللسانية إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم العمل النحوي كما ضبطه تقريبا النحاة العرب . بل إن بعضهم ينتسب صراحة إلى سيبويه ويعتبره رائدا من رواد ما يسمى باتجاه التعلق Dependency

وهذه جملة المبادئ التي يسلم بها هذا الاتجاه:

- لا بد لكل معمول من عامل

- لا يجتمع عاملان على معمول واحد

- الفعل أقوى العوامل

- الجملة الفعلية هي الأصل بالنسبة إلى عامة اللسان البشرية

- تقوم الجملة على مبدأ الهرمية وتتطلق من وحدة رئيسية عاملة

تعمل في كل الوحدات المنضوية ضمن تلك الجملة



-تسمى علاقة العمل من وجهة نظر العامل إلى الممول عملاً نحويًا  
أما من وجهة نظر الممول في اتجاه العامل فهي وظيفة نحوية.

-إلى جانب العمل النحوي تفر النظرية اللسانية داخل الجملة  
علاقين هما العلاقة الصرفية والعلاقة الإحالية. (ألان بولغير وإيغور  
ملتشوك، ٢٠١٧/٢٠٠٩، ترجمة مجدوب عزالدين وميغري منصور  
،صفحة س-ب ب).

### - العلاقة الصرفية

وهي أيضا علاقة هرمية لأن المطابقة تنطلق من كلمة ١ إلى كلمة  
٢ تفرض عليها إعرابها أو تعريفها وتكبيرها أو جنسها أو عددها وعلى  
سبيل الذكر فالمتبوع يتحكم في الخصائص الصرفية للتابع بشكل يناظر  
تحكم العامل في الممول.

تبدو النظرية العربية اليوم على خلاف ما شاع عند تيار التيسير  
من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان قائمة على مبادئ صالحة للتطبيق  
على عامة الألسنة البشرية. ولا شك عندنا أن تضمن النحو العربي هذه  
المبادئ الوصفية الصالحة للتطبيق والاعتماد على عامة الألسنة البشرية  
هو الذي يفسر عجز كل الميسرين عن وضع نحو بديل عما خلفه القدماء.  
الخلاصة نظام العوامل ليس خرافة كما زعم تمام حسان بل هو  
مجموعة من الحقائق الكلية التي تعتمدها اللسانيات اليوم على الصعيد  
العالمي. (حسان تمام ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .)

٢،٣- دور الحقائق اللسانية الكونية في قراءة الخلاف النحوي

مسائل الخلاف النحوي منذ القديم كنز معري في قديما وحديثا لا

تستغني الدراسة النحوية عنه. ونرى أن الحقائق اللسانية الكونية تمثل أساساً متيناً لتجديد النظر في النحو العربي دون الانبئات عن التراث. ويمكن الرجوع إليه من التأصيل لأغلب المكتسبات اللسانية الحديثة. ونسوق للفرض شاهدين للنظر في علاقتهما بمبدأ هرمية العامل والمعمول وهرمية الجملة، تأكيداً لمبدأ أن الجملة الفعلية هي الأصل بالنسبة لعامة الألسنة البشرية.

### ١، ٢، ٣ - الخلاف في رافع المبتدأ والخبر:

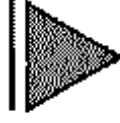
انقسم النحاة في القضية إلى عدة أقوال نكتفي منها بموقفين لمناسبة المقام. فمنهم من قال بترافع المبتدأ والخبر ومنهم من قال بعامل الابتداء للمبتدأ والخبر معاً أو بتوسط المبتدأ.

إن مبدأ الهرمية الذي أقرته النظرية اللسانية خصيصة كونية لكل أنواع الجمل في جميع الألسنة البشرية يمكن من ترجيح موقف القائلين بالابتداء على أساس علمي اختباري ونظري متين. (مفاهيم دلالية)

### ٢، ٢، ٣ - الهرمية في الجملة الشرطية

في التراث خلاف بين موقفين:

موقف أول يقول بتلازم الشرط وجواب الشرط تلازماً لا ينفكُ جعل القائلين به يجعلون الشرط بنيةً خاصةً وأسلوباً متميزاً كما يقول المحدثون. هذا القول جعلهم يعتبرون الجملة الشرطية قسماً برأسه لا هي جملة فعلية ولا جملة اسمية وهو موقف مشابه للقول بترافع المبتدأ والخبر من حيث عدم إقرار تراتب أو هرميةٍ مثل هرمية العامل والمعمول. ويقابله موقف ثانٍ اختلفت صياغته ولكن محصله أن الجملة



الشرطية جملة مثل عامة الجمل الفعلية أو الاسمية وأنه مع الشرط تكون جملة مركبة ويكون الجزء الإسناد الأصلي. أما الشرط فهو قيد في الجزء وتقسم الجمل الشرطية بحسب نوعية جملة الجزء إلى جملة اسمية أو جملة فعلية.

يقر هذا التحليل مبدأ الهرمية لأنه جعل جملة الجزء كلاماً أما جملة الشرط فليست بكلام. ويعني لفظ «كلام» في هذا السياق وفي أغلب السياقات التي يرد فيها عند القدماء على ما نسميه اليوم الجملة المستقلة أو الجمالية الأصلية عندما نحلل جملة مركبة.

هذا القول بالهرمية؛ يسمح لنا بترجيح أحد الموقفين. ونحن نرجح أن الجملة الشرطية ليست قسماً قائماً بذاته وإنما هي صيغة راجعة إلى نمط الجملة الفعلية بالأساس أو إلى الجملة الاسمية. ومؤدى هذا القول أن جملة الشرط في أغلب التراكيب لا كلها (ما عدا الجملة الشرطية المتكونة من مبتدأ وخبر) وظيفتها فضلة أو مفعول يفيد الشرط لا يختلف جوهرياً عن الظرف.

لا يتسع المجال لعرض تفاصيل القول ولكن من مستلزمات هذا القول حتى يستقيم إعادة النظر في منزلة إعراب الفعل المضارع وإخراجه من علم الإعراب وضمه إلى علم الصرف. فتكون التغييرات الطارئة على جزم الفعل نتيجة للمكون الصريح دون أن يكون تداخل بين الوظائف النحوية الحقيقية التي أجمع النحاة على كونها أصيلة في الاسم.

٣، ٢، ٣- المعنى والإحالة والمفاهيم المتصلة بهما

ينسب هذا التمييز إلى عالم المنطق قطلب فريغه وهو مؤسس علم المنطق الحديث الذي أنهى سيطرة المنطق الأرسطي الذي دام ما يناهز

١٩ قرنا . ويحسن أن تنبه إلى تطور المنطق الحديث والرياضيات هو الذي أثمر اليوم الحوسبة . وقد دخلت مفاهيم المنطق البحث اللغوي وهي تستعمل اليوم في البحث اللساني العالمي . وفي الحقيقة فإن ثنائية «المعنى والإحالة» مفهوم يندرج ضمن عنقود أو عقد من المفاهيم المتضامنة . وتضامنها هو الذي يكسبها النجاعة الوصفية؛ لذلك سنضطر للتذكير ببعض المفاهيم دون شرح حتى نمهد لفهم كيفية إجراء هذا المفهوم .  
فتبدأ بتعريف المعنى

- المعنى: هو المشترك عند شرح علامة لغوية بأخرى داخل نفس النظام اللغوي أو بين نظامين علاميين مختلفين .

- اللامعنى : انعدام قابلية شرح علامة لغوية بأخرى داخل نفس النظام اللغوي أو بين نظامين علاميين مختلفين .

- العلامة: هي اقتران دال بمدلول ضمن لسان محدد يكون قابلا للشرح بعلامة أخرى داخل ذلك اللسان أو ضمن لسان آخر . مثال العلامة اللغوية «أنت» أو «أنت» أو «أنتما» لها معنى لأنها يمكن شرحها بالعربية ولأنه يمكن شرحها بضمير المخاطب في الانجليزية YOU .

#### - المدلول والمعنى

المدلول صنف من المعاني ملتحم بدال داخل لسان محدد؛ ولا يصح إطلاق هذا المصطلح إلا بهذا القيد . و إن أردنا مجاوزة القيد استعملنا لفظة متصور أو فكرة أو معنى . ثمرة هذا التمييز أن ضمير المخاطب المفرد المذكور في العربية مدلول مستبد بلفظ خاص به ومنفصل عن ضمير أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن . أما في الانجليزية فلا يوجد إلا مدلول واحد ملتحم بلفظ واحد هو YOU . وخلافا للعربية يمثل ضمير





المخاطب المفرد المذكر معنى من معاني ضمير YOU في الانجليزية

### - المدلول والمرجع والإحالة

إذا كان المدلول صنفا من المعاني داخل اللسان نفسه فهو في علاقته بالخارج إما أن يكون في وضع ذكر وإما أن يكون في وضع استعمال.

• إذا كان المدلول (الخاص بعلامة ما) في وضع ذكر، كأن يكون مدخلا معجميا في قاموس فإنه يحتمل أن يدل على ما لا حصر له من المراجع؛

• إذا كان المدلول في وضع استعمال في قول تام في سياق محدد أحال المدلول على مرجع معين.

• لا يصح إطلاق مصطلح الإحالة إلا على قول تام في حال استعمال. لذلك من الخطأ أن نقول إن لفظة نخلة بمفردها تحيل على مرجع (نخلة)

نحتاج بالإضافة إلى ما سبق إلى ست تميزات من علم العلامات أو السيمائية

- تميزات شارل صندرس بيرس:

-الرمز علامة لا تشابه المرجع الذي يحتمل أن تحيل عليه في العالم الخارجي.

-الأيقونة علامة يشابه دالها المرجع التي يحتمل أن تحيل عليه في العالم الخارجي.

-المشير علامة يقترن وجودها بوجود المرجع الذي تحيل عليه في مقام التخاطب.

## ونحتاج تصنيفا مكملا لما سبق

- تصنيف شارل موريس للعلامات حسب حسب وظيفتها:

- البعد الدلالي: علاقة العلامة بما تدل عليه.
- البعد التركيبي علاقة العلامات بعضها ببعض : وهي قوانين تأليف العلامات أو تركيبها
- البعد التداولي: علاقة العلامة بمستعملها

فائدة هذا التمييز للمناطق :

كانت غايتهم تحصين صياغة الأقوال المنطقية من الوحدات اللغوية التي تفسدها . أهمها الوحدات ذات البعد التداولي مثل الضمائر و أسماء الإشارة . ونظيرها جسامهم متحقق ومعروف عندنا في صناعة تحرير العقود للبيع أو الشراء؛ حيث لا قيمة لعقد يستعمل وحدات إشارية مبهمة . فيقول حضر عندنا اليوم دون أن يذكر اليوم ويستعمل وحدات لا تؤول إلا مقاميا مثل « هنا » و« الآن » و« فوق » و« تحت » وهو ما يسميه النحاة العرب « الدلالة المتنقلة » .

الخلاصة الصياغة المنطقية وصياغة العقود القانونية ينبغي أن تخلو من صنف خاص من الكلمات المرتبطة بالفرد المستعمل للغة أي مرتبطة بالبعد التداولي حسب قسمة موريس . كما ينبغي أن تخلو من المشيرات المقامية أو « المبهمات » التي يرتبط تأويلها بوجود المرجع الذي تحيل عليه عند النطق بها .

١، ٢، ٤ - ثمار الشبكة المفهومية في الوصف اللغوي :

● أقسام الكلم

قسم النحاة العرب الكلم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف . وقالوا

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان والحرف ما دل على معنى في غيره.

الصياغة الجديدة :

الأسماء والأفعال تتمتع باستقلال إحالي. بمعنى أنه لا يرتبط تأويلها وتصور المراجع المحتملة التي قد تحيل عليها لها بحضور تلك المراجع عند النطق بتلك الكلمة. وهو ما عبر عنه بعض النحاة بالاستبدال بالمفهومية. الحروف مثل حركات الإعراب لها معنى بدليل قابلية شرحها لكنها ليس لها إحالة محتملة.

قسم ثالث من الوحدات يتصف بالافتقار الإحالي لأن مضمونه الدلالي ضعيف ولكنه قابل للإحالة مثل الضمائر وما يسمى بالمبهمات في النحو العربي.

● المدلول والإحالة بين النظام والاستعمال

بالإضافة إلى تدقيق تقسيمات أقسام الكلم تسمح المقابلة بين المعنى والإحالة من وصف بعض الاستعمالات للوحدات اللغوية لا يجد النحاة المصطلحات الكفيلة بوصفها. مثال ذلك ضمير المتكلم المفرد في العربية يتحدد معناه بالمقابلة مع المتكلم الجمع «نحن» ويتحدد مدلوله كذلك باختلافه عن ضمير الغائب المفرد «هو». لكن نجد أن ضمير الغائب قد يرد للدلالة على المتكلم المفرد «أنا» وقد يدل ضمير «نحن» على متكلم مفرد وهو شأن القرآن الكريم.

فنقول مدلول ضمير المتكلم الجمع «نحن» هو الدلالة على المعاني التالية وهي المتكلم المفرد مع المتكلمة المفردة المؤنثة ومن معانيه الدلالة

على المتكلمتين المؤنثتين ومن معانيه أيضا الدلالة على المتكلمين الذكور ونحوه وقد يحيل في الاستعمال على متكلم مفرد.

مثال آخر. تخرج صيغة الماضي عن دلالتها الحقيقية مع الشرط لتفيد الاستقبال ويستعمل النحاة العرب للتعبير عن ذلك تعبير الماضي الصحيح والماضي غير الصحيح.

تسمح لنا هذه الثنائية بأن نميز بين مدلول الماضي الصريح أو المعجمي في فعل من الأفعال والإحالة التي تكون له عند الاستعمال في قول مخصوص ونرى أن هذه الصياغة أفضل من التمييز بين الدلالة الصرفية والدلالة النحوية.

#### ٢,٢,٤ - الإحالة الإشارية والإحالة الموضوعية

يسمح مفهوم الإحالة الإشارية من تدقيق وصف وحدات تؤدي دورا كبيرا في اشتغال اللسان وتسمح بتحويل نظام اللغة إلى قول مخصوص في مقام محدد زمانا ومكانا. هي ما يسمّى بالمشيرات المقامية ويقصد بها ضمائر المتكلم والخطاب ودلالة زمن الحال وأسماء الإشارة وأدوات التعريف والتعيين.

وهي أساس تبويب الوحدات الصرفية (ما عدا الاشتقاق) في كافة الألسنة البشرية (بحث رومان جاكسون حول المشيرات المقامية ١٩٦٣). من الإضافات المشهود بها عالميا للتراث النحوي العربي تقسيم الضمائر في العربية إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة (بحث شهير لإيميل بنفينيست ترجمه منصور الميغري في إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين) وقد قال حرفيا



سننطلق من تمييز النحاة العربي بين المتكلم والمخاطب من جهة والغائب من جهة ثانية واعتمدها للطعن في تسمية الضمائر في الفرنسية وعامة الألسنة الأوروبية الذي يتحدثون عن الشخص الأول والشخص الثاني والشخص الثالث. ويقول لا وجود لشخص ثالث بل هو الغائب عند النحاة العرب. (مجدوب ، ٢٠١٢ م، ج ٢، ص ٥٣٥)

التمييز الثاني وهو جدير بأن نحله ضمن الحقائق اللسانية الكونية هو تمييز السير في بين زمن وجود الفعل في العالم الخارجي نحو اكتشاف قارة أمريكا وزمن الإخبار عن وجود الفعل فهما زمانان :

فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد حدوثه فهو فعل ماضٍ والفعل المستقبل هو الفعل الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله وما هو كائن لم ينقطع وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده (السير في شرح كتاب سيبويه المجلد ١ ص ١٧-١٨ تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي).

٢,٢,٤ - ثمار التمييز بين المعنى والإحالة في وصف الوظائف النحوية في العربية وتدقيق صياغتها: التغاير الإحالي والتقارن الإحالي

أثمر مفهوم الإحالة زوجاً مفهوماً مفيداً في تدقيق وصف بعض الوظائف النحوية وهو مفهوم التغاير الإحالي والتقارن الإحالي في المرجع نفسه بالنسبة إلى القول الواحد.

فمن شروط المفعول به أن يتغاير مع الفاعل يقول الرضي : «ونحن نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلماذا لم يجز زيلاً أعطيته» (الاسترأبادي ، شرح الكافية ، ١، ٥٢٦-٥٢٧).

● ومن شروط المبتدأ والخبر أن يتقارنا إحصائياً يقول سيبويه « واعلم أن المبتدأ لا بد له أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو» (سيبويه ، الكتاب، ج ٢، ١٢٦) ويقول: المبرد «واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى» (المبرد ، المقتضب، ج ٤، ١٢٧) ويقول الجرجاني: « إذا قلت زيد، غلامك قيل إنه هو هو بمعنى أن زيدا هو الغلام والغلام هو زيد» (الجرجاني ،المقتصد، ج ١، ٢٥٨).

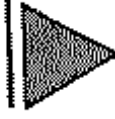
● وكذلك الأمر بالنسبة إلى كل الجمل التي أصلها مبتدأ وخبر مثل الجمل التي دخلت عليها النواسخ وأفعال القلوب، يقول ابن الخشاب: « ومن الفرق بين كان وبقية الأفعال أن منصوبات الأفعال غير مرفوعاتها في المعنى، ومنصوبات كان وأخواتها هي مرفوعاتها في المعنى، لأن معموليهما وهما اسمها المرفوع وخبرها المنصوب هما مبتدأ وخبر في الأصل.. والمبتدأ إذا كان خبره مفرداً فهو هو في المعنى أو منزل منزله» (ابن الخشاب ،المرتل، ١٢٤-١٢٥).

● وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشباه المفاعيل مثل الحال وتمييز النسبة والتوابع والبدل. ما عدا العطف (الهيشري الشاذلي، ٢٠٠٣، ص ٢٩٩) وفهد السديس (٢٠١٧).

٢،٢،٤ - معاني الكلام

معاني الكلام هي النظر العربي لنظرية الأعمال اللغوية التي بدأها أستين ثم دققها سيرل.

وهي تدعي الكونية وتفترض أن كل قول أو جملة تتضمن ضرورة ثلاث مكونات متراتبه هي العمل المتضمن في القول: أي الإثبات والنفي والنهي والمضمون الإسنادي وعمل الإحالة. ولا يتم قول إلا بهذه المكونات. في



دراسة الاعمال اللغوية نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين النظرية التداولية الغربية ممثلة في منوال سيرل تحديداً والنظرية النحوية العربية لا ينتبه إليه ضرورة .

تقسم النظرية النحوية الإنشاء إلى قسمين :

- الإنشاء بالحروف التي تقع في صدر الكلام لتجلية قصد المتكلم و يكون مقترنا بزمن الحال لأن تحققه مقارن للنطق به .

-والإنشاء العارض التي يتم في إنشاء العقود من قبيل «زوجتك» و«بعتك» أو النطق بالشهادتين فهي إنشاء بلفظ الخبر .

أما النظرية التداولية الغربية بصيغة أوستين فقد جعلت إنشاء العقود هو الأصل . وهو المنوال الذي تردُّ إليه بقية الاستعمالات . ولذلك كان من شروط العمل اللغوي عند أوستين أن يتم بصيغة المتكلم المفرد في زمن الحال بفعل في صيغة المعلوم .

ويحسب لجيل الباحثين في الجامعة التونسية منذ سنة ١٩٨٠ أن أبرزوا خصوصية المنوال النحوي العربي بأن قالوا بإنشائية الحرف . وأول القائلين به هو محمد صلاح الدين الشريف الذي وجه البحوث في الجامعة التونسية سواء أشرف عليها مباشرة أو أشرف عليها غيره .

ونحيل للتوسع في هذه القضية إلى بحث إعادة تبويب معاني الكلام . ورسالة معاذ الدخيل ورسالة أفراح المرشد وخالد ميلاد وشكري المبخوت .

## المراجع والمصادر

١. الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.
٢. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م.
٣. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: السادسة، ١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩ م.
٤. الدخيل، معاذ، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية. مقارنة تداولية، رسالة ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عز الدين مجدوب نوقشت سنة ١٤٣٤ هـ، نشرها نادي القصيم الأدبي، ودار محمد علي الحامي، ط: الأولى، ٢٠١٤ م.
٥. السديس فهد، منزلة الإحالة من علم الإعراب، رسالة دكتورا جامعة القصيم، بإشراف عزالدين المجدوب، ٢٠١٧.
٦. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
٧. الشريف، محمد صلاح الدين، الشرط والإنشاء النحوي للكون - بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات-، منشورات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢ م.
٨. المبخوت، شكري، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها، ضمن كتاب ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية بقسم العربية بكلية الآداب





والعلوم الإنسانية بسوسة، أشرف على جمع النصوص ونشرها:  
الهادي الجطلاوي، وصالح الماجري، و عز الدين المجدوب، ط:  
الأولى، ٢٠٠٤ م .

٩ . المبخوت، شكري، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، مركز  
النشر الجامعي، جامعة منوبة، ٢٠٠٦ م.

١٠ . المجدوب عزالدين، المنوال النحوي العربي، دار التنوير، ط ٢ ،  
٢٠١٧، تونس

١١ . مجدوب ، عزالدين بالاشتراك مع منصور الميفري ،ألان بولغير  
وإيفور ملتشوك ،٢٠٠٩/٢٠١٧، التعلق في الوصف اللغوي، جامعة  
القصيم

١٢ . مجدوب، عزالدين بالاشتراك، إطلاقات على النظريات اللسانية  
والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معربة،  
ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم  
والآداب والفنون، قرطاج، ط: الأولى، ٢٠١٢ م

١٣ . مجدوب عزالدين ،٢٠١٩، مفاهيم دلالية لوصف العربية ، جامعة  
القصيم .

١٤ . المرشد، أفراح، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة  
ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عزالدين المجدوب نوقشت  
سنة ١٤٣٥هـ، نشرها كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات  
اللغة العربية، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٥ . ميفري، منصور، نظام القول في العربية. الخصائص التركيبية  
والدلالية والتداولية، رسالة دكتوراه في جامعة منوبة بإشراف عز

الدين مجدوب نوقشت سنة ٢٠٠٧م، نشرها مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٦. ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية-، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

١٧. الهيشري الشاذلي، الضمير وبنيته، منوبة تونس. ٢٠٠٣



## قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف

أستاذ بجامعة منوبة

عضو المجمع التونسي بيت الحكمة

### مُتَكَلِّمًا

إن كان المنعرج الحاسم في علوم اللغة في القرنين الأخيرين هو التوجه إلى كونيّة إنسانية مساوية بين الألسن وتائقة إلى وصفها بنفس المبادئ المنهجية الاختبارية، فإنّ الفكرة الكونية لم تكن غائبة عن اللسانيات التقليدية، عربية كانت أم لم تكن؛ إلا أنّها كونيّة عولمية تقوم على الاعتقاد بأنّ اللسان الحضاريّ التي تصفه هو الممثل للإنسانية أكثر من الألسنة الأخرى<sup>(١)</sup>.

(١) في الاعتقاد العام أنّ العولمة، بما هي مفهوم حديث، ظاهرة حديثة. إلا أنّها في الواقع مصطلح حديث لمفهوم حديث لظاهرة متكرّرة في التاريخ وصلت إلى شبه الاكتمال مع العولمة الغربية. فمنذ القديم كانت جميع الإمبراطوريات تدّعي كونها تتحكّم في كلّ العالم، وتسعى فعليًا إلى تحقيق ذلك. وبمرور التاريخ، كانت كلّ حضارة كبرى تجاوزت سابقتها في الاتّساع. ومن هذا المنظار، كانت الحضارة العربية الإسلامية آخر عولمة شاملة؛ إلا أنّها لم تكن تعرف القارة الأمريكية. وهذا ما يجعل الغرب حاليًا شديد الحذر من يقظة علمية ومهارية عربية إسلامية موحّدة، ويجعل اللسان العربيّ في موضع قابل للاستهداف. ن. الشريف، ٢٠١٨، اللسانيات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربية لسانا أول، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربية، الرياض؛ الفصل الأوّل: التوظيف الجغرافيّ للسانيات.

وكما كانت هذه الفكرة الكونية الشاملة غير غائبة في اللسانيات التقليدية، لم تكن حاضرة دائما في الإجراءات الحديثة. فتطور الأخلاقيات العلمية لا تصاحبها دائما المهارة المنهجية اللازمة والموافقة للغايات. فالموضوعية المحايدة مسيرة متدرّجة نحو هذا الهدف العلمي. وليس في اللسانيات قطيعة أصولية إبستمولوجية تفصل ماضيها عن حاضرها فصلا قاطعا؛ ولا أعتقد أنّ مفهوم القطيعة الإبستمولوجية عموما مفهوم مساعد على إدراك آليات التطور في الأفكار العلمية. فالعلم لولبيّ التطور ولا يستغني استغناء مطلقا عن ماضيه. لكنّه يتقدّم مجاوزا مراحل الماضيّة تجاوز تضمّن لا تجاوز انفصال. وإذن، لا يمكن للسانيات قديمة، عربية كانت أم لم تكن، أن تضاهي اللسانيات الحديثة في العمق والشمول.

إلا أنّ الكونية الحضارية التي تدّعيها العولمات المتتالية شيء والكونية العلمية شيء آخر. فإن كانت الأولى تستعمل المعرفة العلمية استعمالها لكلّ المعارف والمهارات والعقائد قصد الهيمنة، فإنّ الكونية العلمية ترشيح تجريديّ للمعارف مجاوز للحضارات. وبالتالي، فالمشاركة الفعلية وعدمها لأيّ فكرة علمية في السردية الزمنية التاريخية لتطور العلم لا يبرّر دخولها ولا خروجها من المنظومة العلمية. فهي، بما هي هي، تكون ممكنة فيها أو لا تكون بحسب طاقتها الوصفية والتفسيرية والتكهنية الاستبصارية.

ومع هذا، لم تكن اللسانيات التقليدية العربية وغير العربية في الواقع التاريخيّ مرحلة علمية وتعليمية منتهية، كما هي الحال في العلوم الطبيعية والرياضية. فاللسانيات التقليدية والحديثة نشاطان متزامنان



طوال القرنين الماضيين في المؤسسات التعليمية ولا سيما الابتدائية والثانوية. فالتقاليد التعليمية الحذرة والمحترزة من المغامرة لم تترك للأفكار اللسانية الحديثة أن تكون في العموم وفي جميع البلدان النواة الأساسية لتعليم الألسن.

إن كانت نصوص اللسانيات التقليدية، عربية كانت أم غير عربية، تختلف عن نصوص اللسانيات الحديثة، في أنها غير مندرجة في مجال مشروع وصفي كوني شامل، فإنه لا ينجر عنه بالضرورة منهجياً أن كل الأفكار القديمة ضعيفة في طاقتها الوصفية والتفسيرية المحتملة، ولا أنها بالضرورة غير قابلة لمطابقة مجال ألسني أوسع من مجالها اللساني الضيق. فلا أحد جرب بجد وصف الفرنسية أو الأنكليزية أو أي لسان آخر بأدوات ومفاهيم مشتقة من النظرية النحوية العربية.

منهجياً، ليس من عائق يمنع نظرية ناجحة في وصف لسان ما من أن تتجح في وصف ألسنة أخرى. وفي العموم، يمكنك أن تفرض انطلاقاً من رؤية بجهة واحدة أن كل البجع أبيض<sup>(1)</sup>، بشرط ألا تجعل هذا الافتراض عقيدة مصدقة تصديقا مطلقا، وأن تعاملها على أنها قابلة للتكذيب باختبار سلامتها. وهذا ما وقع فعلا في الكثير من الأوصاف العلمية. وفي العموم، فإن نعت الأفكار العلمية بالقدم والحدائثة أمر نسبي، قد لا يعني مثلا أكثر من أنها مكوّن قديم فيه، كنظرية بيثاغورس مثلا، أو هندسة اقليدس في الرياضيات.

ثم إن الأنشطة الثقافية لا تخضع لتزمين واحد. فالقدم في الفنون لا معنى له جمالياً، بل من الممكن في الكثير الحالات أن يصبح قيمة

(1) هذا مثال مقتبس من الإبستمولوجيا البويرية، نسبة إلى كارل بوبر (K. Popper).

مضافة. ولا يجوز أن نعتبر بداية العلم الحديث في الفيزياء مطابقا لبداية العلم الحديث في الكيمياء مثلا، أو في البيولوجيا. فما بالك باللسانيات، حيث مفاصل الحداثة في فروعها متفاوتة من علم إلى آخر. فمن لا يعرف أن علم الدلالة كان آخر العلوم اللسانية في التطور بعد الصوتيات والصرفيات والإعراب<sup>(١)</sup>.

كان من الممكن أن يسمح هذا التزامن النسبي بين اللسانيات القديمة والحديثة وهذا التزمين النسبي للعلوم وفروعها لللسانيات التقليدية العربية بالمشاركة الفعالة في تقدم الأفكار اللغوية. لكنها رغم ذلك لم تشارك كنظيرتها الغربية في تنمية العلم الحديث<sup>(٢)</sup>. وذلك لسبب بسيط ومزعج؛ وهو أننا كنا غائبين غير مشاركين في بناء المعرفة الحديثة، ولم يكن لنا علم ولا وعي بأهمية الأفكار المبتوثة في نصوص القدماء. فإلى الآن، يعرف الغرب عنا أكثر بكثير مما نعرفه عن أنفسنا في جميع الميادين. بتلك الغيبوبة الفكرية والمنهجية، أضعنا فرصا عديدة في المشاركة في تنمية الدراسات، نذكر منها لمجرد التمثيل إضاعتنا فرصة المساهمة في القرن التاسع عشر في انطلاق الدراسات السامية، ومواصلة هذا الضياع إلى اليوم، وفي أول العشرين أضعنا فرصة استغلال بعض الأفكار البنيوية الأساسية الموزعة على كامل العلوم النحوية، وأضعنا طوال قرن

(١) نستعمل الإعراب بمعناه الأصلي في النظرية التقليدية العاملة، ونرفض ترجمة ((syntax(e)) بعلم التركيب، لأنه لا وجود لإعراب لا يشترط تركيب المعمول إلى عامله.

(٢) قد يخطر في بال بعض المتعلمين أن اللسانيات الغربية ثورة وقطعة مع التقاليد النحوية القديمة. وليس هذا مطابقا للواقع. فما نسميه باللسانيات الحديثة مجرد تطور فكري ومنهجي لللسانيات التقليدية نتيجة تفاعلها مع تصورات وأهداف ومناهج جديدة.



فرصا أخرى في العلوم الصوتية والصرفية والمعجمية. وكم أنفقنا من جهد في دفن الأفكار الحية في الإعراب والدلالة والبلاغة. ففي جميع هذه المجالات كانت لنا مساهمات ممكنة لم نقم بها في حينها، وما زلنا نتردد في الاستدراك.

إن كان ممّا لا بدّ منه أن نحدّد لهذا الإخلال من أسباب، فالسبب الأوّل هو الذهنيّة الثقافية المعادية للعقل الناقد، والثاني هو صون هذه الذهنيّة بمؤسّسات علميّة تعليميّة منظمّة، كثيرا ما تبين لي أنّها مؤسّسات لا تستمدّ تحجّرها من السلطة النافذة بقدر ما تستمدّه أيضا من العاملين فيها.

الواقع أنّنا طوال قرون أفرغنا مكتسباتنا التاريخية من عمقها، وأبعدناها عن الممارسة الوصفية والتفسيرية، ولم نحاول أن نبني لأنفسنا معمارية واضحة لما نعني به بالنحو والبلاغة على أسلوب حديث وملائم للتساؤلات العلمية والفلسفية الراهنة، وملائم بالخصوص للواقع اللسانيّ.

### ١ - الكونية الإنسانية والمنعرج الحاسم في علوم اللغة

نعني بـ«اللسانيات العربية القديمة» كلّ التفكير اللغويّ الذي قام به الأعلام باللسان العربيّ عن اللسان العربيّ وعن اللغة البشرية عموما، من النصف الثاني من ق ١٥هـ. إلى ق ١١هـ (الموافق لما بين ق ٨م وق ١٨م). إلا أنّ هذه التسمية قابلة للتوسعة لتضمّ كلّ نشاط لغويّ مواصل له غير مختلف عنه كتحقيق نصوصه وكالتعريف بها بمفاهيمه ومناهجه دون أيّ مجاوزة لمضامينه، ولتضمّ أيضا كلّ نشاط لغويّ قام على هذا التفكير أو تأثر به في تلك الفترة، وتناول لسانا آخر غير العربية، كوصف اللسان

العبريِّ وألسنة سامية أخرى، وكوصف التركيّة أو الفارسيّة وغيرهما . وما نعينه باللسانيّات العربيّة القديمة تناظره أنشطة فكريّة أخرى في حضارات أخرى صينيّة وهنديّة وأوربيّة . وتجمعها مبدئيًّا عبارة «اللسانيّات التقليديّة»، وإن كانت هذه العبارة أكثر جريانا على الغربيّة منها . وتختلف اللسانيّات الحديثة عن اللسانيّات التقليديّة، عربيّة كانت أم غيرَها، في نقطة جوهريّة نظريّة عمليّة في آن واحد؛ وهي أنّها تصف جميع الألسن بدون تفضيل ولا تمييز عنصريّ. وهي فكرة علميّة رائدة في القرن التاسع عشر، سادت بعض العلوم الطبيعيّة والإنسانيّة؛ وهي ذات جذور بفلسفة الأنوار<sup>(١)</sup>، رغم العقائد العنصريّة السائدة في الأوساط الاجتماعيّة والسياسيّة الاقتصاديّة، والمستمرّة نسبيًّا إلى اليوم .

ليست فكرة العلم اللغويّ الإنسانيّ الشامل بدعة القرن التاسع عشر؛ فقد سبقت بفكرة النحو العامّ في الفلسفة اللغويّة<sup>(٢)</sup>، إلا أنّها كانت ألصق بالعقل منها بالكلام العاديّ. فإن كانت فكرة النحو العامّ ملازمة للعقلانيّة المثاليّة ذات التوجّه الفلسفيّ والمنطقيّ، فقد بدأت تصير مع انبعاث اللسانيّات التاريخيّة هدفا وصغيا شاملا . فكان المنعرج العلميّ الحاسم في العلوم اللغويّة هو الابتداء في البحث الاختباريّ عن الخصائص

(١) تطلق عبارة فلسفة الأنوار على تفكير بدأ في النصف الثاني من القرن ١٧، و ساد القرن الثامن عشر بالخصوص، وأثر في توجّه التفكير الغربيّ نحو تصوّرات إنسانيّة كونيّة.

(٢) . انظر مثلا في:

Foucault Michel. *La Grammaire générale de Port-Royal*. In: *Langages*. 2<sup>e</sup> année, n°7, 1967. *Linguistique française. Théories grammaticales*. pp. 7-15;

doi : <https://doi.org/10.3406/lgge.1967.2879>

[https://www.persee.fr/doc/lgge\\_0458-726x\\_1967\\_num\\_2\\_7\\_2879](https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1967_num_2_7_2879)





الإنسانية الكونية الشاملة.

تمثل هذا الانفتاح المنهجي بالخصوص في استقراء ظواهر التشابه بين الألسنة الأوربية التقليدية، الإغريقية واللاتينية والجرمانية، والألسنة الهندورانية، في خضم نزعة رومنسية استشراقية سابقة مهّدت للاهتمام بالسنسكريتية، اللسان الهندي المقدّس. هذا وقد سبق هذا الاهتمام بشعور خامل عند الأندلسيين العرب واليهود بعلاقة ما بين الألسنة السامية، أوبين الألسنة العربية والعاربة كما تقول كتب التاريخ العربية. لم تكن هذه الفكرة الكونية غائبة إذن تماما في النظريات القديمة، ولا كانت حاضرة دائما في الإجراءات الحديثة. فإن كان القدماء يتصوّرون أنفسهم وألسنتهم ممثلة لكل الإنسانية، فليس المحدثون ناجحين دائما في تجاوز هذا الرُكاز<sup>(١)</sup> الحضاري.

## ٢- نشأة الموضوعية الكونية من الذاتية الحضارية

كانت الإمبراطوريات القديمة منذ البابليين فالإغريق تسعى إلى العالمية بتوهم ألسنتها أمثلة نمطية للغة الإنسان. وهو موقف عرفه النحو العربي في تعامله مع الألسنة الأخرى، رغم كون النحاة لم يكونوا دائما عربا. وفي هذا الشأن، يجدر بنا التعامل بحذر مع الأفكار السائدة حديثا والمتعصبة في تفضيلها للعربية على جميع الألسنة، حتى لا نسيء فهم الكثير من النحاة القدماء، فنظنهم على غير وعي بالسؤال في البعد الكوني. فإن كنا لا نشك في العامل العقدي على الاهتمام بالعربية وتفضيلها، فلا يحسن بنا أن نغفل عن كون الكثير من نحاة العربية علماء

(١) الرُكاز لفظ ابتدعناه بالقياس على صيغة [فُعَال] الدالة على الأمراض والعلل، للدلالة

على التركيز المبالغ على الذات المتوهمة أنها المركز.

غير عرب ويعرفون السنة أخرى غير العربية، يعرفون السنة على الأقل، وألا نسرع إلى تكذيبهم حين يؤكدون من حين إلى حين أن الأحكام التي يصفونها أحكاما كونية<sup>(١)</sup>. إلا أنه علينا ألا نهمل أنهم كانوا ينسبون الكونية إلى أحكام العقل.

هذا، وقد استمر هذا الوهم، وهم أفضلية اللسان القومي أو الحضاري، طوال القرون، وما زال إلى الآن في أذهان شعوب عدة متقدمة كالأمريكان. وكان الموقف السائد في التقاليد الغربية، وفي النحو الفرنسي بالخصوص في أوج القرن الثامن عشر، ونقله الفرنسيون إلى أذهان الشعوب التي استعمرتها عبر مناهج التدريس منذ الابتدائي، وعلى وعي استعماري واضح ومخطط، ما زالت تعاني منه شعوب المغرب الكبير<sup>(٢)</sup>. ورغم أن اللسانيات كانت سبّاقة في أخلاقيّاتها المنهجية المناوئة

(١) نجد هذه الإشارات مبكراً مع المبرّد والزجاجي

(٢) منذ احتلال الجزائر بالقوة سنة ١٨٣٠، استعملت فرنسا لتحقيق أطماعها الاقتصادية مفهوم التمدين. وعبر بعض قادة الجيش الفرنسي، بعد انتصارهم، عن تفاجئهم بملاقة شعب متمدّن ومجاوز في مدنيّته مناطق كثيرة من فرنسا آنذاك؛ وذلك على خلاف ما أوهمتهم به السلط الفرنسيّة. وكان لمقاومة الأمير عبد القادر ولقدرته على جمع القبائل العربيّة والبربريّة حوله دور كبير في تخطيط فرنسا لإحداث الفتنة بين القومين المتعاشين بزرع تعليم الفرنسيّة بين «الأمازيغ» على حساب العربيّة. ومع احتلال تونس ١٨٨١، بتسيق مع إنكلترا في احتلالها لمصر، صار الزعم التمدينيّ أكثر من تعليمات وأوامر ناظمة للجيش، فقد تحوّل مع جول فيري رئيس فرنسا آنذاك ومؤسس المدرسة الفرنسيّة الحديثة، إلى خطة تعليميّة موثقة في وثائق رسميّة تنصّ على دور اللسان الفرنسيّ، وتتضمّن بدون تصريح موقفا واضحا من العربيّة. وكلّف بذلك أوّل مدير عامّ للتعليم بتونس وهو المستشرق ماشويل سنة ١٨٨٤، وكان قد اشتغل قبل ذلك بالجزائر.



للعنصريّة<sup>(١)</sup>، فإنّ أغلب اللسانيّين المعاصرين، ولا أستثني بعض الكبار منهم، بدؤوا أوصافهم للألسنة على أساس الراسخ في أذهانهم من النحو التقليديّ لألسنتهم<sup>(٢)</sup>، رغم مجهودهم الضخم في البحث عن مفاهيم كونيّة وأشكال كليّة ومناهج موضوعيّة شبه آليّة، كفيّلة باستيعاب خصائص كلّ الألسنة. وهذا ما نلاحظه بالفعل في اللسانيّات الوظيفيّة الناجمة عن دراسات مارتيني، وما نلاحظه مثلاً في كتابات تشمسكي لسببين مختلفين. إن كان مارتيني<sup>(٣)</sup> في الستينيّات يتصدّى للتيّارات البنيويّة الأمريكيّة المتباعدة عن المفاهيم السوسيريّة الاجتماعيّة المتولّدة من الثقافة

(١) بين المفاهيم المنهجية والأخلاقيات المهنية والعلمية علاقات كثيرة يعرفها كلّ الدارسين لهذه المجالات من السلوك الفكريّ والاجتماعيّ المتّصل ببعض العلوم والتخصّصات. فليست الإحالات في البحوث مثلاً مجرد توثيق، بل له صلة ببعض القيم كالأمانة، والسخاء، واحترام الملكية الأدبيّة، إلخ. ومن هذه الجهة، فإنّ الإقرار بأنّ الإنسان واحد بيولوجياً وله ملكة لغويّة واحدة تجعل الألسنة متكافئة، إنّما هو في الآن نفسه إقرار بحقيقة علميّة، ومساندة موضوعيّة لقيم اجتماعيّة وسياسيّة.

(٢) ليس من اليسير على اللسانيّ الغربيّ أن يستغني عن مفهوم الاسم والفعل والمشارك الماضي والمشارك الحاضر والمساعد، ولا أن يستغني عن مفاهيم الحمل والإسناد تماماً كاللسانيّ العربيّ ليس يسيرا عليه أن يستغني عن الاسم والفعل واسم المفعول واسم الفاعل والناسخ أو الفعل الناقص.

(٣) يمكن ملاحظة العلاقة بين وظائف مارتيني والنحو التقليديّ من تصفّح سريع لكتابين له:

*Martinet A. 1970. Eléments de linguistique générale. Armand Colin. Paris.*

*1985. Syntaxe générale. Armand Colin. Paris.*

*Martinet A. 1970. Eléments de linguistique générale. Armand Colin. Paris.*

*1985. Syntaxe générale. Armand Colin. Paris.*

الأوربيّة القاريّة للمحافظة على تصوّرات لسانيّة ملائمة للأنظمة التعليميّة والمنظومات العلميّة الفرنسيّة، فإنّ تشمسكي، في إطار منهجه الاستنباطيّ الافتراضيّ<sup>(١)</sup>، وفي إطار الإستيمولوجيا البوبيريّة<sup>(٢)</sup>، لا يرى مانعا من تقديم بعض المفاهيم التقليديّة في إطار نظريّ توليديّ حديث قابل للدحض والإبطال<sup>(٣)</sup> بمعالجات اختباريّة شتى تتناول السنة مختلفة. ليس وراء هذين الاختيارين المنهجين أي فكرة عنصريّة أو حضاريّة. فهما علمان معروفان بنصرتهما للشعوب المضطهدة وبمناهضتهما للهيمنات الدوليّة. وإنّما كان الانطلاق من المكتسب العلميّ الأقرب سبيلا معقولا للابتداء في طرح أسئلة وفرضيّات مستحدثة.

هذا أمر عاديّ في المرحلة الأولى من تطوّر كلّ العلوم. فليس في اللسانيّات قطيعة أصوليّة تفصل ماضيها عن حاضرها؛ ولا أعتقد أنّ مفهوم القطيعة الإستيمولوجيّة عموما مفهوم مساعد على إدراك آليات التطوّر في الأفكار؛ فما زالت بعض الأسماء القديمة كأسماء افلاطون

(١) . لا يرى تشمسكي مانعا من استعمال الأمثلة الأنكليزيّة لوضع فرضيّات قابلة للاختبار بالسنة أخرى.

(٢) . المقصود بها كارل بوبر (K. Popper) انظر في ما الشأن: *Chalmers A.F. 1976/2ed. 1982. What is this Thing called Science?. University of Queensland Press, St Lucia*

(٣) . العبرة في الإستيمولوجيا البوبيريّة أنّ العلم لا يقدم لك قضايا نظريّة يطلب منك تصديقها، بل قضايا قابلة أساسا للدحض. فليس من العلم في شيء أن نبني العلم على تصوّرات لا يمكن التحقق منها، حتّى وإن كانت هذه التصوّرات تصوّرات تؤمن بها. وهذا أمر كان يعرفه الكثير من العلماء بالحدس منذ القديم.



وأرسطو وغيرهما من الأسماء الدارجة مع بعض المفاهيم الحديثة<sup>(١)</sup>. ولا وجود لأي مبرر لعدم نسبة بعض الأفكار العميقة والجوهرية لأصحابها، إذا كانت أسماءهم من مثل الخليل أو الجرجاني أو غيرهم<sup>(٢)</sup>. فتوهم العلم اللغوي علما غريباً أو لا يكون إنما هو مجرد مرض نفسي اجتماعي، لا يختلف عن بعض الأمراض النفسية التي تصيب الأطفال المصابين. فالأنوية المرضية التي سمّيناها بالركاز الحضاري تبقى مرضية في حالتها السالبة المنفصلة والموجبة الفاعلة<sup>(٣)</sup>.

### ٣- العلم والعولمة والمسار الحضاري نحو الكونية

رغم استمرار هذا الركاز الحضاري القائم على الذات الأوربية والموسّع ليشمل كل الحضارة المنعوتة بـ«الغربية»، وهي نعت موروث عن «النواة الرومية المسيحية»، أو «الإغريقية الرومانية» كما صارت تسمى منذ قرنين ونيّف، فإنّ الفكرة العالمية تقدّمت في القرون الحديثة نحو

(١) . ما زال أرسطو حياً في دراسة كثير من مواضيع الخطابة والشعرية وغيرها، وجزء لا بأس به من مفاهيمه المنطقية دخلت في تكوين المنطق الحديث على صور شتى أغلبها صار مهضوما ذاتياً في الفكر الحديث. أمّا إفلاطون فلم يتردد تشمسكي عن ذكره وعن تسمية بعض مقترحاته باسمه.

(٢) . لا بأس من التشجّع على تسمية الالتقاء بين الأبنية الإعرابية المقولية والوحدات المعجمية بنظرية النظم الجرجانية، وتسمية التوليد بالدور بالدائرة الخليلية وتعميمها على المعجم والنحو. ذلك أنه من الواضح من خلال ما بقي لنا من معلومات عن تصوّراته العروضية والمعجمية والنحوية أنه كان مفرماً بالتقليبات، وأنه كان يستعمل لها الدائرة.

(٣) . ركاز قسناها على صيغة فعال كالجذام والصاع، تصلح لكل فرد أو مجموعة يُخيّل إليه أنّ المركز دون غيره.

الكونية الإنسانية أكثر مما تقدمت كل الحضارات الكبرى السابقة التي لم تخل هي أيضا من الطموح العولمي.

ليست حركة الفكر العلمي نحو العالمية بدعة غريبة، ولا نهضة مفاجئة لوعي الإنسان بإنسانيته؛ بل هي سيرورة تاريخية شاركت في تميّتها المتدرّجة كل الحضارات العالمية الكبرى. فكما جاوزت العولمة الإغريقية ما سبقها من عولمات سامية فينيقية أو غيرها، كانت الحضارة العربية الإسلامية أول حضارة كبرى في التاريخ تعلن صفتها العالمية منذ التأسيس، وتعمل على مزج الشعوب على صورة واعية، مدّة ألفية كاملة، أي منذ القرن السابع ميلاديا إلى مستهل القرن السابع عشر، وهو القرن الذي شهد بوادر التدهور في الخلافة العثمانية في الشمال لفائدة العالم الغربي المسيحي، وملامح التراجع في الدولة المغولية بالهند لفائدة الامبراطوريات البحرية<sup>(١)</sup>.

لكن، مهما كانت درجة النمو في الفكرة الإنسانية الشاملة، فالعولمات المتعاقبة تعاقب الإمبراطوريات لم تصل بعد إلى العالمية المطلقة إلى الآن؛ فما زالت الثقافة الغربية العامّة تقيس الشعوب والثقافات والحضارات

(١) . هو التدهور الذي أدى إلى سقوط الدولة المغولية في القرن التاسع عشر والخلافة في القرن العشرين. وليس من الصدفة في الأنتروبولوجيا اللغوية أن يكون الحدث السياسي على صلة ما بالوعي اللغوي، وبالوعي النحوي المؤسس للعلم اللساني. فمع تدهور الدولة الإسلامية بالهند، بدأ النفوذ الأنكليزي يتصاعد مع الاهتمام بالحضارة الهندية؛ وهو ما أدى إلى المقارنة بين الألسنة الأوربية القديمة والسنسكريتية.



والألسن بمقاييسها «الإنسانية الخاصة»<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك، لا يمكن للسانيات العربية القديمة في منطق التطور الإنساني الثقافي أن تضاهي اللسانيات الحديثة في صفة الكونية التي هي الخصيصة الجوهرية للعلمية، ولا يمكن للسانيات العربية القديمة أن تشارك في هذا الاتجاه الكوني الإنساني الشامل ما لم نتخل ثقافياً عن ذهنية الأبواب المغلقة والأسرة للتاريخ في بوتقة تاريخية ضيقة لا تفتح على العالم السامي الذي ورثته ولا تفتح على العالم الحديث إلا بالغبلة. لكن ما أشرنا إليه يؤكد أيضاً أن العلم العربي عموماً، والعلم اللغوي بالخصوص، كان آخر إبداع إنساني سابق للعصور الحديثة في اتجاه الكونية.

#### ٤ - في التمييز بين الكونية الحضارية والكونية العلمية

ينبغي ألا يخفي هذا التأكيد عين الشمس بالغربال. فالفكر اللغوي العربي، أحببنا أم لم نحب، مرحلة سابقة للمنعرج العلمي الذي عرفته العلوم اللغوية في القرن التاسع عشر. وهو، بالتالي، لا ينضوي حديثاً في السردية التاريخية المنتجة بتعاقبها الفكري الحالة التي عليها اللسانيات اليوم، وإن كنا لانشك في تأثيره غير المباشر في اللسانيات السامية على الأقل. إلا أن الكونية الحضارية شيء والكونية العلمية شيء آخر. فإن كانت الأولى عولمة خبيثة تستعمل المعرفة العلمية استعمالها لكل المعارف

(١) . الصراع بين العولمات الإمبراطورية الكاسحة ونقيضاتها الحضارية المدافعة عن ذاتياتها الخصوصية، أمر لا مفر منه في الجدليات التاريخية الحاملة للإنسانية نحو الشمولية العالمية. هي جدلية تستصفي المعطيات الثقافية الأكثر نجاعة، وتمنع الإنسانية من السقوط في التشاكل الحضاري الفقير في تنوعاته.

والمهارات والعقائد المتوسّلة بها للهيمنة، فإنّ الكونيّة العلميّة ترشّح تجرّيداً للمعارف مجاوز للحضارات متوسّلة بها بنجاعة أقوى من توسّلتها المهيمن بفضلها. فمسير الخبث الحضاريّ المهيمن أنّه يسقط أمام الحقيقة العلميّة التي يستعملها لفائدته.

إنّ التطوّر العلميّ تطوّر إناسيّ أنتروبولوجيّ لغويّ ثقافيّ قبل كلّ شيء، يتحكّم في المستوى الزمنيّ العميق منه منطق طبيعيّ يسير اشتغال اللغة البشريّة في معالجة المعلومات عبر الألسنة والحضارات وعلى مدى الزمن البشريّ، وتتحكّم في مستواه الثقافيّ المتوسّط جدليّات هذا التقدّم الفكريّ والمنطقيّ الناتج عن نجاح الحضارات القديمة في سنّ التسجيل الكتابيّ، أكثر ممّا يحكمه التسلسل السببيّ الزمنيّ الظاهر والذي لا يعدو أن يكون تاريخ الحضارات المستهلكة في خدمته والقابلة للتناهي متى أتمّت مهمّتها فيه.

لذا، فعدم المشاركة الفعلية لأيّ فكرة علمية في السردية الزمنية التاريخية لا يبرّر دخولها ولا خروجها من المنظومة العلميّة، لأنّ للمنظومة العلميّة منطقتها المعرفيّة ذو الأساس العرفانيّ الجماعيّ المجاوز لوعي الفاعلين، والمترسّخ في المنطق اللغويّ الطبيعيّ المقدّر على الإنسان بما هو هو أن يكون عليه في سلوكه النوعيّ المجاوز لسلوك الأفراد والأقوام. إنّ الفكرة العلميّة، بما هي هي، تكون ممكنة في المنظومة العلميّة أو لا تكون بحسب تأهلها للانضواء في طاقتها الوصفية والتفسيرية والتكهنية الاستبصارية، وبفضل انتظامها في المنظومة العلميّة انتظاماً لا يرجع إليها بقدر ما يرجع إلى الأنساق التي يشتغل في إطارها الفكر المستعمل لها، وهو ما يعني أنّ الفكرة في ذاتها قد تكون متهيئة، لكنّها





تنتظر الفكر المدرج لها في المنظومة العلميّة، بإخراجها من المنوال المشتمل عليها أو بتطويره. وهو ما يعني في المنطق الداخلي لتطور الأفكار أنّه إذا وجدت فكرتان في نفس الموضوع أو لاهما أقوى من الثانية [ف<sub>١</sub>] < [ف<sub>٢</sub>]، فالأولى [ف<sub>١</sub>] هي الأجدر بالاهتمام، مهما كان تاريخ ميلادها، ومهما طال صبرها في انتظار الحظوة بالاعتراف.

إنّ الفكرة العلميّة لا تحتاج إلا للغة، لأنّ اللغة هي التي تخرجها من الفردانيّة الصامتة السجينة في الذهن إلى الكون الجماعيّ المؤهل لها أن تكون إنسانيّة، ولا يقلقها البتّة، متى دخلت الوجود بالقول المعبر عنها، أن تنتظر العقل الصائغ لها صياغتها العلميّة التي تخرجها من الثقافة العامّة إلى الثقافة العالميّة.

وفي الواقع لم يكن المنعرج التاريخي للسانيّات الحديثة ناتجا من داخل الأفكار اللغويّة فقط؛ وإلا لوقع هذا المنعرج منذ رأى القدماء المنتسبون إلى السنة مختلفة تشابها في الأحكام واختلافها فيها، أو منذ تفتّن العرب واليهود إلى العلاقة بين الألسنة الساميّة قبل اللسانيّات الحديثة بقرون لا سيّما بالأندلس، أو منذ تفتّن بعض الفلولوجيين إلى العلاقة بين بعض الألسنة الهندوريّة قبل اللسانيّات المقارنة بما يقارب القرن؛ إنّما كان المنعرج الحاسم ناتجا عن الصدفة التاريخيّة في استغلال مستشرق فلولوجي للعلاقة بين السكسكريتيّة والألسنة الأوربيّة، في سياق مهمّة علميّة منضوية في توسّع استعماريّ عامّ. وهو ما يعني أنّ العامل الحضاريّ، وإن كان خارجيا، يبقى حافزا وعاملا مهماً بما فيه من مغريات وتحديات.

ذلك أنّ التاريخ الحضاريّ تاريخ سرديّات، هي السرديات التي تحقّق

المنطق الطبيعي العميق؛ وهي نفسها السرديات التي تهمل الأفكار المثمرة بالقوة، حتى يأتي المنشئ لسردية جديدة تحققها بالفعل.

من شأننا نحن، لا من شأن غيرنا، أن نخلق السردية التاريخية التي نقم لسانياتنا في تاريخ اللسانيات العامة، أن نركب القطار وهو يجري، لا ركوب المنتهز الفائز بروحه، بل ركوب المسؤول الصاعد بأتمته.

ما ينبغي أن نتفطن إليه أن لسانيتنا لم تبق هناك في محطة قديمة كالسبع المتروكة؛ هي قطار بخاري بطيء توازي سكته سكة القطار السريع.

### ٥- تزامن اللسانيات التقليدية والحديثة

إن التمييز بين العلم اللغوي القديم والعلم اللغوي الحديث أمر في منتهى النسبية لأسباب عدة منها ما ذكرناه أعلاه ومنها أسباب خارجية ذات اعتبار.

– أولها أن ترسخ التقسيم التاريخي الذي فرضه الغرب حسب مرجعياته الخاصة، سقوط رومة فسقوط القسطنطينية، أكثر من أن يكون سخيفا، ولا ينطبق على التاريخ العام. ولا موجب منهجيا يجبرنا على تقسيم تاريخنا بمقتضاه، ولا على قبوله مقياسا للتاريخ الإنساني العام<sup>(١)</sup>.

– والثاني أنه، حتى وإن أخذنا به، لا ينطبق على التاريخ الثقافى لعدم التوافق بين ما هو ثقافى وما هو سياسى؛ ففي حضارتنا في صلتها

(١) تاريخيا شاركت الامبراطوريتان الإسلاميتان بالأناضول والهند وما يتبعهما في الأحداث الكبرى للعصر الحديث، بل كلتاهما تكوّنت وازدهرت في فترة نشأة الحضارة الغربية الحديثة. فمن هذه الجهة، فنحن في موقع المنهزم الحضاري، لا في موقع المنقضي الحضاري.



بالعالم المعاصر وجغرافيته السياسيّة علامات عدّة تدلّ على أنّها فجر الحضارة الحديثة، لا وسيطا كما يريد الغرب.

- والثالث أنّ فترة اللسانيّات العربيّة التقليديّة، كفترة اللسانيّات الغربيّة التقليديّة، كلتاهما لم تنته بسقوط القسطنطينيّة، ولا باكتشاف أمريكا، ولا بالمنعرج الغاليليّ، ولا حتّى بقيام النحو المقارن واللسانيّات التاريخيّة. فكلتاهما بقيت سارية المفعول إلى النصف الثاني من القرن العشرين في المؤسّسات التعليميّة في جميع المستويات، وما زالت سارية في مجالات عدّة. فاللسانيّات العربيّة التقليديّة كاللسانيّات الغربيّة التقليديّة نشاط علميّ حديث ومعاصر في حكم التاريخ، وقديم وتقليديّ في تطوّر التفكير اللغويّ. وكلاهما يشغل واقعيًّا في المنظومة العلميّة التعليميّة على صورة نظريّة أو منوال معاصر لسائر المناويل الأخرى. وهو ما يجعل تقييم أفكاره لا يختلف عن تقييم أيّ نظريّة أو أيّ منوال آخر. فهو معرّض لنفس المقاييس والمناهج، وإن كان هذا التعرّض في غير صالحه بالضرورة.

ما تختلف فيه نصوص اللسانيّات التقليديّة، عربيّة كانت أم غير عربيّة، عن نصوص اللسانيّات الحديثة، أنّها غير مندرجة في مجال مشروع وصفيّ كونيّ شامل. وهو ما لا يعني تبعاً له ضعف طاقتها الوصفية والتفسيرية المحتملة، ولا ضيق مطابقتها لمجال السنّيّ أوسع.

إذا تثبتنا جيّداً في مضمون ما تقدّمه كتابات مارتيني النظرية العامّة، لم نجد في مبادئها اللسانية النحويّة ما يؤهلّها لأن تكون أجدر بالنظريّات الحديثة أكثر من اللسانيّات العربيّة التقليديّة، باستثناء قدرة كاتبها على تأهيل الأفكار التقليديّة بمقتضى ما تتطلبه المبادئ السوسيريّة والمنهجية

## البنويّة الصريحة.

القضية قضية أسلوب في صياغة الأفكار بمقتضى ما يتطلبه التطور العام.

أن يكون النحو العربيّ، مثلا، يصف العربيّة وحدها في الظاهر، فذلك لأننا لا نعلم إلى حدّ الآن مدى نجاح مفاهيمه في وصف الألسنة التي استوحته في الماضي، ولم نجربّه في الحاضر لوصف ألسنة أخرى إمّا معروفة وذات نحو تقليديّ راسخ كالفرنسيّة أو الأنكليزيّة، أو غير معروفة ولا تمتلك وصفا نحويا سابقا.

ليست الحداثة في ذاتها، وبمفهومها التاريخيّ، معيارا علميا، وإلا صار من اللازم على المعمارين الاستغناء عن هندسة إقليدس. فالنحو التقليديّ كهندسة إقليدس ما زال ساري المفعول في الكثير من البلدان المتقدّمة وغير المتقدّمة. إنّما يختلف تاريخيا عن اللسانيّات الحديثة في سنّه بحكم امتداد عمر هذه النصوص على فضاء تاريخيّ يغطّي قرونا أطول. فالنظريّة النحويّة العربيّة التقليديّة كالنظريّة التقليديّة النحويّة الفرنسيّة كلتاهما معاصرة للنظريّات اللسانيّة العامّة.

## ٦- نسبة القدم والحداثة في العلم

وفي العموم لا تخضع الأنشطة الثقافيّة لتزمين واحد. فمن المنتجات الفنيّة والفكريّة ما لا يبليه الزمن، فيبقى معاصرا لكلّ عصر، مهما تغيّرت ميولنا في قيم الجمال والخير والصدق. وما يصدق لتزمين التطور في علم الفلك أو الفيزياء لا يصدق في تزمين التطور في الكيمياء أو علوم الحياة. ومن لا يعلم أنّ تطوّر المنطق الرياضيّ جاء متأخرا عن



تطوّر الرياضيات الحديثة؟ لكنّ هذا لم يمنع من أن يكون تطوّر العامل الجوهريّ في تطوّر الرياضيات المعاصرة.

وفي هذا التزمين المتنوع، رأينا أنّ المفاهيم اللسانية التقليدية، وإن كانت بداياتها أقدم، فقد بقيت تشتغل في العالم موازية للأفكار اللغوية الحديثة. ذلك أنّ مفهوم الحداثة نفسه في معناه التاريخيّ البسيط مفهوم نسبيّ جدًّا<sup>(١)</sup>. فإن يكن سقوط القسطنطينية حدثًا جديرًا بالاعتبار في تقسيم التاريخ، فالأحرى أن تكون الدولتان الإسلاميتان العثمانية والمغولية بالهند وما يتبعهما دولتين حديثتين<sup>(٢)</sup>.

إذا تركنا جانبًا هذا التشكيك في تزمين الحداثة، واقتصرنا على العلاقة بين اللسانيات التقليدية واللسانيات الحديثة، فمن الأوهام الشائعة الاعتقاد في أنّ اللسانيات الغربية عاشت قطيعة إبستمولوجية بين مضيها التقليديّ وحاضرها المستحدث. فقد عاشت اللسانيات التاريخية والنحو المقارن قرنا كاملا من التعايش والتفاعل بين المفاهيم والمناهج التقليدية والمستحدثة. ورغم كلّ ما قيل عن دي سوسير، لم تكن

(١) من وجهة نظرنا الحضارية، تبدأ العصور الحديثة، على الأقلّ بالنسبة إلى الحضارات المتوسّطية، بين القرنين العاشر والثاني عشر ميلاديًا. ففي تلك الفترة حدث التغيّر الأساسيّ في حضارات الشعوب الواقعة في محيط الصراع بين الثقافتين اللغويتين الكبرتين ثقافة اللسان العربيّ ذات البعد العالميّ، وثقافة الألسنة الغربية الصاعدة.

(٢) لا نسلّم بأنّ العصور الحديثة بدأت مع سقوط القسطنطينية وأنّ ما قبلها عصور وسيطة. وفي الواقع التاريخيّ لم يكن الفرنسيّ والأنكليزيّ والبرتغاليّين وغيرهما من الأوربيّين يتعاملون مع دولتي سليمان القانوني وجلال الدين أكبر على أنّهما ممثّلان لحضارتين متخلفتين تعيشان عصرا حديثا بلا حداثة حقيقية.

دروسه خالية من المفاهيم والمناهج التقليدية التي نقد بعضها واستلهم بعضها الآخر.

لذلك نشدد على أن الجدلية القائمة في الثقافة العلمية الغربية، على صورة ضمنية وصريحة، حسب الحالات، بين المفاهيم والمناهج التقليدية من جهة والمفاهيم والمناهج الحديثة، يمكن أن تتحقق على صورة أخرى في ثقافتنا، متى أحسنّا الجمع بين القديم الحضاري والحديث العالمي بمنهج متوازن ومعقول، يستند إلى مبادئ الإستمولوجيا، وينتفع بدروس التأريخ العلمي وبفلسفة العلوم والمعرفة عموماً. فالجدلية العلمية أثمر من كل سجل وجدل عقيم.

يستدعي هذا كما رأينا مراراً أن نعتبر اللسانيات العربية التقليدية جزءاً من تاريخ اللسانيات العامة ندخلها من باب الحاضر العلمي. فإن كانت بداية التاريخ ماضياً، فبداية التاريخ لا تكون إلا في الحاضر وبناء عليه. تدعم هذه الملاحظات على بساطتها أسلوباً في التعامل مع النصوص التقليدية يقوم على المبدأ المذكور أعلاه؛ وهي أنه إذا كانت لنا فكرتان متجانستان متعاقبتان في تاريخ العلم فالأقوى منهجياً هي الأولى بالاعتبار في التقييم؛ فالعبرة بالأصول المنهجية والمفهومية التي على أساسها نحدد علاقة الأقوى بالأضعف [ < / > ]، ما دامت هذه العلاقة هي الدالة على الحكم التقييمي وما ينجر عنه.

## ٧- التأخر المؤسسي للدراسات العربية

ماذا كان يحصل في تاريخ اللسانيات العربية وفي تاريخ اللسانيات العامة لو كانت الشعوب العربية في القرن التاسع عشر، أو بعضها على



الأقل، مكتسبة أولاً لمعرفة محترمة ومنظمة منهجياً لعلومها اللغوية، وقادرة ثانياً على متابعة المعرفة الغربية؟

ليس لـ"لو" من فائدة عملية في الظاهر ما دامت حرف امتناع لامتناع، غير انتفاء الممتنعين المفترضين خلفاً. إلا أنها في الواقع تفيدنا في الوعي ببعض الأشياء.

أولها أن المعرفة اللغوية العربية كانت في معظمها "إرثاً متروكاً" لا يعرف أغلب الورثاء وجوده وحدوده كبعض الأراضي الزراعية وكبعض الصناعات والتجارات التي عرفتها الحضارة العربية في بعض عصورها المزدهرة، وأتينا إلى الآن ما زلنا نتعامل معها باعتبارها إرثاً رزقنا به لا كسبا كسبناه وننميه بالعمل الخلاق، كما ينمي صاحب المال رأس ماله، لا كالورث يأكله ويستنفده. لا نستثني من القرن التاسع عشر سوى قلة قليلة جداً لم تكن معرفتها في الغالب تتجاوز بعض المتون التعليمية السائدة والمجمدة إلا من ندر. وكذلك الأمر في المؤسسات التعليمية التقليدية كالأزهر بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب. وتواصل هذا الضعف إلى النصف الأول من القرن العشرين، ولم يزل شائعاً في الكثير من المؤسسات الجامعية العربية. ولم تبرز إلى الآن فرق في البحث تجاوز مجهود الأفراد لتكوّن مدارس منهجية منظمة ذات مشاريع مخططة. وذلك لعدم تعوّدنا على البحث الجماعي التراكمي المخطط والمراقب للبرامج والفرضيات والنتائج.

الثاني وتبعاً للأول أن معرفتنا باللسانيات العربية من هذه الجهة لا تختلف عن معرفتنا باللسانيات في فترة نشأتها، ولا تختلف معرفتنا باللسانيات في تلك الفترة، وهو الأهم، عن معرفة أغلب المثقفين الأوربيين

بها. فبالمقارنة بالعالم الغربي المثقف في القرن التاسع عشر، كنا غير بعيدين عنه في الجهل بالأفكار المستحدثة، بل كنا، على خلافهم، متأخرين جدًا في معرفة النصوص العربيّة، وفي القدرة على تحليلها والاستفادة منها، وإليهم يرجع الفضل في إعادة اكتشافنا لها. ولست على يقين أننا إلى اليوم نحسن قراءتها خيرا منهم، لقصور في مناهج النظر.

الثالث أننا في بدايات اللسانيّات، وطوال مدّة تجاوز القرن والنصف، أضعنا فرصة التأسيس للعلم الحديث انطلاقًا من مكتسباتنا العلميّة، كما أسّسوا له انطلاقًا من مكتسباتهم. وهذا ما يجعلنا اليوم غير مشاركين في تنمية المعرفة الإنسانيّة، وليس لنا من النظريّات والمناويل والأفكار ما به ننافس الشعوب الأخرى. فلا نحن منخرطون في تقدّم العلوم اللغويّة، ولا نحن متقدّمون في معارفنا اللغويّة على صورة تؤهّلنا للعالميّة وللكونيّة، باستثناء بعض الكتابات الناجمة عن مجهودات فردية منعزلة لا تكوّن داخليًا حركات واتّجاهات علميّة معتبرة، وأغلبها لا يعدو أن يكون استيرادا علميًا لا غير.

لنذكر أمثلة من الفرص الضائعة في دمج اللسانيّات التقليديّة العربيّة في صلب اللسانيّات العامّة نتيجة الالتقاء بين ضعف متابعتنا للتّيّارات الفكرية العالميّة وللنظريّات والمناهج اللسانيّة العامّة، وبين ضعف تناولنا المنهجيّ والمنهج للسانيّات التقليديّة العربيّة<sup>(١)</sup>.

## ٨- الساميات وسياسة الفرص الضائعة

أضعنا منذ القرن التاسع عشر فرصا عديدة للمشاركة بمكتسباتنا

(١) أغلب الأمثلة الآتي ذكرها وردت مختصرة في محاضرة ألقيناها في جامعة الملك سعود: 'بعض الأصول المنهجية في





العلمية في الجدليات الفكرية العاملة في تطوير اللسانيات.

لا نعني بالجدليات الفكرية العناد السجالي القائم على إبطال قول الخصم انتصاراً لقول الأهل. بل نعني التسلح بالمفاهيم والمهاج والنظريات الحديثة لمناقشتها بحسب قدرتها على وصف المعطيات اللغوية المختلفة وتفسيرها بنظريات ذات أحكام اختبارية متماسكة ومقتصدة وشاملة، وقدرتها على التكهن باستبصار المعطيات اللغوية غير المشهودة اختبارياً. وهو ما يستدعي الانطلاق من المعرفة العلمية الحاصلة في العلم الكلي الشامل لحظة النظر فيها، وما تثيره من إشكالات وافتراضات وفرضيات قاصرة حسب تقييم الناظر فيها، لاقتراح البدائل المستخرجة من أرشيف العلم، تماماً كما فعلت كثير من العلوم، وكما فعل الكثير من اللسانيين الكبار المنظرين كدي سوسير وتشمسكي<sup>(١)</sup>.

ذكرنا في مبحث سابق كيف تمكن المستشرقون في القرن التاسع عشر، في إطار اللسانيات التاريخية، من تحديد الخصائص الأساسية للألسنة السامية، على وجه يبدو قائماً على مفاهيم لغوية مستتبطة. والواقع أن النواة الرئيسية للنحو المقارن في الساميات قائم على ما أسميه بالنظرية النحوية العربية التقليدية، حتى وإن استعمل الكثير من الدارسين مصطلحات ذات صلة بوصف المستعبرين للعبرية القديمة وللأرامية. لكن القضية التي تهمننا ليست هذه. فسيان أنهم اقتبسوا أو لم يقتبسوا، فهذا الأمر موكول إلى من يدرس دراسة مقارنة بين نصوص النشأة في دراسة الساميات وما جاء في التاريخ من أوصاف لها بناء على

(١) تماماً كما فعل لافوازيبي في الكيمياء بالرجوع إلى التفكير الذراني عند ديمقريطس وإقليدس، رجع تشمسكي إلى اللسانيات الديكارتيّة.

## النظرية النحوية العربية.

إنّما الأهمّ أنّنا، كما فوّتنا فرصة المشاركة في تركيز الدراسات السامية بين القرنين التاسع عشر والعشرين، لم نعمل بعد شيئاً جديراً بالاهتمام لتكوين مدرسة عربية لدراسة الألسنة السامية من وجهة نظر أهمّ لسان ساميّ في التاريخ الحديث. فنحن إلى الآن لا نهتم بمأسسة هذا المجال، نهمله، وإذا اهتمنا به فنحن في شأنه عالة على غيرنا، نتقبله كما يقدم إلينا على الأطباق، لا نعرف بوضوح أهمّ التوجّهات والفرضيات المتحكّمة في النتائج. وليس لنا أيّ مشاركة نقدية في تصديق نظريّاتها، وتمحيص منهجيّاتها.

## ٩- البنيوية وضياع فرصة التأسيس للسانيات مجاوزة

الفرصة الثانية التي أضعتها هي فرصة افتتاح اللسانيات الوصفية المعاصرة مع فردناند دي سوسير. وفي هذا المضمار كانت الخسائر، من وجوه عدّة، أكبر ويعسر حصرها في كلمات. وإنّما نكتفي بلامح سريعة عن بعضها.

أهمّها أنّنا لم نكن على علم دقيق بالنحو العربيّ وبالنحو الفرنسيّ بالخصوص، بما يكفي أوّلاً لفهم أنّ نقد دي سوسير للنحو التقليديّ إنّما هو نقد لنحو لسانه الذي يعرفه، لا نقد لأنحاء ألسنة أخرى لا يعرفها<sup>(١)</sup>. فكثير من العيوب التي أسقطها اللسانيّون العرب على النحو العربيّ، فشوّهوه بها انطلاقاً من المفاهيم السوسيرية، إنّما تصدق على تاريخ النحو الفرنسيّ، باعتباره يمثل النموذج النمطيّ للألسنة الأوربيّة، أكثر

(١) أهمّ الألسنة السويسرية هي لهجات ألمانية وفرنسية وإيطالية. وفردناند دي سوسير سويسريّ من منطقة ناطقة بالفرنسية.



مما تصدق على النحو العربي.

من ذلك أنّ النحو العربي لم يفرض منوالاً نمطيّاً للعربية بناء على قرار سياسيّ كالنحو التركيّ أو العبريّ المعصر، أو بناء على نصّ دينيّ كالسنسكريتيّة، بل قام على وصف المشترك الدارج بين لهجات اللسان العربيّ، وهو مشترك رسّخته التقاليد العرفيّة العربيّة في أقوالها النموذجيّة كالشعر والخطبة والقرآن نفسه اعتماداً على لهجات القبائل الممثّلة أكثر من غيرها لهذا المشترك الدارج<sup>(١)</sup>. وهو ما لم يقع في تاريخ النحو الفرنسيّ.

فالنحو الفرنسيّ قام على أساس تفكير علميّ منظمّ بأمر ملكيّ صادر عن الملك فرنسوا في القرن السادس عشر ونفّذ بالخصوص في فترة التأسيس الأكاديميّ لريشليو فما بعده انطلاقاً من لهجة البلاط التي لا يتعدّى متكلّموها في البدء الألفي أو الثلاثة آلاف من الشخصيات المتكلّمة بكلام مهذب من دارجة جزيرة باريس الضيقة آنذاك. وذلك قبل أن تستقيم الفرنسيّة الرسميّة مكتوبة بتهديب أدباء ومفكرين أهمهم المسرحيّ ميار.

أمّا عربيّة علم النحو المبدوء بأبي الأسود والمكتمل مع سيبويه مرورا بالطرفين المحورين عبد الله بن أبي إسحاق والخليل بن أحمد، فقد

(١) لم يكن الحدث القرآنيّ سوى عامل دينيّ على المحافظة على المشترك الدارج. وشتان بين أن يكون العامل الدينيّ حثّاً وتحضيضاً على استخراج الأحكام المتضمّنه في اللسان الذي أنزل به القرآن حتّى لا يتغيّر المشترك الدارج فيصبح النصّ الدينيّ غير مفهوم، وبين أن يكون النصّ القرآنيّ هو موضوع الوصف، لا السماع عن العرب المتكلّمين بهذا اللسان. وهذا أمر يعرفه جميع النحاة الكبار. فما يروج اليوم بين المحدثين، وبين بعض المستشرقين لا أساس له في تاريخ النحو.

كانت عربيّة كلّ أعرابيٍّ وأعرابيّة تتحوّ بالسليقة سمت الكلام المنطوق به فعليّاً عند عامّة الناس «ممنّ ترضى عربيّته» عند العرب أنفسهم، لا عند سيّبويه. وذلك أنّ الدارجة المشتركة المنعوتة في الذكر بـ«اللسان العربيّ المبين» لم تكن الدارجة العربيّة الوحيدة. فقد كان للسان العربيّ دارجات ولهجات أخرى مكتوبة منذ قرون في أقصى الشمال وأقصى الجنوب. وإنّما كانت الوسط المستقرّ منذ قرون قبل الإسلام. فما وصلنا من شعر ونثر منذ القرن الخامس ميلاديّاً يدلّ بأبنيته النحويّة، ولا سيّما الصوتيّة الصرفيّة منها، أنّ نظام هذا الدارج المشترك يعود إلى قرون سابقة.

هذا ما يجعل الكثير من الآراء التي انتشرت منذ النصف الأوّل من القرن العشرين مواقف سلبية من التراث، تعبّر عن انتقادات كثيرة في غير محلّها، تقوم على فهم بدائيّ للوصفيّة وللمعياريّة، كما تقوم على اعتبارات وإشكالات بنيويّة تجاوزتها المناهج اللسانية في علاقة اللفظ بالمعنى، وأقسام الكلام، وفي المقولات وغيرها. ولكنّها بقيت آراء سارية المفعول إلى الآن في تقييم النظريّات التقليديّة، وفي ادّعاءات تقويمه، كالقول في الإضمار والتقدير والعمل.

وهكذا أضعنا بين الثلاثينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي فرصة ثمينة في نقد الكثير من التوجّهات اللسانية على أسس اختباريّة مهمّة، كما أضعنا مناسبات عدّة لإبراز تقدّم بعض التصرّوات القديمة على بعض التصرّوات الحديثة.

لكنّ فاقد الشيء لا يعطيه. وما نفتقده هو الروح المنهجية في معالجة المعطيات اللغويّة. وهي روح لا تتكوّن عند الدارس إلا بثقافة علميّة واسعة ومجاورة للسانيّات، وثقافة فلسفيّة علميّة مبنية على الإستمولوجيا



وتاريخ العلوم.

### ١٠- الفرصة الصوتية الصرفية المعجمية الضائعة

لم يكن النحو التقليدي الأوربي منذ الإسكندرية سوى علم في الكتابة متطور. لذلك فإلى الآن ما زالت العبارة الأوربية المعبرة عن النحو، أي «قرامر»، عبارة تتذكر أصولها الكتابية كما أشرنا في مبحث سابق.

صحيح أنه لا مشاحنة في المصطلحات. فكثيرا ما لا يكون المصطلح غير اسم أشدّ اعتباطا من اسم العلم. لكنّها فرصة، والحقّ يقال، لإرجاع بعض اللكمات الظالمة في حقّ النظرية العربية التقليدية القائمة على وصف المنطوق لا المكتوب. لكنّها وإن كانت في الظاهر موجّهة للتقاليد النحوية الغربية فهي راجعة في وجوهنا.

لم يكن الجانب الصوتي في التقاليد الغربية أساسيا. فالنحو المعتمد على الكتابة محتوم عليه الوقوف عند الخط وقواعد الرسم دون الأصوات. وبقي النحو الفرنسي، وهو الأنموذج في التقليد الغربي، محتفلا بالرسم دون الصوت حتّى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين<sup>(١)</sup>.

لم تعرف الدراسات اللغوية الغربية أهميّة علم الأصوات إلا مع النحو المقارن. ومع سليل النحاة الجدد، دي سوسير، تقدّم هذا العلم

(١) . هكذا تعلّم جيلي والجيل السابق له الفرنسيّة في عهد استعمارها المسمّى رسميا بالحماية للدولة التونسية التي كان ملكها غير نافذ المفعول. وإلى الآن يبقى كتاب قريفيس في طبعاته المتتالية شاهدا على محاولة النحو التقليدي الفرنسي تأهيله اللساني الحديث.

*Grevisse M. 1955 6<sup>e</sup> ed/ 1969 9<sup>e</sup> ed. Le Bon Usage. J. Duculot. S.A.*

قليلاً. وسرعان ما أنزله الأمير تروبتسكوي عن عرشه بكتابه الشهير. لا مقارنة بين عمق تروبتسكي وما خلفه نحائنا وعلماء التجويد والقراءات. لكن، من المفيد أن نعرف أن نشر علمه في فرنسا كان بفضل ترجمة كونتينو له. وكنتينو سامياتي الاختصاص، مستعرب شديد الاطلاع على الصوتيات العربية التقليدية، حرص على ترجمته والتعريف به عالمياً لما وجدته في كتابه من عمق ساعده على فهم التقاليد العربية في هذا العلم، وعلى دراساته للهجات العربية.

هكذا استدرك المستعرب السامياتي بعض ما أضعاه العرب من حقهم في المشاركة بمكتسباتهم العلمية في تطوير فرع مهم من اللسانيات. وعلى نحو شبيه بكانتينو، ولكن على وجه آخر، شارك ماك كارتني في أواخر السبعينيات من القرن الماضي في استلهام العروض العربي في تطوير علم الأصوات.

إن كان المثل يقول "بيدي لا بيد عمرو" فقد قلنا العكس.

الرابط بين تربتسكوي والصوتيات الحديثة، أن تروبتسكوي لم يطور منهجية الدراسة الصوتية فقط، بل كان مؤسساً للصرفيات الصوتية. وفي تقديرنا أن تطوّر الصوتيات المقطعية تدخل في منطق فكريّ عام غير غريب عن نظرة الخليل الثاقبة. وهو نفسه المنطق النظامي الذي تحسّسه دي سوسير قبل تروبتسكوي بتأسيسه للصرفيات الصوتية، والذي أدّى في نصف قرن إلى الدراسات المقطعية الحديثة بدور فعال من المختصين في الساميات.

وليس هذا الجانب الصوتي بالغريب عن الجوانب الاشتقاقية المعجمية، وعن اهتمام نحونا بالأوزان والصيغ، وعن صلة هذه الاهتمامات



الصرفية بمفهوم الجذر في الألسنة السامية، وما تعتريه من زوائد صرفية، ذات قيم دلالية مقولية دنيا مفيدة في تحليل الكلمة المعجمية وفي فهم المفردة الإعرابية.

يزيدنا هذا اقتناعاً بأننا قصرنا في تأهيل لسانياتنا التقليدية للاندرج في التاريخ العلمي على صورة إيجابية، تجاوز مجرد التنويه بمجدها، ومجرد الدعوة إلى التخلي عن دراستها، أو إلى دراستها دراسة الآثاريين للخرب الرومانية والفرعونية. فليس هكذا تتعامل العلوم مع أفكارها القديمة.

أمّا ما أضعناه من فرص في النحو والإعراب، فهي من جنس آخر. لكن، ما النحو عند النحاة المؤسسين؟ وما الإعراب في الأصل؟

### ١١- في ما اعتري مفهوم النحو وأقسامه

الأصل في علم النحو أنه العلم بكلّ ما من شأنه أن يجعل المتعلم له منتحياً سمت العرب في كلامهم، ينطق بأصواتهم وكلماتهم وجملهم، يركبها كما يركبونها، ويدلّ بها عن أغراضه كما يدلّون. وبهذا المعنى كتبت أمّهات كتب النحو التي بنيت عليها المطولات ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول لابن السراج، وعليها واصل السيرافي وغيره.

لعبارات النحو والصرف<sup>(١)</sup> والإعراب مفاهيم شائعة ناتجة عن

(١) القدماء أميل إلى عبارة التصريف في التعبير عن علم أبنية الكلمات وما ما يطرأ عليها من تغييرات بسبب المطابقة النحوية داخل الجملة أو المقامية خارجها، أو بسبب الخصائص الصوتية لمكوناتها. لكنّ بعض ما يعتبرونه تصريفاً صرنا أميل إلى اعتباره اشتقاقاً، وهو ما نلاحظه في المجموعة التالية (ضرب الضارب الضراب المضروب ضرباً على المضربة بالمضرب...). فيبقى الصرف شاملاً للآتين

عادات تعليمية تعود جذورها في الأغلب إلى اختيارات تعليمية بدأت تظهر بوادرها حوالي ق ١٢/٦م، واستفحلت عند المتأخرين في تصنيفهم لعلوم العربية، ثم ورثتها المدرسة الحديثة كما هي بدون تغيير، وترسخ في مؤسساتها التعليمية في تنظيم إداري صلب لا يعين المجتهد على المراجعة. وقصة النحو قصة شبه عائلية، وقع له ما يقع لبعض العائلات حين تكبر وتصبح أسرا مركبة من عائلات، يذهب بعضها في الاستقلال عن بعض. فقد كان النحو في البدء جامعا لكل الشمل يسكن في كتاب واحد مثاله النمطي سيبويه. ثم بالتفصيل وتدقيق التفصيل، تفرعت علومه، وراح كل فرع يستقل ببيت له في المنزل الأسري، على وجه يبدو معقولا وجاريا في كل العلوم، لولا أنه استفرغ قلب النحو من أهم مقوماته، وهو الإعراب، فاختزل اختزالا مضرا بمفهومه الأصلي الشامل، وصار غير صالح لترجمة المفاهيم العربية التقليدية إلى المفاهيم الغربية المستحدثة<sup>(١)</sup>، والعكس بالعكس.

ذلك أن النظريات العلمية في جميع العصور والأقوام معرضة لتوسيع المفاهيم وتضييقها بحسب ما تختاره من إمكانات الوصف والتفسير. وينعكس ذلك على فهم المصطلح انعكاسا قد يحدث اللبس في التأويل والخطأ في التقييم. فإن قالت نظرية ما أن (سا+صا=عا) وقالت الأخرى أن (سا+صا+ضا=عا)، فقد تعتبر إحداهما غالطة، إذا لم تعلم أن

(١) نفي بترجمة المفاهيم النظرية التعبير عن نظرية آ بمصطلحات نظرية با، كأن نقول مثلا أن عبارة كلمة في النظرية العربية تدل في سياق عن الوحدة الصفري في مستوى التركيب الإعرابي، وفي سياق آخر عن الوحدة الدنيا في مستوى التركيب الصرفي، أو الوحدة الدنيا الدالة على المعنى. والعكس بالعكس. ومن أحسن ضروب الترجمات المفهومية. ترجمة المفاهيم إلى رموز كونيّة.



إحداهما توسّع صا أو تضيّقها بتقسيمها أو عدم تقسيمها إلى صا+ضا .  
فأمّا الإعراب فقد بقي في دار أبيه، أي النحو، لكونه في الأصل عمدة  
العائلة ومنظّمها، لكنّه وحل في علاماته لشدة ما اهتمّ الأوّلون باللحن  
فيها حتّى صارت كالشجرة الحاجبة للغابة، فصار كالمختصّ في الحركات  
والسكنات، وترك أمر التركيب لكلّ الأسرة النحويّة<sup>(١)</sup>. وأمّا الصرف،  
فقد استقلّ ببعض مسائله التي بدا له أنّها لا تدخل في النشاط النحويّ  
الرئيسيّ الذي يسيّره الإعراب، وخرج من بيت النحو إلى بيت مجاور.  
وما بقي منه ملتصقا بالإعراب، فقد ظلّ مقيما بدار النحو. وأمّا معاني  
النحو، فقد تركت بعض حوائجها في المنزل الأسريّ لاحتياج الإعراب  
إليها، ورحلت إلى مقرّها الجديد بدار البلاغة، لتتزوّج بالبيان وتتجب  
منه وجوه البديع.

بدأت ملامح هذه القسمة منذ اهتمام المازني بالتصريف واهتمام وابن  
السراج بالاشتقاق، لكنّ البادرة الأكثر تأثيرا كانت مع الكافية والشافية  
لابن الحاجب، ورسّخت القسمة بمفتاح العلوم للسكاكي. ولم يكن لهذا ولا  
لذاك أدنى رغبة علميّة مفهوميّة في الفصل، إنّما كان إجراء تعليميّ غرضه

(١) إن كان الإعراب مصطلحا مركّزا على أواخر الكلمة، فذلك من حيث كون  
الحركات لا تبنيتها بلزوم مطلق بل تعثرها بحسب وظيفتها في التركيب.  
فالتركيب هو الموجب للإعراب، وإنّما سُمّي الكلّ باسم الجزء على سبيل المجاز  
في التسمية كتسمية القطر التونسيّ بتونس اسم عاصمتها، أو الجزائر، أو رومة  
في القديم عصر الرومان، أو كتسمية الجغرافيا بهذا الاسم الذي يعني صورة  
الأرض والحال أنّ الجغرافيا لا تقتصر على رسم الخرائط، أو تسميتك الجبر  
بالجبر في الرياضيات والحال أنّ علم استنباط المجهول من المعاليم لا يكون كلّهُ  
بالجبر، بل يكون أيضا بالمعادلة وبعمليات أخرى.

فصل المستويات النحويّة بعضها من بعض لتوضيح خصائصها لا غير. وليس النحو في النظرية التقليديّة قسيم الصرف<sup>(١)</sup> كما هو شائع في التعليم بناء على المتأخّرين من عصور الانحطاط<sup>(٢)</sup>، بل قسيم الصرف الذي هو في أبنية الكلم إنّما هو الإعراب عن المعاني بالألفاظ المبنية بعضها مع بعض. ولما كان كلاهما يحتاج إلى اللفظ للدلالة عن المعاني، كانت مكونات اللفظ الصوتية مشتركا بينهما. لذا جاء علم الأصوات في كتب النحو في باب المشترك بعد القول في الإعراب والصرف. فالنحو منذ سيبويه إعراب وصرف وصوتيات. وإنّما شاعت تسمية الإعراب بالنحو، لكون الأبنية في إعراب العربيّة لا تكون بلا تصريف، لشدة التصريف في العربيّة.

## ١٢ - في مفهوم الإعراب والنظم

ومصطلح الإعراب مشتقّ من الجذر [ع.ر.ب] ومعناه الفساد والزوال<sup>(٣)</sup>، أدخلت عليه الهمزة الجعليّة في معنى الإزالة والسلب، كدخولها على [ع.ج.م] في [أعجم] للدلالة على إزالة العجمة.

(١) «واعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة» (رضي الدين الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، تحقيق محمّد نورالحسن ومحمّد الزفزاف، ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢/١٩٨٢، ص ٦.

(٢) يؤكّد المحقّقون في هامش المرجع السابق قول الرضي مدعّمًا بالاستشهاد بتعاريف المتقدّمين، ثمّ يستدركون بتعاريف المتأخّرين بدون تبرير.

(٣) ومنه «عربت معدته» أي فسدت، ومنه «العرب العاربة»، سمّوا بهذا الاسم في القديم لكونهم بدوا خارجين عن نظام الدولة الآشورية ويفيئون في الصحراء، وربّما سمّوا بذلك قبل ذلك العصر، ونعت الزائلون منهم بالعاربة.



وسمّي الإعراب بالإعراب لكونه إبانة وتنظيماً للمعنى بعد أن لم يكن. وذلك أنّ المعنى في ذهن المتكلم فاسد<sup>(١)</sup> كالخواء، ومنعدم زائل، في حكم المخاطب. فيزيل اللفظ فسادَه ويزيل زواله. فينتظم موجوداً بيّناً. وليس المقصود باللفظ حركات الإعراب من ضم وفتح وكسر، وإلا كان المعنى في قولك «حركات الإعراب» هو «حركات الحركات»، بإضافة الشيء إلى نفسه لفظاً أو معنى؛ وهذا لا يجوز في العربية ولا في غيرها، وهو نفس الشيء في قول البعض «علامات الإعراب». فهذا دليل على أنّ الإعراب غير الحركات وسائر العلامات اللفظية في مصطلح المحققين من النحاة<sup>(٢)</sup>.

إنّما الإعراب هو تلك القيمة المتأّتية من الاختلاف<sup>(٣)</sup>، والمسماة بالرفع والنصب والجرّ، بين معاني الإعراب التي هي حالاته بالتعبير المعاصر. ولا يكون ذلك إلا بعمل العامل في المعمول<sup>(٤)</sup>. ولا يكون هذا العمل المحدث للاختلاف المبين بالحركات والعلامات حتى يركّب المعمول إلى عامله، حسب عبارة الرضويّ. وذلك أنّ حالة الرفع التي لا تأخذ قيمتها إلا بمقابلة النصب والجرّ، والعكس بالعكس في جميعها، لا تكون إلا بفضل اختلاف الفاعلية عن المفعولية والإضافة، كلاً بالنسبة إلى كلّ. وليست هذه

(١) الفساد في مصطلح الفلاسفة العرب هو الكون غير المنتظم كالخواء، ونجده بهذا المعنى في استعمالات علمية عدّة ومنها النحو.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد. باب الإعراب.

(٣) أي، في تحليل الجرجاني، أنّ الرفع قيمة متأّتية من كونه غير النصب والجرّ، وكذلك النصب والجرّ.

(٤) نصّ الفارسي متضمّن في المقتصد.

المعاني المسمّاة بمصطلحاتنا الحاضرة وظائف معاني ممكنة إلا بفضل وجودها في الجملة، بالمعنى الأوّل للجملة حسب مبدعها وهو المبرّد<sup>(١)</sup>. فجملة «قام زيد» وجملة «ضرب زيد عمرا بالسوط»، توفّر الاختلاف المحدث لقيم الرفع والنصب والجرّ بين فاعل الفعل ومفعوله وآلته. وإذن فليس المقصود باللفظ في الأصل ألفاظ الحركات. وإنما هو اللفظ بمعناه في الأصل وهو كلّ ملفوظ لغويّ لا غيره. فعبارة اللفظ تصدق على الحرف والحركة والمقطع والوزن والتنغيم، ممّا هو دالّ، وتصدق على الكلمة والصيغة والمفردة والمركّب والجملة والخطاب مهما كان. وبيعض هذا اللفظ يكون الإعراب عن المعنى، أكان مغنيا عن غيره أم لم يكن. إلا أنّ الفائدة تحصل بالجملة التي يحسن السكوت عليها، فتكون كلاما في المعنى القديم للكلام وهو الجملة المستقلّة المنغلقة على نفسها صناعيا، أي بفضل تمام كلّ عامل بمعمولاته وتعلّق كلّ معمول ممكن بعامل فيه.

ومنه سمّي القول في الجملة بمقدّمة الإعراب. ومنه كان المغني من الكتب القليلة الخالصة لعلم الإعراب بلا تصريح<sup>(٢)</sup>.

وليس من شيء من علم الإعراب إلا وهو مقولّي، أي متصوّر ذهنيّ نوعيّ عامّ شامل لضروب من المتصوّرات، فإذا قلت «ضرب زيد عمرا

(١) المبرّد (ق٣) ط. د. ت.، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

(٢) أعني «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» لابن هشام. فليس المقصود بالأعراب في العنوان الأعراب، وإلا لكان ساخرا من الفقهاء والأصوليين الذين إليهم حبر هذا الكتاب؛ بل هي جمع لإعراب.



بالسوط»، فما هذه الجملة سوى تمثيل مقوليّ لأقوال ممكنة على نفس السبك. فهي مثال نمطيّ لكلّ قول من نمطها العامليّ. إلا إذا قلتها فعلا في مقام بعينه مخصوص بشخص اسمه زيد وآخر عمرو بحيث الأوّل شاهدهته يضرب الثاني بسوط رأيته فعلا. ففي هذه الحالة لم تعد «ضرب زيد عمرا بالسوط» تمثيلا مقوليا نمطيا للعمل الإعرابيّ، بل خرجت من الإعراب إلى النظم، وصارت خطابا حقيقيا مجاله البلاغة لا النحو، وإن كانت مسبوكة على ذلك المثال الإعرابيّ، ومتممة له تمام البيان للمعاني التي هي في الأصل تمام النحو<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أنّ علم الإعراب في النظرية النحويّة العربيّة ليس العلم بحركات الإعراب وعلاماته كما شاع عند المتأخّرين بتأثير من المختصرات المدرسيّة المبسّطة للنظرية، وبفهم مدرسيّ قاصر، ولا هو العلم بالحالات العربيّة المجسّدة في العربيّة للمقولات الوظيفيّة الكبرى. بل هو العلم بعمل العامل في المعمل على وجه بمقتضاه يكون التركيب الموجب للوظائف المقوليّة حالاتها الإعرابيّة المجسّدة بالعلامات الصرفيّة. فالعلامات، وأساسها الحركات، إنّما هي وحدات صرفيّة، أو كلمات كما أشار الرضيّ، لمعان ووظائف إعرابيّة، تدخل على الكلمة المشتقّة لتجعلها مع وحدات صرفيّة أخرى مفردة إعرابيّة، أي مفردة تدخل في بنية إعرابيّة أساسها العمل.

إلا أنّ تحقّق الكلمات في علم الإعراب، وإن كان تحقّقا معجميا،

(١) السكاكي (أبو يعقوب يوسف - ق٧) (د،ت)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة،

فليس هو في النظرية النحوية الخالصة تحققًا واقعيًا؛ بل هو تحقق لفظي مقولي خالص، أي تحقق قانوني مجرد لأقسام الكلام وضروبها في جمل نمطيّة كـ «ضرب زيد عمرا» و «كرم بشر» فـ «كان كريما»، حيث العنصر يمثل مقولة معجميّة لا وحدة معجميّة، حتى وإن كان التمثيل بشاهد. ومتى تحققت لفظا معجميًا حقيقيًا في مقام بعينه بلسان متكلم من لحم ودم، كانت نظاما. وليس من نظم إلا وهو توخ لمعاني النحو في معاني الكلم. والكلم هو ذلك الجمع الواحد المفرد الذي تكون الواحدة منه كلمة. وذلك أنّ الأبنية الإعرابيّة، أي الأبنية القائمة على العمل، إنّما هي، في النظرية العربيّة القديمة، ما يوفرّ المواضع والمحلات القابلة للمفردات المصرفة بحسب المقولات التصريفية المعروفة، وكانوا يسمّون المقولات بالمعاني. فالإعراب هو الذي يوفرّ مثلا البنية القابلة للفعل المتعدّي إلى المفعولين، فلا يكون «خرج» صالحا لهذه البنية [فقامف مف] لأننا لم نتوخّ المعنى النحويّ الذي تطلبه؛ لكنّ إذا أخذنا «ظنّ» أو «أعطى» كنا إزاء بنية توخينا في معانيها النحويّة معاني الفاعليّة والمفعوليّة التي في ظنّ.

وهكذا، فمع الإعراب يكتمل النحو<sup>(١)</sup>، ومع النظم يكتمل الإبلاغ. ولكنّ الثاني الذي هو في البلاغة، لا يكون إلا بالأوّل المتضمّن فيه. وعلى هذا سمت واصل السكاكي. فأين هذا ممّا نقوله في النحو؟

(١) لما كان الإعراب مقتضيا تركيب المعمول إلى عامله، وكان العامل والمعمول لا يكونان إلا بما هما مقولتان معجميتان، لم يكن بدّ من تضمّن المقولة للخصائص العامّة لوحداتها المعجميّة المحتملة صوتيًا وصرفيًا ودلاليًا. وهذا ما نغنيه باكتمال النحو بالإعراب، فهو اكتمال بالتضمّن لا بالمطابقة. ومن ذلك، كان المجاز الذي بمقتضاه صار النحو في معنى الإعراب فأخرج منه الصرف.



### ١٣ - دور التيسير والتبشير باللسانيات في إفقار النظرية النحوية

ليس ما قدّمناه سوى لمحة سريعة تعين على تقدير بعض ما تعرّض له مفهوم الإعراب من إفقار تفاقم خاصة في أواسط القرن العشرين مع بدايات حركة التيسير.

كانت هذه الحركة في الأوّل حركة تعليمية مقبولة الأهداف ثمّ تحوّلت إلى ما يشبه "العقيدة التجديدية"، لا سيّما بعد تسرّب بعض الأفكار اللسانية الحديثة على صورة سطحية جدًّا، لا تتجاوز التسليم ببعض المبادئ العامّة كالقول بالوصفية مقابل المعيارية<sup>(١)</sup>.

من الغريب أنّ الحركة التبسيطية التي انتشرت من أواخر الثلاثينيات إلى أواخر السبعينيات، والتي بقيت آثارها فاعلة إلى اليوم في التعامل مع النصوص التقليديّة، وجدت رموزها في شخصين فاضلين صلتها باللسانيات العربيّة ضعيفة جدًّا؛ وهما إبراهيم مصطفى صاحب «إحياء النحو»، وابن مضاء صاحب «الردّ على النحاة».

إن كان الأوّل مجتهدا تحكّمت في توجّهاته الحاجة الاجتماعية الأكيدة إلى خدمة التعليم والثقافة الوطنيّة، فالثاني فقيه ليس له أيّ غاية علمية سوى أن يقطع الوسائل النحويّة للتأويل غير الظاهريّ. والجامع بين التوجّهين هو الفقر المعرفيّ والمنهجيّ في التصورات والطرق.

لم يكن أغلب المهتمّين بالتيسير النحويّ على علم دقيق بالنظريات النحويّة القديمة والحديثة، ولا بالطرق التربويّة المهتمّة بما يسمّى بالنقل التعليميّ، أي نقل المعرفة العالمة من مستواها العلميّ الرفيع إلى المتعلّم

(١) بيّنّا في أواخر السبعينيات ضعف الأثر اللساني. انظر مقالنا في ذلك «أثر

في مستوى معيّن من التحصيل، ولم يتوفّر لهم الاطلاع على النصوص اللسانية الحديثة، ولا على الكثير من النصوص القديمة. فقد كان الثابتون منهم يواجهون المتون التعليمية المعقّدة وطرق التعليم العقيمة بحسّ فطريّ لم يكن خاليا من الإصابة والطرافة.

أمّا المطلعون منهم على بعض المستجدات اللسانية العالمية، فكانت لهم أخطاء الرواد في كلّ فنّ ومكان وزمان. ذلك أنّ المعرفة اجتماعيّة بالأساس غير فرديّة، وإن كان الفرد خازنها؛ فمهما كان اطلاع الفرد، فهو يبقى ضعيف التمكن ما لم ينشط في مجموعة محترمة العدد، إذ آفة العلم الحصر، وفتور الجدل، وقلة الاختلاف، ولا يشحذ غير النقد والنقض والنقاش.

ومن علامات نقائصهم في المعرفة والمنهج والنظر فرط احتفالهم بابن مضاء، وجعله رمزا لاتّجاههم في التيسير؛ فكأنّه المفتي لهم بأن يأخذوا بالوصفيّة أخذًا ساذجا يشرّعه نصّ أندلسيّ قديم.

ولما كانت اللسانيّات المعاصرة قد قامت، ولا سيّما في فترتها الأولى ذات التوجّهات التاريخيّة والمقارنة وفترتها الثانية ذات التوجّهات البنيويّة، على اختباريّة واقعيّة استقرائيّة معارضة للنحو العامّ التقليديّ النابع بالخصوص من العقلانيّة المثاليّة الديكرتيّة والمتأثر في مقولاته اللغويّة بأصول منطقيّة أرسطيّة مدرسانيّة، فقد تبنّى الميسّرون بالفطرة والرواد غير المتعمّقين في الجدل اللسانيّ موقفا مناهضا للمنطق ورثوه من تلك المعارضة الأولى دون اطلع كاف عمّا كان يجري في الفلسفة اللغويّة واللسانيّات من أفكار منطقيّة حديثة أظهرت نجاعتها في تنظيم الرياضيات وفي تدقيق الأفكار الفيزيائيّة والفلكيّة، وأنتجت البوادر





الأولى للسيميائية والتداولية والنظريات النحوية الممهدة للتوليدية حتى في البنيوية التوزيعية التحويلية ذاتها.

في هذا الجو السطحي العام غير المتعمق في القضايا اللسانية والفلسفية اللغوية، اكتسبت معاداة ابن مضاء العقديّة للتفكير التأويلي قيمة أكبر من حجمه بكثير، أهله للاندرج في تجديد نحوي لم ينجزه ولا أنجزه من احتفلوا بكتيبه. ومن غرائب ما انجرّ عن هذا الاعتبار أن انزلق اسمه في بعض المؤلفات التاريخية الغربية غير المتعمقة في دراسة النظرية النحوية العربية القديمة؛ وذلك على حساب عمالقة في النحو، لا أتردد في اعتبارهم من أسمى الأسماء في تاريخ اللسانيات العالمية بعد الخليل وسيبويه كالجرجاني والسكاكي والأستراباذي وغيرهم.

وفي الواقع، لم تكن غاية ابن مضاء التأسيس لتفكير نحوي أعمق وأقوى وصفا وتفسيرا ممّا كان يشتغل في إطاره عمالقة النحو؛ بل غايته المتواضعة أن يستغل بعض الأفكار النحوية لمقاومة ملكتي التقدير والتأويل اللتين هما، وقبل كل شيء، ملكتان ذهنيّتان عامّتان في الذكاء البشري، تجاوزان النظرية النحوية العربية، وتقوم عليهما الآليات العرفانية الأساسية اللغوية وغير اللغوية<sup>(١)</sup>.

(١) أيّ مسافر في الصحراء أو في البحر المحيط يمكنه الاستغناء عن التقدير والتأويل في قراءة القرائن الطبيعية حتى لا يضيع أو في اقتفاء الآثار حتى يدرك الضالّ أو الفارّ؟ وأيّ طبيب يستغني عن قراءة العوارض قبل العلاج؟ لا يشكّ أحد، في علم النفس أو في علم النفس الاجتماعي، أنّ الإنسانية لم تكوّن عبر التاريخ أنظمتها المعرفية والعقدية وكفاءاتها المهارية بتأويل الظواهر الطبيعية المعينة وتقدير كائنات غير مرئية لتفسيرها؛ وذلك بالآليات ليست في غالب الحالات استدلالية، بل هي أقرب ما يكون إلى التلمّس الأعمى المصيب أحيانا =

ولم يكن ابن مضاء مبدعاً للأفكار، بل مستغلاً لأفكار من اعتبرهم من الخصوم. ومن أهم الأفكار النحويّة التي اقتبسها، واستغلّها لدعم مذهبه، مبدأ كون العمل للمتكلّم؛ فهو مبدأ نحويّ قديم لم يكن مكتشفه، له جذور في النصوص التأسيسية الأولى، وتوضيحات في النصوص الموالية لجيل السيراف في وأبي عليّ الفارسيّ، كابن جنّي وغيره. فلم يكن النحاة يدعون أنّ الفعل هو الرفع والناصب على الحقيقة، ولا «إنّ» كذلك، وإنّما ينصب المتكلّم الاسم ويرفع متى سبق بما يقتضيه تعليقه له بذلك الناصب أو الرفع. ولو كان العامل يعمل بذاته لما وقع لحن في العربيّة قطّ.

هذا، ولم يكن مفهوم العمل في الإجراء النحويّ مفهوماً أرسطوطاليسياً من المنطق ولا من أصول الفقه، ولا كان أغلب المنتقدين له على معرفة كافية بعلم المنطق؛ بل كان أقرب ما يكون من المفاهيم المنطقية اللغوية الحديثة ذات التأثير القويّ في أغلب النظريّات اللسانية المعاصرة. ذلك أنّ مفهوم العامل الوظيفيّ أو الرابطيّ ذي الحدود (أو الموضوعات أو الحجج) الأحادية والثنائية والثلاثية، إنّما هي صيغة عصريّة في المنطق الحملّيّ تآتت من الفلسفة اللغويّة، قبل أن تتفد في علوم شتى، وقبل أنتتبنّاها النظريّات اللسانية لتدرجها في مستويات نحويّة مختلفة وتحت أسماء مختلفة.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٣/١٤ هـ ٢٠١٩/٣ م ٧/٧

= والمخطئ في أغلب الأحيان. أمّا في علم النفس اللغويّ، فالمعروف أنّ إدراك اللفظ الخطابّي قائم على التأويل، تأويل مضمون اللفظ، وتأويل مقاصده، وأنّ ذلك هو السبب الرئيسيّ في سوء الفهم، وفي تقويل السامع للمتكلّم ما لم يقصده.



## ١٤ - فرص الإعراب الضائعة

عملياً، لم يستغن النحو المدرسي في كل المؤسسات التعليمية العربية عن استغلال نظرية العامل في تنظيم الدروس النحوية. وليس من اليسير الاستغناء عن جوهر مفهومها حتى وإن تغيرت طرق التعبير عن الترابطات النحوية وعن التعالق والتعليق والتبعية. فقد كان أغلب المشرفين على هذه المؤسسات أضعف من أن يبادروا إلى تنظيم الدرس النحوي على غير ما نظمه المتأخرون من النحاة. فإلى الآن وإلى غد ما زال المدرسون ينسبون الرفع والنصب والجر للفعل والاسم العامل عمله، وللحرف الناسخ والجار. لكن الخسائر المنجرة عن إهمال النظرية كثيرة وكبيرة في العلم والتعليم. وشتان بين أن يبيع الوارث إرثه، فيخسره لفائدة المشتري، وأن يهمله فيبقى الملك نسياً منسياً وتضيع الفائدة في الكسب. والمعنى بالكسب هنا بقاء المعرفة الحاصلة فاعلة في سيرورة العلم، ببقائها في جدل التاريخ.

ففي التعليم، وهو المتهم بتبرير التيسير، أضع المحدثون على إثر المتأخرين من النحاة الفائدة من "تركيب الإعراب"، إذ الفائدة لا تكون إلا به في القول بفضل عمل العامل في المعمول. ولما كان الموضوع هو لفظ الكلمة دون لفظ المركب، إلا في أمثلة بعينها، لم يكن بدّ للمستعمل، أي المتكلم والمخاطب، من قانون يحري به «المرئيات القياسية»، ولا قانون غير العلم بإجراء العامل في معمولاته، وما ينجر عنه في «مجاري الكلم» إذ «المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب»<sup>(١)</sup>.

(١) تجد الألفاظ المفصلة في هذه الفقرة في شرح الكافية للأسترايازي ص ٢٠-٢٥، ٢١.

باستثناء المجاري فهي عنوان باب في الكتاب كثيراً ما أساء الدارسون قراءته.

ولما كان المستعمل المقصود هو المتعلم في هذا المجال، رأينا سببا من أسباب ضعف المتعلمين في التعبير بالتركيب السليمة؛ وهو الاقتصار على تناول المفردات متناثرة بلا عقد العامل الرابط بينها.

وليس الاختلال في التعليم إلا تبعا لاختلال في النظر الناقد والتتظير العالم في العلم والتعليم على حدّ سواء.

في نفس الفترة التي بدأت فيها الكتابات العربية الحديثة تتساءل في الجدوى من نظرية العمل، بدأ التفكير اللساني في نقد نظيره في التقاليد الغربية في اتجاه بنيويّ بناء يبرز أهمّ ما في النظرية من علاقات نحويّة شاملة. وفي الفترة التي بدأ فيها العرب استعمال الوصفية الساذجة سلاحا لقطع دابر العمل، كانت في أوربا نظريّات لسانيّة معاصرة تستغل الأساس المنطقيّ للعمل لاقتراح نماذج وصفية قابلة للتطبيق على السنة مختلفة.

ففي سنة قريبة من «إحياء النحو»، وقف الدنمركي بالمسلاف وقفه تأمل في مفهوم العامل التقليديّ محاولا بيان نقائصه بالنظر إلى تقدّم المفاهيم اللسانية بعد ربع قرن من دروس دي سوسير، وأعاد نسج أهمّ ما فيه دون أن يلقي به في الأرشيف<sup>(١)</sup>. وليس لنا في هذا المضمار متّسع للبيان. ونترك للدارس أن يدرسه، وأن يقارن بين مطلوبه وما عليه نظرية العامل في حقيقتها عند العرب.

وفي نفس العقد الذي فُتِح فيه تيار التيسير، نشر الورثاء الكتاب الأساسيّ لتتيار<sup>(٢)</sup> بعد وفاته. وهو كتاب رائع في تبويب وانتظامه. وجميع

(١) ن. هيالمسلاف:

Hjelmslev (Louis) 1971, *Essais de linguistique*, Les éditions de Minuit, Paris

(2) . Tesnière L., 1959, *Éléments de Syntaxe Structurale*, Ed. Klincksieck, Paris



فقراته مرتبة مرقمة على منهج تربوي بسيط وعميق. ذلك أنه في أصله ثمرة تفكيره في دراسة الألسن الصقلية وتعليمها. ومن صفحاته الأولى أثبت مفهوم العامل، مستفيدا بالمفاهيم المنطقية والعلمية الحديثة، ومعتمدا في أمثله على ألسن عدة بينها بـ٣٦٦ رسما تمثيلا ابتدع أشكاله على وجه مخالف للتشجير وما يشبهه من تمثيلات بنوية، حتى تكون التمثيلات رسوما مناسبة لفكرته في العامل ومعمولاته المسماة عنده بالفواعل.

وبينما كان دعاة التخلّص من العامل يواصلون تكرارهم دون اقتراح نافع جديد، انبرى تشمسكي بين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بنظرية التحكم والربط. وهي صيغة حديثة في مفهوم العمل والعامل والصدر، بتعابير حديثة وصيغ مفهومية ووصفية وتفسيرية مجاوزة للقديم غير مناقضة لفكرته الجوهرية، وملائمة للأفكار المنطقية اللغوية العامة والسائدة في العلوم الصورية المعاصرة. ولم تخل هذه النظرية في صياغتها للأبنية الإعرابية، وفي إطار اهتمامها بالتحويلات، وبعلاقة اللفظ بالمعنى من عودة قوية لتقدير المضمّرات. ولا غرو أن يكون بين قواد التنظير من أتباع تشمسكي عالم ذو أصول لبنانية، وله بالإنكليزية كتابة مخصوصة بوصف العربية.

الخلاصة أننا بتصورات متجمّدة للإعراب والنحو والصرف، أضعنا أكثر من فرصة للمشاركة بمكتسباتنا العلمية في تنمية التفكير اللساني الحديث؛ ولم نجدنا نفعا ادّعاء الحداثة في فترات مختلفة من تاريخنا المعاصر؛ بل كان مفعولها عكسياً، لكونه لم ينطلق من التعمق في القضايا اللغوية ولم ينبع من الحرص على جودة الوصف والتفسير، بل كان مجرد

مجاراة لركب حضاريّ لا نعرف له مضمونا .

الواقع أنّنا طوال قرن على الأقلّ تشبّثنا بتراث لم نقيّمه وكأنّنا لا نعرف مضمونه . وهو ما يجعلنا في الكثير من الحالات نتلقّى المعرفة اللغويّة الحديثة بأفواه فاغرة غير واعين بأنّ لنا بضاعة مشابهة . هذا ما فعلناه بتلقّي ما شاع بيننا بتسميته بعلم التركيب . كبنينا سعد الإعراب حتّى لم نترك لأنفسنا إلا مجال استبدال مجال دراسته بتبني مصطلح شبيه بالترجمة لم نع أنّنا فيه لا نجاوز استعمال نفس الأبنية التي تعودنا استعمالها تحت عنواني النحو والإعراب .

وهكذا أضعنا فرصا ثلاثا في ظرف أربعين سنة ، وعقدا خامسا وسادسا دون استدراك . بل أضفنا إلى ما خسرناه من فرص فرصة أخرى هي فرصة ما سمّيناه بالتداوليّة ، تسمية أخفقت بقدر نجاحها .

### ١٥ - التداوليّة والدلالة الضائعة

ليس من شأننا هنا أن ننصف علم الخطابة التقليديّ الغربيّ . ما يهمنّا أنّه بعد حوالي سبعة قرون من السكّاكي ، وقرون عدّة من شروح المفتاح وتلخيصها وكلّ ما دار حولها ، نجد بعض اللسانيين يجزمون بدون احتراز أنّ علم الدلالة بدأ مع بريال الفرنسي في القرن التاسع عشر ، وأنّ التداوليّة ، وإن بدأت بوادرها مع الفلسفة العمليّة الأنكلو سكسونيّة ، فميلادها الحقيقيّ أو فطامها كان على يد أسّتن بإبداعه في نظريّة الأعمال اللغويّة . فكأنّ علم المعاني لم يستقلّ عن النحو منذ القرن ١٣/٥٧م ، وكأنّ مفهوم العمل اللغويّ لم تكن له من بوادر سابقة إلا في بعض ما قالته الأرسطية .



لا يجوز لنا أن نتغافل عن قيام بعض المستشرقين للتويه بما أنجزه العلماء العرب في النحو والبلاغة. فمنذ الثمانينيات وإلى فترة غير بعيدة بادر الدارسون بدراسات منصفة، وفتحوا مجالاً للحفر ما زال يحتاج إلى المزيد من العناية.

درس الكثير من الباحثين العرب قضايا الإنشاء في النحو والبلاغة والأصول وحاول بعضهم استغلال الأفكار التقليدية في مناويل نحوية أو في مقاربات بلاغية تداولية. لكننا لا نجد إلى الآن أثراً لهذه الدراسات العربية في التأريخ العام.

ومع ذلك، تميّز التفكير اللساني القديم بمقاربتة للأعمال اللغوية مقارنة طريفة تقوم على أصول نحوية لا على تأملات فلسفية كما هو الشأن في المنطق التقليدي أو في الفلسفة التحليلية. فمنذ ابن جنّي، وانطلاقاً من أفكار حدسية سابقة، ظهرت الفكرة القائلة بأن العمل الإعرابي إنما هو للمتكلّم، لا في المعنى الخطابّي الشائع فقط بل في معنى كون المتكلّم مندرجاً في البنية الإعرابية ذاتها. واعتمدوا في ذلك على قرائن نحوية عدّة، اعتبرنا أهمّها تأويلهم لكثير من الأدوات النحوية إلى معنى الفعل المنقضي المسند إلى ضمير المتكلّم "فعلت"، كاعتبار "الواو" و"إن" و"هل" في معنى «جمعت» و«أكّدت» و«سألت»؛ وكذلك غيرها من حروف المعاني، أي في تعبيرهم "الحروف الوظيفية"، أو "الوظائف" في اصطلاح البعض من اللسانيين الغربيين.

ومما يدلّ على عمق فهمهم أنّهم اختاروا له من دون الصيغ صيغة "المنقضي الواجب" المعروف بالماضي، لعلمهم أنّ تسميته بالماضي لا تدلّ على مضيئه، فتوقيت زمانه كتوقيت أفعال العقود، هو الحال الذي وقع

وانقطع في زمن قوله وبقوله. ومن دقتهم تمييزهم بين الإخبار بهذه الأفعال، لو قيلت، ومعنى الحرف الذي هو الفعل نفسه باعتباره عملاً، لا صفة ولا حالة.

وصفوة القول أن مقاربتهم النحوية أرسخ في اللغة من المقاربة الفلسفية التي بدأت بها الفكرة الغربية من حيث انتسابها من الأول إلى معاني النحو، أي هي من الدلالة النحوية في اللسانيات العربية التقليدية لا من الدلالة المنطقية. ولذا لم تكن في حاجة إلى إعادة تأهيلها لسانيًا كما وقع في اللسانيات الغربية في الربع الأخير من القرن العشرين على صور شتى. منها ما في منوال برزنان فتشمسكي على صورة إعرابية خالصة، وعند الداليين التوليديين بمفهوم السابقة الإنجازية، وعلى صور أخرى عند العرفانيين.

فهذه أيضا فرصة أخرى خسرت لأننا ننتظر من الغرب دائما أن يقترح علينا كيف يكون العلم. ولا يمكننا إلا أن ننتظر، لأن الاختيارات والأفكار العلمية لا تقترح نفسها على المارّين بها. بل تجنى بفلاحة المجال، وبالعدة الفكرية والمنهجية، وأهمها الثقافة العلمية المتكاملة، والحس التاريخي المتولد من متابعة العلوم في تاريخها وفي تطوّر أفكارها ومناهجها.

## ١٦ - انتظام النحو وبنائه

تبين هذه البسطة السريعة أن العبرة ليست بحفظ التراث والدفاع عنه بما جاء واتفق، وإنما العبرة بفهم أصوله، وبالدخول إليها من حاضر العلم المعاصر. فلو كنّا على يقظة كافية بما يجري في العالم، وعلى وعي كامل بانتظام الأفكار النحوية، وبشراء النظريات الفرعية فيها، لكنّا مشاركين بما لدينا من مكتسبات في نقاش المسائل على منهج سليم





وموضوعي ناجع.

إلا أن المسائل النحويّة، مهما اجتهدنا في الدراسة والتعمّق والمقارنة، تبقى جزئيّة غير مفيدة، ما لم يكن لنا تصوّر عامّ لانتظام المكوّنات النحويّة في النظرية النحويّة القديمة.

بتقدّم العلوم المهتمّة بالأنظمة المختلفة، ما كان منها طبيعياً، وما كان منها تكنولوجياً أو اقتصادياً، أو إدارياً، كثر الاهتمام بوضع الرسوم المبيّنة لبنيان كلّ ما كان منها نظاماً مكوّناته أنظمة متفاعلة مستقلّ كلّ منها داخلياً بأحكام تنتظم مكوّناته الداخليّة. وذلك حتّى يتبيّن للناظر النوال النظريّ لذلك البنيان عند واصفه: ماذا يكوّن ماذا؟ وماذا يتحكّم في ماذا؟ وكيف تتعالق وتتراتب المستويات؟ وما هي ترابطاتها المباشرة وغير المباشرة؟ إلى غير ذلك من المسائل.

وكثيراً ما يقدّم كلّ بُنيان من هذا الصنف في صورة رسوم تمثليّة بيانيّة تعين على التصوّر الكليّ، وعدم الخطأ أو الالتباس في وصف الأحكام وحدود فعلها. فتظهر شبيهة ببعض الرسوم المعماريّة، أو الرسوم ذات الصلة بها، كرسم قنوات المياه وتوزيعها في البنيات، أو رسم توزيع الكهرباء أو التدفئة، أو الرسوم الشبيهة كرسم التنظيم الإداري لوزارة في علاقتها بإداراتها المركزيّة والجهويّة، أو رسم الدارات المعلوماتيّة المترابطة، وغير ذلك من البنيات المعقّدة الثقيلة التصوّر على الأذهان بالتخيّل دون إبصار؛ ففرض هذه الرسوم حسن التبصّر المعين هلى التصوّر، ولشبهه هذه الرسوم بالرسوم المعماريّة كثيراً ما تسمّى بالمعماريّات. وقد تعدّد المناويل النظرية في علم بعينه، فيرسم صاحب كلّ منوال معمار بنيانه حتّى لا يسيء الناظرون فهمه، وحتى يكون نقض النوال ممكناً، لا مجرد

اعتراض منجر عن سوء الفهم.

وفي اللسانيات الغربية نظريات ومناويل عدّة ضبطها أصحابها بمثل هذه الرسوم. وقد ساعد ذلك على التقييم والمعارضة والتعديل والمنافسة بغيرها. وأشهرها رسوم المناويل التوليدية ومنافساتها. ومثلها ممكن في تمثّل الأفكار التقليديّة، ومفيد في تدقيق دقيقتها، والكشف عن التباس بعضها، أو اضطرابه، أو اختلاف التمثّلات الذهنيّة له باختلاف الأعلام منهم.

وليس ذلك أنّنا نجزم مسبقا بأنّ النظرية النحويّة العربيّة مكتملة البيان، أو أنّ فيها من المناويل المكتملة ما لم ندركه بعد. وإنّما هو اقتضاء المنهج الحديث أن ندقّق التصورات العلميّة بالرموز البصريّة الحرفيّة والرسميّة. فبفضل مثل هذا الترميز صرّحت بعض العلوم بضمانيّاتها، وكشفت عن مواطن القوّة والضعف فيها، وأظهرت لأصحابها زيغ اختيارات اقتنعوا بها، وأوحت لهم بتعديلات مفيدة.

ولقد أشرنا بلا رسم إلى بعضها في ما ذكرناه عن الإعراب والنظم. وليس في ما ذكرناه مطلق الصدق بالمطابقة لكلّ تصوّر في النحو، وإن كان ما ذكرناه عن الإعراب شاملا لآراء الأعلام تصرّيجا وتضمّنا لكونها جميعا قائمة على مفهوم العمل. إلا أنّ الأعلام بعضهم أوضح من بعض في تمثّل الكلّ عند عرض الأجزاء. وفي ذلك علامة نضج وعبقريّة فارقة بينهم. من ذلك أنّ مفهوم النظم لا يتوفّر عند الجميع. فذكره والتفصيل فيه مزية الجرجانيّ على غيره بمنوال أوضح. وهذا لا يعني أنّه منفرد بتصوّره للنحو، ولا أنّه النحويّ الوحيد الذي ينظر في البلاغة بمنظار النحو. فليست اللسانيّات العربيّة، كما ذكرنا، نصّا واحدا يفسّر بعضه



بعضاً بلا تناقض ولا خلاف. وإنما اخترنا الجرجاني دون غيره لوضوح رأيه في العلاقة بين النحو والبلاغة، لكتابته في الإثني عشر على نية التنظير، لا لمجرد التعبير. ولو اخترنا في التمثيل خلفه السكاكي، لكان لنا في علاقة النحو بالبلاغة وعلاقة المنطق بها قول آخر، لا أظنه ينطبق على الجرجاني. فليس لنا إلى حد الساعة نص صريح للجرجاني في مسائل المنطق وعلاقته بالنحو والبلاغة غير ما أدرجه الناشر في مقدمة الدلائل<sup>(١)</sup>.

لكن ما لدينا كاف للاطمئنان إلى أشياء نتخذها مثالا في إقحام اللسانيات العربية التقليدية في قضايا اللسانيات العامة؛ ولا يعني المثال أيّ تعميم. إنما يعني بالخصوص أن المنهج القويم في قراءة أعمال السلف يستوجب وضع تفكيرهم في القضايا الفلسفية العلمية الكبرى.

أولها أن النحو العربي منذ نشأته لم يكن معاديا للمنطق بقدر ما كان ميّالا إلى ابتلاعه. فلنا من القرائن ما يكفي لوضع التفكير اللساني العربي في صف المنتصرين إلى اللغة في علاقتها بالفكر والعقل على نحو غير بعيد عن موقف الرواقيين، وأن السكاكي الجازم في كتابه أنه الموصل لسيبويه والمتشبع بالحرجاني هو القمة في ما أسميه بإنحاء المنطق.

الثاني أن النحو العربي منذ نشأته ميّال إلى اعتبار البلاغة إنجازا نحويًا، يتضمّن أن الاستدلال المنطقي ضرب من البيان، له أسس في علم المعاني.

الثالث أن النحو العربي منذ نشأته إلى آخر أعلامه مقوليّ. أي لا

(١) انظر في هذا الشأن تقديم المحققين. والقصيدة المدرجة في آخر مقدمته

يتعامل مع المعجم باعتباره مفردات تكوّن مقاييس النحو لكن باعتباره مقولات في تلك المقاييس. وهذا أكثر من أن يكون واضحاً في مقابلة النحو باللغة، في معنى المعجم، منذ الخليل. وهذا موقف في اللسانيّات العربيّة جدير بتزليلها في منزلة بعينها داخل الاتّجاهات اللسانيّة الحديث.

الرابع أنّ اللسانيّات العربيّة كاللسانيّات التوليديّة محورها النحو، وأنّها كالتوليديّة تجعل الإعراب مركزها. ولكنّها تختلف عنها في النقطة الماضية. فالتوليديّة قائمة على تضامّ الوحدات المعجميّة المصروفة على المحور الحوسبيّ الإعرابيّ، في حين أنّ الأساس في النوال العربيّ مقوليّ معجميّ ومحليّ وظائفيّ.

هذه ملاحظات عامّة لمماريات ممكنة شتى يمكن رسمها تأويلاً لهذا أو ذاك على هذا النوال أو ذاك. وفي العموم فرق بين أن تبني اللسان على منوال فيه المعجم رديف النحو في انتظام اللسان، وأن تبنيه على منوال فيه نحو اللسان مشتمل على المعجم. وكذلك فرق بين أن يكون النحو مشتملاً على الصرف قسيماً للإعراب وأن يكون لبعض الصرف استقلال عن النحو، كأن يكون منه الاشتقاق قسيم المعجم أو مشتمل عليه أو رديفاً مزوّداً.

هذا، وشتان بين أن يكون هذا الاختيار أو ذاك اختياراً عرفياً إجرائياً ميسراً للفرض أو التعليم، وأن يكون نظرياً يقتضيه تنظيم الأحكام وترتيبها، أو أن يكون اختبارياً يقتضيه تنظيم المعطيات اللسانية الملاحظة والمشهود عليها في واقع الاستعمال. فليست العبرة بالتنظير، ولا بالتقليد ولا بالتجديد والتحديث؛ بل العبرة بالمطابقة الوصفية والطاقة التفسيرية والاستبصارية. ولا يكون ذلك إلا بالمعالجة الاختبارية.



## ١٧- شرط الاختبارية

من العادات الجارية بين المتعلمين المجتهدين قبل ارتقائهم في مدارج البحث، فرط اعتنائهم بالنظريات اللسانية وتطبيقاتها على الأمثلة المستشهد بها عند أصحابها لدعم ما هم بصدده بيانه. ولا يختلف هذا السلوك من ناظر في كتاب لساني عربي قديم إلى ناظر في كتاب لساني غربي حديث. فإن لم يكن الكلام للشيخ الجليل ابن ملك، كان للشيخ الجليل تشمسكي. فكأن قيمة المعرفة النظرية بسند السلطة، لا بالسند النظري والمنهجي.

في هذا التوجه خلل نافذ. فهو يجعل الدارس قبل نضجه وبعده في مهب الرياح النظرية، يتشبث بمظلة الطيار الماهر في ظنه، متوكلاً على ثقته فيه وفي محط نزوله المأمول، حتى تدفعه الرياح إلى السقوط، فالتعلق بمظلة أخرى يطمئن إليها إلى حين. وما هذا السلوك إلا بعض لا يتجزأ من تلك الذهنية الخالية من المكونات المنهجية العقلانية والواقعية الناقدة.

في اللسانيات نصان مهمان بديعان متكاملان شبه معروفين، أحدهما للخليل نقله الزجاجي<sup>(١)</sup>، والثاني لهيالمسلاف ورد في كتابه «مقدمات لنظرية في اللغة»<sup>(٢)</sup>.

(١) الزجاجي (أبو القاسم - ت. ٢٢٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ١٢٩٤هـ/١٩٧٤م، ص ٦٥-٦٦.

(٢) Hjelmslev L. 1966 trad. 1968-71. *Prolégomènes à une théorie du langage*, trad. Una Canger, ed. Minuit, Paris.

فأمّا نصّ الخليل، فقصير لا يجاوز المائة والخمسين كلمة<sup>(١)</sup>. ومفاده أنّ الأحكام النحويّة كامنة في أذهان المتكلّمين على السجّيّة، وأنّ الواصف إنّما يفترض ما يحسبه تلك الأحكام بالنظر في خصائص الكلام، فمن الممكن أن يصيب، ومن الممكن ألا يصيب فيقترح غيره غير ما افترض.

فمنذ البدء، كان المؤسّس على وعي بذهنيّة النحو، وعلى وعي بأنّ علمه نظريّة مفترضة قد لا تكون مطابقة لحقيقة الذهن، وبأنّ منهجه يقوم على استقراء المعطيات اللفظيّة والنظر في خصائصها لافتراض ما يسيّرهما من أحكام قد لا تكون مطابقة للكائن في الأذهان، وأنّ الفرضيّات التي يفسّر بها المعطيات قابلة للدحض بتصوّرات نظريّة مخالفة.

فليس لنا ما نضيف على هذا في المنهج غير التحليل والتفصيل واستقراء ضروب المشكلات وعموم الطرق في حلّها.

وعند البدء في ترسيخ اللسانيّات الحديثة بعد ربع قرن من دروس دي سوسير، نشر هيلمسلاف سنة ١٩٤٣ فصلاً قصيراً لا يجاوز المائتي كلمة، لشروط العلاقة بين النظرية والوقائع الاختباريّة. وهي أن تكون النظرية غير متضاربة، وأن تكون شاملة للمعطيات وبسيطة بقدر الإمكان. وسمّي مجموع هذه الشروط بمبدأ الاختباريّة. وهي تعني في ما تعني استيفاء الوقائع بقدر الإمكان، وعدم افتراض أكثر ممّا تطلبه.

ويتضمّن هذا المبدأ في ما يتضمّن أنّ النظريّات الممكنة غير قابلة للحدّ، وأنّ التفاضل بينها يكون أوّلاً بقدر عدم التضارب فيها ومع المعطيات الموصوفة، ثمّ بقدر ما تستوعبه من معطيات ملحوظة ومعطيات ممكنة

(١) لا يجاوز النصّ بسنده وترجمه عدد الكلمات التي تشترطها مجلة «حوليات الجامعة التونسية» لخلاصة المقال المقبول للنشر.



لم يتسنّ للدارس معاينتها، وأخيرا بقدر خلوّها من التعقّد .  
وعلى سمته واصل اللسانيّون، وجود نصّه بنصوص أخرى لم تكن  
دائما تحيل عليه .

إلا أنّ الكثير من الدارسين لا يتجاوزون في تعاملهم مع الوقائع  
ما توفّره لهم المقاربات من أمثلة ما كانت لتعرضهم لو لم تكن مقنعة  
لأصحابها صالحة لإقناع غيرهم . وليست الفائدة في معارضة تلك الأمثلة  
بما يضعفها ولا بدعمها بأمثلة أخرى . فهذا لا يخرج الناظر من البوتقة .  
إنّما الفائدة في تجاوز الظواهر المدروسة إلى أقصى ما يمكن دركه من  
الظواهر .

إنّ الألسنة ككلّ الظواهر الطبيعيّة، بعضها محتاج إلى بعض .  
والبعض، وإن كان مرتبطا بالبعض أكثر من بعض آخر، فلا أحد يدري ما  
تخفيه الطبيعة من أسرارها . فكثيرا ما فوجئ العلم في تاريخه بعلاقات  
بين الأشياء لم تحسب النظريّات لها حسابا<sup>(١)</sup> . ذلك أنّ البعيد قد يكون  
أقرب من القريب . وكم من قريب ليس له بالقرب صلة .

ما هي العلاقة البنيويّة الإعرابيّة الشكليّة مثلا بين عناصر المجموعة  
المتكوّنة من الأبنية الخمس التالية (١) . إذا انتصر جنديّ؛ ٢ . جنديّ؛ ٢ .  
الجيش؛ ٤ . إذن؛ قائد الجيش؛ والمجتمعة في قولك «إذا انتصر جنديّ،  
انتصر الجيش؛ إذن، فقائد الجيش منتصر.» .

ظاهريّا، هي مختلفة . ومع هذا، بيّنت النظريّة النحويّة العربيّة أنّها

(١) لم يكن العلم قادرا مثلا على اكتشاف كثير من الحقائق قبل اكتشاف الجراثيم  
والبكتيريّات والفيروسات . وفي تاريخ البيولوجيا أمثلة كثيرة لتفسيرات خاطئة  
كانت تبدو واضحة للعيان .

تخضع لأصل بنيوي واحد يجعلها متشارطة، أي متكافئة تكافؤًا نسبيًا. وما كان لها أن ترى ما رأت لو لم يمض النحاة عشرات العقود وهم يحللون الأمثلة ويقارنون بينها ويبحثون عن الروابط التي تفسر تفاعلها في إنتاج الأقوال.

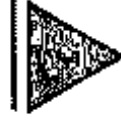
### ١٨ - المطابقة الوصفية العميقة

صفوة القول أنه من شروط الدارس للسانيات التقليدية والحديثة ألا يكتفي باعتناق نظرية لسانية وحيدة، وأن يكون له من الصبر ما يعينه على أن يشحذ بالتجربة والمراس قدرته على النظر من فوق حتى لا يضيع في متاهات المفاهيم والمصطلحات والمقاربات. فكثيرا ما تتحدث الأعلام عن نفس الأشياء بمقاربات مختلفة حسب اختيارات مختلفة، تقبل أحيانا ضربا من الترجمة التقريبية، وتأبى أحيانا آخر أن تختزل إلى نفس الشيء.

لا يمكن للدارس أن يرى بوضوح نقاط الالتقاط والاختلاف إن لم يتشبع هو بنفسه بدراسة الأبنية المكونة للأقوال، بتحليلها، وتصنيفها وتصريفها ومقارنة بعضها ببعض. فالتعامل مع الوقائع اللسانية على صورة مباشرة وبأسلوب مكثف، هو السبيل الوحيد لاتقاء البهتة والدهشة أمام المعطيات النظرية المختلفة والمتضاربة في الظاهر. وهذا يستدعي ولا شك أن تكون الألسنة الأجنبية دائما حاضرة في الذهن، حاضرة في التمثيل، حاضرة في المقارنة والتحليل والتأليف والتأويل.

ليس لأي نظرية قيمة مطلقة أكانت تقليدية أم لم تكن. إنما الفائدة في المطابقة الوصفية. وهي على ثلاث درجات، تطلب جميعها قدرة صابرة على معرفة الأمثلة واستحضارها.





أمّا الأولى، فهو الوصف الأولي للأشكال البنيويّة القابلة للتمثيل بالأمثلة النمطيّة المعروفة. وفي هذا المستوى الذي كان يسمّيه القدماء بتعابيرهم المنهجية الأرسطوطاليسية العليّة المنزع بالعلل التعليميّة، لا نحتاج في الوقت الحاضر إلا إلى إثراء الأبنية بتجريدات استقرائيّة مناسبة للعربية المشتركة المعاصرة بدون تلك المبالغات السخيفة القائمة على تخطئة ما يستعمله الجميع. وفي هذا الشأن، قد نحتاج إلى الدرجة الوصفية الثانية.

هذه الدرجة الوصفية الثانية هي التي كان القدماء يسمّونها بتعابيرهم المنهجي الأرسطي بالعلل القياسية، وتوازي تقريبا، ما يعبر عنه بالمناهج الحديثة الكيفية المنزع بالتفسير، ونفضّل التعبير عنه بالمطابقة التفسيرية. وهي التجاء الواصف إلى افتراض أشكال أو أصول بنيويّة مجردة جامعة لمجموعة من الأشكال القابلة للتمثيل المباشر. وفائدة هذه الدرجة أنّها تقترح الأحكام والمبادئ والأصول والأشكال المجاوزة للتصنيفات المباشرة للوقائع، وتضمن بالتالي وحدة الوصف، وبساطته وشموله، وتراقب مواضع الخلل الممكنة في الوصف.

فائدة هذه الدرجة أنّها تفسّر ما يبدو شاذًا، أو عدولا عن الأصول. وكثيرا ما تمكّن الواصف من فهم العدول السليقيّ المسمّى عند العامّة باللحن، والذي يرجع في الكثير من الأحيان إلى غلبة الأحكام العامّة على الأحكام الجزئية. لماذا نقول مثلا "بالنسبة لـ..." و"ترتب عن..." و"قال أن..."، ولماذا نقدّم ما لم يكن يقدم من المفاعيل، ولماذا نقوّي الأفعال الإحالية بأفعال مقوليّة من مثل "وقع ضربه" و"قام بإصلاحات...". ولماذا نقوّي بعض المفاعيل الموسّعة بأسماء مقولة فاقدة لمعانيها

الإحالية الأصلية كـ"فضلا عن..." "وتبعاً لـ..."، "وبناء عليه"، "بفضل كذا" "وبحكم كونه". فلنا في هذا المستوى التفسيري لما كان يسميه القدماء بالعلل القياسية ما يعين على إدراج عدد كبير من الأشكال في صورة أمثلة من الدرجة الوصفية المسماة عندهم بالتعليمية، عوض رفضها والسكوت عنها والتقاعس عن متابعة التطورات.

بعض هذه الأشكال والأحكام والأصول من الدرجة الثانية هي التي تسمى عندهم بالجدلية. لكن البعض الآخر هو النظري الذي تختلف فيه النظريات والتي فيه تتفاضل بقوتها التفسيرية والتكهنية الاستبصارية بالخصوص.

باعتداد الدرجة الأولى الوصفية بالخصوص، وباعتماد الدرجة التفسيرية نسبياً وحسب الحالات، يمكننا أن نجد إمكانات عدة لإدراج أهم ما في اللسانيات العربية في اللسانيات الحديثة. ولن نجد في هذه الحالة سوى بعض الصعوبات الاصطلاحية والمفهومية. وهي صعوبات لا تقتضي بالضرورة أن الاختيارات التقليدية غير ناجعة، أو غير صالحة للاستعمال.

لكن، من العسير أن تجاري اللسانيات التقليدية اللسانيات الحديثة في جدليات التنظير الراقية. فقد تطورت المعارف العلمية العامة في البيولوجيا والتكنولوجيا والاقتصاد والنفس والاجتماع، ووصلت إلى مستويات لم يعد من الممكن تناولها بتساؤلات وفرضيات تقليدية. ولللسانيات فروع عدة لم تكن ممكنة قبل القرنين الأخيرين، وليس لللسانيات التقليدية ما تقترحه في شأنها.

لكن هذا لا يمنع القديم من تزويد الحديث ببعض الأفكار.



## ١٩ - القول وعلم القول فيه

ما لا يجوز لنا أن نغفل عنه إنما هو أن مصير الألسنة مرتبط بالمتكلمين بها. فما يضمن سؤدد العربية إنما هي قدرتها على التفوق المعرفي النظري والمهاري العملي، لا مجرد المحافظة على ما تركه الأجداد. ففوق هذه الأرض شعوب لم يكن لها في الحضارة الإنسانية أي مجد. لكنها بارتقائها اكتسبت أبسط الأشياء من تراثها قيمة لم يكن لها أي وجه لتكون.

وهل من ارتقاء بلا منهج لعقل ناقد وخلاق؟ وهل من عقل منتج بلا

لسان؟

ليست اللسانيات العربية سوى نصوص أنتجتها عقول تتكلم العربية. هي أقوال معبرة عن أفكار عالمة واصفة لأقوال سائر المتكلمين. وهي، من حيث ما هي، محكومة بما يحكم كل قول، أي بتشكّله الداخلي المكوّن لدلالته المنصوصة الناتجة عن مطابقة الألفاظ لما تدلّ عليه في أصل معناها، وما تدلّ عليه بحكم وقوع الألفاظ في أبنية إعرابية تسيّر المعاني النحوية المقوليّة؛ فكما تتحدّد الدلالة المنصوصة في القول المحيل على المتصوّر في الخارج بحسب المقام، تتحدّد الدلالة المنصوصة في مقامها النظريّ في القول العلميّ المحيل على القول العاديّ المحيل على المتصوّر في الخارج بحسب المقام؛ فكما تحلّل القول الواصف للواقع "زيد محظوظ بامتلاكه للمال" تحلّل القول الواصف للواقع اللغويّ "مال زيد" بقولك "زيد مجرور بإضافة الاسم إليه"؛ لكنّ القول بتشكّله ومقامه يدلّ أيضا ضمنيًا على ما لا ينصّ عليه بفضل بنيته؛ والضمنيّ الذي يدلّ عليه قد يكون من وجوده في السياق داخلاً في مقاصد القائل وقد لا يكون.

وفي التعامل مع القول العلمي غرضان:

- أوله فهم القول في نصّه الكامل حسب ما في ذلك النصّ ممّا يدلّ على قصد القائل. ويصلح هذا الفهم لإدراك المعرفة التي يريد العالم إبلاغها، كما يصلح، بالنسبة إلى النصوص القديمة، للتأريخ العلمي. ومثاله أن تلاحظ أنّ سيبويه يذكر الاسم والفعل والحرف باعتبارها أقسام الكلم، أمّا المبرد فيذكرها باعتبارها أقسام الكلام، ثمّ تلاحظ أنّ الثاني يستعمل مصطلح الكلام في الإسناد في معنى الأوّل فيه، فتفترض أنّ الأوّل ينظر في الاسم والفعل والحرف باعتبارها أقساما ومقولات معجميّة في حين أنّ الثاني ينظر فيها باعتبارها أقساما ومقولات مكوّنة للجملة.

- لكنّ القول العلمي لا يأخذ دائما قيمته الدلاليّة من قصد العالم القائل، ولا من نصّ السياق، ولا من المنصوص عليه صريحا. بل يأخذها ممّا يقتضيه أو يستلزمه، وقد لا يكون المقتضى ولا المستلزم من قصد المتكلّم به، ولا ممّا يستوجبه السياق الوارد فيه.

## ٢٠ - الاقتضاء والاستلزام والنصّ الحيّ

من الأخطاء المنهجية الكبرى التي وقع فيها أغلب الدارسين للنصوص القديمة أنّهم فرضوا القراءة الأولى، واعتبروا الثانية زيفا وتقويلا للنصّ ما لم يقل. ولو تعامل العلماء في الرياضيات والمنطق والفيزياء وغيرها مع أقوالهم على هذا الوجه لما كان أينشتاين مثلا سوى شارح لنيوتن.

ما لم يتفطن إليه دائما أغلب الدارسين للنصوص القديمة، أنّ القدماء بنظرتهم العلميّة الثاقبة، قد سبقوا العصر الحديث بعلمهم



لخصائص صياغة الأقوال العلمية، على وجه قريب جداً من الصياغات الرمزية الحديثة. فقد تدربوا على فن صياغة الحدود اعتماداً على ميزان علمهم المبني على المنطق الأرسطي. وتوسّعوا في الصياغة فاستوحوا هذا الفن في تدقيق الأحكام والمبادئ، وزادوا في استغلال هذا الأسلوب في تلخيص العلوم. فمن مهمّة العالم في تلخيص الكتب واختصارها أن يصوغ المعلومات الواردة في الشرح أو المطول بجملة مكنتزة مكثفة بذاتها. وهذا فن قد اتبعوه في المنطق والنحو والبلاغة على وعي كامل. فقد كان اهتمامهم بهذه الصياغات الخطابية المحكمة قريباً من اهتمام المحدثين بالصياغات المصورنة. وهذا الصنف المدقق من الصياغات هو نفسه الذي اعتمده العلماء المحدثون تمهيداً للمرحلة الرمزية في التعبير الرياضي والمنطقي وفي صياغة القوانين الفيزيائية.

هذه الصياغات المكثفة المركزة المحكمة المدققة صياغات مهمّة من حيث كونها تصبح كالقول المنغلق على نفسه المستغني بعلاقاته الداخلية عن علاقاته الممكنة في السياق النصي وفي المقام العلمي. ومن أمثلتها قولهم "كلّ تغير في اللفظ مؤذن بتغير في المعنى". فهذا قول لا يحتاج إلى سياق ولا إلى مقام ولا يستدعي لفظاً آخر غير نفسه. وهو من الأقوال القابلة للترميز القانوني.

هذا الصنف من التعابير المحكمة الغلق كصنوها الرمزي، وإن كانت مكثفية بذاتها، فإنها لكونها كذلك، قابلة للدخول في السلاسل الاستدلالية القائمة على الاقتضاء والاستلزام.

فأمّا الاقتضاء فهو في العموم ما يفترضه القول مسبقاً، أي هو معنى ضمنيّ مفترض يبني عليه القول الصريح بمعناه المنصوص عليه باللفظ.

فمن مقتضيات هذه الجملة أنّ اللفظ يتغيّر وأنّ المعنى يتغيّر وأنّ بين التغيّرين تلازم يقتضي تلازم اللفظ والمعنى وأنّ هذه المقتضيات ملازمة لكلّ لفظ ولكلّ معنى بلا استثناء.

أمّا الاستلزام، فما يتطلّبه القول ملحقاً منجرّاً عنه إمّا بلزوم أو بافتراض، حسب نوع القول ومجاله، إذ القول الرياضي أو المنطقيّ مختلف عن القول البيولوجي أو الاجتماعي في درجة اليقين في ما ينجرّ عن إثبات الشيء. ومنه أنّ عبارة «مؤذن» تعني ترتيب التغيّر في اللفظ قبل ترتيب المعنى، أي أنّك إذا لاحظت أيّ تغيّر في لفظ كلمة أو مركّب، فابحث عن تغيّر ناتج عنه يصيب معناه، كأن تقول «مررت من تونس» فيقول آخر «مررت بتونس» فهما على معنيين مختلفين. ومنه قد تستنتج أنّه لا يمكن للفظين مختلفين أن يكونا على نفس المعنى، فتركّب عليه أنّ الترادف ليس تكافؤاً في المعنى ولا يمكنه أن يكون كذلك. أو تفترض أنّ المعنى وظيفية حمله تتغيّر قيمتها بحسب قيمة اللفظ. أو تفترض أنّ المعنى هو السابق لا اللفظ، وإذن فتغيّر اللفظ عند القائل قرينة يمدّ بها السامع حتى يعلم أنّ المعنى المقصود تغيّر. وهلمّ جرّاً.

يكفي القارئ للنصوص التقليدية أن يجيد قراءتها على هذا الوجه، بتفكير يقظ، يختار على أساسه بعض الجمل الأصول ليولد منها جملاً أخرى ليس من الضروري أن تكون من مقاصد صاحب النصّ.

لهذا المنهج بعض شروط لا بدّ من التقيّد بها:

- أن يميّز المحلّ بوضوح صريح بين ما قاله النصّ فعلاً، وما تضمّنه ممّا هو من رأي صاحبه، ثمّ بين هذين وما استخرجه منه بالافتضاء

والاستلزام؛



- أن يميّز بين ما استخرجه من النصّ ووافق رأياً معروفاً وما استخرجه منه ابتداءً لم يسبق إليه، كأن يقول مثلاً أن هذا الرأي أو ذلك يوافق رأي فلان أو يخالفه؛
- أن يراقب مطابقة ما استخرجه للوقائع، فيراقب مطابقتها الوصفية، ويراقب بالخصوص مطابقتها التفسيرية أو طاقته على الأقل؛
- أن يختبر شموله وعدم مناقضته لأحكام أخرى؛
- وهو ما يستدعي ربطه بجهاز وصفي وتفسيري متكامل.

هذا التعامل الحرّ مع النصوص التقليدية ضروريّ مكمل للقراءة التاريخية الكاشفة عن تطوّر الأفكار. فكما يهمنّا مثلاً أن نفهم علاقة الإعراب بالنظم عند الجرجاني، وعلاقة النحو بالبلاغة عنده، يهمنّا أيضاً أن نحضر في ما تضمّنه تعريفه للنظم بأنّه "توخّ لمعاني النحو في معاني الكلم". فلا يكفي أن نؤوّل هذه العبارة المشكّلة بما لا شكّ أنّه المقصود عنده بالمعنى، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ بل علينا أن نتساءل أيضاً أيّمكن أن نسحب ذلك أيضاً على معاني الكلام من إخبار وإنشاء بناء على أنّه اهتمّ بهذا الجانب، وأن نستخرج كلّ ما يقتضيه ذلك ويستلزمه وإن لم يكن الجرجاني يقصده. ولم لا نجاوز ذلك للنظر في ما ينجرّ عن هذا التعريف للنظم عند إجرائه على مختلف المعاني، كإجرائه على الأفعال الدالة على التوقيت أو المظهر مثل كان وأخواتها أو كاد أو شرع. ألم يدرس تشمسكي ديكارت بمنهج قريب من هذا، كما فعل آخرون غيره مع نصوص تقليدية غريبة شتى؟

هكذا يكون النصّ القديم نصّاً حياً مشاركاً في تأهيلنا التحديثي

المتوازن.

## خاتمة

هذه البسطة السريعة جدًا كافية لتبين أن النصّ النحويّ القديم يقبل تأويلات أخرى غير التأويل العرفيّ الرسميّ الشائع في المؤسّسة العلميّة التعليميّة التقليديّة. وفعلاً، لا تخلو الدراسات العربيّة العرانيّة والمستعربة من مقترحات عدّة في حاجة إلى التمحيص والمقارنة والتقييم والاستصفاء التراكميّ.

كثيراً ما يقدّم التأويل العرفيّ الشائع نفسه وكأنّه يمثل التفكير اللسانيّ القديم. والواقع أن النصوص القديمة أثريّ ممّا نتصوّر بالأفكار والنظريّات الجزئيّة. لكنّ الذهنيّة الثقافيّة العامّة لا تحسن التقاط التنوع وتحتار أمام تعدّد القراءات. وقد ترفض التعدّد رفضاً مبدئيّاً. فتميل إلى معالجة النصوص الواقعة بين سيبويه وابن هشام وكأنّها نصّ واحد مكرّر غي بعضه إضافات ليست في غيره.

حاولنا أن نعرض في هذا الفصل مقارنة لا تقطع الصلة بالمقاربات الأكثر جريانا في التعامل مع النصوص القديمة، بل تتجاوزها مضيئة إليها بعض الأشياء البسيطة والمثمرة.

أولها أن نتخلّى في سلّم الترتيب عن اعتبار التخصص في اللسانيّات التقليديّة مرحلة أولى تليها اللسانيّات الحديثة. ففي المنهجيات العلميّة لا يُنظر إلى ماضي العلم إلا من حاضره. وبالتجربة لمسنا الفرق، فأحسن القراءات للقديم، وأكثرها إبرازاً لأهمّيّته إنّما انطلقت من الحالة الراهنة لتقدّم المعرفة. ويستوجب هذا التوجّه المعاكس في النظر الاقتناع العامّ بكونيّة العلم وإنسانيّته وتنزيل الخصوصيّة في الكلّيّ، والعمل على أن تؤثر





هذه النظرة في إعادة تنظيم المؤسسة العلميّة التعليميّة بمقتضاها .  
من فوائد هذه النظرة أنّها تمكّنتنا من حصر ما أضافته اللسانيّات  
الحديثة فعلا، والتنبّه إلى أنّ المكتسب الوصفي وجزءا كبيرا من المكتسب  
التفسيريّ من اللسانيّات التقليديّة سيبقى صالحا للاستعمال، ومشكّلا  
للتربة الثقافيّة العلميّة القابلة للتعامل مع النظريّات الحديثة على نفس  
الوجه الذي تعاملت معها اللسانيّات الغربيّة نفسها .

يمكّنتنا هذا من الاستغناء عن التصوّر التراثي للعلم، وتعويضه بتصوّر  
أقرب إلى تعامل العلوم الحديثة كلّها مع ماضيها المكوّن لها تكوين صبيّ  
الأمس لكهل اليوم . وبهذه الطريقة والطريقة فقط يمكّنتنا أن نكوّن  
حدائتنا الخصوصيّة . وذلك بالتعامل مع النصّ القديم تعامل المتعقل  
الناقد المنهجيّ .

يستدعي منّا هذا ألا نبقى مرتبطين بالنصّ القديم ارتباط الطفل  
بحبله السريّ الناقل له كلّ الغذاء . فالنصّ كلّ نصّ إنّما هو قول نقول  
في شأنه قولا علميّا تختبره الوقائع اللغويّة المشهودة . فنحن أحرار في  
استغلاله على كلّ الوجوه . فكما نستغلّه نصّا تاريخيّا نستغلّه نصّا له  
مضمون ومقتضيات ومستلزمات قابلة للتفاعل مع كلّ النظريّات تفاعلا  
تجعل النصوص القديمة حيّة ولأدّة منتجة لكائنات أخرى، إن كانت منها،  
فليست إيّها . كالطفل يولد من رحم يخرج منه ولا يعود إليه؛ لكنّه يبقى  
إلى الأبد ابن والديه : النصّ والعقل الناقد الفاعل فيه .

## مراجع

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان - ق ٤) ١٩٥٢، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن السّراج (أبو بكر محمّد - ق ٤.٣) ١٩٨٨ ط ٢، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- ابن عصفور الإشبيلي (ق ٧) ١٩٧٩ ط ٤، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت.
- ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين - ق ٨) ١٩٦٩ ط ٢، مفني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك محمّد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق.
- الأسترابادي (رضيّ الدين - ق ٧) ١٩٨٧، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.
- ١٩٨٢، شرح الشافية لابن الحاجب، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- بن صوف (مجدّي)، ٢٠١٠، علم الأدب عند السكّاكي، المعهد العالي للدراسات الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة ودار مسكلياني، تونس.
- الجرجاني (عبد القاهر) ١٩٨٧، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق.
- - ١٩٨٢، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- الزّجاجي (أبو القاسم) ١٩٨٦ ط ٥، الإيضاح في علل النحو، تحقيق



مازن المبارك، دار النفايس ط5، بيروت.

- السكاكي (أبو يعقوب يوسف - ق7) (د،ت)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيبويه (ق2) 1966، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الشريف (محمد صلاح الدين -) 1999، تطابق اللفظ والمعنى، حوليات الجامعة التونسية ع43، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.
- 1993/2002، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.
- «بعض الأصول المنهجية في قراءة النص النحوي القديم واستثماره»
- <https://www.youtube.com/watch?v=mUhLCna9A4A&t=17s>
- 2018، اللسانيات والتكامل الثقافى المتوازن في تعليم العربية لسانا أول، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- ط2، 2005، «أثر اللسانيات في تجديد النظر اللغوي»، في مقالات لسانية في الحاصل والآفاق، نشر كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس.
- القنوني (منيرة)، 2014، نشأة النحو العربي: دراسة ابستمولوجية للمنوال والتناسق النظري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- كرونة سندس، 2006، دلالة اللفظ عن المعنى عند الجرجاني،

من خلال المقتصد والدلائل، أطروحة دكتورا، كليّة الآداب والعلوم  
والإنسانيّات، منوبة تونس، غير منشورة

- كافيّاس (جون) ٢٠١٠، في المنطق وفي نظريّة العلم، ترجمة محمّد بن  
ساسي، دار سيناترا المركز الوطني للترجمة، تونس
- كنتينو (جون)، تر. ١٩٦٦، دروس في علم أصوات العربيّة، تعريب صالح  
القرمادي، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعيّة، تونس.
- المبرّد (ق٣) ط. د. ت. .، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة،  
عالم الكتب، بيروت.
- مجدوب (عز الدين) ١٩٩٨، المنوال النحويّ العربيّ، كليّة الآداب  
سوسة، دار محمّد علي الحامي، صفاقس.

- *Hempel (Carl) 1966 / 1996, Eléments d'épistémologie, trad. Bertrand Saint-Sernin, Armand Colin, Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1971, Essais de linguistique, Les éditions de Minuit, Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1963 / trad. 1966, Le langage, trad. Michel Olsen, Les éditions de Minuit, Paris.*
- *Hjelmslev (Louis) 1966 / trad. 1968-1971, Prolégomènes, trad. Una Canger, Les éditions de Minuit, Paris.*
- *Auroux S., 1996, La philosophie du langage, PUF, Paris*
- *Benveniste E. 1966, Problèmes de Linguistique générale, Ed. Gallimard, Paris*
- *Chalmers A.F. 1976/2ed. 1982, What is this Thing called Science?, University of Queensland Press, St*



Lucia

- Chomsky N.1981/trad.1991. *Théorie du Gouvernement et du Liage*, trad. P. Pica, avec coll. Déprez et Azoulay-Vicente, Ed. du Seuil, Paris.
- 1965 trad. 1971, *Aspects de la théorie syntaxique*, trad. J.C. Milner, ed. Seuil, Paris.
- 1966 (trad. 1969.-), *La linguistique cartésienne*, trad N. Delanoê et D. Sperber, Ed. du Seuil, Paris.
- 1995, *The Minimalist Program*, MIT, Massachusets.
- GREVISSE M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed, *Le Bon Usage*, J. Duculot, S.A. GEMBLoux, Belgique.
- 1970, *Le langage et la pensée*, Paypt, Paris.
- Foucault Michel 1967, *La Grammaire générale de Port-Royal*. In: *Langages*, 2<sup>e</sup> année, n°7., *Linguistique française. Théories grammaticales*, pp. 7-15;
- doi : <https://doi.org/10.3406/lgge.1967.2879>
- [https://www.persee.fr/doc/lgge\\_0458-726x\\_1967\\_num\\_2\\_7\\_2879](https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1967_num_2_7_2879)
- Grevisse M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed, *Le Bon Usage*, J. Duculot, S.A. Gembloux, Belgique.
- Martinet A. 1970, *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris.
- 1985, *Syntaxe générale*, Armand Colin, Paris.
- Saussure F De – 1969, *Cours de linguistique générale*, publié par C. Bally et A. Sechehaye, éd. Payot, Paris.
- Tesnière L.1959, *Eléments de Syntaxe Structurale*, Ed. Klincksieck, Paris.





## الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب

أ.د. محي الدين عثمان محسب

أستاذ العلوم اللغوية - جامعة المنيا - مصر

”ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته“<sup>(1)</sup>

• مدخل:

يتأسس هذا البحث على حقيقة إدراكية وعلى مبدأ إبستمولوجي: أما الحقيقة فهي تلك التي باتت الإدراكيات cognitive sciences تؤكدتها يوماً بعد يوم؛ وهي أن التواصل إنما هو عمل مشترك joint action؛ أي أنه شكل من التفاعل التواصلي يقوم المشاركون فيه بتنظيم تبادل المعنى وفق مقتضيات سياق معين، وحسب أعباء التكلفة اللازمة من التشغيل الذهني لهذا التنظيم. وأما المبدأ الإبستمولوجي فمؤداه أن اختلاف الاستعمالات اللغوية أمر تفرضه مقتضيات تداولية، ومن ثم فالمنهجيات اللسانية الاختزالية لم تعد صالحة لتفسير تفاعل اللغة مع القدرات الإنسانية الأخرى: الإدراك والتفكير والشعور والقدرة على الفعل والسلوك. وهكذا بات ملحاً الدخول في منعطف لساني يتجه إبستمولوجياً إلى الكشف عن أوجه التفاعل الذي يجسد الارتباط العلي بين استعمال اللغة والفكرة أو الفرض الذي يريد المرسل توصيله، والذي يقود عملية تكوين الأقوال التي يرسلها.

وما يترتب على تلك الحقيقة متآزرةً مع هذا المبدأ أن نحو اللغة إنما هو انعكاس لجوانب الإدراك الإنساني، وأن كل استعمال للغة إنما هو سياق إدراكي يتم فيه تشييدُ علاقةٍ بين المعنى وتجربة المشاركين في هذا الاستعمال. وهذا هو ما يشكل جوهرَ التداوليات الإدراكية cognitive pragmatics التي تقوم إبستمولوجياً على الأسس الآتية التي أقرتها الشجرةُ الأمُّ لهذه التداوليات؛ وأعني بها اللسانيات الإدراكية<sup>(٢)</sup>:

١- اللغة ليست مَلَكةً مستقلة، وإنما هي مرتبطة بالقدرات الإدراكية الإنسانية الأخرى.

٢- الموضوع الرئيسي للدراسة ليس هو النظام اللغوي، وإنما هو الاستعمال اللغوي؛ ومن ثم فالنظام اللغوي يُفهم على أنه طريقة دينامية تربط ما بين البنية اللغوية (التركيب)، والمعنى (الدلالات)، والاستعمال اللغوي (التداوليات)، والبنية الإدراكية (الإدراك cognition).

٣- النحو هو نتاج بنيةٍ وترميزٍ structuring and symbolising لمحتوى دلاليٍّ عَبَّرَ شكلٍ صوتيمي.

٤- المعنى لا تتم رؤيته من خلال منظور الدلالة الصريحة بشكل خالص، وإنما هو يشمل جوانب الدلالة الضمنية؛ ولذا لا يمكن الفصل بين الدلالات والتداوليات.

٥- البنية (الدالية- التداولية) هي في حالات كثيرة ما يُعَلِّلُ البنيةَ النحوية؛ ومن ثم لا يمكن معالجة التركيب بشكل مستقل.

ولا شك أن قضية (الرتبة) - بمعنى تنظيم ترتيب العناصر اللغوية المكوّنة للتركيب اللغوي - تعدُّ أحد المظاهر الرئيسية في اختلافات الاستعمالات اللغوية. والبحث يحاول الاستدلال على أن ترتيب العناصر اللغوية في





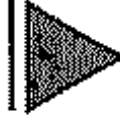
التركيب إذا نُظِرَ إليه من الوجهة التداولية فإن هذه الوجهة تفضي إلى إلغاء ثنائية (الأصلية والفرعية) التي أُقيمت ما بين تنوعات الاستعمالات التركيبية؛ حيث تصبح كل الترتيبات التركيبية على حد سواء لا يميز بينها سوى قيام كل واحدٍ منها بوظيفته الإبلغية المناسبة لسياق خطاب التفاعل في موقف التواصل اللغوي. ولا شك أن ذلك يفضي إلى اعتبار الترتيب التركيبي قضيةً تداولية ذات صلة وثيقة بتحليل الخطاب وبلاغياته.

وهنا لا بد أن أشير إلى أنه منذ بزوغ كل من تحليل الخطاب والتحليل التداولي وموضوعُ العلاقة بينهما هو موضع فحصٍ نظري ترتب عليه أن العلاقة بينهما أصبحت لها من الرسوخ ما يغني عن التأكيد المسهب حولها. ومن ذلك مثلاً ذهبُ الباحثة الإسبانية Margarida Bassols Puig إلى القول "إن تحليل الخطاب له أغراضه التي تقترب بشدة من أغراض التداوليات، وذلك إن لم نقل إنها أغراض مشتركة. وهذا يعود إلى أن الخطاب ليس إلا متتابعة من الجمل في حالة عمل؛ أو بتعبير آخر: متتابعة من الأقوال"<sup>٥</sup>. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى مواقف معرفية تكشف عن بعض وجوه الفروق. فالباحثة نفسها التي ذكرناها تفرّق بين المجالين فتذهب إلى أنه «في حين أن تحليل الخطاب يشرح تفسير العناصر الواردة دون الخروج إلى ما وراء اللغة، فإن التداوليات تعود إلى مجالات أخرى من النشاط الإنساني (الأحكام، المشاعر، المعرفة، المقاصد....)»<sup>(٥)</sup>. وفي صيغة أكثر وضوحاً تذهب باحثة أخرى هي Laura Alba- Juez إلى القول "كما أرى فإن التداوليات ليست هي تحليل الخطاب نفسه، ولكنها مصدرٌ لا يمكن لهذا التحليل أن ينفصل عنه. فمن غير الممكن أن نحلل أيّ خطابٍ دون أن يكون لدينا معرفة أساسية صلبة بالظواهر التداولية

وبالطرق التي تعمل وتتفاعل بها»<sup>(٦)</sup>.

ولكي لا يأخذنا هذا النقاش النظري بعيداً فإنني أرى أن تعريف ديفيد كرسنال للـ(التداوليات) بقوله إنها «فرع لساني يدرس اللغة من منظور مستعمليها، وبخاصة اختياراتهم التي يقومون بها، والمحددات التي يواجهونها في استعمال اللغة في التفاعل الاجتماعي، والآثار التي يجلبونها على الآخرين المشاركين لهم في حدث التواصل»<sup>(٧)</sup> أقول: إن هذا التعريف يقود إلى أن هناك عمقاً كبيراً يجمع بين تحليل الخطاب والتداوليات؛ وذلك باعتبار أن كلا النظامين العلميين ينخرطان في دراسة المحددات والاقترضاءات الذاتية والاجتماعية التي تشكل طبيعة التشكل اللغوي، والآثار الناجمة عنه في تشكيل الحدث التواصلية. ولعله من مؤشرات ارتباط العلمين أن كلاً من مفهوم (الكفاءة اللسانية الاجتماعية Sociolinguistic competence)، ومفهوم (الكفاءة التداولية Pragmatic competence) ومفهوم (الكفاءة الخطابية Discourse competence) كل ذلك ينضوي تحت مفهوم (الكفاءة التواصلية - communicative competence)<sup>(٨)</sup>. كذلك فإنه مما يلقي مزيد إيضاح لهذا التداخل إدراك أن الكفاءة اللسانية الاجتماعية «تتضمن اختيار التنويع اللغوية المناسبة للسياق بناء على عدد من العوامل الأسلوبية/ الاجتماعية؛ مثل الشخص الموجه له الحديث، وموضوع الحوار، ومكان التفاعل وأسلوب الكلام»<sup>(٩)</sup>. وهذه الأبعاد كلها لها حضور في التداوليات.

وعلى أية حال فقد كان تحليل الخطاب والتداوليات بمثابة ردة فعل قوية مضادة للاتجاه التوليدي؛ وذلك بانطلاقهما معاً من تأسيس إبستمولوجي مؤداه أن «التنوع - حيث يختلف الاستعمال اللغوي وفقاً



لاختلاف خصوصية الموقف والسياق الاجتماعيين - ليس رفاهية تواصلية، وإنما هو سمة ملازمة لكل اللغات»<sup>(١٠)</sup>. وهنا لا بد أن نشير إلى أن الاختراق الدلالي الذي اعتور نظرية تشومسكي التركيبية التوليدية التي ذهبت إلى أن المعرفة الدلالية ليست ضرورية في فهم اللغة، وأن المتكلم صاحب الكفاءة يمكن أن يكون جاهلاً بالمعرفة التي تشخصها النظرية الدلالية، أقول: هذا الاختراق الذي جاء من جهات عدة كان في طليعة المؤثرات التي أفضت إلى حضور المسار التداولي. وبخصوص هذا الاختراق يمكن أن نشير مثلاً إلى نظرية روبرت ماثيوز التي تذهب إلى أن المستعملين الطبيعيين للغة يجب - بمعنى ما - أن يستعملوا - إن لم نقل: أن يُحوسبوا فيما تحت الوعي - نظريةً دلاليةً. فبدون الدلالة لن يكون لدى المتكلمين باللغة العادية القدرة على الترسيم mapping الدقيق للأقوال<sup>(١١)</sup>. وكان من ثمار هذا الاختراق الدلالي - على محدوديته في الاتجاهات التوليدية - الكشف عن أنه حتى مع ثبات الترتيب التركيبي نفسه فثمة عناصر مثل التوكيد والنبر والتفيم قد تغير معنى الجملة كلياً<sup>(١٢)</sup>. وللتمثيل لذلك فإن نبر كلمة (زيد) في:

• زيد رفيقُ الدرب!

يجعل الجملة جملة تعجبية. ونبر كلمة (الدرب) في:

• زيد رفيقُ الدرب؟

يجعل الجملة جملة استفهامية.

ولقد كان من ثمار إدراج المكون الدلالي في النظرية اللسانية التوليدية - وإن كان ذلك بدون عمدٍ إبستمولوجي من النظرية نفسها - تصاعدُ إدراك أهمية البعد التداولي في صناعة المعنى. وربما كان هذا التصاعد منبثقاً

من إمعان النظرية التوليدية في شكلانيتها الصورية المنطقية؛ فكان ثمة تحذيرات مهمة حتى من لدن الشكليين أنفسهم: فمثلاً ديفيد لويس صاحب كتاب (الدلالات العامة) البالغ التأثير في تطور الدلالات الشكلية يؤكد ضرورة التفريق والتمييز بين موضوعين: الأول وصف اللغات أو الأنحاء الممكنة بوصفها أنساقاً دلالية مجردة، حيث ترتبط الرموز بجوانب من العالم، والثاني وصف الحقائق النفسية أو الاجتماعية، حيث إن أحد هذه الأنساق الدلالية المجردة هو ما يستخدمه شخص معين أو جماعة معينة. ولا تأتي الفوضى إلا من الخلط بين هذين الموضوعين<sup>(١٣)</sup>.

وعلى أية حال فقد جاء طرح مفهوم (الكفاءة التداولية) ليصعد بهذا البعد التداولي إلى مستوى المعطى الفطري الذي يذهب القائلون به إلى أن «البشر - الفريدين من بين الكائنات الحية- يمتلكون كفاءة تواصلية أساسية تؤمن لهم كلاً من السُّبُل اللغوية والسُّبُل غير اللغوية للتعبير عنها»<sup>(١٤)</sup>.

ولقد تزامن ذلك مع تراكم استشراف النظر اللساني إلى ما وراء (الجملة) حيث (النص) و(الخطاب)، وحيث أصبحت «الجوانب الإدراكية والاجتماعية محل اهتمام بشكل متزايد»<sup>(١٥)</sup>. وكانت نقطة الانطلاق لإدخال لسانيات النص والخطاب تحت مظلة اللسانيات هي الحاجة لشرح (الرتبة)؛ أي شرح تنوعات الترتيب التركيبي؛ كظاهرة البناء للمجهول passivization، وظاهرة الفصل الجُمليّ clefting، وظاهرة الزحلقة extraposition، وظاهرة النقل الموقعي dislocation وغير ذلك من ظواهر التركيبات الأخرى التي تبدو مترادفة<sup>(١٦)</sup>.

وفي خضم هذا الطرح بدأنا نشهد صراعاً إبستمولوجياً هائلاً بين



الانطلاق من المفهوم التوليدي (الكفاءة) والمفهوم التداولي (السياق). وكان الرد الحاسم من أنصار سياق الخطاب هو «إن الجملة الجيدة تلبي مبادئ النحو التركيبية والدلالية والصرفية والصوتية. وهي إن قامت بذلك فإنها تكون تعبيراً ينتمي إلى لغة معينة. ومع ذلك فهذا لا يعني أن قول هذه الجملة يمكن أن يُستعمل بشكل مناسب في أي سياقٍ خطابي. فالخطاب تنظّمه وسائل التعبئة المعلوماتية؛ مثل المحور والبؤرة... إلخ. فلو أن البنية المعلوماتية لتعبير معين لم تتوافق مع التعبئة المعلوماتية التي يتطلبها السياق فإن التعبير يكون مخففاً في هذا السياق، على الرغم من أنه سليمٌ نحويًا»<sup>(١٧)</sup>.

وترتيباً على كل ما تقدم فإن ثمة أسئلة ثلاثة نودُّ - في هذا البحث - طرحها، ومحاولة الإجابة عنها؛ وهي: ما الأبعاد الخطابية الكامنة في الرتبة؛ أي في تنظيم المستعمل للعناصر اللغوية في التركيب النحوي؟ وما مدى حضور هذه الأبعاد في تراثنا اللغوي؟ وكيف قاربت الاتجاهات اللسانية الحديثة هذه الأبعاد؟.

### • الرتبة في الفكر النحوي العربي:

لقد عالج الفكر النحوي العربي قضية (الرتبة) في إطار مفهومي (التقديم والتأخير). وكان الأساس النظري لهذه المعالجة قائماً على ثنائية (الأصل والفرع)، وهي الثنائية التي تفرعت منها مقولات الوجود والامتناع والجواز. وعلى الرغم من أن فكرة (التركيب/الأصل) تدخل تحت القانون التداولي العام الذي وضعه سيبويه منذ البداية؛ وهو «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»<sup>(١٨)</sup>؛ وذلك لأن التركيب/الأصل هو - في النهاية - (شيء يضطرون إليه، ويحاولون به وجهًا)؛ أي يُغَيُّون من وراء استعماله قصدًا معينًا، أقول: على الرغم من ذلك فإن

سيبويه نفسه يورد ما قد يُفهم على أنه نقضٌ لهذا القانون التداولي التفسيري المهم. فهو يقول في موضع آخر: «فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا [وفي نسخة ط: كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدمًا]. وهو عربي جيد كثير»<sup>(١٩)</sup>. وأتصور أن ما يرفع هذا التضارب عن نظرية سيبويه هو أن نفسّر عبارته «لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا» بأنه يقصد إرادة تعيين الوظائف النحوية نفسها، وليس إرادة المقاصد الدلالية نفسها. فمن الوجهة النحوية الإعرابية يظل الفاعل (فاعلًا)، والمفعول (مفعولًا)، إذا جاء على أصل التركيب، أو تقدّم الثاني على الأول. فذلك إذن وضعهما (اللفظي)؛ أي هذا هو وضعهما الشكلي حيث «جرى اللفظ كما جرى في الأول». أما الفارق التداولي الذي لم يتحدث عنه سيبويه بين (ضرب عبدُ الله زيدًا) و(ضرب زيدًا عبدُ الله) فهو أن المتكلم بالتركيب الأول مَعْنِيٌّ بإعلام المخاطب بواقعة حدثت. فكأن التركيب جوابٌ عن سؤال ضمني لدى المخاطب هو: ماذا حدث؟. وأما التركيب الثاني فيدل على أن المخاطب يعلم أن (ضربًا) قد وقع لزيد، ولكنه لا يعرف من الذي قام بهذا (الضرب). فكأن التركيب جواب عن سؤال ضمني لدى المخاطب هو: من ضرب زيدًا؟ فالتركيبان رسالتان يجسد اختلاف ترتيبهما التركيبي اختلاف غرضيهما المعلوماتيين.

ومن المهم هنا أن نلاحظ ربط سيبويه بين حرية الرتبة والوسم الإعرابي case-marking، وهو الربط الذي لحظه لسانيون معاصرون<sup>(٢٠)</sup>؛ فنجد



مثلاً القول بأن «اللغات ذات الأنظمة الفنية في الوسم الإعرابي؛ مثل السنسكريتية، والفنلندية، واللاتينية- ونضيف إليها العربية بلا شك- تسمح لترتيب المقولات الاسمية في الجملة بالتبادل دون أن يغير ذلك المعنى القضويّ propositional meaning للجملة»<sup>(٢١)</sup>. ولكننا لا بد أن نقول إن مفهوم (المعنى القضوي) - من الوجهة التداولية- مفهوم بالغ التجريد، وشديد الانعزال عن سياقية الخطاب، إلى الدرجة التي يصبح فيها أداة تحليلية غير مجدية في إعطاء فهم حقيقي للاستعمال اللغوي. وعلى أية حال فإنه إذا كان سيبويه لم يتحدث عن الوجه التداولي في اختلاف التركيبين قبل التقديم وبعد التقديم فإننا لا نستطيع أن نغفل أنه في السياق نفسه وضع قانوناً تداولياً فرعياً حين قال «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى». وإذا كانت بعض الأنظار الدلالية الحديثة توافق سيبويه في هذا القانون فإن هناك من أصحاب هذه الأنظار من يقرر أن تبئير focus المعنى يُستبان عن طريق ترتيب المكونات، وأن الفكرة الأشد بروزاً في قول ما هي التي يُستهل بها التركيب، يليها في التبئير الجزء الختامي الذي يحمل العنصر القضوي الأخير في الجملة<sup>(٢٢)</sup>. وعلى هذا فما يتوافق فيه سيبويه وبعض اتجاهات النظر الدلالي الحديث هو أن التقديم يستدعيه غرض معين يمثل أهمية لدى المرسل، أو يمثل إذعانا لمقتضى ما في السياق التواصلي. وهذا لا ينفي أن يكون إيراد التركيب على صورة الترتيب الأصلي هو نفسه أيضاً ذو غرض ومقصد. فكما يقول سيبويه بعد هذا القانون الفرعي مباشرة إن التركيبين «جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»؛ أي هذا يهمهم ويعنيهم لغرض، وذلك يهمهم ويعنيهم لغرض آخر.

فما استلفتُ انتباهنا إذن في عبارة سيبويه أنه لا يربط فحسب بين اختراق قيود ما سُمِّي بالرتبة الأصل وقصد المتكلم، وإنما يربط أيضاً - في جزء العبارة الأخير - بين التركيب الجاري وفق الرتبة الأصل، من جهة، والقصد، من جهة أخرى. فلجوء المستعمل إلى تركيب الرتبة الأصل نوعٌ من الاضطرار التداولي الذي يقصد من ورائه هذا المستعمل وجهًا. وكأن سيبويه لا يقصر أمر الوجوه التداولية لنظام الرتبة على حالات التقديم والتأخير. فالأمر كله أمر (اضطرار) وليس أمرًا اختيارات أسلوية أو بلاغية من بين بدائل تركيبية. ولذلك يقول عبد القاهر الجرجاني «إذ قد ترى أن ليس إلا تقديمٌ وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك»<sup>(٢٣)</sup>. ولعلنا نستطيع توضيح فكرة عبد القاهر بمثال بسيط؛ وهو ما تحدّثه مثلًا التغييرات الموقعية لدالة شائعة في الاستعمال هي دالة (أيضًا)<sup>(٢٤)</sup>. ولننظر في الجملة التراثية التالية التي وردت في كتاب (أدب الكاتب) للصولي هكذا:

● (١) وأقطع الزبيرُ أيضًا بخيرَ أرضاً فيها شجرٌ ونخلٌ

ومن الواضح أن قراءة الجملة بهذا الترتيب الموقعي للدالة (أيضًا) تعطي معنى تكرار فعل (الإقطاع) من الفاعل نفسه (الزبير). فماذا يحدث لهذا المعنى عندما يتغير الترتيب الموقعي للدالة نفسها؛ فنقول مثلًا:

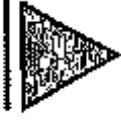
● (أ) وأقطع الزبيرُ [أيضًا بخير] أرضاً فيها شجر ونخل. أو (أ١) وأقطع

الزبيرُ [بخير أيضًا] أرضاً فيها شجر ونخل

● (ب) وأقطع الزبير بخير أرضاً [أيضًا فيها شجر ونخل]

● (ج) وأقطع الزبير بخير أرضاً فيها شجرٌ [ونخل أيضًا]





ولكي نجيب عن هذا التساؤل نقول إن إجراء هذه التنويعات الترتيبية يضعنا أمام ما يأتي:

- في (أ) يصبح المعنى هو الدلالة على تكرار الفعل في المكان نفسه: فتكون الجملة معطوفة على جملة سابقة مثل: وأقطع الزبير بخيبر أرضاً صفتها كذا وكذا، وأقطع بخيبر أيضاً (أو: أيضاً بخيبر) أرضاً فيها شجر ونخل.
- أما في (ب) فالعنى هو تكرار صفة المفعول؛ حيث إن هذه الأرض تماثل في الصفة أرضاً أخرى من جهة أنها (أيضاً فيها شجر ونخل)
- وفي (ج) يصبح المعنى داخلاً فيما يمكن تسميته بالعطف التعدادي للعناصر؛ حيث تعداد المكونات الموجودة في هذه الأرض: فيها شجر، ونخل، و...

وفي الحقيقة فإن فكرة عبد القاهر في عدم تحصيل المعنى نفسه إذا كان ثمة تقديم وتأخير تكتسب قيمتها العلمية والتاريخية عندما نجد تأكيدها واضحاً - كما سنرى - في بعض اتجاهات النظرية اللسانية المعاصرة عند بحثها في الأبعاد التداولية للرتبة.

وفي هذا السياق نلاحظ أنه على الرغم من هذا التأسيس المعرفي المهم الذي أرساه سيبويه في التسوية بين (التركيب الأصل) و(التركيب المعدول به عن الأصل) في خضوع كل منهما للاضطرار التداولي الذي يتطلب تفسيراً وتعليلاً، فإن مسار الفكر النحوي غلب عليه الحكم بأن ما جاء من التراكيب على الأصل خارج عن التعليل؛ أي أنه لا يُعلل؛ لأنه مجرد إنفاذ للنسق الطبيعي. فأن يكون التركيب مكوناً من (مبتدأ + خبر) أو من (فعل + فاعل) فهذان تركيبان كل منهما أصل. أما أن يكون التركيب مكوناً من (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر) فذلك هو التصرف التركيبي الذي يحتاج - بسبب عدوله عن الأصل الطبيعي - إلى واحد من

الأحكام الثلاثة: الوجوب أو الامتناع أو الجواز. ويبقى الأصل التركيبي الثاني (فعل + فاعل) غير قابل - في النظرية البصرية على الأقل - إلا لحكم واحد هو الوجوب في الحفاظ على رتبة تقديم الفعل على الفاعل. وهنا يمكن طرح بعض الأسئلة: هل يمثل لجوء مستعمل اللغة إلى تركيب أصل (اختياراً) من بين عدة بدائل تركيبية؟ وهل يمكن تعليل هذا الاختيار مثلما هو الشأن في تعليل الاختيارات الأخرى؟ وهل تركيب مثل: (زيدٌ قابلٌ أخاه) - بوصفه جملة اسمية - يعد تركيباً أصلاً أم تركيباً معدولاً به عن تركيب أصل آخر هو (قابلٌ أخا زيد)؟ وما الفرق إذن بين التركيبين، وبينهما وبين (أخو زيد قابلته) أو (زيدٌ أخوه قابلته)؟ أم أن المسألة برمتها لا تقوم على (الاختيار) أصلاً، وإنما هي خاضعة لمقتضيات تداولية يفرض كلٌّ منها نسقَه التركيبي؟ ومن ثم فإن القول العام المطلق بأن اللغة العربية لغة حرة الرتبة يكون بحاجة إلى التعديل وإعادة النظر؛ لتكون سياقات أغراض الخطاب والتداول هي (القيود) التي توطر هذه الحرية وتعطيها وظائفها؟

إن مثل هذه الأسئلة تدفعنا إلى أمرين: أولهما البحث في مدونة النحو العربي عن التعليقات التي سبقت لتفسير ما ينضوي تحت نظام الرتبة. والأمر الثاني هو البحث في مدونة اللسانيات المعاصرة عما قدمته بخصوص الأبعاد التداولية في قضية الرتبة، أو لنقل بتعبير أدق: عما قدمته بخصوص إدخال (الكفاءة التداولية)، وتويعتها (الكفاءة الخطابية)، من تفسيرات لتتوعات التنظيم التركيبي ضمن أهداف مشروع الوصف اللساني الدقيق.

وما دما في هذا الجزء من البحث صَدَدَ التصورات المتعلقة بالرتبة



في مدونة التراث اللغوي العربي فإن الحقيقة العامة التي يمكن تقريرها فيما يخص ذلك هو أن هناك جملة من التفسيرات قائمة في هذه المدونة، ولها صلة وثيقة بما نسميه هنا (الأبعاد التداولية للرتبة). ولعل عبارة سيبويه الشهيرة والمهمة التي سقناها منذ قليل تأتي في صدارة هذه الإشارات الرابطة بين حركة الرتبة في التركيب، من جهة، والمقصد التداولي للمستعمل، من جهة أخرى. وهي إشارة مهمة سنجد أنه سيأتي بعد مئات السنين من سوق سيبويه لها من يفسر الربط بين ترتيب عناصر التركيب ومقولتي (الاهتمام) و(العناية)، وبأن ذلك "يُظهر كيفية رؤيتنا للواقع، وكيفية توافؤنا معه في سياق اجتماعي معين"<sup>(٢٥)</sup>.

على أنه لا بد أن نقول هنا إن تعليل سيبويه لحركية الرتبة بـ(العناية والاهتمام) تعليل غامض وشديد العمومية. ومن هذه الجهة جاء نقد عبد القاهر الجرجاني له ليزيد على مقولة (العناية والاهتمام) مقولات ذات طابع تداولي واضح سواء في ما بناه عبد القاهر تصوراً منه لأوضاع سياقية للاستعمال اللغوي، أو في ما استخلصه استنتاجاً من وجوه المقاصد لدى مستعملي اللغة. ويمكن استتباط هذه المقولات من ربط حركية الترتيب التركيبي بمقاصد التأكيد والتقوية والتخصيص<sup>(٢٦)</sup>؛ الأمر الذي يصل به إلى القول مثلاً بعدم جواز «أن يكون (زيد أخوك) و(أخوك زيد) بمعنى واحد»<sup>(٢٧)</sup>. على أن من المهم هنا أن نستلفت النظر إلى هذا التعميم النظري الذي حاول عبد القاهر إرساءه بخصوص تنوعات الترتيب النظمي حيث قال «واعلم أن من الخطأ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيرهِ قسمين؛ فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يُعلَّل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب

حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعُه. ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكل حال»<sup>(٢٨)</sup>. ومن الواضح هنا أن عبد القاهر أراد أن يضع التمايزات الدلالية الناجمة عن حركية أوضاع الرتبة في قلب النظرية النحوية للغة؛ ومن ثم استهدف تحقيق أمرين: الأول هو رفض مبدأ (العناية)؛ وذلك لما يتسم به من طابع اختزالي لا يصلح لتفسير الحركية الدلالية الواسعة المدى في الرتبة. والأمر الثاني دفع الربط التلازمي الذي يقصر حركية الرتبة لكي تكون مجرد حلٍّ لقيود الصياغة الأدبية، أو مجرد حلية زائدة لإحداث تأثيرات جمالية. فالمسألة قارة ومطرودة في نظام التداول اللغوي، ولا يجوز أن تقتصر على حال دون حال. وأتصور أنه لو أتيح لمعالجات عبد القاهر تلك سياق معرفي غني ومعقد، إبان عصرها وما تبعه من عصور التراث اللساني العربي، لكانت قد آتت أكلها بمقاربات نظرية ومنهجية باهرة فيما يتعلق ببلاغيات خطاب الرتبة في التداول اللغوي.

ولعل معالجات عبد القاهر تهيت لنا القول بصورة مجملة إن التماس بعض أوجه المعالجات ذات الطابع التداولي للرتبة في الفكر اللغوي العربي القديم إنما يأخذ وجهته الواعدة حقاً ليس في كتب النحويين - وإن احتوى بعضها بعض الإشارات المهمة - وإنما في كتب الأصوليين والمفسرين والبلاغيين.

وتأسيساً على هذا التصور فإنني أشير هنا إشارة خاصة وجيزة إلى البلاغيين الذين عالجوا في باب (التقديم والتأخير) من علم المعاني



كثيراً من الوجوه التداولية لحركية الرتبة في العربية. وفي هذا السياق لا ننسى ربط السكاكي بين مفهوم (النحو) وما أسماه (كيفية التركيب)، وكان اعتناؤه في هذا الربط منصباً على فكرة (التقديم)؛ وذلك حين قال «النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقاً بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك»<sup>(٢٩)</sup>. ولا شك أن هذه (الرعاية) التي يشير إليها السكاكي إنما هي رعاية للمقاصد الدلالية والتداولية الكامنة وراء كل كيفية تركيبية.

ومع ذلك فإنه على الرغم من ثراء الإدراك البلاغي العربي للأبعاد التداولية في حركية الرتبة في التراكيب فإننا لا نستطيع أن نخرج من معالجاتهم بنسق نظري تداولي واضح لنظام الرتبة في استعمالات العربية. فمثلاً يقول البلاغيون في تعليل مجيء المسند إليه قبل المسند في الجملة الاسمية إن الأصل في المسند التأخير؛ لأنه حكمٌ على الشيء، والمحكومٌ عليه مقدّمٌ طبعاً. وهذا القول يفضي بالضرورة إلى أن الجملة الفعلية التي يتقدم فيها المسند؛ أي الحكم، على الفاعل؛ أي المحكوم عليه، إنما هي جملة معدولٌ بها عن الأصل في نسق الرتبة. وفي حال الأخذ بهذا التحليل فإن الجملة الفعلية المكونة من (مسند + مسند إليه) لا تكون من نمط الرتبة الأصل؛ لأن فيها تقديماً للحكم على المحكوم عليه. وعلى الرغم من وجود دلائل معينة وقف عندها بعض اللسانيين المحدثين تشير إلى أن نظام الرتبة في الجملة العربية هو من نمط VSO؛ أي (فعل + فاعل + مفعول)، أقول: على الرغم من ذلك فإننا إذا أخذنا

بالقول بعدم أصلية الجملة الفعلية بناء على مبدأ أن (المحكوم عليه مقدم على الحكم) فإنه يبقى ثمة حاجة إلى تعليلٍ لتقديم الفعل على الفاعل. وهنا لا نجد عند البلاغيين تعليلًا إلا قولهم إن الفعل مقدم على الفاعل لكونه (عاملاً)؛ وهو قول مستمد من تقرير النحويين بأن "رتبة العامل قبل رتبة المعمول"<sup>(٣٠)</sup>. ولكن هذا التفسير لا يُعدُّ تفسيرًا تداوليًا يبيِّن مقصد المستعمل من اللجوء إلى هذا النمط التركيبي.

فإذا ذهبنا إلى معالجة البلاغيين لأغراض تقديم (المسند) فإننا نجدهم يقدمون قائمة مفتوحة بأغراض متعددة لهذا التقديم دون تمييز بين كونه فعلاً أو اسماً أو شبه جملة أو وصفاً، ودون تبيانٍ مقنن نظرياً لعلاقة حركة الرتبة بظواهر نحوية ودلالية أخرى كالنفي، والتعديّة واللزوم، والموجهية، والتنغيم، والحذف، والنوع الدلالي للمنقذ وما إذا كان ينتمي إلى فئة الإنسان أو إلى فئة أخرى<sup>(٣١)</sup>... إلخ.

أما إذا ذهبنا إلى إطلالة عامة على مقاربة الأصوليين لما يتصل بقضية الرتبة فلا بد أولاً من الإشارة إلى أن الأصوليين انطلقوا في معالجاتهم اللغوية بصفة عامة من نظرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة (المقصدية)، أو بما أسموه «دواعي الاستعمال» الكامنة وراء أي إنجاز كلامي. ومن هنا كان ترتيب الجملة عندهم قائماً على ما أسموه مبدأ (النسبة) التي هي «أمر نفساني قائم بنفس المتكلم قيام علم وإدراك»<sup>(٣٢)</sup>. فجملة (زيد عالم) تدل على أمر نفسي هو قصد المتكلم الحكاية والإخبار عن ثبوت العلم لزيد<sup>(٣٣)</sup>. وهذا الأمر النفسي القصدي هو الذي يجعل لكل جملة مدلولاً تصديقياً لا محالة؛ بمعنى أن مرسل الجملة العاقل لا بد «أن يكون في نفسه شيء حين قال ذلك، فإن كان عبارة عن قصد الحكاية كانت



إخبارية، وإن كان عبارة عن إيجاد أمر اعتباري كانت الجملة إنشائية»<sup>(٣٤)</sup>. ولعله على ضوء التفاعل مع هذا المنظور الأصولي جاءت العبارة الشهيرة التي تقول إن «التقدم في اللسان تبع للتقديم في الجنان»؛ فإذا قلت مثلاً (أزيداً تضرب؟) «كنت منكرًا أن يكون زيدٌ بمثابة من يُجرأ عليه بضربٍ أو أن يعامل هذه المعاملة»<sup>(٣٥)</sup>، وهذا معنى لا يمكن إلا أن يكون هو ما قصد إليه مرسل الجملة؛ ومن ثم فهي جملة يمكن أن يترتب عليها حكم بعدم استحقاق زيد لوقوع الضرب عليه. كذلك يفضي تأمل مثال آخر لتقديم المفعول إلى انطواء التركيب على عملية استدلال. فمثلاً في الآية (أَبَشْرًا وَاحِدًا مِنَّا نَتَّبِعُهُ) ينهض استدلال ضمني مؤداه «أن من كان بشرًا لم يكن بمنزلة أن يُتَّبَع في أمره ونهيه وطريقته»<sup>(٣٦)</sup>. وهو ما يمكن صوغه بصورة القياس الصوري الآتي:

ليس لبشر على بشر أمرٌ أو نهي يوجبان اتباعه

الرسول بشر

إذن ليس لهذا الرسول ما يوجب اتباعه

فالإنكار متوجه إلى خرق هذا الاستدلال. وبناء على هذه التأملات الدقيقة أرسى الأصوليون قاعدة يصوغها الشاطبي بقوله «كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق»<sup>(٣٧)</sup>. ومع الأهمية التداولية الواضحة لمثل هذه التأملات والمبادئ فإننا لا نستطيع القول بأننا إزاء نظرية تداولية للرتبة عند الأصوليين قائمة الأركان الإستمولوجية والإجرائية.

ولقد ظل الفكر اللغوي العربي، بصفة عامة، وفي ساحاته المعرفية المختلفة، يعالج أمر الرتبة في حدود ما تقرر في مثل هذه المقاربات التراثية

التي نظرت إلى الرتبة من منظور الربط بين الأصل التركيبي وحركة (التقديم) التي تطراً عليه تحقيقاً لمبدأ (العناية والاهتمام) بهذا المُقَدِّم. ومن الشائق أن نلاحظ أن هذا المبدأ نفسه ظل في الفكر اللساني الغربي هو الأداة التفسيرية للتقديم التركيبي إلى ما قبل بدء اللسانيات الحديثة. فها هو مثلاً هايمان هورفيتز في عام ١٨٣٢م يقول «إن المذكور أولاً يقدر عقله [= عقل المتكلم] بقوة، وهو [المتكلم] يريد أن يوجه انتباه سامعيه إليه... لذا فالكلمات الأكثر أهمية تسبق تلك التي هي أقل أهمية»<sup>(٣٨)</sup>. وما إن نصل إلى مرحلة تفاعل اللسانيين العرب المحدثين مع الفكر اللساني الغربي الحديث حتى نجد بعض التأثيرات الواضحة لهذا التفاعل.

وبصفة عامة يمكن تصنيف هذا التفاعل اللساني العربي الحديث إلى: ثلاثة اتجاهات:

- التفاعل مع الوضعية البنيوية الوصفية
- والتفاعل مع الشكلية التجريدية التوليدية؛ كما تجسدت مثلاً في أعمال عبد القادر الفاسي الفهري.
- والتفاعل مع الوظيفية التداولية؛ كما تجسدت مثلاً في أعمال أحمد المتوكل.

وحيث إننا سنأتي على بعض قسمات المقاربة التوليدية والتداولية في الجزء الثاني من هذا البحث فإننا سنكتفي بالتمثيل للموقف من قضية الرتبة لدى الاتجاه الوضعي البنيوي الوصفي من خلال نماذج من ممثليه في الفكر اللساني العربي الحديث.





ولعلنا في هذا السياق نقف ابتداءً عند تقرير إبراهيم أنيس مثلاً للمحين في (ترتيب الكلمات في الجملة): أولهما أن هذا الترتيب هو نتاج تطور تاريخي ممتد، وثانيهما أن هناك أسباباً لغوية واجتماعية لهذا التطور. يقول أنيس "إن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة. ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه ونفهمه في كل لغة"<sup>(٣٩)</sup>. ولكن الأمر الجدير بالتنبيه عليه هنا هو ظهور تأثير أنيس الواضح بمعطيات النظر النسبي لدى صاحبي كتاب (ضبط اللغة)<sup>(٤٠)</sup> الذي نعرف مدى تأثيره بفكر الوضعية المنطقية في مدرسة ريشاردز كما تجلت في كتابه المشترك مع أوجدن (معنى المعنى) عام ١٩٢٣م. وكذلك نجد تأثير أنيس بما أورده اللساني الفرنسي جوزيف فندريس (١٨٧٥ - ١٩٦٠) صاحب كتاب (اللغة) الشهير الذي كان قد ترجم إلى العربية منذ عام ١٩٥٠م، والذي نجد فيه ربطاً بين نظام الجملة وتلك الثلاثية التي وضعها فندريس: (اللغة المنطقية) و(اللغة الفاعلة) و(اللغة الانفعالية)<sup>(٤١)</sup>. ولقد كان لكل هذه الموارد الوضعية أثرها في موقف أنيس من المقاربة البلاغية التراثية لترتيب التركيب. فهو يذهب إلى أنه «لا معنى لأن ننساق مع البلاغيين... [ف]دراستهم هنا لا تعدو أن تكون نقداً أدبياً لأمثلة معينة تصوروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها»<sup>(٤٢)</sup>. وهكذا ينحّي أنيس جملة الاعتبارات ذات الطابع التداولي مما بدا في بعض المعالجات البلاغية التراثية لتتوعد الترتيب التركيبي. وليس ذلك بمستغرب على ضوء النظر اللساني البنيوي الوضعي المعاصر آنذاك الذي اتكأ عليه اللسانيون

العرب، وفي طبيعتهم أنيس بالطبع.

فإذا انتقلنا إلى نموذج آخر من لسانينا الوصفيين فإننا نقف عند ذلك الاستخلاص المجمل البادي في قول تمام حسان عن موقف الفكر النحوي القديم بخصوص التنوعات التركيبية: «وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبى واحد اقترحوا لها أصلاً نمطياً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار»<sup>(٤٢)</sup>. ولكن قائمة تمام حسان هذه تأخذ شكلاً آخر يتبدى في قوله بأن هذا النمط الأصلي يلزمه الالتزام بالأصول الآتية: [الذكر، والإظهار، والوصل، والتضام، والربط، والرتبة، والعامل]؛ ومن ثم يقع العدول عن هذا النمط الأصلي وأصوله بإحدى العمليات الآتية: [الحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير، أو التوسع في الإعراب]<sup>(٤٣)</sup>. وأياً ما كانت طرائق العدول التي يوردها تمام حسان فإن ما يهم ملاحظته هو أنه يجعل (التقديم والتأخير) هو الوجه الذي تتبدى به الرتبة. فالتقديم والتأخير إذا عدول في الرتبة. والتفسير الكلي لظاهرة العدول في الرتبة عند تمام حسان أنها من باب «الدواعي الأسلوبية»<sup>(٤٥)</sup>، ومن ثم فتلک الدواعي كانت هي مسوغ «مدخل البلاغيين إلى موضوع التقديم والتأخير»<sup>(٤٦)</sup>. ومع ذلك نجد تمام حسان يفرق بين (العدول) و(التقديم والتأخير) فيقول إن «العدول فكرة نحوية»، أما (التقديم والتأخير) فهي ظاهرة «مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس»؛ ومن ثم فهي تُعدُّ «نشاطاً أدبياً ينتمي إلى الكلام لا إلى نظام اللغة»<sup>(٤٧)</sup>. ومن الواضح تماماً اشتغال حسان بالاعتماد على ثنائية دوسوسير الشهيرة: اللغة والكلام، وبناء عليها فإن مسألة التنوعات في الترتيب التركيبى لا تدخل في إطار

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الدرس اللساني المعنيّ بالطابع النظامي الجمعي للغة، وإنما تدخل في إطار النشاط الأدبي بوصفه نشاطاً فردياً. والغريب أن هذه الرؤية لدى هذا اللغوي الكبير - تمام حسان - تفضي - بمد الخط على استقامته - إلى إخراج موضوع (الرتبة) برمته من الدرس اللساني. وذلك لا شك ناجم عن مرجعيته اللسانية؛ حيث نجد مثلاً إدوار سابير يورد عدداً من التنويعات التركيبية اللاتينية على جملة مؤداها العربي هو (المرأة ترى الرجل)، ويعقب عليها بقوله إنها «لا تحمل اختلافاً، أو قد تحمل اختلافاً ضئيلاً، عدا إمكان الاختلاف البلاغي أو الأسلوبي... [ومن ثم] فالمغزى متطابق بين كل هذه الجمل»<sup>(٤٨)</sup>. وهذا التفسير نفسه هو ما أخذ به بلومفيلد حين يقول «إن وصف البنية المركّبة phrase structure يُعطى عن طريق أنواع مختلفة من التنويعات الأسلوبية الغامضة إلى حد ما»<sup>(٤٩)</sup>. هذه صورة مجملة وعامة لكيفية معالجة الرتبة في تراثنا اللغوي، وفي الاتجاه الوصفي من فكرنا اللساني العربي الحديث. فماذا عن معالجتها في الفكر اللساني العالمي إبان حركته فيما بعد المرحلة البنيوية الوصفية؟

#### • الرتبة في الفكر اللساني:

ثمة تياران كبيران في إستيمولوجيا اللسانيات المعاصرة: التيار الصوري وبؤرة اهتمامه هي بنية اللغة، والتيار الوظيفي وبؤرة اهتمامه هي ما تؤديه البنية اللغوية من وظائف دلالية وتداولية في سياق عملية التواصل.

ولقد كانت مقولة (الترتيب الأصلي) من مستلزمات التحليل في التيار الصوري، وقد تعاورت هذه المقولة افتراضات متتابعة في المقاربات

التحويلية بصفة خاصة. وفي هذا الإطار نهض افتراض مؤداه أن الترتيب الأصلي تمثله "الجملة الأساس"؛ وهي - كما حُدِّدت ملامحها في خمسينيات القرن الماضي على أيدي النحويين التحويليين- تركيبٌ خبري بسيط ذو فعل واحد، مُثَبَّتٌ ومبنيٌّ للمعلوم.

ولأن غاية التحديد للمفاهيم تظل دائماً أمراً مُشْرَعاً فقد نهضت اقتراحات أخرى لتحديد هذه الجملة الأساس؛ وذلك كالقول بأنها "الجملة الخبرية المستقلة المحايدة أسلوبياً التي تتضمن مشاركة اسمين: (المسند إليه) وشرطه أن يكون معرفةً ومنفَّذاً وكائناً إنسانياً، و(المفعول) وشرطه أن يكون خاضعاً patient دلاليًا وأن يكون معرفةً، وتتضمن (فعلًا) يمثل حدثاً action وليس حالة state أو حادثة event"<sup>(٥٠)</sup>. وتجسيد ذلك مثلاً هذه الجملة الشهيرة في أدبيات التراث النحوي:

● ضرب زيدٌ عمرًا

ومن الاقتراحات التي نهضت أيضًا القول بأن الترتيب الأصلي يتمثل

في:

- الجملة الخبرية الرئيسة ذات الفعل المتعدي التي يكون فيها كلٌّ من (المسند إليه) و(المفعول به) مركبًا اسميًا صريحًا (وليس ضميرًا).

والمثال الذي يساق في الإنجليزية لهذه الجملة هو:

[The dog]	chased	[the cat]
S	V	O
[القطعة]	يطارد	[الكلب]
مفع	ف	م
مفعول	فعل	مسند إليه

ويعلق أحد أصحاب هذا الاقتراح بأن المطلوب في هذا التركيب



الأصلي ملاحظة أن:

- المسند إليه: يكون أكثر شبهاً بالمنفذ agent
  - والمفعول: يكون أكثر شبهاً بالخاضع patient
- ومن ثم فهو يرى - مستثمراً مفاهيم مستمدة من نحو الحالة case  
- grammar - أن الأفضل أن يُسمَّى التركيب SVO بالترميز AVP =  
اختصاراً لـ [Agent+ Verb+ Patient] (٥١).
- وعندما نقارن بين كل هذه التحديدات وتحديد ما يُسمَّى بـ (الجميلة) (٥٢)  
المستقلة (independent clause) التي اشترط فيها:

- أن تعبر عن فكرة كاملة

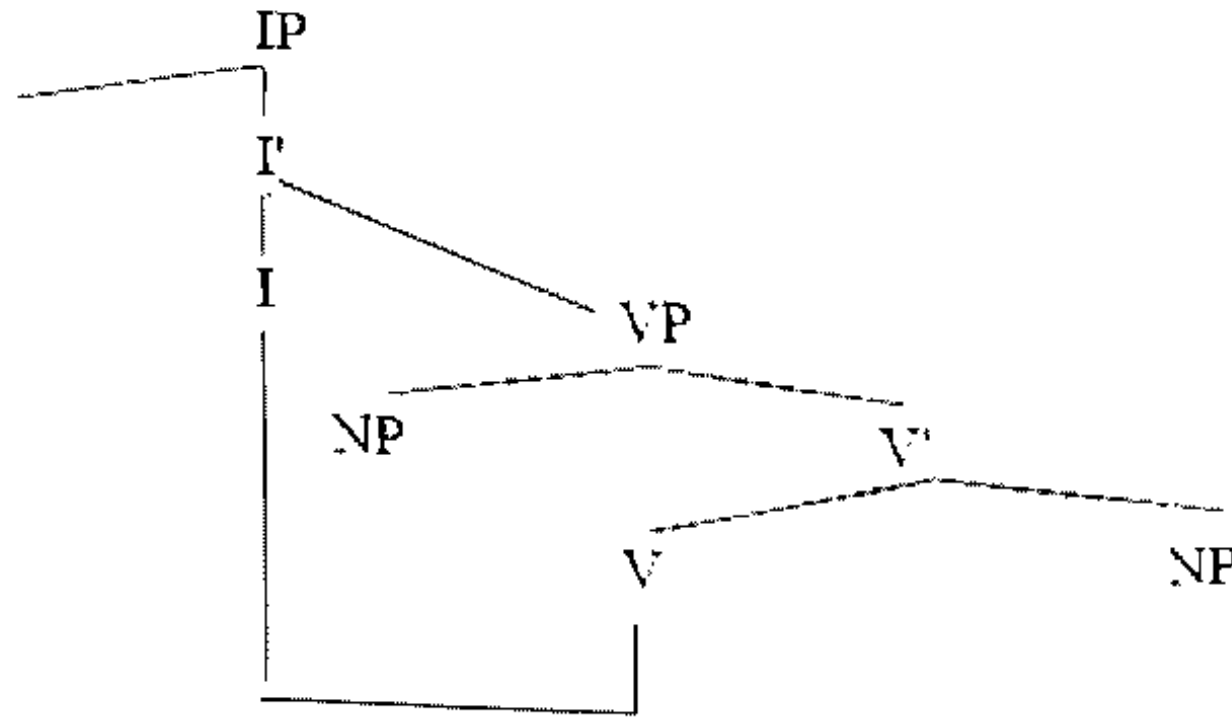
- أن تكون مستقلة بذاتها

فإننا نجد انبثاق ترادفٍ بين مفهوم الجملة البسيطة والجميلة المستقلة؛ بما يعني أن الجملة البسيطة هي التي تعبر عن فكرة تامة، وتكون مستقلة بذاتها. أما إذا أخذنا بقول من يرادف بين (الجملة البسيطة) و(الجملة الأصلية) كما في قول أحد الباحثين: "إن النمط الأصلي للجملة هو الجملة البسيطة التي لا تحتوي إلا على (جميلة مستقلة واحدة) ... [وهي] الأكثر طبيعيةً بين بنى الجمل؛ حيث إنها أول نوع يتعلم الأطفال نطقه، وهي التي تبقى إلى حد بعيد الجملة الأشيع في لغة الحديث" (٥٣)، فإن هذا الترادف يتراجع عندما نجد أن (الجميلة المستقلة) قد تكون استفهاماً، وقد تكون منفية.

ونظراً لأن مسألة وضع تحديد حاسم لمفهوم (الترتيب الأصلي) كانت - وماتزال - مسألة بالغة التعقيد، فقد ذهب بعض الدارسين إلى

وضع تحديد كمي؛ فيذهب ماثيو دراير M. Dryer مثلاً إلى أن "الترتيب الأصلي) في لغة ما هو ما يشيع فيها بنسبة الضعف أمام شيوع الترتيب المقابل له"<sup>(٥٤)</sup>. ولكن دراير نفسه يسوق وجهة نظر تعارض هذا التحديد بناء على أن (الشيوع) لا ينبغي أن يُستعمل معياراً؛ لأنه ليس جزءاً من نحو اللغة"<sup>(٥٥)</sup>.

ولقد كان من تأثيرات المقاربات التحويلية في الرتبة أن نهضت اقتراحات خاصة بالرتبة في العربية. وفي هذا السياق نذكر ما ساقه الدكتور موسى البطوش - من جامعة فهد بن سلطان - من أن مسحاً للأدبيات المخصصة لدراسة الرتبة في العربية الفصيحة أظهر أن معظم التفسيرات الحديثة تُقرُّ أن الترتيب التركيبي (VSO = فع + فاع + مفع) هو الترتيب غير الموسوم unmarked في العربية الفصيحة". ويورد بطوش أن الفاسي الفهري قدم هذا الترتيب (عام ١٩٩٣) على أنه البنية المركبية القانونية للعربية الفصيحة، وذلك من خلال الشكل التالي:



وهنا نذكر أنه من بين الاستدلالات التي يأخذ بها أصحاب هذا الرأي أننا في الجملة الاستفهامية المحذوفة (المفعول به) يأتي الترتيب هكذا (SV)؛ وذلك كما في قوله تعالى:

● (ماذا أراد الله بهذا مثلاً)

③ (ماذا تعيدون)

④ (ماذا أنزل ربكم)

ولكن الباحث نفسه- البطوش- وفي الموضوع نفسه، يذكر أنه «من بين التعميمات التي تم التوصل إليها من توسيع نظريتي (العامل والربط) و(المبادئ والباراميترات (= المفاتيح الخاصة)) التعميم الذي يزعم أن الترتيب التركيبي (SVO = فا + فع + مفع) هو التشكل التركيبي الساري (تحت البنى التركيبية) في العربية الفصيحة<sup>(٥٦)</sup>. ولعل ذلك التعارض يمضي جنباً إلى جنب مع ما ذهب إليه عبد القادر الفاسي الفهري حين قال «إنني أقرر أن العربية هي بشكل جوهري من نمط اللغات ذات الترتيب (SVO)، وذلك على الرغم من أنه يبدو أيضاً انتماءً إلى النمط الخليط، SVO/VSO»<sup>(٥٧)</sup>. ومن الواضح أن المعالجة التحويلية التوليدية لم تسفر إلا عن إبستمولوجيا مفرقة في (الاختزالية) والتجريد الرياضي الشكلاني. ولقد كان ذلك مدعاة لنشوء اتجاهات التيار الكبير الثاني في اللسانيات المعاصرة؛ وأعني به الاتجاه الوظيفي، وبخاصة الاتجاه التداولي. ولعل من بين ما يستهدفه هذا التيار التداولي بخصوص قضية (الرتبة) الوصول إلى التأكيد على أن اللغات الإنسانية تستخدم تنوعات ثرية من الترتيبات التركيبية ذات الصلة الوثقى ببلاغة الخطاب.

وحتى نقرب صورة التمييز بين التيارين نأخذ هذا التمثيل التبسيطي الذي يقدمه أحمد المتوكل بالجملتين الآتيتين:

١- أعطيتُ هنداً كتاباً

٢- كتاباً أعطيتُ هنداً

في المقاربة الصورية الفرق بين الجملتين هو فرق بنيوي صرف يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل،

في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتملاً للموقع الصدر؛ أي قبل الفعل. أما الفرق بين هاتين الجملتين في المقاربة الوظيفية فإنه بالدرجة الأولى فرق في القصد يعكسه الفرق البنيوي: فالجملة الأولى جاءت على هذا الترتيب لأن القصد من إنتاجها هو إخبار المخاطب بمعلومة (جديدة) غير متحصلة لديه بكليتها، وهي تتعلق بماذا فعل المتكلم. أما تصدير المفعول في الجملة الثانية فهو آيلٌ إلى أن القصد من إنتاجها هو تصحيح معلومة جزئية لدى المخاطب الذي تفترض هذه الجملة نفسها أنه قال مثلاً: بلغني أنك أعطيت هنداً قلماً<sup>(٥٨)</sup>. وبعبارة تتكئ على الاصطلاح الفني نقول إننا إزاء نوعين مختلفين من تبئير الرتبة: تبئير الجملة بكاملها في المثال (١) والتبئير الضيق أو المحدود في المثال (٢). فالجملة الأولى تعكس قصد المتكلم إبلاغ المخاطب عما فعل. والجملة الثانية تعكس قصد المتكلم أن يصحح جزئية لدى المخاطب الذي يعرف أن المتكلم أعطى هنداً شيئاً ما. وعلى ضوء هذا التفسير الوظيفي فإن حركة الرتبة في استعمال المتكلم للجملة (٢) ليس مسألة اختيار أسلوبية لبديل عن الجملة (١)، وإنما هو استجابة لمقتضى قصدي يفرضه سياق التواصل.

بمثل هذه المواجهة التحليلية في تفسير حركة الرتبة قام التحليل التداولي الوظيفي بمحاولة تقويض دعائم الفرضية الأسلوبية التقليدية، من جهة، والتحليل البنيوي الصوري في النحو التوليدي من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن الصوت التداولي في معالجة الرتبة قد شهد فضاءه الواسع خلال العقود الميلادية الثلاثة الأخيرة فإننا لا يمكن أن نتجاهل ريادة فيليم ماثيسوس Vilém Mathesius (١٨٨١ - ١٩٤٥م) أحد مؤسسي مدرسة براغ الشهيرة. فهو الذي قدم في عام ١٩٢٨م توزيع بنية





الإبلاغ المعلوماتي في الجملة من خلال تقسيمها إلى جزأين هما: **الثيرم** **theme** و**الريم** **rheme**. فالثيرم هو المتحدث عنه في الجملة؛ أي الموضوع **topic**، والريم هو ما يُتحدث به عن الثيرم؛ أي التعليق. وباستثمار إدخال ماثيسسيوس لبنية المعلومات في تحليل الجملة يصل منظرو الرتبة إلى القول: «إنه مع تغيير ترتيب عناصر المقول يتغير معناه أيضًا؛ وبناء عليه فإن رتبة الكلمات في الجملة لا يمكن أن تكون حرة»<sup>(٥٩)</sup>.

ومن هنا انطلقت الدراسات التداولية تؤكد أن الموقف التواصلية هو الذي يستدعي الخطاب إلى الوجود. كذلك واصلت هذه الدراسات تأكيد أن لكل موقفٍ تواصليةٍ بلاغته الخطابية. وبالتدرج بدأ يتقدم في تحليل التنويعات التركيبية في النص مفهوم (أطر التفاعل بين البنية والوظيفة) ليحل محل مفهوم (التحركات الأسلوبية)؛ وذلك على أساس أن إطلاق وصف (الأسلوبية) على هذه التحركات معناه أن هذه التحركات «ليس لها أي تضمينات دلالية أو تداولية»<sup>(٦٠)</sup> في التمثيل الإدراكي للمعنى، ومن ثم فهي مجرد تلوين تعبيرية يأتي غالباً لغرض تأكيد المعنى الأصلي. أما الانطلاق من مفهوم (التفاعل بين البنية والوظيفة) فهو الذي يستطيع الكشف عن «الأمر المختلفة التي يفعلها المتكلمون باستخدام اللغة: كأن يتواصلوا بالحديث عن العالم، أو أن يعلقوا على مجريات العالم، أو أن يحاول بعضهم إقناع بعض»<sup>(٦١)</sup>. ومع تنامي وضوح هذا المنظور التفاعلي نهض طرح مؤداه ضرورة «افتراض مستوى للعلاقات التداولية مميّز عن مستوى العلاقات الشكلية التركيبية (أو الدلالية)»<sup>(٦٢)</sup>. وهذا المكون المميز بات يُسمّى بـ(المكون المعلوماتي **The Informational Component**) الذي يذهب دعاءً الأخذ به إلى أن تمثيلات البنى المعلوماتية لا تحدّد فحسب

ما إذا كان مُخرَجًا معيَّنًا مسموحًا به أو غير مسموح، وإنما أيضًا تغذّي التمثيلات الدلالية والصوتية، ومن ثم تنظّم، مع أمورٍ أخرى، علاقات الإسناد في الجملة، ومواضع البروز النبري فيها<sup>(٦٣)</sup>.

ومع تراكم معاناة نظرية (التحركات الأسلوبية) فقد اشتغلت بعض الدراسات على تعديل بعض مفاهيم هذه النظرية ومنظوراتها التحليلية. وهنا نشير مثلًا إلى اقتراح بعضهم أن تحليل ما يسمى بـ(التقديم الأسلوبى Stylistic fronting) - وهي إحدى المقولات المنضوية تحت مقولة (التحركات الأسلوبية) - لا ينبغي له أن يتمّ على أساس أن لهذه المقولة وجودًا بوصفها عملية نحوية مستقلة، وإنما على أساس تقليصها إلى مجرد مقولة فرعية تدخل تحت مفهوم (التبئير topicalization)<sup>(٦٤)</sup>. ولكن ذلك لم يعنِ إلا تحولًا من التعبيرية الأسلوبية إلى التحليلية الصورية؛ أي إلى مجرد وصف الظاهرة بأن «عنصرًا انتقل إلى موقع متقدّم في الجملة»<sup>(٦٥)</sup>. ولذلك وجدنا من يهّب ليقول «إن دراسة اللغة على أساس أنها منظومة خصائص صورية مرتبطة بالمنطق والرياضيات والفلسفة لم تحرز نجاحًا ذا مغزى. وبدلًا من ذلك فقد كان على اللسانيات الحديثة أن تضع تركيزها على دراسة ما يجري في الحدث التواصلى وما يجري أثناءه»<sup>(٦٦)</sup>. وعلى ضوء هذا الإطار بدأت تنشأ اتجاهات نحوية قائمة على مبدأ يصوغه اللسانيان Johanna Kuningas & Jaakko Leino بقولهما «إننا نعتقد أن كل الترتيبات التركيبية، أو كما نفضل: كل أنماط الترابط التركيبى، ذات أهمية متساوية، ومن المطلوب دمجها في الوصف النحوي»<sup>(٦٧)</sup>.

وهنا يمكن للراصد أن يعاين تدخل التداوليات لتقرر أن ما نحن بحاجة لأن نسأل عنه ليس هو ما الترتيب الأصلي؟ وإنما هو: ما الوظائف



التواصلية التي يؤديها ترتيبٌ تركيبى معين، ويكون قيامه بهذه الوظائف هو معناه الأصلي المقصود الذي أناطه به المرسل؟ وفي هذا السياق علينا أن نلاحظ أنه حتى لدى الآخذين بالتقسيم الشكلي للجملة فإن (الجملة البسيطة) تؤدي وظيفة تواصلية يصوغها أحدهم بالقول إنها «تعتمد إلى تقديم قدرٍ محدودٍ من المعلومات»<sup>(٦٨)</sup>. وبطبيعة الحال فإن المتكلم لا يقوم بهذا الاختيار إلا في وضعية يرى أنه لا يناسبها سوى إعطاء قدر محدود من المعلومات؛ وذلك كما في المواقف الآتية<sup>(٦٩)</sup>:

- الإعلان عن تقرير مباشر
- عرض قائمة بسيطة
- إعطاء توجيهٍ وجيز
- طرح سؤال

وهنا لا بد أن نقرر أننا إذا قبلنا بأهمية هذا السؤال وجوهريته؛ وأعني بذلك سؤال: ما الوظائف التواصلية التي يؤديها ترتيبٌ تركيبى معين، ويكون قيامه بهذه الوظائف هو معناه الأصلي المقصود الذي أناطه به المرسل؟ فلا بد أن نقف برهة لتحديد منظور دقيق لاستخدامنا للمنظور التداولي في تحليل قضية الرتبة. فالمعيار التداولي يُستخدَم أحياناً في التحليل البنيوي الشكلي عندما يذهب هذا التحليل إلى أن من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الرتبة الأصلية المعيار القائم على التداولية؛ بمعنى أن الترتيب المحايد تداولياً هو أصل للترتيب الذي يحمل تأثيرات تداولية خاصة.

ووجه اعتراضنا على هذا المعيار أننا لا نرى وجوداً لترتيب محايد تداولياً أصلاً. فكل ترتيب هو في سياقه ذو غرض تداولي. ومن ثم فإن

ما يقوله دراير من أننا «في الممارسة، من الصعب عادة أن نبرر الدعاوى القائلة بأن ترتيباً ما هو من الناحية التداولية ليس محايداً»<sup>(٧٠)</sup>، هو قول نرى أن نقيضه هو الصواب. فالصعب هو أن نجد تبريراً لأن يكون استعمال تركيب معين بترتيب معين استعمالاً يأتي بغير غرض تداولي. ولنأخذ زوجي الجمل اللذين يوردهما دراير<sup>(٧١)</sup>:

(43) a. Mary, I saw.

b. I saw Mary.

(44) a. Into the room came the Prime Minister.

b. The Prime Minister came into the room.

فهو يرى أن الجملة الأولى من كل زوج هي التي تحمل تأثيراً تداولياً؛ ومن ثم فالجملة الثانية في كل زوج هي محايدة تداولياً. ومن جانبنا فإننا نرى أن كل قول في كل زوج هو حاملٌ لإبلاغٍ تداولي مغاير لما يحمله القول الآخر داخل الزوج نفسه. وهذا ما يتقرر بناءً على حقيقة أساسية وهي أن هذه الأقوال تأتي في سياقات مواقف تواصلية. ومن ثم فقولة (I saw Mary) مثلاً يمكن أن تعني في سياق معين أن المتكلم يريد تأكيد رؤيته لماري فحسب دون غيرها؛ فهو يثبت صريحاً، وينفي ضمناً. وقد تعني في سياق آخر أن المتكلم عندما رأى فتاة تشبه ماري أراد أن يظهر هذا الشبه القوي بقوله هذا؛ فهو لا يريد أن يخبر عن أنه رأى ماري وإنما يريد أن يخبر عن معلومة إدراكه للشبه الشديد بين الفتاتين. ولعل ذلك التحليل يصب في الاتجاه نفسه الذي جعل أحد الرواد المهمين للبلاغيات التداولية في ستينيات القرن الماضي؛ وأعني به للويد بيتزر Lloyd F. Bitzer يقول "إننا لكي نبين أن البلاغة مرتبطة جوهرياً بالموقف لا بد أن



نسلمّ بالرأي البسيط، ولكنه الرأي المبدئي؛ وهو أن العمل البلاغي عملٌ تداولي؛ أي أنه جاء من أجل شيء يقع وراءه. إنه يتغيّر إنتاج حدث، أو يتغيّر تغييراً في العالم؛ أي أنه يؤدي مهمة... وبهذا المعنى فالعمل البلاغي دائماً عمل إقناعي<sup>(٧٢)</sup>. وبتطبيق بسيط لهذه الفكرة نأخذ مثلاً الجملة التي يقول النحويون العرب إن الخبر فيها مقدم وجوباً:

### • ما ناجح إلا المُجدُّ

فالنحويون يقولون إن هذا الترتيب إجباري؛ لأن المتكلم أراد قصر المسند (ناجح) على فئة المسند إليه (المُجدُّ). ومعنى ذلك أن الغاية الإقناعية في بلاغة هذه الجملة هي استبعاد كل الفئات الأخرى من الدخول تحت المسند. فإذا بحثنا قليلاً عن البلاغة الإقناعية التي تستدعي من المتكلم اللجوء إلى هذا الترتيب التركيبي فإننا نقول إن المتكلم بهذه الجملة لا بد أن يكون في موقف حجاجي ضد زعم يرى أن غير المُجدِّ قد يكون ناجحاً. وهذا موقف مغاير تماماً لمقتضى بلاغة (التقرير الخبري) في الجملة (المُجدُّ ناجح) التي يقال إنها (الأصل)؛ وبناء على ذلك يمكن القول إن التحديد من منظور الوظائف النحوية يجعل الجملتين متماثلتين نحويّاً. ولكن التحديد من منظور التداول يجعل كل جملة منهما ناهضة بدلالة مغايرة. ولا شك أن هذا المنظور الثاني هو الذي له تعلق وثيق بالقيمة الإدراكية، أو بالأثر الإدراكي، للاستعمال اللغوي. فما يجمعه النحو يُفصله الإدراك.

وفي مثل هذا الإطار نهضت دراسات كثيرة في اللسانيات المعاصرة حاولت أن تربط قضية الرتبة بالأبعاد التداولية. وعلى سبيل المثال نجد أن اللسانية ديان هنتز التي قدّمت دراسة عن التداوليات والرتبة في

إحدى لغات أهل أمريكا الأصليين تحدد ست وظائف تواصلية لتنوعات ترتيب الجملة في هذه اللغة. فهذا التنوع - وفقاً لاستقصاءات دراستها- يحدث عندما<sup>(٧٣)</sup>:

- ١- يتم دخول مشارك جديد
- ٢- يدعو المتكلم انتباهَ المخاطب إلى مُحَالٍ إليه referent معين
- ٣- يكون المتكلم في حال إنهاءٍ لكلامه، وحال تهيئةِ المجال للمخاطب للتعليق
- ٤- يتم تقديم شيء غير مألوف أو مضاد للتوقع
- ٥- يكون المتكلم في حال بحثٍ عن كلمة ملائمة
- ٦- يكون إيراد الحجة ثقيلًا بشكل خاص

وكان من نتائج تراكم مثل هذه الدراسات أن انبثقت توصيات مثل القول بأنه «لابد من إعادة كتابة قواعد وأنظمة سيميائية لهذه اللغة تبعاً لظن الحوار والاتصال والاستقبال ، ورسم أبجديات مرجعياتها وسياقاتها ومقاماتها والبحث عن سننها وفق معطى يهتم كثيراً بالأنظمة السياسية ولا يهتم كثيراً بالأنظمة اللسانية بقدر اهتمامه براهن العبارة والنص في استقباله وتأويله»<sup>(٧٤)</sup>.

وفي مسار أخذ التداوليات بمبدأ (السياق) على أنه مبدأ تفسيري للدلالة، تمّ إقرار حقيقة أن "الحساسية السياقية context-sensitivity والمغزى الإدراكي cognitive significance ظاهرتان لا يمكن الفصل بينهما"<sup>(٧٥)</sup>.

ولقد تواتر حديث الباحثين عن (وظائف الخطاب في تغيرات

الرتبة)؛ ومن ذلك مثلاً بحث بيليانا ميشيتش إيتش *Biljana Mišić Ilić* (وظائف الخطاب في تغير الرتبة في الجمل الإنجليزية الإخبارية)<sup>(٧٦)</sup>، وقد اشتغلت على ١٠٠٠ صفحة من النثر الإنجليزي؛ فحللت الجوانب التركيبية والدلالية والنصية والتداولية لـ ١٥٠٠ مثالٍ مستعملٍ بتغييرٍ في الرتبة؛ ومن ثم بيّنت الأدوار الخطابية التي تنهض بها هذه التغيرات. وفي هذا السياق نذكر قول توين فان داك «إن الاختيارات المعجمية، والرتبة، قد يكون لهما وظيفة في السياق التواصلي، أو في تمثيلنا الذهني (حيث إمكان التحيز) في الموقف التواصلي»<sup>(٧٧)</sup>.

وفي هذا السياق يمكن للتوضيح الوجيز أن نشير مثلاً إلى الضابط التداولي لتوالي النعوت والصفات. ولقد كان هناك مقترحات متعددة لتقنين صارم لهذه الضوابط التداولية. فكان ثمة اقتراح بأن ذلك يعتمد على نمط المفهوم؛ بمعنى أن النمط كذا يسبق النمط كذا. وفي هذا جاء الاقتراح بأن التوالي يخضع للتراتب التالي<sup>(٧٨)</sup>:

الكمية < القيمة < الخاصية الطبيعية < العمر < اللون  
ووضعت المتوالية الآتية كضابط في اللغة الإنجليزية:

صفة دالة على عدد الموصوف	صفة دالة على رأي الواصف في الموصوف	صفة دالة على حجم الموصوف	صفة دالة على عمر الموصوف	صفة دالة على شكل الموصوف	صفة دالة على لون الموصوف	صفة دالة على أصل الموصوف	صفة دالة على مادة الموصوف	صفة دالة على غرض الموصوف	الاسم الموصوف
--------------------------	------------------------------------	--------------------------	--------------------------	--------------------------	--------------------------	--------------------------	---------------------------	--------------------------	---------------

ثم جاء اقتراح آخر بأن الخصائص الموضوعية تكون أكثر قرباً من الاسم،

والخصائص الذاتية تكون أكثر بعداً<sup>(٧٩)</sup>؛ فنقول مثلاً:

● جاء الرجل القصير الضاحك

ولا نقول في العادة:

● جاء الرجل الضاحك القصير

فإذا قلنا هذا التركيب الأخير مع ضغطٍ معين على (الضاحك) فإن ذلك يكون لمقتضى تداولي هو الذي فرض هذا الاستعمال. وفي هذا يذهب الدارسون إلى أن الصفات التي يقع عليها تبئير focus تمثل استثناءً من قيود الرتبة في الصفة<sup>(٨٠)</sup> *Adjective Ordering Restrictions*. ومن ثم يمكن الرد على عدم تجويز مُركباتٍ اسميةٍ مثل<sup>(٨١)</sup>:

- الطالبُ الأشقرُ المصريُّ...

- السطرُ النحيلُ الأزرقُ...

- المرأةُ البدينةُ العجوزُ...

والمسألة في تصوري ليست بالقول بالاستثنائية، أو بالجواز أو عدم الجواز، وإنما هي بالمقتضيات التداولية، وبخاصة ما يتعلق بتأثير البنى المعلوماتية التي دلت دراسات كثيرة على صلتها الوثيقة بالترتيب الخطي لمكونات الجملة:

ففي المقولين الآتين مثلاً:

● الجاحظُ مؤلفُ كتابِ (البيان والتبيين)

● مؤلفُ كتابِ (البيان والتبيين) الجاحظُ

تختلف الوظيفة الإبلاغية من جهة أن التركيب الأول غرضه تقديم معلومة عن الجاحظ، وأن التركيب الثاني غرضه تقديم معلومة عن مؤلف





البيان والتبيين. وعلى هذا يصبح القول النحوي في إعراب الجملة الثانية بأن ثمة إمكاناً لإعراب (مؤلف كتاب البيان والتبيين) على أنه خبر مقدم؛ أي أنه تقديم على نية التأخير، قولاً يُسقط الغرض التداولي الوظيفي الذي قصده مرسل هذا القول، كما أنه يغفل زاوية المتلقي الذي لا يجهل كتاب البيان والتبيين وإنما يجهل مَنْ مؤلفه. ولعل هذا ينطبق على قول النحاة العرب بجواز إعراب مخصوص المدح أو الذم بأنه مبتدأ أو خبر، ففي القولين الآتين:

- نِعَم الرجلُ محمدٌ
- محمدٌ نِعَم الرجلُ

التركيب الأول ينتمي إلى تبئير الجملة بكاملها، حيث قصد المرسل هو إخبار السامع أنه يمدح شخصاً، وأن هذا الشخص هو محمد. أما التركيب الثاني فهو ينتمي إلى تبئير المسند فحسب (نعم الرجل)؛ حيث قصد المتكلم أن محمداً الذي يعرفه هو والمخاطب؛ أي هو (الموضوع) بالتعبير الاصطلاحي، ممدوحٌ لدى المتكلم. قبل إنشاء التركيب الأول المخاطب لا يعرف مَنْ هو الممدوح عند المتكلم. وقبل إنشاء التركيب الثاني المخاطب يعرف محمداً ولكنه لا يعرف موقف المتكلم من محمد.

وهنا نصل إلى ما تريد هذه المقالة أن تقرره وهو أن ثمة حاجة حقيقية لإعادة النظر في قضية الوصف اللساني لـ (الرتبة في العربية). وذلك من منطلق أن أفضل نظرية لسانية هي تلك التي تقوم بوصف الكفاءات المتعددة التي يقوم عليها التواصل اللغوي.

ولا شك أن دراسة الرتبة من خلال سياقات النصوص والخطابات التواصلية الفعلية سيليقي كثيراً من الضوء على أبعادها التداولية.

ففي سياقات معينة سنجد أن ما أجازته النحاة في حركية الرتبة تأباه النصوص بشكل ظاهر. وما ذلك إلا لأن (النص) - في المحصلة - هو (بنية معلوماتية). فإذا أخذنا بما ذهب إليه هاليدي Halliday حين أشار إلى أن "توزيع الخطاب إلى وحدات معلوماتية أمر إجباري؛ بمعنى أن النص يجب أن يتكون من سلسلة من مثل هذه الوحدات" (٨٢)، وإذا أخذنا في الحسبان بقول شاف Chafe إن البنية المعلوماتية هي "ظاهرة تعبئة المعلومات التي تستجيب للحاجات التواصلية القائمة بين المتخاطبين" (٨٣)، فإن كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن كل ترتيب للوحدات اللغوية في النص إنما هو خاضع لمقتضيات بنيته المعلوماتية التي تقتضيها بدورها أغراضه التداولية.

ولعلي أختتم هذه المقالة بمثال أقف فيه على نص قصير مجتزأ من حكاية المثل العربي الشهير (إن غداً لناظره قريب) (٨٤). وسأضع جدولاً من خانتين أضع في الأولى هذا النص كما هو وارد في الحكاية، وأضع في الثانية النص نفسه بعد إجراء إعادة الترتيب على جمل معينة منه. ولا شك أن القارئ سيكتشف بالنظرة المقارنة كم ستتخطم الأبعاد التداولية التي يستشعرها في النص الأصلي من جراء هذه إعادة الترتيبية على الرغم من أنها، أي إعادة، التزمت بالأصول المعيارية في الجواز المنصوص عليه في القواعد النحوية (انظر الجدول).

وبطبيعة الحال فإن سياق هذه المقالة لا يتسع لتحليل موسع للاقتضات التداولية التي تجعل الخروج على وضعيات الرتبة كما وردت في النص أمراً يهدد انتظام بنيته المعلوماتية، ومن ثم يقلص كفاءته الإبلاغية. ولذلك سأكتفي بتحليل مثالين تركيبيين فحسب هما:



- وكان لديه فرسٌ اسمه اليعموم
  - وكان أن امتطي صهوةً هذا الفرس يوماً للصيد.
  - التركيب الأول: وكان لديه فرسٌ اسمه اليعموم
- هذا التركيب يحتمل من الناحية النظرية أن يتشكل كما يأتي:
- وكان فرسٌ اسمه اليعمومٌ لديه<sup>(٨٥)</sup>
  - وكان لديه فرسٌ اليعمومٌ اسمه

والسؤال إذن: لماذا ورد في النص على النحو الذي ورد به وليس بصورة أيٍّ من الصورتين الأخرين؟. والإجابة تتمثل في أن الموقف التواصلّي لخطاب النص يشغل على التدرج الطبيعي الذي يقتضيه نسق إيراد المعلومات في سياق هذا النص: فمعلومة (له اسم) أعمّ من معلومة (اليعمومٌ اسمٌ). ومعلومة (له اسم) أهمُّ عند المتلقي من معلومة (اليعموم اسم). ولو كانت الجملة هي (اليعمومٌ اسمه) لكان معنى ذلك أن النص يفترض أن المتلقي لديه هذا الاسم/ الوصف (= اليعموم)، ولكنه يجهل علاقة هذا الاسم بهذا الفرس: هل هو اسمه، أم لقبه، أم هو اسم لغيره... إلخ؟. ولكن الجملة حين جاءت بالترتيب الواردة به فقد اتسقت مع قاعدة معلوماتية عامة هي أن هذا الفرس له اسم، شأنه شأن أيّ فرس يقتنيه الكُبراء، ثم تنزلت إلى التخصيص بذكر أن هذا الاسم هو (اليعموم).

- التركيب الثاني: وكان أن امتطي صهوةً هذا الفرس يوماً للصيد
- هذا التركيب يحتمل من الناحية النظرية أكثر من تشكّلٍ، ولكننا نكتفي بالتشكل الآتي:

● وكان أن امتطي للصيد صهوة هذا الفرس يوماً.

وهذا الاختيار لهذا التشكل معنيُّ برتبة (المفعول لأجله) - ويمثله في التركيب (للصيد) - بالنسبة إلى أجزاء الجملة الفعلية. فالدكتور تمام حسان يرى أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية يمضي على النحو الآتي:

فعل فاعل مفعول به مفعول معه مفعول مطلق ظرف زمان ظرف مكان مفعول له  
ضرب تُ زيداً وطلوعٌ ضرباً يوماً في داره تأديباً  
الشمس شديداً الجمعة له<sup>(٨٦)</sup>

ومن الواضح في جملة النص التي نحن صدَدَها أن (المفعول لأجله: للصيد) يقع في الطرف الأقصى للترتيب. وقد يقال هنا إننا إزاء حالة من الالتزام بالترتيب الأصلي لرتبة المفعول لأجله. ولكننا نرى أن إيراد (المفعول لأجله) هكذا متأخراً في الترتيب يتعلق بأن المعلومة الخاصة بسببية خروج النعمان ليست في صدارة التركيز؛ لأن (الصيد) حالة تكرارية معتادة في سبب حدث خروج النعمان. وسيبين من خطاب النص وسياقه أن القصة برمتها لم تكن البطولة فيها للصيد. ومن ثم فنحن نتصور أن محددات القصد التداولي تجعل ترتيب العناصر في أي تركيب أمراً خاضعاً لتنوعات سياق الاستعمال وأغراض التواصل فيه. ففي قول عمر بن ربيعة مثلاً:

لِحُبِّكَ أَحَبِّتُ مَنْ لَمْ يَكُنْ صَفِيًّا لِنَفْسِي وَلَا صَاحِبًا

يبدو تقديم مركب المفعول لأجله (لحبك) ضرورة إدراكية قصدية تختلف عن ورود التركيب بصور أخرى مثل:

● أَحَبِّتُ لِحُبِّكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ...

وسيصبح التركيب مخففاً في أداء هذا المعنى المقصود بالتقديم لو



أنه جاء بصورة:

• أحببتُ من لم يكن صفيًا لنفسي ولا صاحبًا لحبك

ولذلك فإنه قد يكون لنا أن نختلف مع الوقفة التحليلية التي وقفها تمام حسان حين يقول مباشرة بعد إيراد رؤيته للترتيب الأصلي للرتبة غير المحفوظة في العربية "إذا قرأنا (أأفكًا آلهةً دون الله تُريدون) (الصفات: ٨٦) ونظرنا إلى ترتيب الأبواب السابق وجدنا المفعول لأجله وهو آخرها رتبةً قد تصدر هذا الشاهد يتلوه المفعول به ونعته، فعلمنا أن أول ما تعلق به الاهتمام هو السببية التي عبر عنها المفعول لأجله، لأن الكفر عن ضلال قد تُرجى له الهداية، أما الكفر عن إفك فذلك انحراف مع تدبير وكيد وإصرار... ومعنى ذلك أن التقديم وهو أسلوب عدولي عن أصل الرتبة ومؤشر أسلوبى إنما يكون لغايات تتصل بالمعنى»<sup>(٨٧)</sup>. ووجه الاختلاف الذي نراه هو أن الأمر ليس من باب (العدول الأسلوبى) الذي يفضى الأخذ به إلى تعادل المعنى الأصلي - أو القضوي - بين مساق الآية على النحو الذي سبقت به ومساقها لو كانت (أتريدون آلهة دون الله إفكًا). وتلاحظ هنا أن تمام حسان يقر بأن الترتيب الذي جاءت به الآية إنما هو «لغايات تتصل بالمعنى»؛ أي أن الأمر أمر دلالي يتعلق بمقصد المرسل من هذا الترتيب دون غيره. فتبئير (أأفكًا) بهذا الترتيب جعل (الإفك) حكمًا على هذه الإرادة التي يريدونها من يريد آلهة دون الله. فالمفعول لأجله حين تصدر هنا أصبح سببًا وحكمًا في آن على الفعل الوارد.

## خلاصة:

في هذا البحث حاولت أن أقدم جملة من الاستدلالات على أن الترتيب التركيبي أمر وثيق الارتباط بمحددات الخطاب وغاياته التداولية التي يستهدفها مرسل الرسالة اللغوية، ويقتضيها سياق الموقف والعلاقة والأعراف الثقافية بين هذا المرسل وملتقي خطابيه. ولقد كان المنظور الذي يؤكد نهوض علاقة التلازم بين الهيئة الترتيبية للتركيب والتعبئة المعلوماتية التي تحملها هذه الهيئة هو المنظور الإستمولوجي الذي عالج البحث من خلاله موضوعه. ومن ثم فإن البحث وقف بالتقدير العلمي لبعض الالتفاتات التراثية في النحو والبلاغة ولدى الأصوليين، مما يكرّس لتأسيس هذه الرؤية التداولية. والبحث يرى أنه يمكن استثمار هذه المعطيات التراثية في قيام وصف تداولي لخطاب الرتبة في العربية. كذلك فإن البحث وقف إلى جانب تلك الدعوات التي تشهدها بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة، والتي تذهب إلى أن القول بأن البنية المعلوماتية هي جزء من النظام القاعدي للغة، وأن هناك سمات نحوية، وسمات تأليفية، غرضها الوحيد هو الإشارة إلى تميزات متعلقة بالبنية المعلوماتية للتركيب. ومن ثم فالترتيب التركيبي هو ترتيبٌ تفرضه في سياقه التداولي المقتضيات والمحددات المعلوماتية المستهدفة بين أطراف الخطاب التواصلي.

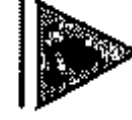


النص الأصلي	النص بعد إجراء إعادة الترتيب
يحكى أن النعمان بن المنذر كان يهوى الصيد، وكان لديه فرسٌ اسمه اليجموم. كان سريع العدو. وكان أن امتطي صهوة هذا الفرس يوماً للصيد. ورأي حماراً وحشياً وأراد صيده. وكان هذا الحمار سريع الجري؛ فتتبعه النعمان بن المنذر حتى ضل طريقه في الصحراء؛ فلا هو استطاع أن يرجع إلى قصره، ولا هو استطاع أن يصطاد الحمار. وأثناء حيرته لمح من بعيد خيمة في الصحراء، فاقترب منها، وشاهد في داخلها رجلاً وامرأته. وأحس الرجل والمرأة بالقادم إلى الخيمة عندما سهل الحصان الذي يركبه. كان رجلاً مهيباً يدل منظره وملابسه علي أنه إنسان مهم!	يحكى أن النعمان بن المنذر كان الصيد يهوى، وكان لديه فرسٌ اسمه اليجموم. كان سريع العدو. وكان أن امتطي للصيد صهوة هذا الفرس يوماً. وحماراً وحشياً رأي وأراد صيده. وكان سريع الجري هذا الحمار. فتتبعه النعمان بن المنذر حتى ضل في الصحراء طريقه. فلا هو استطاع إلى قصره أن يرجع، ولا هو استطاع أن يصطاد الحمار. ولمح من بعيد في الصحراء خيمة أثناء حيرته، فمناها اقترب. وشاهد رجلاً وامرأته في داخلها. وأحس بالقدام إلى الخيمة المرأة والمرأة عندما سهل الحصان الذي يركبه. كان رجلاً مهيباً يدل علي أنه إنسان مهم منظره وملابسه!
ودخل النعمان بن المنذر الخباء، وكان علي وجهه أثر السفر، وبدا علي وجهه الإجهاد. لم يعرفاه أول الأمر. وطلباً منه يستريح. ولم يكن لدي الرجل - وكان يُسمى حنظلة - سوي شاة وبعض اللبن، فقدما له الشاة بعد أن ذبحها الزوج، وقدمت المرأة له اللبن. وبات النعمان ليلته في هذا الخباء. وفي الصباح أخذ طريقه إلى قصره، بعد أن دله الرجل علي الطريق إليه، بعد أن عرف أنه النعمان بن المنذر. قبل أن يغادر النعمان الخباء قال: يا أخا طي.. عرفت أنني الملك النعمان فاطلب جزاء ما قدمت لي. ورد عليه الرجل: - أفعل هذا إن شاء الله.	ودخل الخباء النعمان بن المنذر، وكان أثر السفر علي وجهه، وبدا الإجهاد علي وجهه. لم يعرفاه أول الأمر. وطلباً منه أن يستريح. ولم يكن سوي شاة وبعض اللبن لدي الرجل - وكان حنظلة يُسمى. فقدما الشاة له بعد أن ذبحها الزوج، وقدمت اللبن له المرأة. وبات ليلته في هذا الخباء النعمان. وأخذ في الصباح إلى قصره طريقه، بعد أن دله علي الطريق إليه الرجل، بعد أن عرف أنه النعمان بن المنذر. قبل أن يغادر الخباء النعمان قال: يا أخا طي.. عرفت أنني النعمان الملك فاطلب جزاء ما قدمت لي. والرجل رد عليه: - إن شاء الله أفعل هذا.

## المراجع والتعليقات:

١. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، طبعة ٢٠٠٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٤٢
٢. من التعريفات المقبولة لمفهوم (العمل المشترك) أنه "أي شكل من التفاعل الاجتماعي يقوم فيه شخصان أو أكثر بتتسيق أفعالهما في المكان والزمان لإحداث تغيير في البيئة المحيطة". انظر: *Joint Action: Bodies and Minds Moving Together. In: TRENDS in Cognitive Sciences. Vol. 10 No.2, pp. 70–76*
3. *Maria Josep Cuenca: Cognition, pragmatics and grammar. In: Noves SL. Revista de Sociolingüística. Winter 2003. PDF on: <http://www.gencat.cat/llengua/noves>*
4. *Margarida Bassols Puig: (Pragmatics and discourse analysis). In: Noves SL. Revista de Sociolingüística. On: <http://www.gencat.cat/llengua/noves> Winter 2003*
5. *Ibid.*
6. *Laura Alba-Juez: Discourse analysis and Pragmatics: Their Scope and Relation. In: Russian Journal of Linguistics, 2016, 20 (4), 43—55.*
7. *David Crystal, 1997, A dictionary of linguistics and phonetics. p.301, 4th edition. Cambridge, MA: Blackwell.*
8. *Canale, Michael & Merrill Swain (1980): Theoretical Bases of Communicative Approaches to Second Language Teaching and Testing. P. 6. In: Applied Linguistics, V.1 . N.1. p. وانظر أيضاً : Elvira Koran (2016): Developing Sociolinguistic and Pragmatic Competences in English as Foreign Language (EFL) Students at University Language Schools (Iraqi Case). (Extended Abstract of Ph.D. Dissertation). On: <https://www.ibsu.edu.ge/Upload/.../elvira-koran-final-eng-abstr.pdf>*





9. *Martin Howard: On the relationship between sociolinguistic and grammatical development. A longitudinal case-study of L2 French. On: www.eurosla.org/wp-content/uploads/2015/02/Howard.pdf*
10. *Ibid.*
11. *Robert J. Matthews (2003): «Does Linguistic Competence Require Knowledge of Language?. in Alex Barber (ed.): Epistemology of Language (Oxford University Press), pp. 187213-.*
١٢. قبائلي عبد الغني (٢٠١١): النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر. على:  
<http://revue.ummo.dz/index.php/pla/article/download/396287/>
13. *Lewis (1983), p. 184. Cited by: Stephen Schiffer: Meaning and Formal Semantics in Generative Grammar. P. 74. In: Erkenntnis (An International Journal of Scientific Philosophy) 80(1):61–87, 2015.*
14. *Bruno G. Bara Cognitive pragmatics: The mental Processes of Communication. P. 443. In: Intercultural Pragmatics 8-3 (2011), 443–485.*
15. *Jan Zienkowski, Jan-Ola Ostman and Jef Verschueren (eds.): Discursive Pragmatics. P. 266. John Benjamins Publishing Company.*
16. *Ibid, P. 269*
17. *Kriszta Szendroi (2014): Focus and the interaction between syntax and pragmatics. In: Lingua 114 (2004) 229–254, on: www.elsevier.com/locate/lingua 0024-3841/*
١٨. الكتاب ١/٣٢
١٩. الكتاب ١/٣٤
20. *Guenever Johanna van der Wal (2009): Word order and information structure in Makhuwa Enahara. P. 135. Doctoral Thesis, Leiden University. On: https://openaccess.leidenuniv.*

(مختار من المصاحف الحديثة)  
 قراءات معاصرة لتفصيل التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
 بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المنهج الحديث)  
 م ٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧

nl/handle/1887/13845

21. Thomas McFadden (2004): "The position of morphological case in the derivation: a study on the syntax-morphology interface". Chapter 5: On morphological case and word-order freedom. P. 149. Dissertation in University of Pennsylvania, Philadelphia. On: [ftp://ling.upenn.edu/studentpapers/tmc-fadde/diss\\_ch5.pdf](ftp://ling.upenn.edu/studentpapers/tmc-fadde/diss_ch5.pdf)

٢٢. انظر للمزيد من التفصيل::

Keith Allan (1986): *Linguistic meaning*. Vol. 11, P. 59. Routledge & Kegan Paul.

٢٣. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت ١٩٧٨ ص ٢٢٣-٢٢١

٢٤. من الوجهة الإعرابية في النحو العربي تظل الوظيفتان النحويتان المسندتان إلى (أيضاً)؛ وهما: أنها (مفعول مطلق) عاملة محذوف ومعناه: عاد عوداً، أو (حال) من ضمير المتكلم حذف عاملها وصاحبها: أي: أخبر أيضاً، أو أحكي أيضاً: أي: راجعاً - [انظر مثلاً: محمد سعيد إسبر، بلال جنيدي: الشامل: معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها (أيضاً). دار العودة- بيروت- ط٢- ١٩٨٥م] أقول: تظل هاتان الوظيفتان غير مبينيتين عن تلك المعاني التي يقتضيها الترتيب الموقعي حسبما أوضحنا أعلاه.

25. Gabriela Miššíková (2007): *pragmatic dimensions in Stylistic Analysis*. P. 92. In: *BRNO STUDIES IN ENGLISH 33*. On: [https://digilib.phil.muni.cz/.../I\\_BrnoStudiesEnglish\\_33-2007-1\\_8.p...](https://digilib.phil.muni.cz/.../I_BrnoStudiesEnglish_33-2007-1_8.p...)

٢٦. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. ص ١٠٦ وما بعدها.

٢٧. السابق نفسه. ص ١٩٠

٢٨. السابق نفسه. ص ١١٠

٢٩. السكاكي: مفتاح العلوم - تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية،



بيروت ، لبنان ، (٢٠٠٠) ص ١٢٥ .

- ٣٠ . الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة ٢٨، ص ٢٢٦
- ٣١ . يلاحظ مثلاً ميل اللغات إلى أن تجعل الأسماء التي تنتمي إلى الفئة الأولى (فئة النوع الإنساني) تحتل مواقع ابتدائية في الجمل. ولإبراهيم أنيس في هذا السياق ملحوظة مهمة. فهو يرى أن ترتيب أجزاء الجملة يعتمد على وضوحها في الأذهان، وعلى درجة قرعها للأذان. ومن ثم فهو يذكر ما دلّت عليه التجارب المتعددة من أن "مثل هذا الترتيب يبدأ بالأسماء المحسوسة ومنها الأعلام، ثم الأسماء المجردة أو المعنوية ومعها الأفعال وأخيراً يُعنى الذهن بالأدوات وأشباهاها". انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨٠.
- ٣٢ . انظر للتفصيل: د. مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين. ص ٧٢-٢٧٣. دار الهجرة - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ.
- ٣٣ . انظر للتفصيل: د. مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين. ص ٧٢-٢٧٣. دار الهجرة - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ.
- ٣٤ . محمد محمد صادق: محاضرات في علم أصول الفقه. ١ / ٢٩٠
- ٣٥ . الزملكاني: التبيان في علم البيان. ص ٧٤ (تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٦٤)
- ٣٦ . السابق. ص ٧٤-٧٥
- ٣٧ . الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة. شرح وتعليق عبد الله دراز - ٣ / ١٤٠ ( دار المعرفة، بيروت، ط ٢ - ١٩٩٧).
38. Hyman Hurwitz (1832): *The Elements of the Hebrew Language*. P. 250. The University of London. Cited p. 9 in: Katsunami Shimasaki (1999): *Focus Structure in Biblical Hebrew: A Study of Word Order and Information Structure with Special Reference to Deutronomy*. (A Thesis) PDF on: [eprints.glos.ac.uk/3323/1/284755\\_Redacted.pdf](http://eprints.glos.ac.uk/3323/1/284755_Redacted.pdf)
- ٣٩ . د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨١، الأنجلو المصرية - القاهرة-

(ط ٦ - ١٩٦٦ م).

40. Alec King & Martin Alfred Ketley (1939): *The control of language : a critical approach to reading and writing.*

ويبدو أن أنيس سها هنا فلم يذكر سوى أحد المؤلفين Alec King تاركاً ذكر الآخر!

٤١. السابق نفسه. ص ٢٨٣ - ٢٨٤ وقارن: جوزيف فتدريس، بتعريب عبد الحميد

الدواخلي، ومحمد القصاص: اللغة. ص ٢٨٢ - ٢٨٣. الأنجلو المصرية - ١٩٥٠ م.

٤٢. د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨٩

٤٣. تمام حسان: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة

المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٢ ص ١٤

٤٤. السابق نفسه، ص ١٣٠

٤٥. تمام حسان: الخلاصة النحوية. (عالم الكتب - ٢٠٠٠ م) ص ٨٣

٤٦. السابق نفسه. ص ٨٣

٤٧. السابق نفسه. ص ٨٦

48. Edward Sapir: *Language: (1921, reprinted 1978): An Introduction to the Study of Speech. P. 65. Granada.*

49. Bloomfield (1962): *The Menomini Language. p. 440. Cited in: Jeff Mühlbauer: Word-order and the Interpretation of Nominals in Plains Cree. PDF on: <https://pdfs.semanticscholar.org/.../b411df44e8e607850d3094b7b40...>*

50. Mousa A. Btoosh (:): *Case and Word Order Alternation in Standard Arabic: An Optimality Theoretic Account. In SKASE Journal of Theoretical Linguistics [online]. 2017, vol. 14, no. 1 [cit. 2017-06-18]. Available on web page [http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf\\_doc/03.pdf](http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf_doc/03.pdf). ISSN 13- qvf. d]R ulvhWh36-782X*

51. Harald Hammarström (2015): *The Basic Word Order Typology: An Exhaustive Study. Leipzig.*

٥٢. آخذ هنا بترجمة clause عند د. موسى بن مصطفى العبيدان في كتابه دلالة



- تراكيب الجمل عند الصوليين. ص ١٥. دار الأوائل- دمشق- ط١: ٢٠٠٢م؛  
حيث مثل لها بجملة الشرط وجملة الصلة والجملة الواقعة فاعلاً... إلخ.
53. «Sentence structures», *EL Paso Community College. On: https://www.epcc.edu/CollegeReadiness/Documents/Quik\_Tips.pdf*
54. Diane M. Hintz: *Pragmatics of Word Order in South Conchucos Quechua*. p. 43, in: Jeanie Castillo (Ed.) (2003): *Proceedings from the sixth Workshop on American Indigenous Languages*. Department of Linguistics, University of California, Santa Barbara.
55. Matthew S. Dryer (2007): "Word Order", p. 76, in: *Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume I: Clause Structure*. Cambridge University Press.
56. Mousa A. Btoosh (2017): *Case and Word Order Alternation in Standard Arabic: An Optimality Theoretic Account*. In *SKASE Journal of Theoretical Linguistics [online]*, 2017, vol. 14, no.1 [cit. 2017-06-18]. Available on web page [http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf\\_doc/03.pdf](http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf_doc/03.pdf). ISSN 1336- 782X.
57. Abdelkader F. Fehri (1993): *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. P. 16. Springer Science + Business Media Dordrecht.
٥٨. أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. منشورات دار الأمان الرباط ٢٠٠٦.. بتصرف.
59. Rodionova, Elena V. 2001: *Word Order and Information structure in Russian Syntax*. P.2. Grand Forks, North Dakota. 2001. On: <https://arts-sciences.und.edu/summer-institute-of.../2001-rodionova-elena.pdf>
60. Dennis Ott: *Stylistic fronting as remnant movement*. *Working Papers in Scandinavian Syntax* 83 (2009) 141–178. On:

- citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.530...pdf*
61. Christopher Hart (2014): *Discourse, Grammar and Ideology: Functional and Cognitive Perspectives. P.1. Bloomsbury Academic.*
62. Ceyhan Temürcü (2002): *The interaction of syntax and discourse in word order: data from Turkish. Pdf on: www.phil-fak.uni-duesseldorf.de/summerschool2002/Ceyhan-Pap.pdf*
63. Aviad Eilam (2011): "Explorations in the Informational Component". *Publicly accessible Penn Dissertations. On: http://repository.upenn.edu/edissertations*
64. Diane M. Hintz. *Op cit. p. 146*
65. Dryer. *op cit. p. 78*
66. Armando González Salinas (2001): *The Relation between Syntax, Semantics and Pragmatics. p. 15- 16. In: Revista de Humanidades: Tecnológico de Monterrey, núm. 11, 2001, pp. 13-19. On: www.redalyc.org/pdf/384/38401101.pdf*
67. Johanna Kuningas & Jaakko Leino (2006): *Word Orders and Construction Grammar. P. 301. In: Suominen, M., A. Arppe et al (eds). A Man of Measure: Festschrift in Honour of Fred Karlsson on his 60th Birthday, 301–309. (Special supplement to SKY Journal of Linguistics 19).*
68. Sarah Andersen (2014): *Sentence Types and Functions. P. 3 San José State University Writing Center.*
69. *Ibid. p. 3*
70. Matthew S. Dryer (2007): "Word Order", p. 77. in: *Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume I: Clause Structure. Cambridge University Press.*
71. Matthew S. Dryer (2007): "Word Order", p. 76. in: *Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume 1: Clause Structure. Cambridge University Press.*



72. Lloyd F. Bitzer (1968): *The Rhetorical Situation*. P. 302. In: *Philosophy and Rhetoric*. 1 (January, 1968).
73. Armando González Salinas (2001). *Op cit.* p. 43
٧٤. د. ناصر بن عبد الله الغالي د. الجمعي بولعراس: التعبيرات الاصطلاحية في لغة الخطاب السياسي العربي ومواجهة الأحداث الدولية. عن ورقة مقدمة لندوة (١٥) في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٢م بالمجلس الدولي للغة العربية.
75. Berit Brogaard: «Context and content: Pragmatics in two-dimensional semantics». P. 114. In: Keith Allan & Kasia M. Jaszczolt (eds.) (2012): *The Cambridge Handbook of Pragmatics*. Cambridge University Press.
76. Biljana Mišić Ilić (1998): *Discourse Functions of Word Order Changes In English Declarative Sentences*. In: *The scientific journal FACTA UNIVERSITATIS, Series: Linguistics and Literature Vol.1, No 5, 1998 pp. 301 - 313*
77. Teun A. van Dijk (1995): *Discourse Semantics and Ideology*. in: *DISCOURSE & SOCIETY*, vol.. 6(2): 243-289. On: [citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.452.6531&rep=rep1...pdf](http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.452.6531&rep=rep1...pdf)
78. Alan Cruse (2006): *Glossary of Semantics and Pragmatics*. Edinburgh University Press. (adjectives).
79. Ibid.
80. Alexandra Teodorescu (2006): *Adjective Ordering Restrictions Revisited*. In: *Proceedings of the 25th West Coast Conference on Formal Linguistics*, ed. Donald Baumer, David Montero, and Michael Scanlon, 399-407. Somerville, MA: Cascadilla Proceedings Project. On: [www.lingref.com/cpp/wcc/f/25/paper1473.pdf](http://www.lingref.com/cpp/wcc/f/25/paper1473.pdf)

٨١. انظر جملاً إنجليزية قريبة من هذه في:

Martha Kolln ( ): *Rhetorical Grammar: A Modification Lesson*. In: *English Journal*, November 1996, p. 24. On:

[csun.edu/.../Content/.../Grammar/kolln%20rhetorical%20grammar.pdf](http://csun.edu/.../Content/.../Grammar/kolln%20rhetorical%20grammar.pdf)

٨٢. انظر لمزيد من التفصيل:

*Kügler, Frank: Information Structure –basic concepts and its realization: cross-linguistic perspective. On: www.ling.uni-potsdam.de/~kuegler/docs/2014.Koeln.IS.kuegler.PDF*

83. *Ibid.*

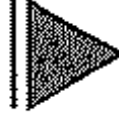
٨٤. ترد قصة المثل في: أبو الفضل الميداني: مجمع الأمثال. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- (دار المعرفة - بيروت، لبنان) ص ٧٠ (المثل رقم ٣٦١). ولقد تداولت هذه القصة مواقع كثيرة، ومن أحدها (moonbaghdad. arabstar. biz) أخذنا هذا المجتزأ.

٨٥. الاسم النكرة (فرس) حدث له تخصيص بالتركيب الوصفي (اسمه اليعموم) فأصبح مهياً ليكون (مبتدأ؛ أي ليكون الموضوع الذي تدور حوله المعلومة المتمثلة في الخبر)

٨٦. انظر: تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص ٣٧٨. عالم الكتب- القاهرة- ١٩٩٣م

٨٧. السابق نفسه. ص ٣٧٩





## حضور التراث في أعمال داود عبده

أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

جامعة الملك سعود - كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

داود عطية حسن عبده من علماء العربية المعاصرين الذين أخذوا علوم اللغة الحديثة في جامعات غربية، فقد ساعده الكتاب الذي ألفه لتعليم العربية لغير العرب أن يحصل على عرض من جامعة إلينوي - إربانا شامبين لتدريس العربية في تلك الجامعة ولدراسة علم اللغة حيث حصل على الماجستير والدكتوراه في علم اللغة من تلك الجامعة (١٩٦٤-١٩٦٩). وعلى الرغم من صدوره في درسه اللغوي عن ثقافته اللغوية الغربية استطاع أن يسخرها لخدمة درسه اللغوي من غير أن تطفى عليه، ومن غير فرض لأفكارها على العربية إلا بقدر ما يقتضيه الدرس، والدكتور داود عبده ليس متخصصاً بالنحو التقليدي ولا بالتراث اللغوي القديم؛ ولكن له من الاطلاع عليها وله من المعرفة بدقائقهما ما أعانه على الموازنة بين معارفه اللغوية الغربية ومعارفه التراثية، ولذلك لا نفتأ نجد التراث حاضراً في أعماله ودراساته، فهو من اللغويين الذين لم ينبذوا التراث ولم يدعوا تصريحاً أو تلميحاً إلى تركه، ولم تأخذه فتنة الوصفية التي استتبت بأعمال بعض اللغويين المعاصرين بل ناقشهم وجادلهم واستفاد في ذلك من اطلاعه على التراث العربي، كانت النصفة ديدنه، وتميز بوضوح العبارة، وبشدة الإيجاز، وبعده عن كثرة التنظير وطول الشرح، واعتمد في عمله على التمثيل، واستقصاء الاحتمالات الرياضية التي قد تثيرها المسألة، واهتم بإنارة النص بتعليقات تربط

المتباعدات وتفصل المجمل وتنبه على الفروع.

ولحضور التراث في أعمال داود عبده جملة من المظاهر:

(١) الدفاع عن فكرة تراثية:

من أبرز أمثلة دفاع داود عبده عن التراث ما جاء في الفصل الأول "اللغويون العرب بين الوصف والتفسير" من كتابه: (دراسات في علم أصوات العربية)، وهو وإن دافع عن التراث ينبه إلى أن القدماء ليسوا محققين في كل ما قالوا، وهو بهذا يظهر انعتاقاً من القديم ومن الجديد مع الانتفاع بخير ما فيهما من غير أن يجور شيء على شيء.

منطلق هذه الدراسة الإنصاف للقدماء الذين أخذ عليهم المنهج الفلسفي، وقد لاحظ أن المعاصرين بلغ فيهم تعصبهم للمنهج الوصفي حدًا يكاد يجرد علم اللغة من علميته بحصره في الوصف البحت الذي يحجب تفسير الظواهر اللغوية<sup>(١)</sup>.

ولما كان الوصف منهج العلوم كلها رأى أن يحتج بمثال من خارج اللغة ليظهر أن الاقتصار على الوصف لا ينتج علمًا، فمثل بالموقف من ظاهرة سقوط تفاحة نيوتن المشهورة، فلو اقتصر على تقرير أنها تسقط عمودياً إلى الأسفل لما عرفنا قانون الجاذبية الذي هو ثمرة تتعدى الوصف المجرد للسقوط إلى تفسير علة السقوط، وهكذا في اللغة لا يكفي أن نعد الأفعال بل لابد من تفسير التغيرات التي نلاحظها في ظواهرها<sup>(٢)</sup>، وبين المؤلف عناية القدماء بالظواهر اللغوية حين تجاوزوا الشكل الظاهر للفظ إلى أصله المفسر لهذا الظاهر، قال "وفي رأيي أن اللغويين القدامى

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٧.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٧-١٨.



كانت تعنيهم مثل هذه الأمور حين قالوا إن أصل قام: قَوْمٌ، وليس لأنَّ الفعل قَوْمٌ هذه (من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر قام مع الميزان فَعَلَ)<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وأيد صواب مذهبهم بأنَّ الوصفِي الذي يريد البقاء عند الشكل الظاهر (قام) يلزمه تفسير الضمة الطويلة (الواو) في المضارع (يقول)، ومثل ذلك يقال في (مدّ) بالتشديد الذي له صورة أخرى من غير تشديد (مَدَدت). وعالم اللغة إما أن يجعل التشديد أصلاً فيفسر الفك أو أن يجعل الفك أصلاً ويفسر التشديد، قال "وقد وجد قدماء اللغويين العرب ببصيرتهم النفاذة أن الخيار الثاني وحده يعينهم على تفسير الحقائق اللغوية تفسيراً مقبولاً"<sup>(٣)</sup>. ومن يجعل التشديد أصلاً لن يستطيع تفسير اختلاف الحركات في المفكوك، قال "وأما من يتبنّ الرأي الثاني، كما فعل قدماء اللغويين، فإنه يستطيع تفسير الحقائق اللغوية السابقة على الشكل التالي: الأصل في مدّ: مدد، بفتحة بعد عين الفعل، وفي ودّ: ودد، بكسرة بعد عين الفعل، وفي حيّ: حبب: بضمّة بعد عين الفعل"<sup>(٤)</sup>، ولا حاجة لتفسير اختلاف العلل، وما يحدث أنها تحذف عند التشديد<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا قول أنيس فريجة «منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري»، الأبحاث، السنة ١٤، ج ٢، حزيران ١٩٦١م، ص ١٨٢. ومثله إبراهيم السامرائي في (الفعل زمانه وأبنيته، ص ١١٠).

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٨.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٩.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٩-٢٠.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠.

أظهر أستاذنا داود عبده غياب فهم بعض المعاصرين مثل إبراهيم أنيس لمذهب القدماء في أصل الفعل الأجوف الذي أنكر عليهم قولهم فيه بالإبدال محتجاً بأن هذه الصور المبدل عنها لم ترد، بمعنى أنه ليس لها ذكر في استعمال العربية في مرحلة من مراحلها<sup>(١)</sup>، والقدماء كما تيقن أستاذنا يعلمون أنها لم ترد، قال "ليس من شك في أن قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون أن معظم هذه الصور التي افترضوها لم ترد. بل إن لغويًا عظيمًا كابن جني يردّ على هذا التساؤل"<sup>(٢)</sup>، ونقل قول ابن جني الذهاب إلى أنه لا يزعم استعماله مدة من الزمن ثم أضرب عنه؛ بل لأن قياسه على الصحيح يقتضي أن يكون على هذه الصور المبدل عنها<sup>(٣)</sup>، ويقفنا أستاذنا على أمثلة من الألفاظ التي حدث فيها إعلال وإبدال مبيّنًا ميزة القول بأن ظاهرها له أصل يفسره<sup>(٤)</sup>، وفي الختام قال "وددت أن أوضح أنّ المنهج (الوصفي التقريري) ليس المنهج الأمثل في اللغة، وأنّ قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغوي السليم، فافتراض أصل مختلف عن ظاهر اللفظ في مثل الأمثلة السابقة وتفسير تحوّل ذلك الأصل إلى الصورة الملفوظة تفسيراً يستند إلى قوانين لغوية لا يدخلان في نطاق

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٧١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠-٢١.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٢-٢٥.



التأويلات الغيبية أو (المنطقية)، بل هما من صميم علم اللغة<sup>(١)</sup>. ونجده في الفصل الثالث من الجزء الثاني (الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير) يمهّد في بدايته بالإشارة إلى توقف الجهود العربية الحديثة عند الوصف مع أن الدراسات اللغوية الغربية تجاوزت مرحلة الوصف إلى التفسير كما في المدرسة التوليدية التحويلية<sup>(٢)</sup>، وأشار إلى ما تثيره دراسة الظواهر اللغوية من أسئلة، ثم قال "إن القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة يجمعها كلّها محور أساسي واحد أدركه قدماء اللغويين العرب منذ أمد طويل، هو حاجة اللغوي لتقدير أصل (بنية عميقة) يختلف عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، واكتشاف القواعد الصوتية التي تحوّل ذلك الأصل إلى ظاهرة اللفظ. فليس هناك وسيلة- فيما أرى- للإجابة عن الأسئلة السابقة دون مثل هذا التقدير"<sup>(٣)</sup>، ولذا يقفنا في هذا الفصل على جملة من الظواهر الصوتية لا يجوز الاكتفاء بوصفها.

#### ١- واو المد وياء المد (الضمة الطويلة والكسرة الطويلة):

ينقل هنا قولين لإبراهيم أنيس<sup>(٤)</sup> ولكمال بشر<sup>(٥)</sup> رحمهما الله يذهبان فيهما إلى أن القدماء أخطؤوا في زعمهم وجود ضمة قبل الواو في مثل

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٥.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦٤.

(٤) أنيس، من أسرار اللغة، ص ٤٠.

(٥) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م،

(أقول)، وكسرة قبل الياء في مثل (كريم)، وذهب بشر إلى أنهما حركتان طويلتان لفظاً ووظيفة، وأستاذنا لا يعاندهما في كونهما حركتين لفظاً بل في عدّهما كذلك ووظيفة، ويقول "ولست أشك في أن القدماء كانوا على حقّ ... حين اعتبروهما ضمة+واو(ساكنة)، وكسرة+ياء(ساكنة) على التوالي"<sup>(١)</sup>؛ ولكن قول أنيس متجه في نظري؛ لأن مفهوم الساكن عند القدماء يختلف عن مفهومه عند أستاذنا، فالقدماء يرون المدود مسبوقه بحركات من جنسها<sup>(٢)</sup>، فواو المد مسبوقه بضمّة، ويرون في الوقت نفسه أن واو المد ساكنة؛ لأنها في عرفهم حرف لا حركة، وليس هذا الحرف متلوّاً بحركة، وهم يحكمون على البنية الظاهرة، ففي مثل (يقول) يرون أنّ أصله قبل الإعلال بالنقل (يقول) ثم نقلت الضمة إلى القاف فصارت الواو ساكنة ممدودة<sup>(٣)</sup>. وهم يرون الألف مسبوقه بفتحة وأنها ساكنة أيضاً مع أن الألف لا تسكن ولا تتبعها حركة كالواو أو الياء، وليست الألف من (قال) أو (باع) مسبوقه بفتحة عند أستاذنا؛ لأنها محصلة اجتماع حركتين قصيرتين، ولذلك كتب في الحاشية [٤] أن الفتحة التي قبل الألف هي للألف الزائدة؛ لأن الألف الزائدة في الأصل همزة ساكنة، ومع هذا لا يمكنه القول إن الألف الزائدة في أصلها مسبوقه بفتحة لأن

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦٥.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١: ٢١٢) «وحروف الاعتلال حروف المد وهي: الألف ولا تكون إلا بعد فتحة نحو: (المرتضى يرضى). والياء الخفيفة بعد كسرة نحو: (القاضي يقضي). والواو الخفيفة بعد ضمة، ولا يوجد ذلك إلا في فعل نحو: (يزكّو) و(يدعّو)».

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين محمد



الألف ليست سوى مثل حركة بعد حذف الهمزة، أي لا يمكن تصور (ـا) كما يمكن تصور (ـو / ـي). ومفهوم السكون عند أستاذنا أن الواو تكون ساكنة بعد الواو كسكونها بعد الفتحة في (قَوْل) بخلاف مفهوم القدماء، فهم يجمعون بين كون الواو مدًا وكونها ساكنة مسبقة بحركة من جنسها، ومن أجل هذا أعرب الكوفيون الأسماء الستة من جهتين فالاسم (أبوك) مرفوع بالضمة على الباء وبالواو أيضًا<sup>(١)</sup> على أن ما يذهب إليه أستاذنا من اختلاف الوظيفة عن اللفظ صحيح، وأن الواو في (يقول) أصلها قبل المدّ (يقُول) فالواو ساكنة سكونها في (قَوْل)، ولذلك وفق في احتجازه بالقيمة العروضية أو النبرية للمدود (عُ = عَ = و = عُ د).

وبهذه الفرضية التي وضعها أستاذنا استطاع تفسير الاختلاف بين ألفاظ بنيتها واحدة مثل اسمي المفعول من الصحيح والناقص كما في (مدعوم) و(مدعو)، فهو يرى أن البنية الباطنة للفظ (مدعوم) هو (مدعوم): مَ دَ عُ و م، ثم ماثلت الواو الضمة في البنية الظاهرة: مَ دَ عُ م، أما (مدعو) فلم تتغير البنية الداخلية التي هي: مَ دَ عُ و و. ومعنى هذا أن الضمة المتلوة بواو ساكنة لا تصير واو مدّ أي ضمة طويلة إلا إن وليها صوت صحيح أو لم يلبها شيء، أي كانت متطرفة، وينطبق هذا على بناء مفعول وفُعل وفَعِيل، مثل: معدوم، علوم، عليم. ويفسر بذلك كون لام الفعل الناقص المنصوب (يدعو) أو المسند لألف الاثنين (يدعوان) غير مدّ، فالواو متلوة بفتحة قصيرة أو فتحة طويلة فلم تتغير؛ لأن التغير مرهون بتلوّ صوت صحيح أو تطرف.

وبهذه الفرضية يفسر سبب اختلاف فاء الفعل من مضارع المثال

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٥٤.

عن ماضيه في (يوضُحُ/ أَوْضِحُ) فهي مدٌّ في المضارع وساكنة في الماضي، فالواو في المضارع (يوضُحُ) مسبوقه في الباطن بضمة متلوة بصحيح فمائلت الواو الضمة:

يُ و ضِ حِ حُ < يُّ يُّ ضِ حِ حُ

وهذا يوهم أن البنية الباطنة كما ذكر أستاذنا، وليست كذلك في نظري، بل هي:

(يُّ يُّ و ضِ حِ حُ) أي بهمزة مفتوحة، ولكنها حذفت بفتحها، فتوالت الضمة والواو الساكنة ثم تماثلتا، وجاء استعماله في الضرورة الشعرية، نحو قول الراجز:

فإنَّه أهلٌّ لأنَّ يُوْكَرَمًا<sup>(١)</sup>

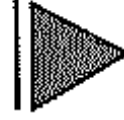
ولو انتبه أستاذنا إلى ذلك لعزز به فرضيته. أما في (أَوْضِحُ) فلا تغير لأن الواو قبلها فتحة فلا تماثل هنا. وكذلك يفسر تغير الواو من (مِيزان) وثباتها في (وَزَنَ)، فأصل (مِيزان) مِوزان ثم ماثلت الواو الكسرة (مِيزان) ثم ماثلت الياء الكسرة، فالمراحل التي مرت بها ثلاث لا مرحلتين كما عند القدماء:

مِ - و زَ - نَ < مِ - ي زَ - نَ < مِ - ي زَ - نَ

وتتبعه أستاذنا إلى أنه قد يجادل أحد بالقول لم لا يكون المد (الحركة الطويلة) هي الأصل، وهذا ممكن؛ ولكن لذلك عقبات منها أنه لا مسوغ لافتراض بنية عميقة ذات حركات طويلة لكلمات مثل: أوضح، وزن، يوحد، يواعد، لأنه لا فرق بين الظاهر والباطن فيها. لا مسوغ لمجيء

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٩٨.





فاء الكلمة حركة طويلة لأنه لا يبدأ بحركة، لا قواعد تحويلية لتحويل الحركة الطويلة المفترضة في الباطن إلى (حركة+ شبه علة) في الظاهر، وإن كانت الكسرة الطويلة في (ميزان) هي الأصل فلا بد أن يكون الفعل هو (يذن)، وكذلك إن كانت واو المد في (موقن) هي الأصل فالفعل يجب أن يكون (أوقن)، وأزيد هنا أنه لا تفسير للمصدر يقين، وبين أنه لو أردنا تحويل أوقن إلى أيقن، ويزن إلى وزن لما وجدنا قاعدة صوتية فاعلة.

وقريب من هذا حديثه عن حركة الفعل الماضي الأجوف؛ إذ انطلق من رؤية القدماء، قال "حاول اللغويون العرب القدماء تفسير معظم الظواهر اللغوية التي تستحق التفسير. وكانت لهم نظرات صائبة تتفق وأحدث النظريات اللغوية. وكان مما حاولوا تفسيره العلة الأولى في مثل قُلْتُ وَطُلْنَا وَبِعْتُمْ وَهَبْتُمْ"<sup>(١)</sup>. وما يستحق هو أن هذه الحركات ليست مقصّرة من الحركات الطويلة في قال وطلال وبعاع وهاب، وهنا يعود إلى قول العرب المؤيد لما يذهب إليه، قال "لقد لاحظ القدماء أنه لا بد من أن يكون للضمّة في مثل قُلْتُ وَطُلْنَا والكسرة في مثل بَعْتُ وَهَبْتُ، علاقة بالواو والياء الموجودتين في البنى العميقة للكلمات السابقة. فقد اعتبروا -وهم على حق في رأيي- أصل قال-يقول: قَوْل-يَقُول... وأصل باع-بييع: بَيْع-يَبِيع... وأصل طال-يطول: طَوْل-يَطْوُل... وأصل هاب-يهاب: هَيْب-يَهَيْب"<sup>(٢)</sup>. ولكنه مع هذا لا يوافقهم في أن ما حدث للدلالة على كون الفعل واوياً أو يائياً، فهذا غير موفق؛ لأنه ليس نتيجة تطبيق قاعدة لغوية، وظواهر اللغة ليست وليدة التفكير الواعي، ولو كان الأمر كذلك

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠١.

لما تساوت ذوات الواو والياء في: قال وباع، وقائل وبائع، وخفتُ وبعثُ، وأقمت وأبنت، ويخاف ويهاب<sup>(١)</sup>. وأورد قول ابن جني في نقل حركة العين؛ ولكنه يأخذ عليه سكوته عن فتحة فاء الفعل<sup>(٢)</sup>، ثم أورد قول الرضي الذهاب إلى أن الضمة أو الكسرة في قُلت وبعث، ليستا للدلالة على الواو أو الياء بل للدلالة على البنية، ومع ذلك لا يختلف عن غيره، ولا يرى تفسيرات النحويين مقبولة<sup>(٣)</sup>.

يرى أن معالجة الموضوع في ضوء قواعد النبر قد يكون بديلاً. وهو يوافق القدماء في نقل الفعل من بنية مفتوحة العين إلى بنية مضمومة العين أو مكسورتها، ولكنه يخالفهم في أمر اختلاف (خَفَّت) عن (قُلَّت)، فلم تترك مراعاة الأصل الواوي في (خَفَّت) فلم يقولوا: خُفَّت. ولم يقبل قول المبرد<sup>(٤)</sup> الواضح في أثر حركة عين المضارع فما حركته الضمة أو الكسرة تراعى في الماضي وما حركته الفتحة ينقل الواوي منه إلى الضم واليائي إلى الكسر، ومعنى ذلك أن النقل خاص بما عين ماضيه مفتوحة. وذهب في تفسيره إلى افتراض تحويل (خَوْفَ) إلى (خَيْفَ) وبهذا تثبت الكسرة، وذكر علة تجنب كسر فاء الفعل في غير المسند إلى ضمير الرفع، وهي خوف التباسه بالمبني للمفعول؛ إذ لو جعل مثل خَفَّت فصار خَيْف لما علم أفاعل هو أم مفعول. وهو يرد هذا القول مع أن تجنب اللبس من أشهر علل العربية وأجدرها بالاعتبار. وبعد أن عرض لإعلال عين

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٢.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) المبرد، المقتضب، ١: ٩٨.



الأجوف وأن العلتين القصيرتين تماثلتا فمائلت الضمة الفتحة ومائلت الكسرة الفتحة طُولَ طال، وهَيْبَ هاب، وهذا القانون العام؛ ولكن مع الإسناد إلى ضمير الرفع يكون التأثير في التماثل للحركة الثانية، طُولَ طُلَّتْ، وهَيْبَ هِبَّتْ. ويعلل ذلك بأن العلة المنبورة أشدَّ مقاومة للتغير من غير المنبورة، والنبر في طُولَ، وهَيْبَ على فتحة الفاء، أما في طُولَتْ وهَيْبَتْ فالنبر على حركة العين؛ ولذلك صارت طُولَتْ ثم طُلَّتْ، وهَيْبَتْ ثم هِبَّتْ. ونبه إلى أن الفعل المزيد مثل أطال وأقام وأبان وأهاب يخلو من ضمة أو كسرة لأنه على بناء أفْعَلْ.

وفي موضع آخر يعالج أمر تعدد صور الصيغة الواحدة فيعدد أمثلة لا يكتفى بصورتها السطحية بل لا بد من معرفة الصورة الباطنة أي البنية العميقة لها، وبهذا يتبين أن ما ظاهره الاختلاف باطنه الاتفاق، وأن مردِّ الاختلاف في الظاهر أي البنية السطحية له قواعد الصوتية، فالاسم (أَعَزُّ) هو على بنية (أَكْرَمُ) (أَفْعَلُ) في الباطن ولكن بقاعدة التخلص من العلة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين بالقلب المكاني أمكن نطق الصوتين مرة واحدة (أي أدغما)، وكذلك للبنية العميقة (فَعَلْ) صور سطحية مختلفة عنها لتطبيق القواعد الصوتية (فال، فعأ، فعى، فعَّ) هي: قال، دعا، رمى، مدَّ، وأشار بعد إلى توقف بعض اللغويين الوصفيين المحدثين في محاولة العرب القدماء تفسير اختلاف هذه الصور، فأنيس فريحة يذهب إلى أن (قَوَمَ) من تعليل اللغوي كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان (فَعَلْ)، وكذلك أنكر إبراهيم السامرائي أن تكون ألف (قال) أصلها واو متحركة ولا في (باع) ياء متحركة، قال أستاذنا "ولا أدري كيف يستطيع أي لغوي تفسير العلاقة بين قال وباع من جهة ويقول ويبيع

وقول وبيع من جهة أخرى دون افتراض أن أصل قال قول وأصل باع بيع. ومثل هذا يقال في العلاقة بين دعا ويدعو ودعوة إلخ. ولا أشك في أن القدماء كانوا على حق في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللغوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي اقترحوها لمثل هذا التفسير (قاعدة انقلاب الواو والياء ألفا، مثلاً)<sup>(١)</sup>.

ويدخل في هذا حديثه عن أداة التعريف، فيستعرض آراء القدماء في أداة التعريف كما ينقلها من ابن هشام<sup>(٢)</sup>، وهي أربعة:

١- الأداة همزة أصلية وفتحة ولام: ءَ ل، وهو قول الخليل وتابعه من المحدثين كمال بشر<sup>(٣)</sup>.

٢- الأداة همزة زائدة وفتحة ولام: ءَ ل، ونسبه ابن مالك لسيبويه، وعليه من المحدثين تمام حسان<sup>(٤)</sup>.

٣- الأداة لام فقط: ل، وهو قول سيبويه وتابعه ابن جني.

٤- أداة التعريف همزة: أ، وهو قول المبرد.

ورد أستاذنا قول الخليل، على الرغم من انسجامه مع النظام الصوتي للكلمات العربية، بأن الهمزة تسقط في الدرج وليس هذا شأن همزة القطع المتحركة، واعتذر القدماء للخليل بأنها تحذف تخفيفاً، ولكن يبقى أن الفتحة غير ملتزم بها ففي الدرج تكون الحركة قبل لام التعريف كسرة

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٨٦.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص ١١٢.

(٣) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١: ١٦٨.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٤١.



(قالتِ البنتُ).

وأما القول بأن الأداة فتحة فلام فمعاند للتركيب الصوتي لكلمات العربية التي تبدأ بصامت لا علة (حركة).

وأما القول بأن اللام أداة التعريف فيعده أستاذنا أصح الأقوال على الرغم مما يمكن أن يعترض به عليه، فقد يقال إن كلمات العربية لا تكون من صحيح ساكن، ويرد على ذلك بأن أداة التثنية وهو النون صحيح ساكن، وقد قرر هذا ابن جني، وقد يعترض بوجود فتحة لا كسرة قبل اللام للنطق بها خلافاً للنظام العام، وقد ذكر بعض تفسيرات القدماء المنطلقة من إرادة الخفة وردها، وذهب إلى أن الأصل هو الكسر؛ ولكن الفصحى اختارت الفتح متابعة لهجة قديمة تفتح كما اختارت فتح حرف المضارعة مع أن لهجات مثل قيس وتميم وربيعة وأسد تكسر، وبعض اللهجات الحديثة تكسر حرف المضارعة والهمزة قبل لام التعريف، وتفسير أستاذنا مقبول وربما يستأنس بلهجة الكويت التي استغنت عن الهمزة وكسرت لام التعريف (لكويت). ولعل عدّ أداة التعريف حرفاً واحداً هو ما جعلهم يلحقونه في الكتابة بما بعده فلو كان حرفين لفصل.

وأما قول المبرد فمردود بأنه لا تفسير لوجود لام بعد الهمزة، ولا يكفي القول إنها اجتلبت لدفع التباسها مع همزة الاستفهام، ولم اختيرت الهمزة وحدها، وإضافة إلى ما قال أستاذنا يقال إنه لا تفسير لسقوط الهمزة في الدرج وبقاء اللام، فلو كانت أداة تعريف ما سقطت.

ويرى أستاذنا أن قول سيبويه أقرب الأقوال إلى الصحة؛ لأنه يفسر غياب الهمزة في الدرج، ووجود الكسرة لا الفتحة في الدرج للتخلص

من البدء بصحيحين متواليين<sup>(١)</sup>، وقد وفق أستاذنا في عرض الأقوال ومناقشتها وترجيح قول سيبويه.

## ٢- مخالفة الفكرة التراثية

يحضر التراث في دراسة داود عبده ليقف منه موقف الناقد البصير الذي يضع بديلاً لغويًا عصريًا سائغًا، ولكن نقده التراث مجمل بالتقدير للتراث فلا يعدوا المخالفة العلمية المشروعة، ومن ذلك ما جاء في الفصل الثالث: "العلة الطويلة علة واحدة أم علتان قصيرتان متواليتان؟" من كتابه الذي أشير إليه سابقًا.

يميل أستاذنا إلى عدّ العلة الطويلة في مقابل علتين قصيرتين كما عدّ الصحيح المضعف صوتين صحيحين، ويناقش في هذا الإطار تفسير اللغويين القدماء للفعلين (قال / باع)، قال "لننظر أولًا إلى ظاهرة (الإعلال) في كلمات مثل قال وباع. يقول النحويون إن قول تصبح قال وبيع تصبح باع بإبدال الواو والياء فيهما ألفًا<sup>(٢)</sup>؛ ولكنّ النحويين لا يخبروننا عمّا يحدث للفتحة السابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما في أمثال الكلمات السابقة"<sup>(٣)</sup>. والقدماء، في رأيي، لا يلزمهم سوى تفسير ذهاب الفتحة اللاحقة، أما السابقة فهي في مكانها؛ لأنهم يذهبون إلى أن كلّ مدّ مسبوق بحركة من مثله، فقبل الألف فتحة، وقبل واو المدّ ضمة، وقبل ياء المدّ كسرة، وأستاذنا يعرف هذا معرفة؛ ولكنه غفل عن ذلك، ما لم يكن له وجهة لم أتبينها.

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٠٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١: ١٤٧.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٤٧.



ويعاند قولَ النحويين أيضاً كون الألف تختلف سماتها الصوتية عن الواو<sup>(١)</sup>، ويقترح تفسيراً يراه أفضل، وهو أن الواو حذفت لما وقعت بين العلتين القصيرتين، وأنه بتوالي العلتين صارتا علة طويلة (ألفاً)، ثم يضرب أمثلة أخرى لتطبيق هذه القاعدة<sup>(٢)</sup>، ولعلي أخالف أستاذي بعض المخالفة فالتفسير في (قال) ونحوها هو أن المقطع الواوي حذف برمته ثم مطلت الفتحة القصيرة لتكون طويلة تعويضاً عن المحذوف. وهذا أعم ولا يحتاج إلى القول بمماثلة الحركات في مثل الفعل طال (طُول) أو نام (نَوْم) أو يسعى (يَسْعَى).

ومن ثمرات عدّ العلة الطويلة علتين قصيرتين أنه يمكن توحيد علامة جزم المضارع فالعلامة هي حذف ما ينتهي به من علة قصيرة فالأفعال التي تنتهي بضمة ستحذف، والذي ينتهي بواو المدّ أي بضميتين ستحذف منه ضمة أيضاً:

يَ ك ت ب ء < يَ ك ت ب

يَ د ع ء < يَ د ع ء<sup>(٣)</sup>

ولست أخالف أستاذي في عدّ الألف في قيمة حركتين؛ ولكني أخالفه في كيفية تكون ذلك، فهو يرى تجاور الفتحتين هو الذي آل إلى ألف، وأرى أن الألف كانت بسبب المطل، وهو أعم في رأيي، يؤيد ذلك ما نجده في اللغة من ظاهرة تسهيل الهمزة، مثل تحول (رأس) إلى (راس)، فهو بسبب حذف الهمزة ومطل الفتحة التي بعد الراء:

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٤٨: ١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٤٨-٤٩: ١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٤٩: ١.

رَاءَ سَاءَ رَاءَ سَاءَ س

ومما يخالف فيه عن القدماء تفسيره للتخلص من لقاء المد بحرف ساكن، قال "ما الذي يصيب الفعل المضارع الأجوف المجزوم مثل لم يقل ولم يبع؟ هل هو تقصير لعلّ طويلة (ضمّة طويلة وكسرة طويلة) أم حذف لشبهه علة (واو وياء)؟ إن اللغويين العرب اعتبروه حذفاً للواو والياء كما هو معروف<sup>(١)</sup>، فهل هم في هذا على حق؟<sup>(٢)</sup>. وأما أستاذنا فيرى أن العلة الطويلة قصّرت فصارت علة قصيرة، وبين أن هذه الظاهرة عامة ليست خاصة بالفعل المضارع المجزوم، والقدماء أشاروا إلى ذلك في معالجتهم التقاء الساكنين، فذهبوا إلى حذف حرف المد إن تلاه حرف ساكن ما لم يكن سكونه للوقف، ولا خلاف بين أستاذنا وما قرره القدماء سوى بما تقدم من عدّهم تخلف العلة حذفاً وعده إياه من قبيل تقصير الحركة، وقد مثل بأمثلة مختلفة منها إسناد الفعل الأجوف إلى ضمير متحرك (أرادتْ أردتْ) وأوضح منه (أمالتْ أملتْ)، وتوالي المد ولام التعريف (في البيت)، والنحويون يميزون بين ما يحذف لفظاً وما يحذف لفظاً وخطاً، ورأى أستاذنا أن ذهابهم إلى الحذف هو بسبب تأثرهم بالكتابة مستدلّاً بأن "مما يشير إلى هذا أن ليس هناك من يتحدّث عن (حذف حرف العلة) في مثل (في اقتصاد) حيث تلفظ كلمة (في) (ف): فقّتصاد، وأخا الولد حيث تلفظ كلمة (أخا) أخذ: أخلّولد"<sup>(٣)</sup>، والحق أن القدماء تحدّثوا عن ذلك كما نجد عند المبرد، قال عن حروف المدّ "وتحذف

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠ هـ / ٣ / ١٤ م ٢٠١٩

(١) أبوالفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ٢: ٢٦٠.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٣.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٥-٦٦.





لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها نحو قولك (هذا الغلام) و(أنت تغزو القوم) و(ترمي الغلام)، ولو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين نحو اضرب الغلام وقل الحق<sup>(١)</sup>.

وبين في نهاية الفصل أن قانون تحويل العلة الطويلة إلى قصيرة لا يطبق إن كان (السكون) طارئاً على الكلمة، وهو أمر قرره القدماء فذهبوا إلى قبول التقاء الساكنين عند الوقف<sup>(٢)</sup>، وفي الختام استطراد متعلق بهذه المسألة، وهو الاستدلال على أن النحويين لم يخترعوا حركات الإعراب، قال "ويتضح من مناقشة هذه الظاهرة اللغوية أمر في غاية الأهمية، هو بطلان الزعم القائل إن حركات أواخر الكلمات من اختراع النحاة. فلو صح هذا لما كان هناك تفسير لعدم تقصير العلة الطويلة في مثل باب أو جميل أو صبور<sup>(٣)</sup>. إذن بقيت العلة طويلة؛ لأن السكون طارئ للوقف، فلم تطبق قاعدة التقصير؛ ولو كان السكون أصلياً وليس ناتجاً عن حذف الحركة للوقف لوجب تقصير المدود في المثل المذكورة.

ومما خالف فيه القدماء حديثه حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية فهو يعالج مسألة التخلص من البدء بحرف ساكن، وهو ما عبر عنه بالبدء بصحيحين رعاية منه دقة التعبير الصوتي، وعالج ثلاث مسائل: حركة همزة الوصل، وصياغة فعل الأمر، والأفعال (الخماسية) يقصد البالغة في عدتها خمسة أحرف بالزيادة.

ذكر تفريق القدماء بين همزتي الوصل والقطع بأن همزة الوصل

(١) المبرد، المقتضب، ١: ٢١٠.

(٢) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، ص ٥٦.

(٣) داود عيبد، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٦.

تهمل في درج الكلام<sup>(١)</sup>؛ ولكنهم أشاروا إلى كلمات حذفت من أوائلها همزة القطع فضارعت ذوات همزة الوصل<sup>(٢)</sup>، ثم بين أن هناك مميزات لهمزة الوصل منها كونها تظهر في الفعل الماضي وتهمل في الفعل المضارع لبدئه بأحرف المضارعة المتحركة (انطلق: ينطلق)، وهي إن ظهرت في اسم تخلفت في تصغيره لتحريك أوله بالضممة ضرورة (اسم: سمي)<sup>(٣)</sup>، وهي كذلك تهمل في الكلمات التي اتصلت بها همزة الاستفهام (انطلق الصاروخ؟)<sup>(٤)</sup>.

أما همزة القطع المحذوفة في مثل (من بوك، قد فلح) فتبقى الحركة التي كانت بعدها وحالت بين الصحيحين فلم تدع الحاجة لإقحام حركة للتخلص من الساكنين<sup>(٥)</sup>.

خالف أستاذنا القدماء، قال "وقد اعتبر معظم اللغويين القدماء لفظ هذه الكلمات حين ترد في أول الكلام المنطوق (محالاً)<sup>(٦)</sup> أو (غير

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٢-٧٤.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٤.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٤.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٥.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٥-٧٦.

(٦) الأنباري، الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية



ممكناً<sup>(١)</sup> أو (ليس في الوسع)<sup>(٢)</sup> واعتبره بعضهم (متعسراً لا متعذراً)<sup>(٣)</sup>، وهم في كل ما سبق على خطأ. وقالوا إن المتكلم يستعين على لفظها في هذه الحالة بهمزة و(حركة) يضيفهما في أولها. وبهذه الإضافة يزول الاختلاف بين التركيب الصوتي لهذه الكلمات والتركيب الصوتي للكلمات العربية الأخرى<sup>(٤)</sup>. وهو يرد قولهم بأن البدء بالساكن محال أو متعسر محتجاً بوجوده في بعض اللهجات المعاصرة وبعض اللغات الأخرى<sup>(٥)</sup>، وهو محق في مذهبه هذا، ويخالف كمال بشر في قوله بأن الصوت الذي يظهر في مثل (استخرج) ليس همزة بل نوع من التحريك يسهل النطق، فأستاذنا لا يرى فرقاً بين (انكسر) و(إن كسر)، ولذا يؤيد مذهب القدماء بأنها همزة وعلّة بعدها (كسرة)، ويؤيد قوله بتحويل الكلمات الدخيلة التي تبدأ بساكن إلى كلمات ذات همزات مثل إكليل، فهي في أصلها تبدأ بكاف فلام<sup>(٦)</sup>.

وهو يرى أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالقدرة على النطق بصحيحين متواليين؛ ولكن اللغات تختلف في تشكيلاتها الصوتية، ولا يستبعد أنها كانت في طور من أطوارها تبدأ بصحيحين متواليين، ثم صار

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٥٢، وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٠، ٥٧، ٥٨، ١٢٥، ٣٢٥.

(٢) ابن يعيش، شرح شافية المفضل، ٥: ٢٠٩.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٧٢٧.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٧.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٨.

(٦) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٨.

طور أضيفت فيه العلة أو العلة والهمزة<sup>(١)</sup>. وأحسب أن لهجات العرب القديمة كان منها ما يبدأ بالساكن ومنها ما يتخلص من البدء بالساكن؛ ولكن العربية المشتركة اختارت التخلص من الساكن والدليل أن الحالتين مستمرتان في لهجات الجزيرة إلى اليوم (مُحمد / أمحمد).

وعلى الرغم من موافقته للقدماء يزيد بذكر الكيفية التي أحدثت الهمزة، فالأصل عنده أن يتخلص من البدء بصحيحين متواليين البدء بحركة؛ ولكن من الناحية العملية لا يبدأ العربي بعلّة، ولبيان ذلك عدد أستاذنا ثلاث طرائق للبدء بعلّة أول الكلمة وما يهمنها هو الطريقة الثانية التي يسبق نطق العلة وتذبذب الوترين الصوتيين انفلاقهما وتجمعُ الهواء فانفتاحهما بانفجار هو ما يسمع همزةً، وهو يرى ملاءمة ذلك للعربية لكثرة بدء كلمات في العربية بهمزة. واستدل بتجارب سلمان العاني الدالة على أن بعض المتكلمين عند نطق العلة تسبق بهمزة. وأشار إلى أن إضافة الهمزة أو حذفها غير ملحوظ لأنه لا يؤثر في المعنى<sup>(٢)</sup>.

والخلاف بين قول أستاذنا والقدماء في تراتبية الإقحام، فالقدماء يرون الهمزة أدخلت ثم الكسرة للتخلص من الساكنين، وهو يرى أن الكسرة اجتلبت ثم أتت بالهمزة، وقوله يلحق هذه الظاهرة بظاهرة أعم هي ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، فهذا الالتقاء هو في حقيقته وقف فبدء بحرف ساكن، وسيان بين كون الصوت الساكن مبدوءاً وكونه مستأنفاً، وأما الهمزة فهي العماد الذي لا بد منه لنطق الحركة<sup>(٣)</sup>.

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٩.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٠-٨٢.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٢.



ومن هنا مضى أستاذنا إلى بيان حركة همزة الوصل مبيناً خلاف القدماء في ذلك؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيها متابعة حركة عين اللفظ (إِضْرِبْ، أُدْخِلْ)، وذهب البصريون إلى أن الأصل فيها الكسر، وإنما تُضَمُّ في مثل (أُدْخِلْ) تجنباً لثقل الانتقال من كسر إلى ضم، بدليل بقائها مع فتح العين (أَذْهَبْ). وقد أثني أستاذنا على عمق وعي القدماء اللغوي، وأنه منسجم مع مفاهيم أكثر المدارس اللغوية الحديثة وهي التوليدية، وهو قولها ببنية عميقة أو تحتية، ومفهوم العمومية حيث وحدوا الحركة المتوسل بها لنطق صحيحين متواليين بدئاً بهما أو ثلاثة متوالية في الدرج<sup>(١)</sup>.

وعاد لمناقشة قول كمال بشر في هذه الحركة مخالفاً إياه ذاهباً إلى عدم التفريق بين كسرة همزة الوصل وكسرة التخلص من التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

ولما كان فعل الأمر قد يبدأ بصحيحين متجاورين توقف عند صياغته مبيناً خلافاً قديماً بينهم هو المذهب البصري الذاهب إلى بناء فعل الأمر ابتداءً وأخذه من الفعل الماضي كما أخذ الفعل المضارع، والمذهب الكوفي الذي يراه معرباً؛ لأنه مقتطع من المضارع المجزوم، وينقل المراحل المترتبة على القول الأول كما تظهر في بعض كتب صرف حديثة ثم يعرض للمراحل المترتبة على القول الآخر الذي يراه موافقاً للتوليدية، وصوغ الأمر وفاقاً لذلك يعتمد على حذف حرف المضارعة وحركته، فإن بدئ الفعل بساكن اجتلبت له همزة الوصل المكسورة (يَضْرِبْ ضَرْبٌ إِضْرِبْ)، واستطرد

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٢-٨٣.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٥.

إلى حالة صياغة الأمر من الثلاثي المزيد بالهمزة (أَفْعَل) فمضارع هذا الفعل تحذف منه الهمزة (يُفْعَلُ) ولكي تكون قاعدة صياغة فعل الأمر صحيحة لابد من اعتبار هذه الهمزة المحذوفة، وبتعبير التوليدية يصاغ الأمر من البنية العميقة للفعل لا الظاهرة، أي من المضارع (يُؤَفِّعُ)، بحذف حرف المضارعة والحركة فينشأ فعل الأمر: (أَفْعَلُ)، وهو فعل بدأ بمتحرك، أي لم يتوال صحيحان يقتضيان اجتلاب همزة وحركة، ويشير أستاذنا إلى أن القواعد الصوتية المطبقة على فعل الأمر قواعد لغوية عامة، وهو يضرب أمثلة تفصيلية لطائفة من أفعال الأمر، منها ما لا يحتاج إلى همزة وصل، ومنها ما يحتاج إليها، وقال بعد عرض طريقتي صياغة الأمر "وهذا الخيار الثاني الذي يفضل القاعدة الأعم"<sup>(١)</sup> هو ما اختاره اللغويون العرب القدماء. اقرأ قول صاحب المفصل<sup>(٢)</sup> في صياغة فعل الأمر تجد أنه مطابق في جوهره لمفاهيم المدرسة التوليدية تمام المطابقة"<sup>(٣)</sup>. ولم يفت أستاذنا أن يمثل لفعل جرى على التخلص من سكون أوله؛ لأنه همزة، وهو الفعل (أَكَلَ كَلًّا)، وقال إنه طبقت عليه قاعدة حذف الهمزة (الساكنة) في بداية الكلمة، وقوله هذا يوهم بأن هذا مطرد، والحق أنه مسموع في أفعال بأعيانها كثر استعمالها وهي (أَكَلَ: كَلًّا، وأَخَذَ: خُذًّا، وأَمَرَ: مُرًّا)، ولكنها لا تحذف ابتداءً من أفعال مثل (أَسَرَ، أَدْنَى، أَتَى، أَسَفَ) بل تجتلب لها همزة الوصل، ثم تجرى قاعدة التخلص (١) استعمال الأعم نعتاً للقاعدة خطأ؛ لأنه مخالف للمطابقة، فالمنعوت مؤنث والنعت مذكر، والصواب: (القاعدة العامة) أو (أعم قاعدة).

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م. ص ٢٣٩.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩٠.



من الهمزة لاجتماع همزتين: متحركة فساكنة، وفات أستاذنا الإشارة إلى أن الأمر من (سأل) الذي تجوز صياغته بحذف الهمزة، فيصير أوله متحركاً فيستغنى عن همزة الوصل (يسأل < سأل < سأل)، وهذا أمر سماعي خاص بالفعل (سأل) فلا يستعمل في (صئب، رأس، فأس، مأس)، وفاته الوقوف على الفعل (رأى) فالأمر منه (ره) لأن مضارعه تحذف منه الهمزة اعتباراً (يرى)، ولعل اهتمام أستاذنا بالقاعدة العامة جعله لا يلتفت لهذه الشواذ المعتمدة على السماع، وما كنت سأذكرها لولا أنه عرض للفعل (أكل)<sup>(١)</sup>.

ويعرض أستاذنا لما سماه الأفعال الخماسية والسداسية، وهو ما يعبر عنه الصرفيون المتأخرون بالمزيد بحرفين وبالمزيد بثلاثة أحرف، وقال "أجمع اللغويون العرب ... على أن الهمزة والعلة التي تليها في أول الأفعال الخماسية والسداسية نحو انكسر واستقبل ليستا جزءاً من الكلمة وإنما تضافان إليها توصلًا إلى النطق بالساكن"<sup>(٢)</sup>؛ ولكنه يقول بعد ذلك ما قد يفهم على أنه تناقض "وهنا تبرز مشكلة لم يتعرض لها أحد من قبل - فيما أعلم - وهي أن الأفعال الخماسية مثل (انكسر واقتصر واصفر) ليست في حقيقة الأمر خماسية بل رباعية؛ لأن (همزة الوصل) ليست جزءاً منها، فهي إذاً (نكسر وقتصر وصفر)؛ ولكنها تختلف عن الأفعال الرباعية الأخرى في أنها تبدأ ب(ساكن)<sup>(٣)</sup>، وما ذهب إليه هو عين ما قرره سيبويه، قال "ولا تلحق النون أولًا إلّا في (انفعل)، وتلحق التاء

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٦-٩١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩١.

ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ) في جميع ما صرفت فيه (انْفَعَلَ) ... وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء<sup>(١)</sup>.

والجديد في الأمر ملاحظة أستاذنا مخالفة هذه الأفعال الماضية لغيرها من الأفعال بأن بدأت بحرف ساكن وهو يرى أن ليس من تفسير سوى أن الماضي أخذ من المضارع لا العكس، وهي مسألة فصل القول فيها في كتاب آخر هو (أبحاث في الكلمة والجمله)<sup>(٢)</sup>.

وانطلاقاً من ذلك يعيد علة سكون أوائل الأفعال الماضية أو تحركها إلى البنية المقطعية للمضارع الذي أخذت منه، (يُسَالِمُ) الذي منه (سَالِمٌ) يختلف مقطعيًا عن (يَنْكَسِرُ) الذي أخذ منه (انكسر):

يُسَالِمُ      ي / س \_ ل / م

ص ع / ص ع ع / ص ع / ص ع

يَنْكَسِرُ      ي \_ ن / ك \_ س / ر

ص ع ص / ص ع / ص ع / ص ع

إذن فأفعال تبدأ بمقطع ص ع، وأفعال تبدأ بمقطع ص ع ص، وهذا فرق تميزه، كما قال، الأذن، وعليه أسس اختلاف العلة التي تلي حرف المضارعة<sup>(٣)</sup>، وعلق في الحاشية بما يؤيد ذلك من ملاحظة خطأ شائع في تحريك حرف المضارعة من المزيد بالهمزة فسقوطها من المضارع أدخل

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٤.

(٢) انظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجمله، ص ٤٢-٥١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩٢-٩٣.





بتركيبها المقطعي بتحوله من قصير مفتوح إلى مغلق (ص ع < ص ع ص) فهم قد يفتحون ياء الفعل (يُكرم) ولا يفتحون ياء (يُسافر)، فعدة أصوات (يكرم) بعد حذف الهمزة هي عدة الفعل (يذهب)، وأقفل المقطع الأول بالكاف كما أقفل المقطع الأول من (يذهب) بالذال، فعومل معاملته<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك حديثه عن القلب المكاني ووزن افْتَعَلَ؛ إذ قدّم أستاذنا بين يدي درس هذه الظاهرة بتسجيل ملاحظة علماء العربية القدماء هذه الظاهرة<sup>(٢)</sup>، كما في (جذب) عن (جذب) أو (طَأْمَن) عن (طَمَّانَ)، وتكون بين صوتين متجاورين وقد تكون بين متباعدين كما في (اكرهف) عن (اكَفَهَرَّ)، وذكر بعض المثل من العامية أيضاً. ثم بيدي ملاحظة مهمة منطلقة من إهمال النظام الكتابي العربي للعلل القصيرة (الحركات) وهي إهمال القدماء لأمثلة القلب المكاني بين الصحيح والعلة أي بين الحرف والحركة<sup>(٣)</sup>، وأشار إلى أنهم لم يغلطوا عن هذه الظاهرة بل ذكروها ولكن خارج إطار القلب المكاني، ومن ذلك ما يقتضيه الإدغام في مضارع الفعل المضعف، نحو (يمدُّ):

ي م د د < ي م د د = يمدُّ<sup>(٤)</sup>

ويفسر هذا في إطار قانون (الحد الأدنى من الجهد) وهو ما عرف في التراث بالتخفيف، وهو هنا اختصار لنطق صوتين في لقاء واحد لأعضاء النطق، وهو ما يقتضي في الغالب حذف حركة كما في ماضي الفعل يمدُّ:

(١) الحاشية ٤٢ في دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٠٢.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٢٢.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٢٤.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٤٣-١٣٥.

مَدَدَ مَدَّ. ولكن هذا القلب لا يعمل إن خالف قانون الحد الأدنى من الجهد فلا يكون في الفعل المتصل بنون النسوة (يمددن): ي م د د ن؛ لأن ذلك يؤدي إلى تجاوز ثلاثة أصوات صحيحة [أي التقاء ساكنين] وهو ممتنع في العربية، وما ورد خلاف ذلك في لهجات عربية نادر. وانتقل لبيان قياسية القلب المكاني مشيراً إلى تقرير القدماء كونه سماعياً لا قياسياً، وبين أن هذا صحيح إن كان القلب بين صحيح وآخر، وأما بين صحيح وعلة فهو قياسي<sup>(١)</sup>.

وبعد هذا الشرح الواضح لظاهرة القلب المكاني بين الصحاح أو بين الصحاح والعلل (الحركات) خصص القول عن الفعل على وزن (افْتَعَلَ). فهو يرى أن الأفعال هي نتيجة قلب مكاني: تَفَعَّلَ فَتَعَّلَ، واستدل على ذلك بأدلة هي:

- ١- أن أمثلة هذا البناء في لغات سامية كالعبرية والآرامية تقدمت التاء على الفاء، مثل (افتقد) في العبرية: (هتبقد)<sup>(٢)</sup> hitpaqad.
- ٢- تقع أحرف الزيادة أكثر ما تقع قبل فاء الفعل: أَفْعَلَ، انْفَعَلَ، تَفَاعَلَ، اسْتَفَعَلَ.
- ٣- المماثلة بين الصحاح في العربية خلفية أي يؤثر التالي على الأول كما في تثاقل > اثاقل، متزمل > مزمل.

وهذا مشهور في كتب الصرفيين والقراءات.

وينطلق من هذه المقدمة إلى القول إنه لولا أن (افْتَعَلَ) في أصله

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٢٧.

(٢) الباء صورة صوتية للفاء، ولذلك عدل في قواعد العبرية لبيان أبنية الأفعال من فَعَلَ



اتَّفَعَلَ لصار الفعل ازتهر استهر أي بهمس الزاي؛ ولكن الفعل تحولت فيه التاء إلى مقابلها المجهور ازدهر، وهذا يدل على تأثير الزاي وأن المماثلة سبقت القلب:

اتزهر، ادزهر، ثم: ازدهر.

ولا ينطبق هذا على (اتَّخَذَ، واتَّحَدَ) لأن فاء الفعل حذفت و عوض عنها بتضعيف الفاء.

وقال أستاذنا «والقلب المكاني في وزن اتفعل شمل جميع اللهجات العربية، ومنها اللهجة المصرية ولعلّه حدث في العربية الأم (Proto Ar - bic) أي اللغة التي تفرعت منها اللهجات العربية المختلفة»<sup>(١)</sup>، وهو يعني أن البناء الأصلي الذي فيه التاء قبل الفاء مستمر في جميع لهجات العرب الحديثة، وليس هذا صحيحاً فلهجات الجزيرة مماثلة للفصيحة فالتاء بعد الفاء، فهم يقولون احترف، ابتعد، ابتلش، ارتعد.

وقال إنه يخالف عبدالرحمن أيوب الذي يرى (اتفعل) في المصرية منقلباً عن (افتعل) الفصيح، لأنه لو كان كذلك لقل في انتظار انتظار وفي انتخب انتخب، وأما أمثال اتشهر واتعدل واتمنع فهي من قبيل إبدال النون من انفعل تاءً؛ فالأصل انشهر وانعدل وانمنع، والدليل على ذلك أن معناها معنى الفعل المطاوع على بناء انفعل وهو فعل انعكاسي يماثل الفعل المبني للمفعول في دلالاته فاتشهر بمعنى شُهر، واتعدل بمعنى عُدل، واتمنع بمعنى مُنِع<sup>(٢)</sup>.

ولم يبين أستاذنا علة عدول العربية من البناء اتفعل إلى افتعل، وهو

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٩.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٩-١٤٠.

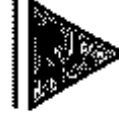
يحدث في السامية الأولى إن كانت الفاء من أصوات الصفير ولعل ذلك عمّم<sup>(١)</sup>.

ومن حضور التراث مناقشته أقوال النحويين في موضوعه "ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟"، أشار هنا إلى أن معظم النحويين يعدون ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة ضمائر متصلة بالفعل، ويسأل هل الفرق بين تلك والضمائر (هي وهما وهم وهن) الاتصال وحده؟ وقال إن هذه المتصلة مثل تاء التانيث في (ذهبَت)، وكان يجب ضمها إلى الضمائر لتطرد القاعدة؛ ولكنهم عدوها علامة والفاعل ضمير مستتر، فهل أصابوا في عدّها علامة أم أصابوا في عد الضمائر المتصلة ضمائر لا علامات؟<sup>(٢)</sup>. وقبل جوابه بيّن علة عدّهم ما سمي ضمائر متصلة كذلك، وهو تناقضهم في تحليلهم النحوي بوقوعهم أسرى قواعد وضعوها، وهي وجوب تأخر الفاعل عن فعله ف(الرجال) في (الرجال ذهبوا) ليست فاعلاً بل مبتدأ، وأما (الولد ذهب) فعد فاعله ضميراً مستتراً (هو)، ومثله (البنات ذهبَت) فاعله ضمير مستتر (هي) والتاء علامة تانيث، وقال إن انسجام المنهج يتطلب عدّهم الفاعل في (الرجال ذهبوا) ضميراً مستتراً والواو علامة للجمع؛ ولكنهم لم يفعلوا لأنها تتخلف حين يتأخر الفاعل عن الفعل (ذهب الرجال)<sup>(٣)</sup>. وذكر هنا أن النحويين واجهوا مشكلة اجتماع الضمير المتصل والفاعل الظاهر في لغة (أكلوني البراغيث) كما في قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء-٣]، ولذلك عدوا

(١) انظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالنواب، ص ٨٠.

(٢) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجمله، ص ١٦.

(٣) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجمله، ص ١٦-١٧.



الضمير المتصل علامة والاسم الظاهر فاعلاً<sup>(١)</sup>، وعاد إلى ما سماه مصدر الفوضى كلها وهي قاعدة وجوب تأخر الفاعل عن فعله فنفي أن يكون لها موجب، وأن معظم اللغات يقع الفاعل فيها قبل الفعل، ولا يخطر ببال لغوي استتار الفاعل بعد الفعل، وفي الفرنسية تظهر بعد الفعل علامات مطابقة؛ فلا يفكر لغوي أو غير لغوي بأنهما فاعلان، وبين أن النحويين لم يكن ليصروا على ولاية الفاعل للفعل لو كانت المطابقة بينهما متحققة في كل سياق (الرجال وصلوا/ وصلوا الرجال)، ولم يفت أستاذنا احترازه من الظن أن النحاة أطبقوا على ذلك فذكر أن منهم من عدّ الضمائر المتصلة علامات ونقل عن السيوطي<sup>(٢)</sup> نصاً في ذلك، وهو قول المازني وغيره. وذكر أن من اللغويين المعاصرين من عدّها علامات مثل إبراهيم السامرائي<sup>(٣)</sup>، ومضى يحتج لقوله بأن الضمائر المتصلة علامات بحجج وموازنات بلغات أخرى لينتهي إلى "أن ما سماه بعض النحاة ضميراً وأعربوه فاعلاً ليس إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة في اللفة، وأنّ الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا) أو (ذهب الرجال)"<sup>(٤)</sup>. ومن الغريب أن يفتل أستاذنا عن أنّ الأصل في اللغات السامية، ومنها العربية، المطابقة بين الفعل والفاعل، قال رمضان عبدالتواب "وتدل مقارنة السامية، أخوات العربية، على أنه في تلك اللغات، يلحق الفعل علامة التشية والجمع، للفاعل المشي

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ١٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٢٤. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٩٨.

(٣) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١٨.

(٤) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ٢٢.

والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء<sup>(١)</sup>، وضرب أمثلة من اللغات السامية وشواهد على استعمالها في القرآن والشعر، وقال إن الفصيحة استغنت عن علامة المطابقة حين يتأخر الفاعل عن الفعل، وأشار إلى اتصال هذه المطابقة في اللهجات العربية المعاصرة<sup>(٢)</sup>.

### ٣- كثرة إيراد نصوص التراث:

ومن حضور التراث في أعمال داود عبده كثرة إيراد نصوص التراث في بعض مباحثه، مثال ذلك ما نجده في معالجته الفريدة "الاسم الموصول اسم هو أم أداة تعريف"، إذ ذكر أنه "لاحظ القدماء علاقة (الاسم الموصول) بأداة التعريف"، ثم قال "وقد اختلف حول (ال) في مثل (قد أفلح المتقي ربه)"، ونقل نص السيوطي "فالجمهور أنها تكون اسماً مَوْصُولاً بِمَعْنَى الَّذِي وَفُرُوعِهِ، وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى أَنَّهَا مَوْصُولٌ حَرِيفٌ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ وَلَيْسَتْ مَوْصُولَةً، وَاسْتَدَلَّ بِتَخْطِي الْعَامِلِ لَهَا، وَرُدُّ بَعُودِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ قَدْ أَفْلَحَ الْمُتْقِي رَبَّهُ، وَرُدُّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا لَا تَوَوَّلُ بِمَصْدَرٍ وَالثَّانِي بِدُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ"<sup>(٣)</sup>.

أما (الذي) وفروعه فذكر اتفاقهم على عدها أسماء ونقل قول

(١) رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٠٠.

(٢) رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٠٠-٢٠٧.

(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر، ١: ٢٢٩. وانظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ط ١، دار الكرمل، عمان، ٢٠٠٨م، ص ٧.



السيوطي المبين تصنيفها في الأسماء<sup>(١)</sup>، وقال تعليقا على ذلك "ويخيّل إلي أن ما دعا إلى اعتبار (الذي) وفروعها أسماء أنها - في نظر النحاة - تقع موقع الاسم، فهي تقع، مثلا، موقع المبتدأ في قولنا (الذي كان هنا صديقي)، وموقع المفعول به في قولنا (رأيتُ الذي ضرب أخاك) إلخ. أقول (في نظر النحاة) لأنها في الواقع ليست (مع جملة الصلة التي تليها) سوى صفة لموصوف محذوف كما سأوضح بعد قليل"<sup>(٢)</sup>. ولعله يمكن إضافة كونها تبدأ بحرف التعريف (أل).

وهو يضرب أمثلة للتعريف ب(ال) وأخرى للتعريف ب(الذي)، ثم يقول "والفرق بين (ال) و(الذي) في الأمثلة السابقة هو أن (ال) تعرف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة و(الذي) تعرف الصفة حين تكون جملة. وهذا يبدو جليا إذا درسنا ظاهرة المطابقة في اللغة العربية"<sup>(٣)</sup>. وبعد تعداد أنواع المطابقة وقف عند المطابقة بالتكثير والتعريف، وهنا بين أن النكرة يمكن أن تتعت بالجملة (رجل طال غيابه) والمعرفة أيضا تتعت بالجملة ولكن معرفة ب(الذي): (الرجل الذي طال غيابه)، وتوقف هنا مستحضرا نصا من (الأشباه والنظائر) يعد فيه (الذي) اسما نكرة تعرفه جملة بعده هي صلته<sup>(٤)</sup>. ثم قال "وهذا عكس الرأي الذي أبديته

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢: ٨٢، ٨٣.

(٢) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ٧.

(٣) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ٨.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٨٣.

وهو أنّ (الصلة)، أي الجملة الصفة، نكرة يعرفها (الاسم الموصول)<sup>(١)</sup>. ونقل نصًا من كتاب (أسرار اللغة)<sup>(٢)</sup> وآخر من (الأشباه والنظائر) عن ابن يعيش<sup>(٣)</sup>، ثم يقول "وكل هذا يشير بوضوح إلى أن معظم النحويين يعتبرون صلة الموصول (الجملة الصفة) شيئًا زائدًا أو فرعًا يدور في فلك الاسم الموصول باعتباره الأصل"<sup>(٤)</sup>. ثم ينتهي إلى أن ثمة قولًا يسند مذهبه، وهو ما جاء في (شرح المفصل) "يقول بعضهم إنّ الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تمّ بصلته"<sup>(٥)</sup>. ولكن هذا الرأي طغى عليه الرأي الآخر. انظر إلى ابن يعيش يعترض على صاحب الرأي السابق<sup>(٦)</sup>. وينقل نص ابن يعيش<sup>(٧)</sup>. ثم ينقل قول ابن جنّي الذي يصفه بالخروج عن إجماع اللغويين وهو قوله "ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة... أصلحوا اللفظ بإدخال "الذي" لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه"<sup>(٨)</sup>. ثم علق بقوله "غير أن هذا الرأي الصائب

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ٩-١٠.

(٢) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٩٢.

(٤) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ١٠.

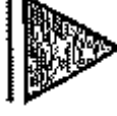
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٩٧.

(٦) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ١١.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٩٧.

(٨) ابن جنّي، الخصائص، ١: ٢٢٢.





لم يعره أحد انتباهاً<sup>(١)</sup>. ولست أرى نص ابن جني صريحاً بما أراد أستاذنا؛ فابن جني يشير إلى (أل) التعريف في الاسم الموصول، فهي لا يمكن مباشرتها جملة الصلة بنفسها بل بالاسم الموصول (لذي)، ومضى إلى تحليل الاسم الموصول مشيراً إلى نصوص تراثية أخرى يعالج قضايا تثيرها قضية الاسم الموصول، وهذا كله يبين مدى حضور التراث في أعمال أستاذنا. وكنت وددت أن لو أشار إلى الموقف من أسماء الموصولة المشتركة (منّ وما، وأي) وهي عندي ضمائر.

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص ١١.

## خاتمة

موضوع حضور التراث واسع في أعمال داود عبده الثرية المتنوعة، واجتزأت ببعض ما ضمه كتابه (دراسات في علم أصوات العربية)، وكتابه (أبحاث في الكلمة والجملّة)، وتبين لنا أن هذا التراث العربي حاضر في أعماله حين يريد المدافعة عنه وتبين الحق فيه والتقدمة، وهو حاضر حين يراد مناقشة بعض ما جاء فيه من قضايا اللغة تقتضي المراجعة وإبداء الرأي، وتبين حضور هذا التراث في الحرص على الإحالة إليه أو نقل نصوص منه لأهميتها، وداود عبده بهذا زويت له معارف اللغة الحديثة والتراثية فأحسن الإفادة منهما بلغة واضحة دقيقة وافية بأغراضها.

## المصادر والمراجع:

الأنباري؛ أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ):

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م.

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧.

أنيس؛ إبراهيم (ت ١٢٩٧هـ):

من أسرار اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

بروكلمان؛ كارل (ت ١٩٥٦م):



فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالنواب، جامعة الرياض،  
الرياض، ١٩٧٧م.

بشر؛ كمال محمد (ت ١٤٣٦هـ):

دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة،  
١٩٦٩م.

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢):

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،  
القاهرة، ١٩٥٤م.

- سر صناعة الإعراب، ط ٢، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،  
١٩٩٢م.

ابن الحاجب؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن  
يونس (ت ٦٤٦):

الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم  
الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.

حسان؛ تمام (ت ١٤٣٢هـ):

مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت  
٥٢٨هـ):

المفصل في صناعة الإعراب، علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال -  
بيروت، ١٩٩٣م.

السامرائي؛ إبراهيم (ت ١٤٢٢هـ):

الفعل زمانه وأبنيته، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ):

الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٩٨٨م.

السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٥٩١هـ):

- الأشباه والنظائر، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللغة

العربية بدمشق، د.ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،

المكتبة التوفيقية - مصر.

عبدالتواب؛ رمضان (ت ١٤٢٢هـ):

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط ٣، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٩٩٧م.

عبد: داود:

- أبحاث في الكلمة والجملة، ط ١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان،

٢٠٠٨م

- دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير في الأردن عام

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

أبوالفداء؛ عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد (ت

٧٣٢هـ):

- الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام،

المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.



فريحة؛ أنيس (ت ١٤١٤هـ):

”منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري“،  
الأبحاث، السنة ١٤، ج ٢، حزيران ١٩٦١م.  
ابن عقيل؛ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت  
٧٦٩هـ):

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين محمد  
عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.  
ابن مالك؛ أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك  
الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ):

- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١،  
جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.  
المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى  
للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

ابن هشام؛ أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ):  
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد  
الحميد، ط ١١، القاهرة، ١٣٨٢

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ):

- شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب  
العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.



## الفصل الثالث

### قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي

- ١ أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بأراء النقاد القدماء والمعاصرين  
أ.د. محمد بن عبد الرحمن الهدلق
- ٢ مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة  
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
- ٣ تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي  
أ.د. حسن محمد النعمي
- ٤ الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة  
أ.د. محمد نجيب العمالي
- ٥ تجرّبي مع البلاغة العربية  
أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح







## أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بآراء النقاد القدماء.

أ . د . محمد بن عبد الرحمن الهدلق

جامعة الملك سعود- كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

أبو الحسن الماوردي عالم جليل متنوع الثقافة، فهو فقيه شافعي مشهور، وقاض، وأديب، ولد في عام ٢٦٤ للهجرة وتوفي في عام ٤٥٠، وله مؤلفات كثيرة متنوعة الموضوعات من بينها:

الحاوي، وتفسير القرآن الكريم، وأدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية، وقانون الوزارة، وسياسة الملك، والنكت والعيون وغيرها<sup>(١)</sup>. وهو قد اشتهر كثيرا في جُلِّ ما كتَبَ فيه من موضوعات ولكنني لم أجد أحدا من الدارسين وقف عند جهوده في مجال التنظير النقدي، وهذا هو ما ستحاول هذه الورقة الوقوف عنده.

لم يقف الماوردي على النصوص الأدبية يحللها ويكشف عن محاسنها أو ويوضح عيوبها، وإنما وقف عند ما يعتور النص- أي نص كان - من إشكالات تحول دون فهم معناه. وقد دفعه إلى ذلك حرصه الشديد على العلم، وبيان السبل التي تمكن من التقدم فيه. ففي فصل من كتابه الشهير "أدب الدنيا والدين"<sup>(٢)</sup> نجده يتحدث عن العلوم والتدرج في طلبها، وعن أسباب التقصير في طلب العلم، والفترة العمرية التي يتعين على طالب العلم أن يبدأ منها. ونجده يقول عن طلب العلم: "العلم طلبه صعبٌ على من جهله، سهلٌ على من علمه؛ لأن معانيه التي يُتوصل إليها مستودعة في

كلام مترجم عنها، وكل كلام مستعمل، فهو يجمع لفظا مسموعا ، ومعنى مفهوما . اللفظ كلام يُعقل بالسمع، والمعنى تحت اللفظ يفهم بالقلب ... فإذا عقلَ الكلامَ بسمعِهِ فهمَ معانيه بقلبه، وإذا فهمَ المعاني، سقط عنه كلفة استخراجها، وبقي عليه معاناة حفظها واستقرارها ؛ لأن المعاني شوارد تضل بالإغفال ،والعلوم وحشية تنفر بالإرسال فإذا حفظها بعد الفهم أنست، وإذا ذكرها بعد الأُنس رست".<sup>(٣)</sup>

هذا الحديث عن اللفظ والمعنى، دفع الماوردي إلى الحديث بالتفصيل عن أسباب خفاء المعنى الناتج عن سوء اختيار الألفاظ فذكر أن خفاء المعاني التي تتضمنها الألفاظ يعود إلى سبب من الأسباب الآتية:

الأول: أن يكون سبب الخفاء لعله في الكلام نفسه.

الثاني- أن يكون السبب لعله في المعنى الذي تتضمنه الألفاظ.

الثالث- أن يكون السبب لعله في المستمع ذاته.<sup>(٤)</sup>

فإن كان السبب في خفاء المعاني راجعا إلى علة في الكلام نفسه فهذا لا يخلو من ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: أن يكون لتقصير اللفظ عن ذلك المعنى، وهذا يكون من أحد وجهين: أن يكون بسبب ضعف التعبير عند المتكلم وعيّه، وإما من بلادته وقلة فهمه.<sup>(٥)</sup>

الحال الثانية: أن يكون سبب الخفاء راجعا إلى زيادة اللفظ على المعنى فتكون تلك الزيادة هي السبب في عدم فهم المقصود، وهذا قد يكون من وجهين:

إما من هذر المتكلم وإكثاره ، وإما من سوء ظنه بفهم سامعه.



الحال الثالثة: أن يكون الخفاء ناتجا عن "مواضعة يقصدها المتكلم بكلامه فإذا لم يعرفها السامع لم يفهم معانيها"<sup>(٦)</sup>

ثم شرع الماوردي في إيضاح السبل التي تمكن مؤلف الكلام وقارئه من أن يتغلب على هذه العوائق، فذكر أن هذا المشكل ليس عاما في كل كلام وإنما هو موجود في بعضه، والأولى حينئذ أن يُعدّل عن الكلام المقصر إلى الكلام المستوفي، " وإن أقمت على استخراجها إما لضرورة دعوتك إلى ذلك، عند إغواز غيره، أو لحماية داخلتك عند تعذر فهمه، فانظر في سبب الزيادة والتقصير، فإن كان التقصير لحصر، والزيادة لهذر سهل عليك استخراج المعنى منه؛ لأن ما له من الكلام محصول لا يجوز أن يكون المختل منه أكثر من الصحيح، وفي الأكثر على الأقل دليل.

وإن كانت زيادة اللفظ على المعنى دليلا لسوء ظن المتكلم بفهم السامع، كان استخراجها أسهل. وإن كان تقصير اللفظ عن المعنى لسوء فهم المتكلم، فهو أصعب الأمور حالا، وأبعدها استخراجا؛ لأن ما لا يفهمه مُكَلِّمك، فأنت من فهمه أبعد، إلا أن تكون بفرط ذكائك، وجودة خاطرِكَ، تتبّه بإشارته، على استتباط ما عجز عنه، واستخراج ما قصّر فيه، فتكون فضيلة الاستيفاء لك، وحق التقدم له"<sup>(٧)</sup>

ثم انتقل إلى الحديث عما أسماه ب(المواضعة) فذكر أنها تأتي على ضربين: عامة وخاصة:

فالعامة هي مواضعة العلماء فيما جعلوه ألقابا لمعان لا يستغني المتعلم عنها مثل الجوهر والعرض وما أشبههما، وهذه المواضعة يسميها الماوردي عُرفاً.

أما المواضعة الخاصة فهي التي يضعها فرد ما يقصد بباطن كلامه

غير ظاهره، فإن كانت في الكلام كانت رمزا وإن كانت في الشعر كانت لغزا<sup>(٨)</sup>. وأشار إلى أن الرمز يختص في الغالب بأحد أمرين " إما بمذهب شنيع يخفيه معتقده ويجعل الرمز سببا لتطلع النفوس إليه، واحتمال التأويل فيه سببا لدفع التهمة عنه، وإما لما يدعي أربابه أنه علم معوز، وأن إدراكه بديع معجز"<sup>(٩)</sup>، وأضاف الماوردي " أن الرمز ربما استخدم فيما يراد تفخيمه من المعاني وتعظيمه من الألفاظ ليكون أحلى في القلوب موقعا، وأجلا في النفوس موضعا... وعلة ذلك أن المحجوب عن الأفهام كالمحجوب عن الأبصار، فيما يحصل له في النفوس من التعظيم، وفي القلوب من التفخيم، وما ظهر منها ولم يحتجب، هان واسترذل، وهذا إنما يصح استجلاؤه فيما قل... أما العلوم المنتشرة التي تطلع النفوس إليها فقد استغنت بقوة الباعث لها، وشدة الداعي إليها عن الاستدعاء إليها برمز مستحلى، ولفظ مستغرب، بل ذلك منفر عنها"<sup>(١٠)</sup>.

أما اللفز فلم يُعره الماوردي بالا وعده من شغل أصحاب الفراغ والبطالة<sup>(١١)</sup>.

- وإن كان السبب الذي حال بين فهم السامع للكلام ناتجا عن علة في المعنى المستودع فيه فلا يخلو المعنى حينئذ من ثلاثة أقسام:

أ - إما أن يكون المعنى مستقلا بنفسه.

ب- أو يكون مقدمة لغيره.

ج- أو يكون نتيجة من غيره.

فإن كان المعنى مستقلا بنفسه فهو إما جلي أو خفي. والجلي هو ما يسبق معناه إلى الذهن من أول وهلة وهذا لا خفاء فيه.



أما الخفي " فيحتاج في إدراكه إلى زيادة تأمل وفضل معاناة، لينجلي عما أُخْفِيَ وينكشف عما أُغْمِض، وباستعمال الفكر فيه يكون الارتياض به، وبالارتياض به سهل منه ما استصعب، ويقرب منه ما بعد فإن للرياضة جراءةً وللرياضة تأثيراً" (١٢).

أما إذا كان الكلام مقدمة لغيره " فضربان:

أحدهما: أن تقوم المقدمة بنفسها، وإن تعدت إلى غيرها فتكون كالمستقل بنفسه في تصويره وفهمه، وإن كان مستدعياً لنتيجته.

والثاني: أن يكون مفتقراً إلى نتيجته فيتعذر فهم المقدمة إلا بما يتبعها من النتيجة؛ لأنها تكون بعضاً، وتبعيض المعنى أشكل له، وبعضه لا يغني عن كله. وأما ما كان نتيجة لغيره، فهو لا يدرك إلا بأوله، ولا يتصور على حقيقته إلا بمقدمته، والاشتغال به قبل المقدمة عناء" (١٣).

- أما إذا كان السبب المانع من فهم الكلام راجعاً إلى علة في المستمع نفسه، فهذه العلة إما أن تكون في طبيعة المستمع نفسه بأن يكون شخصاً بليداً قليل الفطنة، ومَنْ هذه حاله يمكن أن يعالج نفسه بالصبر، والإقلال من المعلومات المتشعبة. وإما أن يكون سبب ذلك راجعاً إلى علة طارئة، وهذه العلة يمكن إرجاعها إلى أمرين:

"الأول: شبهة تعترض المعنى فتمنع من تصويره، وتدفع عن إدراك حقيقته. فينبغي أن يزيل تلك الشبهة عن نفسه بالسؤال والنظر ليصل إلى تصور المعنى، وإدراك حقيقته...

الثاني: أفكار تُعارض الخاطر فتُذهل عن تصور المعنى، وهذا سبب قلما يعرى منه أحد، لا سيما من انبسطت أمانيه، وقد يقل فيمن لم يكن له في غير العلم أربٌ ولا فيما سواه همة، فإن طرأت على الإنسان لم

يقدر على مكابرة نفسه على الفهم، وغلبة قلبه على التصور؛ لأن القلب مع الإكراه أشد نفورا وأبعد قبولا" (١٤).

وقد أضاف الماوردي إلى الأسباب الثلاثة الرئيسية التي تعوق من فهم الكلام سببا رابعا لكنه حسبما قال:

" قد يعرى من بعض الكلام ، فلذلك لم يدخل في جملة أقسامه، ولم نستجز الإخلال بذكره وهو الخط ؛ لأن من الكلام ما كان مسموعا لا يُحتاج في فهمه إلى تأمل الخط، والمانع من فهمه هو على ما ذكرنا من أقسامه ، ومنه ما كان مستودعا بالخط، محفوظا بالكتابة ، مأخوذا بالاستخراج فكان الخط حافظا له ومعبرا عنه" (١٥).

وقد تحدث طويلا عن الخط وعن الأسباب التي تؤدي إلى صعوبة قراءته مما قد يتسبب في عدم فهم الكلام. (١٦)، ودعا من ينشد حفظ العلم إلى ضرورة العناية بأمرين :

"العناية بتقويم الحروف على أشكالها الموضوعية لها ، وضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميزة لها" (١٧).

هذا هو مجمل آراء الماوردي فيما يتعلق بالأسباب التي تؤدي إلى صعوبة فهم الكلام ، ولا أعلم أن هناك من سبقه إلى البحث المعمق في هذا الموضوع . أعلم جيدا أن هناك من تعرض لهذا الأمر قبله وأبدى فيه رأيه مثل بشر بن المعتمر، والجاحظ، وأبو إسحاق الصابئ، وأبو هلال العسكري، والمرزوقي، ولكن دراسات هؤلاء السابقين عليه كانت موجزة وغير مستقصية.

لقد جمع الماوردي في دراسته بين الأسباب الناتجة عن سوء تأليف الكلام مثل التعقيد بنوعيه اللفظي والمعنوي، وبين ما كان السبب فيه



راجعاً إلى غموض المعنى الذي يعده بعض النقاد مزية في الكلام وبخاصة الشعر.

فأبو إسحاق الصابئ (ت. ٣٨٤) مثلاً في رسالة له في الفرق بين المترسل والشاعر) يرى " أن أفخر المترسل هو ما وضع معناه وأعطاك غرضه في أول وهلة سماعه، وأفخر الشعر ما غمض فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه وغوص منك عليه" (١٨).

وقد استفاد المرزوقي (ت. ٤٢١) كثيراً في حديثه عن الوضوح والغموض من رسالة أبي إسحاق الصابئ، وإن كان لم يشر إليه إطلاقاً. (١٩) كما أن رسالة الصابئ هذه كانت هي السبب الذي دعا ابن سنان الخفاجي (ت. ٤٦٦) إلى أن يتحدث بالتفصيل عن الوضوح والغموض في كتابه سر الفصاحة. (٢٠)

ودراسة ابن سنان الخفاجي لموضوع الوضوح والغموض قد استفادت كثيراً من دراسة الماوردي، وإن كان ابن سنان، شأنه شأن المرزوقي، لم يشر إليها إطلاقاً. وابن سنان معاصر للماوردي فهو قد ولد في عام ٤٢٢ وتوفي في عام ٤٦٦ فقد تأخرت وفاته عن وفاة الماوردي بستة عشر عاماً (٢١)، كما أن ولادة الماوردي قد سبقت ولادة ابن سنان بحوالي ثمان وخمسين عاماً، وشهرة الماوردي كانت ذائعة الصيت في الحواضر الإسلامية فمن المستبعد إذاً أن يكون ابن سنان لم يطلع على مؤلفاته بما فيها كتاب أدب الدنيا والدين.

ومن أجل إيضاح جوانب هذه الاستفادة سأستعرض آراء ابن سنان الخفاجي في مسألة وضوح المعاني وخفائها لتبين جوانب الاتفاق والاختلاف بين الرجلين.

يعدُّ ابن سنان الخفاجي من أبرز دعاة الوضوح في الشعر والنثر إذ نصَّ على أن من شروط الفصاحة والبلاغة "أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جليلاً لا يحتاج إلى فكر في استخراجِه، وتأمل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً"<sup>(٢٢)</sup>، وقد قال ابن سنان الخفاجي هذا القول لأنه يرى أن "الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني، ولا موضحة لها، فقد رُفض الغرض في أصل الكلام، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلاً... ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه"<sup>(٢٣)</sup>.

وقد حصر ابن سنان الخفاجي الأسباب التي من أجلها يغمض الكلام في ستة أقسام: اثنان منها يختصان باللفظ المفرد، واثنان يختصان بالألفاظ المركبة، واثنان يختصان بالمعنى. فأما اللذان يختصان باللفظ المفرد فهما :

- ١- أن تكون الكلمة غريبة .
- ٢- أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة كالصَّدى الذي يدل على العطش، والطائر، والصوت الحادث في بعض الأجسام.

وأما اللذان يختصان بالألفاظ المركبة فهما :

- ١- شدة الإيجاز كما في بعض الكلام المنسوب إلى بقراط في علم





٢- إغلاق النظم" كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبّي، وغيره،  
وكما يروى من كلام أرسطو طاليس في المنطق<sup>(٢٤)</sup>.

وأما اللذان يختصان بالمعنى نفسه فهما:

١- أن يكون المعنى في نفسه دقيقا.

٢- أن يُحتاج في فهم المعنى إلى مقدمات إذا تُصوّرت بُني ذلك المعنى  
عليها، فإن لم تكن تلك المقدمات مفهومة للمخاطب تعذر عليه فهم ذلك  
المعنى.<sup>(٢٥)</sup>

ومن الواضح أن هذه الأقسام الستة مرتكزة على ما أورده الماوردي  
في دراسته.

ولقد أشار ابن سنان الخفاجي، مثلما فعل الماوردي قبله، إلى الخفاء  
الذي يوجد في الكلام الذي وُضع لغزا وقُصد ذلك فيه فقال:  
"إن الموضوع على قصد الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى  
وإخفاءه، وجعل ذلك فنا من الفنون التي يُستخرج بها أفهام الناس،  
وتمتحن أذهانهم، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل  
كان القول فيه مخالفا لقولنا في فصيح الكلام"<sup>(٢٦)</sup>.

وممن تأثر كثيرا بدراسة الماوردي، وإن لم يشر إليها إطلاقا، حازم  
القرطاجني في كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، ودراسة حازم لموضوع  
الغموض والوضوح تعد من أطول الدراسات وأكثرها تفصيلا في تراث  
العرب النقدي. وكنت قد نشرت في عام ١٤١٢ / ١٩٩٢ بحثا مطولا عن  
دراسة حازم لهذا الموضوع<sup>(٢٧)</sup> ولم أكن وقتها قد اطلعت على دراسة  
الماوردي وذهبت أقول: إن حازما قد تأثر بابن سنان الخفاجي كثيرا،<sup>(٢٨)</sup>

وإذا بي الآن أكتشف أن الاثني قد تأثرا بدراسة الماوردي، إما بطريق مباشر أو غير مباشر. وسأستعرض الآن مجمل آراء حازم القرطاجني في هذه القضية حتى ندرك مدى استفادته من دراسة الماوردي.

"يقرر حازم في مطلع دراسته لموضوع الوضوح والغموض أن هناك ثلاثة أنواع من الدلالات: دلالة إيضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام معا. وذلك أن حازما يرى أنه وإن كان أكثر مقاصد صناع الكلام هو الإبانة والإفصاح عن مقاصدهم، فإنهم في مواضع كثيرة قد يقصدون إلى إخفاء تلك المعاني، كما أنهم قد يقصدون إلى التعبير عنها بطريقتين: إحداهما واضحة الدلالة، والأخرى غير واضحة، وذلك لفرض من الأغراض"<sup>(٢٩)</sup> وفي الحالات التي يقصد فيها المنشئ إظهار معناه فإنه ينبغي له الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يحجب ذلك المعنى أو يحول دون وصوله إلى المتلقي بيسر وإسماح.

أما في الحالات التي يعمد فيها المنشئ إلى الإغماض، وهي حالات قليلة يحصرها حازم في الإلغاز، والتعمية، والكناية، وما جرى مجراها، فإن له أن يستر المعنى بالطريقة المناسبة للفرض الذي يقصد إليه. وإذا استبعدنا حالات الغموض هذه وهي حالات ينشأ فيها الغموض عن قصد المنشئ نفسه، لا عن خلل في عبارته، فإن ما عدا ذلك من الغموض يُعدُّ عيباً في نظر حازم ينبغي لمؤلف الكلام أن يحرص على تنقية كلامه منه.<sup>(٣٠)</sup> وقد قسم حازم الغموض الذي يعرض لمعاني الكلام إلى ثلاثة أقسام: غموض ناشئ عن المعاني أنفسها، وغموض ناشئ عن الألفاظ والعبارات الدالة على المعاني، وغموض ناشئ عن المعاني والألفاظ على السواء.<sup>(٣١)</sup>



وفيما يخص الغموض الذي ينشأ عن المعاني أنفسها، أرجع حازم ذلك إلى عدة أسباب من بينها:

- ١- أن يكون المعنى في نفسه دقيقا يحتاج إلى تأمل وتدبر.
  - ٢- أن يكون المعنى مبنيًا على مقدمة يصعب الانتقال منها إلى ما بُنيَ عليها من كلام لاحق.
  - ٣- أن يكون المعنى مضمنا معنى علميا، أو خبرا تاريخيا، أو أن يكون متضمنا إشارة إلى مثل، أو بيت شعر، أو كلام سابق، أو غير ذلك من أنواع التضمين.
  - ٤- أن يكون المعنى قد قُصِدَ به الدلالة على بعض لوازمه مما هو بعيد المعنى، كبعض أنواع الإرداف، أو الكناية، أو التلويح.
  - ٥- أن يكون المعنى قد وُضِعَ صور التركيب الذهني في أجزائه على غير ما يجب فتتكره الأفهام لذلك، فقد لا تفهمه على وجهه، وقد لا تهدي إلى فهمه بالجملة.
  - ٦- أن يكون بعض ما يشتمل عليه المعنى قابلا لعدد من الاحتمالات والتفسيرات.
  - ٧- أو يكون المعنى قد اقتصر في تعريف بعض أجزائه أو تخيلها على الإشارة إليه بأوصاف تشترك فيها معه أشياء غير أنها لا توجد مجتمعة إلا فيه (٣٢).
- أما فيما يتصل بالغموض الذي ينشأ عن الألفاظ والعبارات فإن حازما يذكر من أسباب ذلك ما يأتي:

- ١- أن يكون اللفظ حوشيا، أو غريبا، أو مشتركا لم يُقرن بما يحدد

معناه.

٢- أن يقع في الكلام تقديم وتأخير.

٣- أن يتخالف وضع الإسناد فيصير الكلام مقلوبا.

٤- أن تفرط العبارة في الطول فيضعف الترابط بين أجزائها،

خصوصا إذا تخللتها اعتراضات وفصول.

٥- أن يكون الكلام مُفرط الإيجاز، سواء أكان بقصر أو حذف<sup>(٣٣)</sup>

وأما ما يخص الغموض الذي يحدث بسبب المعنى نفسه، وبسبب العبارة عنه على السواء، فلم يفرد حازم بالحديث، لأنه معروف ضمنا، إذ المقصود به ما تضمن بعض العيوب التي تتصل بالمعنى، وبعض العيوب التي تتصل بالعبارة مما جرت الإشارة إليه.

وبعد أن فرغ حازم من تعداد بعض الأسباب التي تؤدي إلى الغموض سواء منها ما كان ناشئا عن المعنى نفسه، أو عن العبارة عنه، شرع في إيضاح بعض الحيل التي من شأنها أن تزيل ما يقع في المعاني من غموض، ولم يستقص حازم أنواع الحيل، وإنما أورد منها نماذج على جهة الإشارة والإيماء فقط.<sup>(٣٤)</sup>

ومما سبق عرضه يتبين أن كلا من ابن سنان الخفاجي وحازم القرطاجني قد استفادا مما قاله الماوردي عن الموضوع ذاته، وإن لم يشيرا إلى ذلك، وعدم إشارتهما إليه ليست غريبة فكثير من العلماء القدماء لا يشيرون إلى مصادرهم عندما يؤلفون.

والله الموفق.

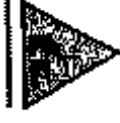


## المصادر والهوامش

- ١- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق، إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ج، ٢، بلا تاريخ، ص، ٢٨٢-٢٨٤.
- ٢- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، أدب الدنيا والدين، تحقيق، مصطفى السقا، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، نسخة مصورة عن الطبعة المنشورة بالقاهرة ١٣٧٥ / ١٩٥٥. ص، ٥٤ - ٥٥.
- ٣- المصدر نفسه، ص، ٥٩.
- ٤- المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- المصدر نفسه، ص، ٦٠.
- ٧- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- ٨- المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- ٩- المصدر نفسه، ص، ٦٠ - ٦١.
- ١٠- المصدر نفسه، ٦١ - ٦٢.
- ١١- المصدر نفسه، ص، ٦٢.
- ١٢- المصدر نفسه، ص، ٦٣.
- ١٣- المصدر نفسه، ص، ٦٤.
- ١٤- المصدر نفسه، ص، ٦٦ - ٦٧.
- ١٥- المصدر نفسه، ص، ٦٧.
- ١٦- المصدر نفسه، ٦٧ - ٧٢.



- ١٧- المصدر نفسه ،ص، ٦٨ .
- ١٨-رسائل تراثية في النقد والبلاغة، تحقيق ، محمد بن عبد الرحمن الهدلق، من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية والأدب، جامعة الملك سعود بالرياض، ط، ١٤٢٧، ١/ ٢٠١٦، ص، ٧١ .
- ١٩- المصدر نفسه، ص، ٥٩ - ٦٢ .
- ٢٠- المصدر نفسه، ص، ٥٥ - ٥٦. ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، شرح وتحقيق، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٩ / ١٩٦٩، ص، ٢١٢ .
- ٢١- سر الفصاحة، مقدمة المحقق، ص، ج، د .
- ٢٢- المصدر نفسه، ص، ٢١٢ .
- ٢٣- المصدر نفسه والصفحة نفسها .
- ٢٤- المصدر نفسه ،ص، ٢١٢ .
- ٢٥- المصدر نفسه ،ص، ٢١٢ - ٢١٤ .
- ٢٦- المصدر نفسه، ص، ٢١٧ .
- ٢٧- محمد الهدلق، "موقف حازم القرطاجني من قضية الغموض في الشعر مقارنا بمواقف النقاد السابقين" مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، الآداب(٢) ،ص، ٢٣٥ - ٢٦٠ .
- ٢٨- المصدر نفسه ،ص، ٢٤٤ - ٢٤٥ .
- ٢٩- المصدر نفسه، ص، ٢٢٨، وانظر: حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق ، محمد الحبيب ابن الخوجة،



بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٨١، ص ١٧٢.

٣٠- منهاج البلغاء، ١٧٢، ١٨٧.

٣١- المصدر نفسه، ص ١٧٢.

٣٢- المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.

٣٣- محمد الهدلق، موقف حازم القرطاجني من قضية الغموض في

الشعر، ص ٣٣٨-٣٣٩. منهاج البلغاء، ص ١٧٣-١٧٤..

٣٤- منهاج البلغاء، ص ١٧٥، ١٧٧. وانظر: محمد الهدلق، موقف

حازم القرطاجني من قضية الغموض في الشعر، ص ٣٣٩-٣٤٠.







## مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية قراءة معاصرة

أ.د. إبراهيم بن منصور التركي

أستاذ البلاغة في قسم اللغة

العربية وآدابها بجامعة القصيم

درجت عادة الكاتين في علوم البلاغة العربية أن يبدووا حديثهم عادةً بمقدمات لتعريف البلاغة والفصاحة، والفرق بينهما، مع عرضٍ لأهم مقاييس الفصاحة، ويظهر هذا في معظم كتب البلاغيين المتأخرين. وقد وقفت بعض الدراسات المعاصرة عند جهود هؤلاء البلاغيين ذاهبة إلى أنه لا قيمة لما يُقال عن الفصاحة ومقاييسها، وذلك لعدم ارتباطها الوثيق بطبيعة الدرس البلاغي والأدبي.

وسأحاول في هذه الصفحات تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة عناوين، سأحدث في الأول منها عن مقاييس الفصاحة في التراث البلاغي، عند البلاغيين المتأخرين تحديداً، وسأعرض فيه ما قالوه حول الفصاحة ومقاييسها. ثم أتحدث في الثاني عن (مقاييس الفصاحة في الدراسات المعاصرة)، وسأعرض فيه أبرز المآخذ التي أخذتها بعض الدراسات المعاصرة على هذه المقاييس من حيث صلتها بطبيعة البحث الأدبي والبلاغي. ثم سأتكلم في الثالث عن (موقف البلاغيين المتأخرين في ضوء مفهوم التأطير)، وسأتناول في هذا المبحث تعريف مفهوم (التأطير)، وأثر هذا المفهوم المرتبط بالمعرفة والوعي الإنساني في تحديد المسار

والطريق الذي سلكه البلاغيون المتأخرون في دراستهم مبحث الفصاحة.

### أولاً: مقاييس الفصاحة عند البلاغيين المتأخرين:

الفصاحة في اللغة هي الظهور والبيان، قال في لسان العرب: (الفصاحة: البيان.... وأفصح الشيء إفصاحاً: إذا بيّنه وكشفه)<sup>(١)</sup>. وأما اصطلاحاً فلم يقدم البلاغيون تعريفاً لها، بل اكتفوا بتعداد ما يخلّ بفصاحة الكلمة والكلام. ولكن من خلال ما ذكره هناك نستطيع أن نقول إن الفصاحة هي موافقة الكلام لسنن وأساليب الكلام العربي الأصيل صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة. وفي هذا المبحث يتحدث البلاغيون<sup>(٢)</sup> عن فصاحة الكلمة المفردة، وفصاحة الكلام.

### أولاً: فصاحة الكلمة

يُرجع البلاغيون عدم فصاحة الكلمة إلى أسباب، أشهرها الأسباب الثلاثة التالية:

#### ١- تنافر الحروف<sup>(٣)</sup>:

وذلك عندما تكون الحروف التي تتكون منها الكلمة متنافرة، ثقيلة على اللسان، كما في قول الأعرابي الذي سأله عن دابته أين تركها؟

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة ف ص ح. وينظر: معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، ص ٤٩٩.

(٢) لم يفصل عبدالقاهر في الحديث عن الفصاحة، وكتب عنها السكاكي كلاماً مختصراً. وقد فصل الحديث فيها القزويني وشرّح التلخيص.

(٣) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني، ١ / ١٢، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي، ص ٢٤، عروس الأفراح، السبكي ١ / ٥٧، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٠، المطول، التفتازاني، ص ١٤٠، مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ١ / ١١٠.



فقال: تركتها ترعى (الهُعْجَعُ)<sup>(١)</sup>، فإن كلمة (الهعجع) كلمة يجد اللسان صعوبة في نطقها، ويجد نشاراً عند سماعها، لذلك كان إيرادها مخلاً بفصاحة الكلام.

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس يصف تبعثر شعْر المرأة:

غدائره مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا<sup>(٢)</sup>

فإن في كلمة (مستشزرات) ثقلاً واضحاً عند النطق بها، أو عند سماعها. ولذلك عدّوها مما يخلّ بفصاحة الكلمة.

٢- الغرابة<sup>(٣)</sup>:

وهي أن تكون الكلمة المستعملة غير واضحة في الدلالة على معناها. ويأتي ذلك على صورتين:

(أ) أن تكون الكلمة معجمية لا يُعرف معناها إلا عبر التقيب عنه في كتب اللغة ومعاجمها. كما في قول عيسى بن عمر وقد سقط وهو يمشي فتجمهر الناس حوله، فقال: (مَا لَكُمْ تَكَاكَأْتُمْ عَلَيَّ كَتَاكَأْتُمْ عَلَيَّ ذِي جِنَّةٍ ؟ أَفَرَنْقَعُوا عَنِّي)، فإن الألفاظ (تكاكأتم، تكأكأكم، افرنقعوا) من الغريب غير المستخدم في الكلام، بل هي من الألفاظ المعجمية ولذلك

(١) هكذا تُكتب الكلمة في كتب البلاغيين بالهاء، بينما هي في معاجم اللغة (الخُعْجَعُ) بالحاء، وهي ضربٌ من النبات كما يقول ابن منظور. انظر: لسان العرب مادة (خ ع ع) ١٢٠٧/٢.

(٢) ديوان امرئ القيس، ص ١١٥.

(٣) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني، ١ / ١٢، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي، ص ٢٨، عروس الأفراح، السبكي، ١ / ٦١، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٢، المطول، التفتازاني ص ١٤١، مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ١ / ١١٢.

يعدُّ إيرادها مغلًا بفصاحة الكلام.

(ب) أن تحتل الكلمة أكثر من معنى حيث لا يستطيع المتلقي أن يعرف أيها أرادته المتكلم. ومن ذلك قول الشاعر يصف (المرسن):  
وفاحمًا ومَرَسْنَا مَسْرَجًا<sup>(١)</sup>

فقد وصف المرسن بأنه (مسرج)، وقد اختلف الشراح في المقصود به هنا، هل هو مأخوذ من السراج، فيكون المعنى بأن المرسن مضيء كالسراج، أو أنه نسبه إلى سريج صانع السيوف الجيدة القوية، فيكون المعنى أن المرسن قوي الصنع كالسيوف السريجية. ولهذا الإبهام وعدم معرفة المقصود بالمعنى المراد عدّه البلاغيون مما يخلّ بفصاحة الكلمة.  
٢- مخالفة القياس الصريفي<sup>(٢)</sup>:

وذلك بأن تُبنى الكلمة خلافًا لقواعد بناء الكلمة التي قررتها قواعد علم الصرف.

كما في قول الشاعر:

الحمد لله العليّ الأجل<sup>(٣)</sup>

فإن كلمة (الأجل) تقتضي قواعد الصرف فيها إدغام اللامين ببعضهما، حيث يقال (الأجل)، ولكن عندما خالف الشاعر قواعد الصرف صار ذلك مغلًا بفصاحة الكلمة.

(١) ديوان العجاج، ص ٢٦٠.

(٢) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني، ١ / ١٥، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي، ص

٤١، عروس الأفراح، السبكي، ١ / ٦٣، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٣، المطول،

التفتازاني، ص ١٤٢، مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ١ / ١١٦.

(٣) ورد البيت في لسان العرب في مادة ج ل ل.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء النهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ م ٢٠١٩/٣/١٤



## ثانياً: فصاحة الكلام

هنا يتحدث البلاغيون عن مقاييس الفصاحة التي تخل بالكلام عند التركيب، ويُرجع البلاغيون أسباب عدم فصاحة الكلام إلى أمور، أشهرها الثلاثة التالية:

### ١- تنافر الحروف<sup>(١)</sup>:

وذلك بأن يتضمن الكلام مجموعة من الحروف التي تتكرر بشكل يعيق قدرة اللسان على النطق بها بطلاقة، وهو ما يثقل أيضاً على الأذن عند سماعها كما في قول الشاعر:

وقبرُ حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ .... وليس قَرَبَ قَبْرِ حَرَبٍ قَبْرٌ<sup>(٢)</sup>

ففي هذه البيت تكررت أصوات (القاف، والراء، والباء) بشكل كبير، مما جعل تكرارها ثقيلاً على الأذن واللسان، لذلك قيل إنه مخل بفصاحة الكلام.

### ٢- ضعف التأليف<sup>(٣)</sup>:

وذلك عندما يتم إهمال القواعد التي تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، كالضمائر مثلاً التي وضع أهل النحو قواعد لاستعمالها، فضمائر

(١) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني ١ / ١٨، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي، ص ٤٥ ، عروس الأفراح، السبكي ١ / ٧٦ ، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٥، المطول، التفتازاني، ص ١٤٥، مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ١ / ١١٩.

(٢) ورد البيت غير منسوب لقائل في: نهاية الإيجاز، الرازي، ص ١٢٣.

(٣) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني ١ / ١٨، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي ص ٤٥ ، عروس الأفراح، السبكي ١ / ٧٥ ، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٥، المطول، التفتازاني، ص ١٤٥، مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ١ / ١١٨.

الغيبة لا بد أن تعود على متقدم، ولا يجوز عودها على متأخرٍ عنها في اللفظ والرتبة<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر:

جَزِي رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بن حاتمٍ ... جزاء الكلابِ العاويات وقد فعل<sup>(٢)</sup>  
فإن الضمير في (ربه) يعود على (عدي بن حاتم)، وهو متأخر في اللفظ والرتبة، ولذلك عدَّ هذا مما يخلُّ بفصاحة الكلام<sup>(٣)</sup>.

### ٣- التعقيد<sup>(٤)</sup>:

وذلك عندما يصل الكلام إلى درجة من عدم وضوح المعنى المراد منه، إما لسبب في اللفظ أو لسبب في المعنى، ولذلك قسم البلاغيون التعقيد قسمين:

#### (أ) التعقيد اللفظي:

ويحدث ذلك عندما تتداخل أجزاء الكلام في بعضها، ولا يراعى فيها الأصول التي قررها النحو لترتيب أجزاء الكلام، كما في قول الفرزدق:

(١) هذا هو الأصل، ولكن يجوز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في سبعة مواضع ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ٤٨٩ / ٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه، شرح: غريد الشيخ، مؤسسة النور للمطبوعات، ص ٧٩.

(٣) الأصل عدم جواز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة إلا في سبعة مواضع ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ٤٨٩ / ٢. كما يجوز أيضاً عود الضمير على متأخر في اللفظ فقط دون الرتبة، كما في قوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى).

(٤) انظر: الإيضاح (مع البغية)، القزويني ١ / ١٩، مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي ص ٤٥، عروس الأفراح، السبكي ١ / ٧٩، مختصر السعد، التفتازاني، ص ٢٥، المطول، التفتازاني،



وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًَا \*\*\* أَبُو أُمَّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (١)

فإن مقصد الشاعر أن يقول: وما مثل هذا الممدوح في الناس حيُّ يقاربه ويشبهه في الفضائل إلا مملكا أبو أم ذلك المملك أب للممدوح. وخلاصة المعنى أنه لا يماثل الممدوح إلا ابن أخته. فانظر كيف تعسّف وعقّد في التركيب واللفظ ليعبر عن هذا المعنى، حيث فصل بين المبتدأ (مثله) وخبره (حي)، وبين الصفة (حي) والموصوف (يقاربه)، ووالى بين الضمائر بصورة يعسر على الذهن الوصول إلى مراجعها بسهولة.

(ب) التعقيد المعنوي:

يحدث التعقيد المعنوي عندما يستعمل المتكلم واحداً من الأساليب البيانية بصورة تخالف طريقة استعمالها الواردة عن العرب، لأن المستمع يبقى في حيرة من المعنى الذي أراده المتكلم، أيحمله على معناه الوارد عن العرب، أم المعنى الذي قصده المتكلم؟. وذلك مثل أن يقول أحد: (عليّ كالأسد)، وهو يقصد بهذا التشبيه كثرة الشّعْر حول وجه علي، أو سوء رائحة فمه، فإن هذا من التعقيد المعنوي، لأن المعنى المتواتر عن العرب دلالة هذا الأسلوب على الشجاعة.

ومن ذلك قول الشاعر:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا \*\*\* وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا (٢)

فإن الشاعر يريد أن يقول إنه سيبتعد عن ديار الحبيبة حتى يزداد حبها وتزيد قرباً إلى قلبه، وأن عينه ستسكبان الدموع على فراقها لتسهم

(١) البيت للفرزدق، انظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٨٣.

(٢) ديوان العباس بن الأحنف، ص ١٠٦.

هذه الدموع في جمود وسكون عينيه المتألمتين من عدم رؤية الحبيبة. ويرى البلاغيون أن الشطر الثاني من التعقيد المعنوي، لأن (جمود العين) من الكنايات المشتهرة عن العرب، ولكنها تقال: عند بخل العين بالدمع، وليس عند سكونهما وارتياحهما. ولذلك يعدّ هذا الشطر تعقيداً معنوياً لاستعمال الكناية في غير معناها الوارد عن العرب.

### ثانياً: مقاييس الفصاحة في الدراسات المعاصرة:

يجري نقاش واسع في الدراسات المعاصرة حول جدوى مقاييس الفصاحة في النظر بها إلى بلاغة الكلام والكشف عن جمالياته، فقد ذهب عدد من الباحثين المعاصرين إلى عدم جدواها، وتجاوزُ الدرس المعاصر لهذه الأحكام.

حيث يذهب د. إبراهيم أنيس مثلاً إلى أن الدراسات الصوتية الحديثة قد أثبتت عدم دقة مفهوم القدامى عن تنافر الحروف، حيث يجب أن يُنظر فيه إلى توالي الأصوات غير المفصولة بحركة، فالتنافر والثقل يحدثان عند اجتماع صامتين متقاربي المخرج غير مفصولين بصائت، وهو ما لا يتحقق في كثير من شواهد البلاغة التراثية للتنافر. كما أنه يعزو ما سمّاه البلاغيون بالتنافر إلى أمرين: الجهد العضلي عند النطق بالصوت، وقلة شيوع استعمال الكلمة<sup>(١)</sup>.

وقد حاول د. بكرى شيخ أمين في كتابه (البلاغة العربية في ثوبها الجديد) أن يعيد النظر في بعض شواهد تنافر الحروف التي عدها البلاغيون مما يُخل بالفصاحة، وأن يعيد النظر إليها في ضوء ما يسميه

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

(١) ينظر: موسيقى الشعر، ص ٢٢ وما بعدها.





علماء الأصوات بحكاية الصوت للمعنى (الأناموتوبيا)<sup>(١)</sup>، وأن يكشف حسب رأيه بأن ما عده البلاغيون معيباً ومخلاً بفصاحة الكلام بسبب تنافر الحروف هو في قمة البيان والبلاغة، مؤكداً بأن بعض تلك المواضع التي عابها البلاغيون لمخالفتها مقاييس الفصاحة يمكن أن تُستجد حسب النظرة البلاغية المعاصرة<sup>(٢)</sup>.

كما تكلم في نقد هذه المقاييس د. تمام حسان في دراسة له نشرتها مجلة فصول، حيث يرى بأن سياق الموقف هو الذي يحدد اللفظ الأفصح لا مجرد عذوبة ألفاظه بدليل ورود ألفاظ غير عذبة في كلام سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام، مؤكداً بأن "علم الأسلوب الحديث لا يأبه للجرس إلا من حيث إحاؤه بالمعنى، فذلك هو الفصاحة كما ينبغي أن تكون"<sup>(٣)</sup>. كما ينتقد تصور الخطيب القزويني الذي يشترط لفصاحة الكلمة والكلام خلوه من تنافر الحروف والغرابية وضعف التأليف والتعقيد... الخ، ويرفض ذلك لسببين:

- ١- أنه تحديد "سلبى، والتحديد بالسلب ضعيف، فلا يحدّد المصري بأنه ليس صينيا ولا يابانيا ولا هندياً".
- ٢- أن من الصعب أن يعتمد النقد الأسلوبى على هذا التحديد، إذ قد

(١) يرتبط هذا الحديث بالخلاف في نشأة اللغة وهل هي نتيجة المحاكاة أم أنها اعتبارية عرفية. والراجع أنها عرفية لكن هناك عدداً من ألفاظ اللغة قد تبدو ناتجة عن المحاكاة، بحيث تحكي أصوات الكلمة معناها، مثل القهقهة والزقزقة والخير والقطع... الخ.

(٢) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، د. بكرى شيخ أمين، ١ / ٣١ - ٣٩.

(٣) مجلة فصول، المجلد ٧ العددان ٣ و ٤، ابريل ١٩٨٧، ص ٢٣.

يكون من المطلوب أسلوبياً أن يستعمل الأديب كلمة فيها تنافر الحروف أو فيها غرابة أو مخالفة للقياس أو كراهة في السمع<sup>(١)</sup>.

ويتبنى قريباً من هذا الرأي د. حامد الربيعي في كتابه: "مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء"<sup>(٢)</sup>.

وليس من أهداف هذا البحث إثبات الجمال والبلاغة في جميع ما رفضه البلاغيون العرب حول مقاييس الفصاحة، ولكن سأكتفي هنا بتقديم مثالين لما كان في قمة البلاغة والجمال رغم مخالفته مقاييس الفصاحة.

إن مقياس قبح أصوات الكلمة أو جمالها يجب أن لا ينظر إليه بمعزل عن السياق مثلما يفعل البلاغيون في حديثهم عن تنافر الحروف، وإنما يجب أن ينظر فيه إلى دور أصوات اللفظ في ضوء سياقها الذي ترد فيه، فإذا أوحى الأصوات بمعنى يتناسب مع السياق فهي مقبولة بغض النظر عن ثقل الكلمة أو خفتها. ويمكن التمثيل لذلك بقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ** [التوبة: ٣٨]، فإن (اثَّاقَلْتُمْ) أثقل في النطق من (تثاقَلْتُمْ)، ولكن هذا الثقل جاء ليصوّر شدة تقاعس وتثاقل أولئك الذين يُدعون إلى الجهاد فيتباطؤون، ويتثاقلون، وقد أوحى أصوات الكلمة بذلك المعنى البديع، "فيتصوّر الخيال ذلك الجسم المثاقل يرفعه الرافعون في جهد، فيسقط من أيديهم في ثقل، إن في هذه الكلمة طناً على الأقل من الأثقال، ولو أنك قلت (تثاقَلْتُمْ) لخف الجرس ولضاع الأثر المنشود، ولتوارت الصورة

(١) مجلة فصول، المجلد ٧ العددان ٣ و ٤، ابريل ١٩٨٧، ص ٢٥.

(٢) ينظر: (مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء)، د. حامد الربيعي، ص (٤٦١ - ٥٢٤).



المطلوبة التي رسمها اللفظ"<sup>(١)</sup>.

وبنفس الطريقة التي قيلت عن مقياس تنافر الحروف يمكن الحديث أيضاً عن مقياس غرابة الكلمة، وهو ما يشير إليه ابن أبي الأصبع في كتابه (تحرير التعبير)، حيث يقول: "ومن ائتلاف اللفظ مع المعنى أن يكون اللفظ جزلاً إذا كان المعنى فخماً، ورقيقاً إذا كان المعنى رشيقاً، وغريباً إذا كان المعنى غريباً بحتاً، ومستعملاً إذا كان المعنى مولداً محدثاً"<sup>(٢)</sup>، فهو يرى أن من محاسن اللفظ أن يكون غريباً عندما يكون المعنى غريباً. ويذكر لذلك مثلاً بقوله تعالى على لسان إخوة يوسف في خطابهم لأبيهم: {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ} [يوسف: ٨٥]، حيث يذكر غرابة ألفاظ "تالله" و"تفتأ" و"حرضا"، فهي من الكلمات التي يندر استعمالها في كلام العرب، وذلك للتعبير عن استغراب إخوة يوسف عليه السلام من صنيع أبيهم الذي لازال يردد اسم يوسف رغم طول المدة التي كانت بينه وبين فقده، فاستعمال هذه الكلمات الغريبة "تالله وتفتأ وحرضا" لأنها الأنسب لسياق الاستغراب<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما يذكر الرافعي في كتابه (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية)، بأن الله جل جلاله يرد في كتابه العزيز على دعوى كفار قريش بأن لهم الذكر وأن الله جل جلاله له الأنثى بقوله: {تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى} [النجم: ٢٢]، ومعنى "ضيزى" يعني غير عادلة وغير منصفة. إن "في القرآن لفظة غريبة هي من أغرب ما فيه، وما حسنت في

(١) التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، ص ٩١، ٩٢.

(٢) تحرير التعبير، ابن أبي الأصبع العدواني، ص ١٩٥.

(٣) ينظر: تحرير التعبير، ابن أبي الأصبع، ص ١٩٥.

كلام قط إلا في موقعها منه، وهي كلمة (ضيزى) (من قوله تعالى: ﴿تَلَّكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾، ومع ذلك فإن حسنها في نظم الكلام من أغرب الحسن وأعجبه، ولو أردت اللغة عليها ما صلح لهذا الموضع غيرها... فكانت غرابة اللفظ أشد الأشياء ملاءمة لغرابة هذه القسمة"<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يمكن القول بأن ما ذكره البلاغيون عن عدم غرابة الكلمات لا يجب أن يكون حكماً دائماً، وإنما يجب أن يُنظر إلى دور هذه الكلمة في السياق ذلك أنها قد تكون عين البلاغة والجمال حتى وإن خالفت الشروط والمقاييس التي شرطها علماء البلاغة لفصاحة الكلمة والكلام. وقد ذكر د. صبحي البستاني بأن ما قاله البلاغيون فيما يتعلق بشروط الفصاحة لا يبدو مقبولاً؛ حيث "إن الفصاحة وفق هذا المفهوم... لا علاقة لها بالبلاغة"<sup>(٢)</sup>، مؤكداً بأنه "إذا كانت الفصاحة محصورة بالمقاييس اللفظية التقليدية فلا تستحق أن نتوقف عندها اليوم، لأنها تخرج بذلك من إطار الدراسات الأسلوبية الحديثة"<sup>(٣)</sup>.

ويعلل ذلك بأن هذه الشروط والمقاييس لا تضمن جمال الكلام وحسن أدائه البلاغي<sup>(٤)</sup>، فلو روعيت في الكلام فقد يكون الكلام كلاماً جميلاً بليغاً وقد لا يكون، فهي ليست شروط جمال وإنما هي شروط صحة، وتحققها لا يعني أكثر من أن هذا الكلام قد التزم بمعايير الصحة وقوانين السلامة اللغوية.

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص ١٥٨.

(٢) الصورة الشعرية في الكتابة الفنية)، د. صبحي البستاني، ص ٤٢.

(٣) الصورة الشعرية في الكتابة الفنية) د. صبحي البستاني، ص ٤٥.

(٤) ينظر: الصورة الشعرية في الكتابة الفنية) د. صبحي البستاني، ص ٤١.



ويضيف إلى ذلك بأن الحكم على العمل الأدبي لا يُنظر فيه إلى كلمة أو إلى جملة منفردة، وإنما يُنظر فيه إلى العمل الأدبي على أنه كلٌّ واحد لا يتجزأ<sup>(١)</sup>، فليس من الحسن تقطيع النص الأدبي إلى أوصال وأجزاء متفرقة، ينظر فيه إلى كل جزء على حدة، وإنما يجب أن يُنظر إلى الأصوات والكلمات والتراكيب والصور التي يتضمنها هذا النص على أنها ذات ارتباط بالنص الأدبي كله، وعن دور هذه الأصوات والألفاظ والتراكيب في أداء رسالة النص، وفي أداء المعنى العام الذي يريد النص أن يوصله وأن يقوله. وهذا يعني أن ما قاله علماء البلاغة عن مقاييس الفصاحة لم يُنظر فيه إلى سياق النص، ولم ينظر فيه إلى النص نظرة شمولية كلية.

كما أن هذه المقاييس قد قامت على السلبية<sup>(٢)</sup> وذلك عبر تحديد الأشياء التي يجب أن يخلو منها الكلام، فهي لا تتحدث عما يجب أن يتضمنه الكلام وإنما قامت على الوصف السلبي الذي يجب أن يخلو منه الكلام.

وهذه المآخذ تجايف طبيعة الدرس البلاغي، الذي لا ينظر إلى الإيصال والتوصيل فقط، وإنما ينظر إلى الكلام بشكلٍ جماليٍّ أدبيٍّ يؤدي المعنى، ويوصله إلى الذهن مع الاهتمام والعناية بالشكل الجمالي والأداء الدلالي.

وفي الختام، وحتى نكون أكثر إنصافاً مع البلاغة العربية فإن ثمة ملحوظة مهمة تتعلق بنظرة البلاغة الأصيلة إلى مقاييس الفصاحة،

(١) ينظر: الصورة الشعرية في الكتابة الفنية) د. صبحي البستاني، ص ٤٣.

(٢) ينظر: الصورة الشعرية في الكتابة الفنية)، د. صبحي البستاني، ص ٤١.

وهي أن البلاغة تعنى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، فهي ليست دراسة للكلام الأدبي، ولا تعنى بلغة الأدب فقط، وإنما هي تدرس الكلام عموماً، سواء أكان أدبياً إبداعياً أو تواصلياً توصيلياً.

وعلى هذا يمكن القول بأن ما قاله علماء البلاغة التراثية حول بعض مقاييس الفصاحة يبدو مقبولاً إذا أردنا أن ننظر إليها فيما يتعلق بالكلام العادي التوصيلي الذي يتبادله الناس، والذي مداره على الإفهام وإيصال المعنى، ففي مقام خطبة الجمعة، أو مقام التعليم والتدريس، يبدو المتكلم مطالباً بأن يوصل الفكرة بشكل صحيح إلى ذهن المتكلم، وهو عندما يستعمل التعقيد اللفظي أو المعنوي أو الغرابة .. الخ فإن هذه الأشياء قد تعيق وصول المعنى بشكل صحيح إلى السامع، ولهذا يمكن القول بأن بعض مقاييس الفصاحة التي ذكرها علماء البلاغة العربية تبدو صحيحة سليمة مقبولة إذا نُظر إليها في ضوء الكلام التوصيلي التواصلي الذي يهدف إلى إيصال الفكرة واضحة بينة إلى ذهن السامع. أما إذا نُظر إلى الكلام من المنظور الإبداعي والجمالي فإنها لا تصبح ذات قيمة كبيرة، وهؤلاء الذين تحفظوا على مقاييس الفصاحة من المعاصرين كانوا ينظرون إلى القيمة الجمالية في الكلام.

**ثالثاً: موقف البلاغيين المتأخرين في ضوء مفهوم (التأطير Framing) :**

يمكن القول ببساطة شديدة بأن مفهوم التأطير Framing يشير إلى أن اللغة تخلق أطراً معرفية تتحكم بتفاعل الإنسان مع الواقع حوله. ويدور هذا المفهوم حول وجود أطر معرفية ذهنية شكلتها تجاربنا الحياتية تدفعنا إلى إدراك ما نسمع وإعادة إنتاجه وفق (مسار) محدد.



وهذا المفهوم مستوحى من (علم دلالة الأطر Frame Semantics) الذي ينتسب إلى مجموعة واسعة من المقاربات التي تحاول وصف معاني اللغة عبر التأكيد على أن "الإطار الدلالي هو بنية معرفية مهمة لفهم كلمة عبر ارتباطها بكلمات أخرى"<sup>(١)</sup>. ويُعزى هذا العلم إلى الباحث تشارلز فيلمور Charles Fillmore. وقد أخذ (علم دلالة الأطر) اهتماماً كبيراً من باحثي اللسانيات وعلم النفس المعرفي وبحوث الذكاء الصناعي<sup>(٢)</sup>. وهو أحد فروع علم الدلالة الإدراكي Cognitive Semantics.

إن واحداً من أهم المبادئ المرتبطة بمفهوم التأطير والتي يقوم عليها علم الدلالة الإدراكي هو التأكيد على أن "البناء الدلالي موسوعي بطبيعته، وهذا يعني أن المفردات لا تمثل حزماً من المعاني المعلبة تعليباً متقناً (وجهة النظر القاموسية)، ولكنها تُستخدم بوصفها نقاط دخول أو منافذ إلى مستودعات شاسعة من المعرفة المتصلة بتصور معين، أو مجال مفهومي معين"<sup>(٣)</sup>.

حيث "يتم بناء المعاني على مستوى التصور، فبناء المعنى يساوي التصور، وهي عملية دينامية تظهر الوحدات اللفوية بموجبها كمثيرات أو محفزات لنسق معين من العمليات التصورية، واستدعاء المعرفة الموسوعية، يستتبع ذلك أن المعنى (عملية process) وليس (شيئاً object) منفصلاً

(1) *Cognitive Linguistics An Introduction*. Vyvyan Evans and Melanie Green, p 225.

(2) *Look: Words, Worlds, and Contexts: New Approaches in Word Semantics*, p 297.

(3) مجلة فصول، المجلد ٢٥/٤ العدد ١٠٠، صيف ٢٠١٧، ص ٨٢، بحث بعنوان

(المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة) د. تمام حسان.

يمكن جمعه من خلال اللغة. إن بناء المعنى يمتح من المعرفة الموسوعية.. وينطوي على استراتيجيات استتباطية تتصل بجوانب مختلفة من البناء التصوري<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن معنى اللفظ يُفهم في ضوء إطار عام يُعدّ هذا اللفظ جزءاً منه، وبدون هذا الإطار لا يمكن فهم معنى اللفظ، حيث إن هناك منظومة ذهنية ترتبط بدلالة اللفظ، إذ يتضمن اللفظ مجموعة من التعالقات المعرفية الملازمة التي يستدعيها هذا اللفظ بشكل واع أو بدون يمكن أن نسمّيها (الإطار). وهذا الإطار يبدو ذا أثر مهم في فهم الدلالة وتحديد مسارها. وبهذا يمكن القول بأن الأطر هي عبارة عن ((أبنية مفهومية ومعرفية توجه طريقة الأفراد في إدراك الواقع))<sup>(٢)</sup>.

إن هذا يعني بأن كل لفظ يُفهم في ضوء إطار أشمل يسهم في تحديد دلالة اللفظ. فمثلاً لفظ (طبيب) يفهم في ضوء إطار (الصحة والمرض)، فهذا اللفظ "طبيب" هو جزء من منظومة معرفية تتكون من مجموعة أشياء وأفعال ومفاهيم داخلية ضمن هذا الإطار. ومثلها كلمة (سلعة) أيضاً، حيث تُفهم في ضوء إطار (عملية البيع) وما تستلزمه من سلوكيات وممارسات ومفاهيم.

إن "الإطار يُعرف بأنه تنظيم للمعرفة ضمن مواضيع مثالية وأحداث قالبية ملائمة لأوضاع خاصة. ومعنى هذا أن الذاكرة الإنسانية تحتوي على أنواع من المعارف المنظمة في شكل بنيات... مثل (المدرسة)، فحينما يذكر مثل هذه الموضوعات تتداعى إلى الذهن البناية بأقسامها وما يلزم

(١) مجلة فصول المجلد ٤/٢٥ العدد ١٠٠، صيف ٢٠١٧، ص ٨٤.

(٢) *The Ideological Stamp*, Rima Malkawi, p 41, 42





تلك الأقسام والمعلم والمدير والحراس، وحينما يذكر (المستشفى) يتداعى إلى الذهن الدكتور مدير المستشفى والأطباء والمرضى والدواء"<sup>(١)</sup>.

وهذه "الأطر كامنة وسط الأبنية المعرفية التي نفكر بها، فعلى سبيل المثال عندما نقرأ عن غموض جريمة قتل، فإن هناك إطاراً أنموذجياً يتكون من مجموعة من العناصر: كالقاتل، والضحية أو الضحايا، والشركاء المحتملون، والمشتبه بهم، ودافع الجريمة، وسلاح الجريمة، والأدلة. إن هذا يعني بأن هناك (سيناريو) قد قُتل من خلاله المجرم الضحية"<sup>(٢)</sup>.

ومن المستحيل تصوّر معنى اللفظ دون إطاره المعرفي، لأننا "نفكر مستخدمين أطراً مفهومية. فالكلمات تُحدّد عناصر من تلك الأطر، وبدون هذه الأطر والأسماء من الصعب أن نفكر أو نتحدث عن الحقائق"<sup>(٣)</sup>.

ولا يؤدي الإطار إلى فهم معنى اللفظ فقط، وإنما هو يؤثر كذلك في طبيعة السلوك الذي ينتج عنه استعمال ذلك اللفظ، ذلك أنه مما "توفره فكرة الإطار هو تحليل الإطار بوصفه نظام تمثيل ذهني يوفر مجموعة واسعة من سلسلة أفعالٍ ما"<sup>(٤)</sup> فمثلاً الفعل (اشترى) يتضمن سلسلة تصورات وسلوكيات ترتبط بهذا اللفظ، مثل: وجود سلعة، ووجود ثمن، ودفع الثمن من المشتري، وإعطاء السلعة من البائع... الخ.

وهذا يعني أن "الأطر هي بنيات ذهنية تشكل طريقة رؤيتنا للعالم،

(١) مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية العدد ٦، ١٩٩٢، ص ٨٩، بحث بعنوان (دور المعرفة الخلفية في التحليل والإبداع) د. محمد مفتاح. وينظر: الاستعارة المرفوضة د. أحمد يوسف ص ١٤ وما بعدها..

(٢) . *Political Mind, George Lakoff, p 22*

(٣) . *Political Mind, George Lakoff, p 133*

(٤) . *Cognitive Linguistics An Introduction, p 227*

وتُشكل تبعاً لذلك الأهداف التي نبحث عنها، والخطط التي نعدّها، وطريقة سلوكنا، وما يعد مُخرجاً جيداً أو سيئاً من أفعالنا"<sup>(١)</sup>.

وتقوم هذه الأطر بتقديم منظور خاص وتصوّر محدد في معاينة الأشياء والنظر إليها<sup>(٢)</sup>، وهو ما يعني بأن اللغة لا تبدو محايدة في كثير من الأحيان، فهي عادة تعكس منظوراً محدداً يفرضه ذلك الإطار، حتى وإن كنا نحن مستخدمى اللغة غير واعين بذلك<sup>(٣)</sup>.

هذا التحيز المفهوماتي الذي يتضمنه استخدام الأطر في اللغة الإنسانية دفع كثيراً من الدراسات المعاصرة إلى الاستفادة من هذا المفهوم في دراسة الخطاب الإنساني للكشف عن الانحيازات المعرفية والتصورات المفهومية التي ينطلق منها منشئ الخطاب، عبر ما يختاره من إطارات تفرض منظوره الخاص الذي يخدم رؤياته الإيديولوجية أو الثقافية أو السياسية.

فعلى سبيل المثال اهتمت بعض البحوث بدراسة مفهوم التأطير في مجال الإعلام "ففي بدايات القرن العشرين قام العالم والتر ليبمان - Wa ter Lippmann المشهور بوصفه رائد نظرية التأطير بفحص المغالطات والتحيز في التغطيات الإعلامية، الصحف بشكل رئيس"<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا في الإعلام "تبحث نظرية التأطير بشكل رئيس في أثر الأخبار في وسائل الإعلام على التصورات الذهنية للمشاهدين والأفراد"<sup>(٥)</sup>.

*.Do not Think of an Elephant, George Lakoff, p xv (1)*

*.Cognitive Linguistics An Introduction, p 229 (2)*

*.Cognitive Linguistics An Introduction, p 230 (3)*

*.The Ideological Stamp, Rima Malkawi, p 41 (4)*

*.The Ideological Stamp, 2012, p 41, 42 (5)*



ويؤكد باحث آخر بأن التأيير قد بدأ أولاً في علم الاجتماع ثم انتقل إلى علوم أخرى حتى دخل مجال الدراسات الأدبية<sup>(١)</sup>، آخذاً اهتماماً كبيراً جداً في تحليل الأخبار التي تقدّمها وسائل الإعلام. ويؤكد هذا الباحث على أن "الفرضية الأهم في نظرية التأيير هي أن القضية الواحدة يمكن أن تُرى من منظورات متعددة"<sup>(٢)</sup>، ((وأن المعلومات دائماً ما تُقدّم في سياق محدد، يثير بدوره آليات محددة في استقبال هذه المعلومات"<sup>(٣)</sup>).

وتظهر هذه اللعبة اللغوية في كثيرٍ من وسائل الإعلام ومواقع الانترنت، حيث يتم اختيار ألفاظ محددة يُراد من ورائها استدعاء إطار معين، فقد يحدث على سبيل المثال تفجير في مكانٍ ما، وقد تسمّى بعض وسائل الإعلام منفذَه: (إرهابياً) لحشره في إطار (العنف) المسلح الذي يهدّد الوجود الإنساني، ولجعل فعله (مرفوضاً)، وجعل المنفذ (مجرماً)، والمعتدى عليهم (أبرياء) .. الخ.

في حين قد تسمي وسائل إعلامية أخرى المنفذ (فدائياً) لوضعه في إطار البطولة، ومن ثم سيكون فعله (مشروعاً)، ويُعدّ المنفذ (بطلاً) وطنياً، وسيظهر الخصوم في خندق (أعداء) الوطن والتاريخ... الخ.

وبالإضافة إلى الخطاب الإعلامي ظهرت عدد من الدراسات التي حاولت دراسة مفهوم التأيير في الخطاب السياسي، حيث تتناول هذه الدراسات كيف تلعب الأطر دوراً حيوياً في موقف العامة من قضايا الشأن السياسي. إن "باحثين من عدة تخصصات في العلوم الاجتماعية

(1) ..Look: (Re-)Framing the Arab/Muslim . p 97, 98

(2) .Re-)Framing the Arab/Muslim, Slke Schmidt p 98

(3) .Re-)Framing the Arab/Muslim, Slke Schmidt p 98

كالعلوم السياسية والاتصال وعلم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات، قد أصبحوا مهتمين بشكل متزايد بمبدأ الأطر، والدور الذي تلعبه في بناء قضايا النزاع السياسي، وأثرها في الرأي العام<sup>(١)</sup>.

ويعدُّ الباحث الأمريكي جورج لاکوف واحداً من أهم الباحثين الذين عُنوا بدراسة مفهوم التآطير في الخطاب السياسي، فهو يؤكد بأن كل الكلمات تُفهم بالنسبة إلى أطر ذهنية<sup>(٢)</sup> بمجرد سماعنا لها، مقررًا بأن هذه الأطر هي بنيات ذهنية لا تُرى، ولكنها تتحكم بنا بشكل لا واعٍ في كثير من الأحيان<sup>(٣)</sup>.

ويضرب مثلاً لذلك بما نادى به جورج بوش الابن عندما وصل إلى البيت الأبيض، حيث نادى بـ (تخفيف الضرائب tax relief)، وهذا اللفظ (تخفيف) - حسب لاکوف - يقدّم الرئيس في إطار البطولة، فهذا اللفظ يشير إلى أن الضرائب (عبء) فوق كواهل الناس، وأن هذا الرئيس الذي جاء لتخفيفه هو (بطل) يقف في صف الناس وتخفيف معاناتهم، وأن من سيحاول أن يقف في وجه هذا البطل فسيكون من (الأشرار)<sup>(٤)</sup>. إنها سلسلة من التدايعيات المفهومية التي جرّها إلى الوعي استخدام أحد ألفاظ المنظومة المعرفية التي ينتسب إليها ذلك الإطار.

لهذا يحذّر لاکوف بعض السياسيين من الوقوع في فخاخ أطر الخصوم المفهومية، فلا يكفي أن يقف هذا السياسي ضد خيارات خصومه إذا كان

*Framing American Politics, Karen Callaghan and Frauke Schnell., (1) p. xi*

*.Do not Think of an Elephant, George Lakoff. p xv (2)*

*.Look; Do not Think of an Elephant, George Lakoff. p xv (3)*

*.Do not Think of an Elephant, George Lakoff. p 3 (4)*

يطرح رؤاه من خلال معارضة أطهرهم المفهومية ونقضها فقط، إذ سيقوم طرحه هذا شعر أو لم يشعر بتعزيز تلك الرؤى التي يعارضها<sup>(1)</sup>.

ويمكن توضيح هذه الفكرة عبر تعبير طريف يبني عليه لاكوف عنوان أحد كتبه، وهو قولنا مثلاً لشخص ما: (لا تفكر في أسد). حيث يقول إن هذا التعبير رغم أنه ينهانا عن التفكير في أسد، إلا أنه يستدعي إلى أذهاننا إطار الحيوان المفترس، لأنه لا يزال يستعمل ذات الإطار الدلالي الذي يحاول أن يزيحه عن أذهاننا<sup>(2)</sup>، ويرى أن هذا التعبير يؤكد أن "مهاجمة أطر الخصوم يعزز رسالتها.. فعملنا هو أن نعزز قيمنا الخاصة.. ونتجنب مهاجمة ما يخصهم، لأننا لو فعلنا ذلك فهذا يجعل أفكارهم في المقدمة"<sup>(3)</sup> ويقرّر بأن التحرر من أطر الخصوم وأفكارهم يتم عبر إعادة التأطير Reframing أي عبر اختيار الكلمات والعبارات التي تمثل لأطرننا المفهومية بدلا من التورط في نقض أطر الخصوم ومعارضتها.

إنه لمن الواضح أن اللغة الإنسانية ومن خلال ما تثيره من أطر تحدد الاحتمالات الممكنة التي يتعامل بها الإنسان مع ما حوله، حيث إن الناس لا يمكنهم التعامل مع الأشخاص الجدد، أو الأشياء، أو الأحداث على أنها فريدة أو معزولة. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نجد بها معنى للعالم حولنا هي أن نرى الروابط بين الأشياء أمامنا والأشياء التي قد جربناها قبلاً أو سمعنا عنها. هذه الروابط نتعلمها عندما نكبر ونعيش

(1) ينظر مثال لذلك في: *Political Mind, George Lakoff, p 86, 87*.

(2) *Do not Think of an Elephant, George Lakoff, p3*

(3) *Do not Think of an Elephant, George Lakoff, p xiii*

وسط ثقافة محددة، وحالما نقيس الوعي الجديد تجاه ما نعرفه من العالم عبر تجربة سابقة فإننا نتعامل مع التوقعات المحتملة<sup>(١)</sup>.

وتؤثر هذه الأطر في الفعل والقرار الإنساني، ولهذا يؤكد لأكوف بأنه ليس من الصحيح الاعتقاد بأن عامة الناس يأخذون قراراتهم طبقاً للمنطق أو العقل، حيث "تثبت العلوم العرفانية وبحوث علم النفس الآن بأن الناس لا يفكرون بهذه الطريقة، وإنما الأطر والاستعارات والنماذج وآليات أخرى غير لغوية تؤثر بشكل جوهري في القرار الإنساني"<sup>(٢)</sup>.

ويهمنا في هذا التصور الذي تقدمه هذه الرؤية التأكيد على أن كل لفظ يستدعي إطاراً مفهوماً يحكم فعل اللغة والموقف الإنساني، بحيث يغدو هذا الإطار موجّهاً مهماً لموقفنا قيمياً وشعورياً وسلوكياً.

وإذا طبقنا هذا التصور على لفظ (الفصاحة) فإن هذا ربما يفسّر لنا السبب الذي دفع بعض البلاغيين العرب إلى مقارنة مبحث (الفصاحة) بتلك الطريقة التي عابها كثير من باحثي الدرس النقدي المعاصر، ذلك "أن تلك الأطر بعناصرها الضرورية والاختيارية هي التي تتحكم في المحلل أو المؤول أو الناقد أو ما شئتنا من الألفاظ"<sup>(٣)</sup>.

وبناء على هذا يمكن القول بأن مادة هذا اللفظ (فصح) قد استُخدمت وصفاً للغة العربية الملتزمة بقواعد العربية وقوانينها بحيث سُميت هذه اللغة بـ (الفصحى). كما أن (الفصاحة) بمعنى السلامة اللغوية مثلت اتجاهاً علمياً مهماً سار عليه جمع كبير من علماء اللغة العربية منذ وقت

(1) *Framing in Discourse*, Deborah Tannen, p 14, 15

(2) *Thinking Points*, George Lakoff, p 73

(3) مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية العدد 6، 1992، ص 90.



طويل بغية الوقوف عند الصواب والخطأ في استعمالات الناس اللغوية، وظهر هذا في مؤلفات عدد كبير من علماء اللغة حيث وردت مادة (فصح) في بعض العنوانات، كما في كتاب (فصيح ثعلب) مثلاً.

وقد أكد هذا المعنى باحث معاصر في حديثه عن حركة التصحيح اللغوي في التراث العربي في كتاب له حمل عنوان (تطور مشكلة الفصاحة)، حيث يقول: "نشأت مشكلة الفصاحة في تاريخ العرب منذ تحسّس العلماء أخطار العجمة واللحن تهدد لغة الأجداد والآباء، فراحوا يتابعون تلك الأخطار بتحسين العربية وحمايتها، وحشد القوى لوضع معايير الفصاحة، وتمييز ما هو دخيل أو لحن أو أعجمي مما له الأصالة والنسب العريق"<sup>(١)</sup>، مؤكداً بأن "لدينا في لهجات العرب مستويات ثلاثة: الصحيح والفصيح والأفصح، وما دون ذلك فهو ضعيف أو رديء أو عامي سقيم، قد يدون ويدرس، ولكنه لا يجوز أن يساوى باللسان العربي المبين، وهذا ما كان يقوم به علماء العربية حتى الآن، فهم يطلبون الصواب والحق، ويدفعون الخطأ والخطل والباطل"<sup>(٢)</sup>.

إن الكلام السابق يعني بشكل واضح أن لفظ (الفصاحة) يدور في إطار الصحة والسلامة اللغوية، وأنه ألصق بسبب ذلك بالبحث اللغوي والنحوي. وعندما جاء علماء البلاغة ليأخذوا هذا اللفظ -لفظ (الفصاحة)- ويستخدموه في بحوثهم لم يستطيعوا أن ينفلتوا من ذلك الإطار الملازم لهذا اللفظ، حيث حكم هذا الإطار اللغوي مقاربتهم ووجهها باتجاه مفاير لطبيعة البحث البلاغي شعروا بذلك أو لم يشعروا.

(١) ينظر: تطور مشكلة الفصاحة، د. فخر الدين قباوة، ص ١٩.

(٢) ينظر: تطور مشكلة الفصاحة، د. فخر الدين قباوة، ص ١٩.

إن الملحوظة الأولى التي تُلاحظ في حديث البلاغيين العرب حول مبحث الفصاحة هي حديثهم عن الكلمة والجملة من حيث الاستخدام اللغوي المقبول والمرفوض، وهذا يظهر مثلاً في كل مقاييس الفصاحة الستة التي تناولها حديث البلاغيين المتأخرين في مستوى الصوت والصرف والتركيب والدلالة.

هذا يعني أن هذا التصور كان يقارن بين صواب وخطأ، وهو ما يعدّ مخالفاً لطبيعة البحث البلاغي الذي يقارن عادة بين صواب وصواب، أو كما يقول أهل النقد بين جميل وأجمل. إن البلاغة بحث في الجمال والثراء الدلالي، ولا علاقة لها كما هو مُفترض بمنظور الصحة والخطأ، ولكن إطار السلامة اللغوية الذي ينتسب إليه لفظ (الفصاحة) قد جرّ البلاغيين إلى ذلك السبيل. هذا على الرغم من أنه في المنظور البلاغي تعد مخالفة سنن الكلام المعتاد سلوكاً لغوياً إبداعياً يحتاج تفسيراً جمالياً ودلالياً، ومن هنا جاء اهتمام القدامى والمعاصرين بالعدول والانزياح، ولكن في الفصاحة ركّز البلاغيون على ضرورة موافقة الكلام للمثالي والصحيح.

وأما الملحوظة الثانية فهي أن هؤلاء البلاغيين يتحدثون عن المرفوض بشكل قاعدي مطلق، بحيث يُصدرون حكماً عاماً على صلاحية مثل هذا اللفظ أو التعبير أو عدم صلاحيته، من منظور قاعدي دائم دون النظر إلى قيمة هذا اللفظ ودوره في سياقه النصي.

إن واحدة من أهم سمات البحث البلاغي على مر التاريخ هي أنه ذو طبيعة مقامية تداولية، فالبلاغة تنظر إلى اللفظ والتعبير من حيث مناسبتها لسياق محدد، ومدى قدرتهما على أداء الدلالة المطلوبة في





ذلك السياق.

وهذا يعني أيضاً أن ذلك الإطار اللغوي النحوي الذي ارتبط به لفظ الفصاحة قد حكم سلوك البلاغيين فبحثوا عن (قواعد) مطلقة يضبطون بها مقاييس الفصاحة. وعلى هذا أثر ذلك الإطار المعرفي (إطار السلامة اللغوية) الذي ينتسب إليه لفظ (الفصاحة) في توجيه البلاغيين بوعي أو بدون إلى مقاربة مبحث الفصاحة وفقاً لما يستلزمه ذلك الإطار، فتحركوا هنا (للتقعيد) البلاغي وذلك عبر وضع (قواعد عامة) تضبط مبحث الفصاحة مثلما يضبط التقعيد النحوي اللغة بـ(قواعد النحو)، أما الملحوظة الثالثة فهي التركيز في مقاييس الفصاحة على (الخلو) من العيوب فقط. إن البحث البلاغي يقوم عادة بالتقييم الجمالي والتعليل الدلالي، ويقف عند الجيد والرديء، ولا يقصر حديثه على عيوب الكلام وما يجب أن يخلو منه، لكن المتأمل لعمل البلاغيين المتأخرين يجدهم نظروا إلى مقاييس الفصاحة من المنظور السلبي الذي يؤكد فقط على ضرورة (خلو) الكلام من ذلك العيب الذي يرونه مخللاً بالفصاحة. وكلمة (يخلو) التي تردت في كلام البلاغيين كثيراً هي ذات ارتباط بتصورات التصحيح اللغوي التي تؤكد فقط على (خلو) الكلام مما يخالف قواعد اللغة، مما يعكس تأثر البلاغيين بإطار الصحة والسلامة اللغوية في مقاربتهم مقاييس الفصاحة.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك ملحوظة رابعة وهي طريقة تناول الجزئي الذي يقف عند لفظ واحد أو جملة واحدة، فعقلية المصحح والمدقق اللغوي الذي يقرأ النص كاملاً ليقف عند كلمة أو جملة مخالفة كانت حاضرة في فعل البلاغيين. لقد وقف البلاغيون وقوفاً جزئياً على

كلمة أو جملة دون النظر إلى النص على أنه وحدة واحدة، وهذا سلوك لغوي يمثل انصياعاً لما يمليه إطار لفظ (الفصاحة). وهو ما يكشف حضور عقلية التصحيح اللغوي الذي يكتفي بتتبع الكلمات أو الجمل غير المتفقة مع المقاييس اللغوية المفترضة.

لقد أكد د. عبدالحكيم راضي بأن "فهم تراثنا النقدي والبلاغي على حقيقته - وهو خطوة أولى في طريق الانتفاع بما فيه من كنوز - هذا العمل يحتاج إلى عمل مضمّن وجهد شاق وصبر في متابعة السياقات المختلفة التي ترد خلالها المصطلحات وعدم الاستهانة بأي منها، وأهم من ذلك يحتاج إلى حساسية مرهفة من جانب القارئ ليستطيع الربط بين ما يبدو متباعداً من المقدمات والنتائج، أو الأسباب والمسببات"<sup>(١)</sup>.

وهذا ما حاول هذا البحث أن يفعله عبر التأكيد على أن البلاغيين المتأخرين قد نظروا إلى مقاييس الفصاحة في ضوء الإطار المفهومي الذي يرتبط به لفظ الفصاحة، وهو إطار السلامة اللغوية، ومن ثم جاءت مقاربتهم لمبحث الفصاحة متأثرةً بهذا الإطار المفهومي الذي تنتسب إليه مادة (فصح)، إذ جاءت مقاربتهم هذا المبحث مقارنة لغوية صرفة اختفى فيها أي أثر لمنهجيات وأدبيات البحث البلاغي المعروفة.

هذا والله تعالى أعلم ...

(انتهى بحمد الله)



## المصادر والمراجع :

### أولاً: الكتب العربية :

١. القرآن الكريم.
٢. الاستعارة المرفوضة، د. أحمد يوسف ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٣. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٢٥ - ٢٠٠٥.
٤. الإيضاح ، الخطيب القزويني ، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
٥. بغية الإيضاح ، عبدالمتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب بالجمامير ، مصر ، ط٥ ، ١٤٠٥هـ.
٦. البلاغة العربية في ثوبها الجديد ، د. بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ط٣.
٧. تحرير التعبير، ابن أبي الإصبع العدواني، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، د.ت.
٨. تطور مفهوم الفصاحة ، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت ، ١٤١٩ - ١٩٩٩.
٩. دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٠ - ١٩٨٩، ط٢.

- ١٠ . ديوان العباس بن الأحنف . شرح وتحقيق : د . عاتكة الخزرجي . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١١ . ديوان العجاج ، شرح الأصمعي ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق .
- ١٢ . ديوان الفرزدق ، تقديم : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٣ . ديوان النابغة الذبياني شرح : غريد الشيخ ، مؤسسة النور للمطبوعات ، بيروت ، لبنان .
- ١٤ . ديوان امرئ القيس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط ٥ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٥ . عروس الأفراح في تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي ( ٧٧٣ هـ ) ، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ .
- ١٦ . لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق : عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي دار المعارف - القاهرة د . ت .
- ١٧ . مختصر السعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم ، تأليف سعد الدين التفتازاني ، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ .
- ١٨ . المطول شرح تلخيص المفتاح ، سعد التفتازاني ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٢٢ - ٢٠٠١ ، ط ١ .
- ١٩ . معجم البلاغة العربية ، د . بدوي طبانة دار المنارة ، جدة ، ١٤٠٨ -

١٩٨٨، ط٣.

٢٠. مفتاح تلخيص المفتاح، ابن مظفر الخطيبي الخلخالي، تحقيق: د. هاشم محمد محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٢١. مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧، ط٢.
٢٢. مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، د. حامد صالح الربيعي، منشورات جامعة أم القرى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٣. من آفاق الفكر البلاغي عند العرب، د. عبد الحكيم راضي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٤. مواهب المفتاح شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢-١٤٢٤، ط١.
٢٥. موسيقى الشعر، د. إبراهيم أنيس، دار القلم، بيروت، لبنان، د.ت.
٢٦. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ثانياً: البحوث العربية :
٢٧. (المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة) د. تمام حسان، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، المجلد ٧ العددان ٣ و ٤، أبريل ١٩٨٧.
٢٨. (دور المعرفة الخلفية في التحليل والإبداع) د. محمد مفتاح، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية العدد ٦، ١٩٩٢.

٢٩ . (ما هو علم الدلالة الإدراكي)، محمد الشيمي، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، المجلد ٢٥/٤ العدد ١٠٠، صيف ٢٠١٧.

### ثانياً: المراجع الإنجليزية :

30. Cognitive Linguistics An Introduction, Vyvyan Evans and Melanie Green, Edinburgh University Press Ltd, 2006.
31. Don't Think of an Elephant!: Know Your Values and Frame the Debate, George Lakoff, Chelsea Green Publishing, Vermont, 2014.
32. Framing American Politics, Karen Callaghan and Frauke Schnell, University of Pittsburgh Press, 2005.
33. Framing in Discourse, Deborah Tannen, Oxford University Press, 1993.
34. Political Mind, George Lakoff, Penguin Books, New York, 2008.
35. Re-Framing the Arab/Muslim: Mediating Orientalism in Contemporary Arab, Silke Schmidt, The Philipps University of Marburg, 2012.
36. The Ideological Stamp , Rima Malkawi, Writescop Publisher, Melborne, 2012.
37. The Political Mind: A Cognitive Scientist's Guide to Your Brain and Its Politics, George Lakoff, Penguin Group, New York, 2008.
38. Thinking Points: Communicating Our American Values and Vision, George Lakoff, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2006.
39. Words, Worlds, and Contexts: New Approaches in Word Semantics, Hans-Jürgen Eikmeyer, and Hannes Riese, Walter de Gruyter, Berlin, New York, 1981.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)  
قراءات معاصرة لقضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي  
٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧ م



## تنازع المكانة بين الشعر والسرد قراءة في أسئلة السياق الثقافي

أ.د. حسن محمد النعمي

أستاذ السرد في كلية الآداب بجامعة الملك عبدالعزيز

لو أردنا أن نلخص العلاقة بين الشعر والسرد في تراثنا العربي لقلنا إنها علاقة مرتبكة. وتعود مسؤولية هذه العلاقة المرتبكة في تكوينها إلى ثلاثة أبعاد: دينية وسياسية وثقافية. وهي أبعاد متداخلة التأثير، متشعبة الحضور في سياق الثقافة العربية، بدءاً بمرجعية التصور، ومروراً بمكونات الإنتاج، وانتهاءً بالتلقي. فرغم اختلاف حقول الاشتغال في هذه الأبعاد فإنها مارست دوراً مؤثراً في تحديد علاقة التجاور بين الشعر والسرد.

في ظل هذه الأبعاد حظي الشعر بأفضلية النوع على السرد. وأعيد تأسيس منظورنا الثقافي والنقدي وفقاً لهذه المعادلة. ولعل مقولة (الشعر ديوان العرب) واحدة من المقولات التي كرسست أفضلية الشعر على السرد. وفي المقابل تعود هذه المقولة لتتصر للسرد في عهدنا الراهن، فيقال إن (الرواية ديوان العرب الجديد). الإشكالية ليست بين النوعين فتجاورهما حتمية تاريخية لا تقبل الجدل. غير أن المشكلة هي مشكلة وعي ثقافي من ناحية، وتغليب نوع على الآخر. وبالتأكيد فإن تداخلهما الفني قائم، أما تجاورهما الثقافي فيبقى محل تساؤل. إن المعطيات الثقافية تشير إلى إن نزعة الانتصار للشعر كانت جنائية على السرد لتحل به لعنة الإقصاء التي وصلت ذروتها عند المسعودي الذي أعلن أن نصوص ألف ليلة وليلة الأولى غثة باردة.

أود أن أشير في البدء، أنني غير معني بالحديث عن العلاقة بين الشعر والسرد من الداخل، من داخل النص. فهذا النوع من الدراسة درس جمالي. لا أعتقد أن أحداً ينكره، ففي الشعر من السرد ما في السرد من الشعر كذلك. ونسب التجاور هنا قائمة على خصوصية النص وظيفية تكوينه الجمالي والمعرفي. أما ما أنا بصدد الحديث عنه في هنا فهو العلاقة المرتبكة بين الشعر والسرد في الفضاء الثقافي خارج التكوين النصي للشعر والسرد. فالحديث، إذاً، عن صراع خطابات حول ظاهرتي الشعر والسرد في ثقافتنا العربية.

\*\*\*\*\*

ماذا يعني أن يكون ربع القرآن قصة؟ وماذا يعني أن يقصي القرآن الشعر ويباعد بين الرسول وبين الشعر؟ وماذا يعني أن يستثمر الرسول القصة القرآنية ويقدم القصة في حديثه بوصفها أحد أهم وسائل الخطاب النبوي؟ هل من دلالات يمكن التقاطها؟

لم يكن تبني القرآن للقصة من ناحية، وإقصاء الشعر من ناحية ثانية، أمراً اعتيادياً، بل كان تبنياً ينم عن حالة الصراع التي خاضها القرآن مع قيم ثقافية سائدة يمثل الشعر أبلغ رموزها وأدواتها في الحرب على الدين الجديد. فهل من طبيعة الأشياء، والحالة هذه، أن ننظر للقصة في القرآن على أنها مجرد تشكّل بياني، وأن دلالتها الثقافية معدومة خارج سياق القرآن؟ إن سؤالاً كهذا من شأنه أن ينبه إلى أهمية القراءة السياقية التي تربط بين النص والتكوينات الثقافية الخارجية في محاولة لكشف دلالة حضور النص في سياقه الأكبر. ولذلك، فإن النظر للقصة القرآنية بمعزل عن محيطها الخارجي يلغي كثيراً من حيوية التفاعلات





الاجتماعية التي تشكلت حول القرآن. إن خطاب القصة في مقابل الشعر إبان نزول القرآن كان هو أحد الخطابات الملائمة لتمرير رسالة القرآن الدينية والجمالية.

تشغل القصة في القرآن حيزاً مؤثراً في سياق الخطاب الديني من أجل تكوين مجتمع ذي قيم ثقافية جديدة. فحضورها تجاوز كونها وسيلة من وسائل الإبلاغ والتأثير والإمتاع، رغم أهمية هذه الوسائل التي لا تخلو من عمق نفسي وجمالي. إن النظر للقصة القرآنية في ضوء البيئة الثقافية التي توجهت إليها بالخطاب يكسب القضية أبعاداً أكثر عمقاً، مما يغدو معه البحث في السياقات المحيطة بظروف حضور القصة أمراً بالغ الدلالة. فلكي تكتمل دائرة الخطاب لا بد من تواصل مع المتلقي، مستوعباً ظروف تكوينه الثقافي والاجتماعي، ومستشرفاً أفقاً أبعد من الراهن. فهل استخدام القرآن للسرد يحيل إلى حضور خاص لهذا اللون في السياق الاجتماعي قبل نزول الوحي وأثناءه؟ أم هل هو سعي إلى تأسيس سياق ثقافي وتشكيل لذائقة ثقافية موازية للثقافة الشعرية التي عرفها العرب؟ ثم هل يضيف لنا هذا المنحى القرآني فهماً يعين على تفسير موقف القرآن من الشعر في غير موضع؟ وهل يساعد ذلك على إعادة رسم العلاقة بين الشعر والسرد في سياق الثقافة العربية؟ هذه أسئلة مشروعة استدعاها الحضور القوي والمميز للقصة في القرآن. إذ يمكن أن نؤكد أن استخدام القرآن للقصة هو أحد أهم القضايا الفكرية والأسلوبية التي تحتاج إلى قراءة فاحصة.

سؤال الحضور بالنسبة للشعر في حياة العرب سؤال قيمة أكثر منه سؤال استفهام، ذلك أن كل ما راج في تراثنا من أقوال يؤكد أن العرب

أمة شاعرة، ليس في المستوى الإبداعي حسب، بل في مستوى الاعتداد والعناية به. غير أنه يجدر بنا النظر في مستوى أهمية الشعر من حيث وضعيته التاريخية والاجتماعية والمعرفية في حياة العرب. ولعل مقولة عبد الله بن عباس تأتي بوصفها استهلالاً معرفياً لمقتضى العلاقة بين معرفتين دينية ودنيوية. يقول ابن عباس: "إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله، فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب؛ فإن الشعر ديوان العرب".

إن تعلق العرب بالشعر أمر بئس لا يحتاج إلى برهان. غير أن هذا التعلق قد طغى على فن آخر لا يقل أهمية في حياة العرب، وهو السرد بكل أشكاله. فهل انصراف العرب عن السرد لمصلحة الشعر كان بسبب صعوبة نقل القصص وحفظها، أم بسبب ندرتها؟ إن صعوبة حفظ القصص ونقلها يمكن أن تكون سبباً مقنعاً إذا كانت الغاية منصبة على النقل الحر في للقصص. أما عن الندرة فهي تبدو مسألة غير واقعية. ذلك أن القرآن عندما أقصى الشعر تبني في الوقت نفسه القصة. وهذا التبني يؤكد رسوخ حضورها في حياة العرب بصرف النظر عن تعاطيها، أو تقديم الشعر في الأهمية. ولعل استتطاق مقولة أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"<sup>٨٨</sup> ينفي مبدأ الندرة. فهذه المقولة جوهريّة من حيث تصويرها نوعيّة تراثنا الأدبي وحجمه في فترة ما قبل الإسلام. وتتبع أهمية هذه المقولة كونها تحدد نمط الموروث بأنه علم وشعر. وعلى الرغم من حمل القدماء العلم في عبارة أبي عمرو بن العلاء على أنه حمولات المعرفة التي يحملها الشعر، فإن قراءة النص من منظور العلاقة بين الأنواع الأدبية يمكن أن يحمل العلم في العبارة على أنه كل شيء من فنون القول



غير الشعر. كما أن العلم في العبارة السابقة لا يقصد به ما عُرف عن العرب من طبابة وفراصة وقيافة وغيرها مما يمكن أن نعتبره من المعارف العقلية. إن العبارة تؤكد صراحة على «قالت العرب». فما دام أن القول يحتمل الشعر والنثر، فقد خصت العبارة الشعر بلفظه، أما النثر فبلفظ العلم الذي تتدرج تحته أشكال عدة من خطابة ومناظرات ومفاخرات وسجع كهان وحكم وأمثال ووصايا وأخبار ونوادر وأسمار وقصص.

حضر القرآن في بيئة ثقافية تملك خطابين؛ شعري وسردي. وعلى الرغم من تسيد الشعر على خطاب السرد، فقد كانا يشكلان قطبين مختلفين في المعطيين الثقافيتين والاجتماعيتين. غير أن مجيء القرآن غير هذه المعادلة، حيث قرب القصة وأقصى الشعر. فقد نفى الشعر عنه بوصفه نوعاً، ولم يبلغ حضوره بوصفه نصاً ثقافياً خارج السياق القرآني. فقد حاول القرآن في غير موضع المباعدة بين خطابه وخطاب الشعر، حيث حرص على أن يقدم نفسه خطاباً مستقلاً له أدواته الخاصة ووسائله المستقلة في تأكيد حضور الرسالة المنوطة به. إن من يتأمل الآيات التي وردت حول الشعر والشعراء يجدها تؤكد على حقيقة عدم استهجان الشعر من حيث هو شعر، بل الغاية كانت التأكيد على أن القرآن غير الشعر، وأن النبي غير الشعراء، كما هو ليس بكاهن ولا مجنون ولا ساحر، وهي صفات ردها المشركون في وصف الرسول ﷺ. فالقرآن لم يكن عند نزوله يسعى إلى إحداث قطيعة معرفية وثقافية مع تراث العرب قبل الإسلام، إنما الغاية كانت تأسيس ثقافة موازية من ضمن أدواتها السرد. وهو ما يجعل القصص في القرآن يحضر بصفته

نوعاً جمالياً ومعرفياً.

إن حضور القصة في القرآن بهذه الغزارة والتنوع السردي يمكن أن نقرأه من الناحية الثقافية على أنه معادل موضوعي للشعر. لقد علم الصحابة موقف القرآن من الشعر، لكنهم أرادوا أن يتبينوا موقفه من القصة. فبادروا إلى سؤال الرسول ﷺ عن قولٍ دون القرآن وفوق الحديث. فانزل الله «نحن نقص عليك أحسن القصص...». العرب أمة أحببت الشعر، فهو فنها الأول وديوانها كما قال ابن عباس. فليس بوسعهم أن يسألوه أولاً، كما ليس بوسعهم أن يتشاغلوا به عن القرآن ثانياً. وهو ما دعا ابن سلام الجمحي إلى الإشارة إلى أن العرب تشاغلت بالدين وبالجهاد عن الشعر.

\*\*\*\*

رغم هذه الحمولات الدينية التي تقف خلف القصة، وما يمكن أن تمليه هذه الحمولات على المجتمع من تقدير مفترض للاهتمام بحركة النوع القصصي، فإن جدلية التاريخ مع الدين تثبت حضورها في تبنى الأكثر تأثيراً في صياغة أي مشروع ثقافي. فرغم أن القرآن قد انتصر للقصة وأعلى من شأنها، فإن الانصراف عن السرد قد وقع، فلماذا؟  
الانصراف هنا في مقابل الإقبال. انصراف عن القصة، وإقبال على الشعر. انصراف معناه عدم الاشتغال على القصة من الناحيتين النقدية والتاريخية، وإقبال على الشعر بكامل الأدوات المعرفية واللغوية والجهود العلمية لدراسة الشعر والعناية به. والمتتبع للحركة العلمية النقدية لا يجد ما يغير هذه الفرضية، إلا إذا اعتبرنا كتاباً واحداً هو كتاب (القصص والمذكرين) لابن الجوزي كتاباً في نقد القصة. وفي الحقيقة،

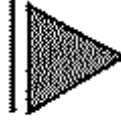


هو كتاب وصفي تصنيفي لا يخلو من الخلط في المفاهيم بين الوعظ والذكر والقص. ولمزيد من الاحتراز يمكن أن نعد بعض الآراء المتفرقة في كتب الأدب باباً من أبواب النظر في القصة، لكنها على قلتها لا تؤدي الدور المطلوب لإبراز جماليات التراث السردي. فقد ظلت نصوص السرد بما فيها؛ كليلة ودمنية، والمقامات، والرحلات، وألف ليلة وليلة، والسير الشعبية، وغيرها، تنمو دون تأصيل معرفي أو نقدي على مدى تاريخ الأدب العربي القديم.

ولعل أمر الانصراف النقدي والفكري عن الاهتمام بالسرد في تراثنا والانحياز للشعر دراسة وفناً من أعقد المشكلات التي يمكن الخوض فيها، لتداخل الأسباب وتعددتها. ففي المسار الديني، ظهرت خطورة القص في لحظة بدء جمع الحديث الشريف الذي تزامن مع تكاثر القصص في العصر الأموي وأوائل العصر العباسي. فقد كثر الوعظ والمذكرين الذين كانوا يستخدمون القصص في الترغيب والترهيب بأحاديث موضوعة في الغالب، مما حمل الخلفاء والفقهاء على التصدي لهذه الظاهرة. فهذا علي بن أبي طالب رضى الله عنه يسأل زرعة القاص الذي اشتهر بالقص في الكوفة: علام ثبات الدين؟ فلما تأكد من علمه بالأمر الشرعية سمح له بالقص. وهذه أم أبي حنيفة تسأل ابنها أن يحملها إلى أحد القصص لتستفتيه في أمر يخصها. "فقال لها أنا صاحب الفتيا في العراق، هل لي أن افتيك؟"، فأصرت عليه، فحملها أبو حنيفة براً بها إلى ذلك القاص، وتقتنع بما قاله القاص لها. كما عُرف عن أحمد بن حنبل تصديه لظاهرة القصص حيث يقول: "ما أحوجنا إلى قاص صدوق"، ويقول أيضاً "ما أكذب القصص والسؤال". وبعد ذلك يأمر الخليفة العباسي المعتضد بالله

بمنع القصاص الذين انتشروا في بغداد من القص في الجوامع والطرقات بعد أن رأى العامة تلتف حولهم وتتقرب منهم. هل الخليفة كان يخشى من التأثير السياسي لهؤلاء القصاص، أم أن سطوة المؤسسة الدينية كانت نافذة بحيث دفعت الخليفة إلى إصدار أوامره لمنع القصاص؟ أم أن انحصار ثقافة النخبة عن العامة اتاحت لهؤلاء القصاص أن يحددوا جمهورهم المستهدف؟ أم إلى الدور التعويضي الذي تلعبه القصة في نفوس العامة؟ هذه أسئلة ينبغي أن تحضر عند مقارنة العلاقة المرتبكة بين الشعر والسرد في تراثنا.

وفي مقابل التضييق على القصاص، كان الشعراء يستقبلون في المحافل وتفتح لهم أبواب البلاط، ويحتفى بهم ويكرمون. ولم يجد الشعراء نهياً ولا أمراً بعدم القول في أي أمر يروونه مناسباً للقول. فقد تعددت تجارب الشعراء حتى تجاوزت المسموح الديني كما في شعر أبي نواس وبشار بن برد ومسلم بن الوليد وغيرهم. لقد تبلور ما يشبه الموقف الجماعي بين الديني والسياسي والثقافي على التماهي مع الشعر، والتصدي في الوقت نفسه لظاهرة نمو الفنون السردية. وقد يُحتج بالمقامة والاهتمام بها. غير أن أمر المقامة لم يؤخذ من زاوية سردية، بل من زاوية لغوية بلاغية، فهي في ذلك أقرب للدرسي النقدي الذي حظى به الشعر. وعندما استقبلت المقامة سردياً استقبلت على أنها هزل مسلٍ ليس إلا، وليست بالتالي من أدب الخاصة. هذه النظرة التطبيقية للفنون تضخمت حتى فجرت العامة نصها الخالد ألف ليلة وليلة، فسخرت من الخاصة أيما سخرية. ومن يعود لليالي يلحظ اهتمامها المثير بانتهاك معاقل الخاصة المتمثلة في بلاط الخلفاء، ويلحظ أيضاً الانتصار غير المسبوق



للمرأة في تراثنا. وهي متلازمة أخرى بين قمع السرد وقمع المرأة. ولعل كتاب بلاغات النساء لابن طيفور قد جسّد هذه اللعبة التطبيقية عندما جمع أقاصيص تنتصر فيها المرأة على حساب الرجل، وليس أي رجل، بل الخليفة رمزاً للسلطة في أعلى مستوياتها.

لقد كان خطابنا الثقافى منقسماً إلى خطابين متضادين، خطاب نخبوي وآخر شعبوي. احتضن الخطاب النخبوي الشعر ووظفه لخدمة سياقاته السياسية والاجتماعية، فكان حاضراً ومواكباً لاحتفالات البلاط السياسي والمحافل الاجتماعية الكبرى. أما الخطاب الشعبوي فقد استغل الإمكانيات السردية لمواجهة السلطة. وما كيلة ودمنية ونصوص المقامات وألف ليلة وليلة وغيرها إلا أمثلة على مقاومة النخبوي سياسياً واجتماعياً. فهل يمكن أن نتكيف مع هذه الفرضية؟

بمراجعة العديد من الأدبيات والمقولات والملاحظات في سياق نشوء وتطور الأدب العربي شعراً وسرداً يجب أن نحرر أمراً في غاية الأهمية يضاف إلى إشكالية ازدواجية الخطاب الثقافى. هذا الأمر يتعلق بالناحية المصطلحية. فإذا كان الشعر قد تحدد بمصطلحه قديماً وحديثاً واستقر هذا المصطلح حتى في الخطاب القرآني، فإن من معضلات السرد في تراثنا العربي غياب المصطلح الذي يجمع شتات الفنون السردية من حكاية ونادرة وطرفة ومقامة ومثل وغيرها) تحت اسم جامع يحدد هويتها في مقابل الشعر. إن عدم ربط الفنون السردية في سياق يجمعها أضعف من شخصيتها أمام الشعر المستقل باسمه، الجامع لشخصيته.

فالنثر (المصطلح) الذي استخدم في مقابل السرد تتداخل فيه أنواع أخرى غير الفنون القصصية. فالخطابة والمنافرات والمفاخرات

وسجع الكهان، وبعد ذلك كل الكتابات النثرية في علوم العربية والنقد والتاريخ والتفسير وغيرها تحشر حتى هذا المصطلح. وهو ما تنبه إليه النقاد العرب في مطلع القرن العشرين، وخاصة زكي مبارك وطه حسين، عندما أطلقوا مصطلح النثر الفني لتمييز الفنون الحكائية عن غيرها من أشكال النثر. ورغم أن هذا المصطلح يعد تحولاً جاداً في النظر لمفهوم الفنون السردية، إلا أنه ما يزال قاصراً عن تحديد الهوية السردية للفنون الحكائية الخصبة بجمالياتها والغنية بمدلولاتها. غير أن هذا المصطلح لم يكن كافياً ليدل على سردية النص، فهذا الدكتور علي الرعي يضع رواية زينب لمحمد حسين هيكل في خانة وسط بين الرواية والنثر الفني. ففي نظره لم ترق رواية وينب لفن السرد الروائي، لكنها نثر فني يرتقي على النثر العادي. ولم يتم تجاوز هذه الإشكالية المصطلحية إلا في أواخر السبعينات الميلادية من القرن الماضي عندما تمت الاستفادة من التحولات النظرية السردية في الغرب، وأصبح مصطلح السرد هو السائد في تعريف الفنون السردية المختلفة تراثية كانت أم عصرية.

إن المحطات السردية الضخمة التي أنتجها الأدب العربي مثل كليلة ودمنة، والبخلاء، والمقامات، ورسالة الغفران، رسالة التوابع والزوابع، وأدب الرحلات، وألف ليلة وليلة، والسير الشعبية على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى قصة مجنون ليلى التي تعددت روايتها في الكثير من المصادر، ولعل أشهرها ما رواه صاحب الأغاني، كل هذه المحطات استقبلت متفرقة بوصفها إنتاج أفراد لا ظاهرة متماسكة تنمو باتجاه أفق سردي متعاظم النمو والإزدهار الذي بلغ ذورته في ألف ليلة وليلة. ما هي مسؤولية الدور النقدي الذي كرس اهتمامه بظاهرة الشعر شرحاً



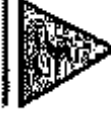


وتمحيصاً وتبويباً وتصنيفاً؟ في المقابل، ظل الجهد السردي ينمو بعيداً عن دوائر التأثير الثقافي، فلم يدرس ولم يصنف ولم يبويب؟

هنا ظهر حجم المشكلة فعندما استفاق العرب في عصر النهضة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فتشوا عن تراثهم القصصي، فوجده مهملًا، لم تبّن مساراته بالتوازي مع الشعر. لقد وقع الارتباك عند رواد النهضة المشتغلين بالكاتبة القصصية من أمثال ناصيف اليازجي وأحمد فارس الشدياق. فقلة من الكتاب رأّت ضرورة الاشتغال على المنجز السردى القديم، لكن أين هو؟ لم يجدوا سوى المقامة التي لها شخصية مميزة، بوصفها نصاً يمكن أن يحتذى، ومع ذلك، لم يكن الأمر مقنعاً ومشجعاً. فالتفتوا للسرد القادم من الغرب في شكل الرواية والقصة القصيرة التي كانت حاضرة بالترجمات الكثيرة. في هذه اللحظة استشعر محمد المويلحي ضرورة الإفادة من الشكلين العربي والغربي معاً، فقدم مغامرة روائية ذكية بعنوان (حديث عيسى بن هشام) حاول فيها أن يجمع بين شكلين، المقامة في شكلها الثنائي (الراوي والبطل)، والرواية المنفتحة في أفقها الزمني وفي حركتها وإيقاعها الذي يقترب من نبض الواقع. لكن هذه التجربة لم يستفد من فكرتها إلا في أواخر السبعينات عندما بدأ جمال الفيّطاني ونجيب محفوظ وواسيني الأعرج وغيرهم من القيام بمهمة استلهام التراث السردى، لكن هذه المرة بوعي قومي وجمالي، قومي لتزامن هذه التجربة مع المد الوحدوي والقومي الذي سعى لإعادة تأسيس التراث القومي، وجمالي لما في هذه التجربة من غنى جمالي وإنساني. إن من يقرأ روايات الفيّطاني يدرك الكنوز السردية الهائلة التي يحفل بها التراث السردى التي ظلت غائبة أو مغيبة لأسباب كثيرة.

أريد أن أختتم محاضرتي بملاحظة تستحق أن نتوقف أمامها، ولعلها تلخص أزمة العلاقة بين الشعر والسرد. ألا تلاحظون معي أن هناك علاقة بين الانتصار والشعر، وعلاقة أخرى بين السرد والهزيمة! الأمر ليس لغزاً، بل ملاحظة أرى أنها جديرة بالنظر. على مدى قرون تمتع الشعر بمنزلة رفيعة، لكن ذلك كان ارتباطاً بحال الأمة المنتصرة عسكرياً وسياسياً، المتماسكة حضارياً وإنسانياً. فكان الشعر حاضراً لاستثمار حالة الانتصار هذه. فحضر في المعارك والحروب وفي الجدل السياسي، وفي بلاط الخلفاء. وعندما فقدت الأمة زهوها وانتصارها انحسر دور الشعر المتباهي بالانتصار، ليأتي السرد معوضاً الانكسار بالحضور وتغذية الوجدان العام الذي لم يعد للشعر فيه الدور الفاعل. ولعل الشاهد الأكبر الحاضر بيننا الآن. فالزمن زمن الرواية كما أشار إلى ذلك العديد من النقاد، والشواهد أبلغ من شهادات النقاد، فالرواية حاضرة على مستوى الإبداع والتلقي والنقد بمعايير غير مسبوقة. هل لأن هناك إدراكاً متأخراً لأهمية السرد فاحتل الصدارة، أم هي حتمية التاريخ تفرض فنونها وأجناسها. إن الحضور لا يقاس بالكم، لكن يقاس بالتأثير. بهذا المعنى، تحتل الرواية، على وجه الخصوص، صدارة القول الأدبي، متمكنة من القراء بدرجات مقروئية غير مسبوقة.

أما القول بتفوق الرواية على الشعر، فهو قول قادم من سنوات الاحباط التي عانى منها السرد. قول يتغافل عن الاشتراطات المعرفية والحتميات التاريخية التي بُنيت عليها العلاقة الفكرية بين الشعر والسرد. فحضور الرواية بهذا الزخم ليس موتاً في المقابل للشعر، بل إشكالية الشعر في ذاته لا في غيره.



هل هذه الظاهرة، ظاهرة التنافر لا التجاور بين الشعر والسرد ظاهرة طبيعية؟ مرة أخرى أعتقد أننا أمام مكتسبين يجب الاهتمام بهما معاً، ورغم أن حضور السرد، وقوة تأثيره ونفوذه، أمر حتمي، وليس ناتج وعي أو تحول في الذهنية النخبوية، فهناك من لا يزال ينظر بعين النقص للفنون السرد من باب الاستعلاء أحياناً كون السرد ارتبط في أذهانهم باللهو والهزل، وبالعامية لا بالخاصة. كما أن تراجع الشعر يعود ربما إلى انفصاله عن الفواعل الاجتماعية، وانفتاحه على تجارب غريبة منها قصيدة النثر التي سجلت الصدمة وبقيت محدودة التأثير.





## الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة

د. محمد نجيب العمامي

أستاذ السرد المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة القصيم

التمهيد:

السرد ظاهرة كونية، قديمة قدم الإنسان واجتماعه. وقد زخر تراث العرب بأشكال من الظاهرة يعود بعضها إلى ما قبل الإسلام وبعضها الآخر إلى ما بعده. ويعود اهتمامي ببعض أجناس هذا التراث إلى أواخر القرن الماضي، سواء في مستوى التدريس أو في مستوى البحث والنشر. ولم يكن هذا الاهتمام مفصّلاً عن ظاهرة جماعية واعية تشكّلت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين<sup>(١)</sup>. ف«ما عرفته البلاد العربية من هزّات وتحولات عاصفة أدّى بالكثيرين إلى مراجعة الموقف من الغرب ومن الذات إن في مجال الفكر أو في مجال الأدب»<sup>(٢)</sup>. وكان أن حظي التراث السردية، كما يقول فرج بن رمضان، باهتمام عدد من المبدعين والنقاد<sup>(٣)</sup>. وفي هذا الصدد يقول جمال الغيطاني في مقال له منشور يوم ١٩ جوان ١٩٨٩: «يوماً بعد يوم يزداد إيماني ويقيني بخصوصية القصّ

(١) محمد نجيب العمامي، في التعامل مع النصّ التراثي السردية، ليالي ألف ليلة لنجيب محفوظ أنموذجاً، وارد في كتابه بحوث في السرد العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس (تونس)، ص ١٥٦.

(٢) نفسه.

(٣) فرج بن رمضان، محاولة في تحديد وضع القصص في الأدب العربي القديم، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣٢، سنة ١٩٩١، ص ٢٤٤.

العربي، بتفرد أشكال الحكيم. وما موقعنا الآن من هذا التراث الخصيب إلا كواقف على شاطئ بحر ممتد مجهول لم يكشف بعد، لم ندرك بعد كل درّه ونفائسه»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الإطار تتدرج مقاربتنا ثلاثة نصوص سردية قديمة، اخترنا أن ندخل إليها من باب الفن والأطروحة أو العبرة أو الدرس. ويردّ جمعنا بين المدخلين إلى أنه لا سرد بلا أطروحة سواء أكانت صريحة، سهلة المنال أم مبنوثة يقتضي الوصول إليها جهد. أمّا النصوص، فيجمع بينها انتمائها إلى السرد الأدبي ويفرق بينها انتساب اثنين منها إلى السرد التخيلي وانتماء ثالثها إلى السرد المرجعي حسب تصريح مؤلفه في مقدّمة كتابه. وهي المقامة البغدادية لبديع الزمان الهمداني<sup>(٢)</sup> وليلتان من حكايات السنديباد البحري وارتدتان في «ألف ليلة وليلة»<sup>(٣)</sup> وخبر مندرج في باب «فضل التعفّف» من «طوق الحمامة في الألفة والألف» لعلي بن حزم الأندلسي. وبدء سننظر في هذه النصوص تباعاً من زاويتي الفن والأطروحة قبل أن نجابه قبلها ببعض.

### ١- الفن

تبدأ الحكاية في «المقامة البغدادية» بافتقار أو نقص «اشتهد الأزد، وأنا ببغداد، وليس معي عقد على نقد» وانتهت بإصلاح الافتقار أو

(١) اليوم السابع، العدد ١٦٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٩، ص ٤٦، استشهد به فرج بن رمضان في المرجع السابق.

(٢) مقامات بديع الزمان الهمداني، تقديم الإمام العلامة الشيخ محمد عبده وشرحه، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص ٧٤-٧١.

(٣) ألف ليلة وليلة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٨، المجلد الثاني، ص ١٠٠١-١٠٠٠.



سدّ النقص وبعيسى بن هشام متغنياً بظفره بحاجته رغم يقينه بفساد الوسيلة: "أعمل لرزقك كل آله \*\*\* لا تقعدن بكل حاله".

وإنّ من يعرف المقامات لا يساوره أدنى شكّ في أنّ ذلك الافتقار سيصلح . وهو يعرف أيضاً أنّ "الآلة" ستكون تحيلاً أو كدية.. ومع ذلك، يظلّ التشويق قائماً، بما أنّ للتحيل والكدية أشكالاً تختلف من مقامة إلى أخرى. وفي مقامتنا، سرعان ما نعلم أنّ الأمر يتعلّق بتحليل ضحيّته سوادى تعدّدت البوارق<sup>(١)</sup> الدالّة على سهولة الإيقاع به. يقول عيسى بن هشام: «فخرجت أنتهز محاله فأحلّني الكرخ، فإذا أنا بسوادى يسوق بالجهد حماره ويطرّف بالعقد إزاره فقلت: ظفرنا والله بصيد»<sup>(٢)</sup>.

فالسوادى ريفى وعيسى بن هشام حضري والعلاقة بين الريفي والحضري ليست في القصص والحكايات وربّما حتّى في الواقع متكافئة. فالغلبة فيها دوماً للحضري كلّما كان مسرح المواجهة المدينة. هذا علاوة على أنّ السوادى - كما يبدو من الشاهد - متعب ولعلّه جائع. وهو إلى ذلك ساذج، مغفل. فلعلّه نُصح بأن يخفي ماله حتّى لا يسرقه أهل المدينة. فكشفه وهو يتوهّم أنّه يخفيه كشفاً مضاعفاً إذ أخرجه من مخبئه وعقد عليه أي أبرزه وقد فعل ذلك وعين عيسى ترصده.

وتضافر التعب والسذاجة والغباء أو التغابي والطمع ليتأكد ما كان، رغم القسم، احتمالاً أقرب إلى اليقين ونعني قول عيسى: "ظفرنا والله بصيد". فكان السوادى، بتواطؤ منه، صيدا سهلاً. فعيسى أوهمه بأنّ له به وبأبيه سابق معرفة. فصدّقه رغم اعتراض طفيف ظرّف لم يتعلّق

(١) البارقة سابقة ضمنيّة لا تكاد تلمح في موضعها من النصّ.

(٢) المقامات، ص ٧١.

بغير الكنية "لست بأبي زيد ولكني أبو عبيد"<sup>(١)</sup>. وقد فاته أن يقف على أسئلة عيسى التي ينفي بعضها تلك المعرفة مما يجعل الدعوة إلى البيت مريبة: «فقلت: ظفرنا والله بصيد، وحيّاك الله أبا زيد، من أين أقبلت؟ وأين نزلت؟ ومتى وافيت؟ وهلمّ إلى البيت».

لقد أحكم عيسى نصب الشرك للسوادي فأوهمه بمعرفة سابقة لا وجود لها وأسأل لعابه حين دعاه إلى الأكل وتظاهر بتخييره بين البيت والسوق وهو في الوقوع يدفعه إلى السوق دفعا: "فقلت: هلمّ إلى البيت نصب غداء أو إلى السوق نشتر شواء، والسوق أقرب، وطعامه أطيب"<sup>(٢)</sup>. فوقع في الشرك. فحقق عيسى طلبته وانسحب مدّعيًا البحث عن ماء له ولضيفه ومضيفه في الآن نفسه. واختار موقعا إستراتيجيا يتيح له رصد ما سيحدث حيث كان سواء في مستوى الأقوال أو في مستوى الأفعال.

ولقول عيسى بن هشام: "ثمّ خرجت وجلست بحيث أراه ولا يراني أنظر ما يصنع"<sup>(٣)</sup> وظيفتان: أولاهما في مستوى الحكاية وتكشف قسوة عيسى وتلذذه بنجاح خطته وبورطة فريسته واحتمال اعتداء الشواء عليها، وثانيتها في مستوى الخطاب وهي فنية صرف. فعيسى يروي حكاية هو بطلها وغيابه عن بعض أطوارها يؤدي حتما إلى تدخّل راوٍ غريب عنها لينقل نهاية الأحداث. ومثل هذا التدخّل سينجرّ عنه أن يكون هذا الراوي في مكانين مختلفين في الآن نفسه، وسيُفقد - وهذا الأهم - الحكاية حيويّتها وحرارتها ويلقي شكّا على صدقها.

(١) نفسه، ص ٧١.

(٢) نفسه، ص ٧٢.

(٣) نفسه، ص ٧٤.





هذا عن المقامة البغدادية أمّا الليلتان الأوليان<sup>(١)</sup> من «الحكاية الثانية من حكايات السنديباد البحري وهي السفرة الثانية»<sup>(٢)</sup>، فقد استوقفنا فيهما ثلاثة مقاطع وصفية<sup>(٣)</sup> رأيناها كافية لتجلية جانب الفنّ في «السفرة الثانية». وأولها قول السنديباد:

«جئت إلى الساحل فوجدت مركبة مليحة جديدة، ولها قلع قماش مريح وهي كثيرة الرجال زائدة العدة»<sup>(٤)</sup>.

لقد توازت، في وصف المركب، حركة السنديباد ومؤشرات الأمن. فكلّما تقدّم وبرز موصوف جديد تضاعفت درجة الأمن. فجمال المظهر والمتانة التي توحى بها صفة "جديدة" لا معنى لهما في غياب ما به يتحرّك المركب ويقاوم العواصف ونعني "قلع القماش المريح". والقلع لا يحمي، لحظة الخطر، في غياب بحّارة كثيري العدد. والبحّارة الكثر قد لا يوفّرون الأمن المطلوب ولا السلامة المنشودة ما لم تكن العدة موجودة بل "زائدة".

حدّد هذا الوصف، مبدئيًا، أفق انتظار المتلقّي وخيب آخر. فالخطر، وهو ما سيبتأكد في لاحق السرد، لن يأتي، خلافا لما ينتظره المتلقّي، من البحر، هذا الذي "داخله مفقود وخارجه مولود" وإنّما سيأتي من مكان آخر هو عادة رمز الأمن. وهو ما يتبيّن من فحص المقطع الوصفي الثاني:

(١) الليلتان ٥٦٦ و٥٦٧.

(٢) ألف ليلة وليلة، ص ١٠٠٠.

(٣) بالنسبة إلى المقطعين الأوّلين، اعتمدنا اعتمادًا كليًا على كتابنا «في الوصف، بين النظرية والنصّ السردي، دار محمّد علي الحامي، تونس، ٢٠٠٥». [أعادت الدار نفسها طبعه سنة ٢٠١٠ بعنوان «الوصف في النصّ السردي بين النظرية والإجراء»].

(٤) ألف ليلة وليلة، ص ١٠٠٠.

"ولم نزل على هذه الحالة إلى أن ألقنا المقادير على جزيرة مليحة كثيرة الأشجار، يانعة الأثمار، مفتحة الأزهار، مترنمة الأطيّار، صافية الأنهار، ولكن ليس بها ديار ولا نافخ نار"<sup>(١)</sup>.

وفي هذا المقطع، تطرح وظيفة الوصف الجماليّة إشكالا يتعلّق بمدى وجاهة نسبة كامل وصف الجزيرة إلى الوظيفة الجماليّة أو التزيينيّة. فقد استشهد جان ميشال أدام وأندريه بوتي جون صاحباً كتاب "النصّ الوصفي" بهذا المقطع وأدرجاه في الوصف التزييني، ذي الوظيفة الجماليّة. وعدّاه دليلاً على أنّ هذا الضرب من الوصف ليس وقفاً على القرون الوسطى الأوروبيّة. ثمّ تساءل عن إمكان تأثر كاتب المقطع بالأوديسة<sup>(٢)</sup>. واستشهد به أدام في كتابه «الوصف»<sup>(٣)</sup>. وعدّه قريباً من النموذج الغربي رغم قصره واعتبره مطابقاً خاصّة لوصف الجنّة الوارد في سورة الرحمان، أي السورة ٥٥ من القرآن<sup>(٤)</sup> حسب عبارته.

(١) نفسه.

(٢) انظر

Jean-Michel Adam et André Petitjean, avec la collaboration de Françoise Revaz, *Le texte descriptif (Poétique historique et linguistique textuelle)*, Editions Nathan, Paris, 1989, p. 13-14. «Le texte descriptif».

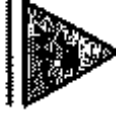
مرجع مذكور، ص ١٣-١٤.

(٣) ثمّة اختلاف بين نصّ مقطع «Le texte descriptif» ونصّ المقطع المثبت في كتاب أدام «La description». فالمرجعان يحيلان إلى سفرة السندباد الثانية نفسها. ولكن يبدو أنّهما اعتمدا ترجمتين مختلفتين. ووحده أدام أثبت مصدره. انظر

Jean-Michel Adam, *La description*, PUF, Que sais-je ? 1993, p.48-49.

(٤) نفسه، ص ٤٨.

وقد عدنا إلى السورة المعنيّة، سورة الرحمان. فوجدنا أنّ ما اختاره أدام منها منتقى من الآيات ٤٦-٥٣: «ولمن خاف مقام ربّه جنّتان فيآبيّ آلاء ربّكما تكذّبان ذواتا أفنان فيآبيّ =



ويبدو أنّ عدم الانتباه لدور الرابط الحجاجي "لكن" وإلى قول السندباد "ليس بها ديار ولا نافخ نار" هو الذي يقف خلف إدراج بوتى جان وأدام كامل المقطع في الوظيفة التزيينية أو الجمالية. فالوصف الذي أدى هذه الوظيفة هو ما سبق الملفوظ "ولكن ليس بها ديار ولا نافخ نار" وما تلاه. والوظيفة الجمالية قد تكون مهيمنة نصياً في هذا المقطع. ولكنها ليست، في نظرنا، الوظيفة المهمة الوحيدة. فثمة وظيفة سردية تتمثل في أنّ هذا الوصف بارقة أي سابقة ضمنية.

فالوقوف على الرابط "لكن" وما سبقه وما تلاه ينبئ بأنّ الخطر سيأتي من الجزيرة، واحة الأمن في عرف الراوي والمروي له جميعاً. ذلك ما يوحي به سلفا وصفها وما يكشفه الرابط الحجاجي "لكن". فقد أقصى الأمن، النتيجة المنطقية للقسم الأول من الوصف وأحلّ محله الخطر، النتيجة المنطقية لغياب الدار والإنسان المكنى عنه بنافخ النار. فأقام حدّاً فاصلاً بين صورتى الجزيرة المتقابلتين، الصورة المشرقة الظاهرة والصورة المخيفة الخفية. ومحا الأولى ونفاها وخلق، في الآن ذاته، حالة انتظار لمخاطر مجهولة. وسيؤكد قادم السرد هذه البارقة التي أعلنت، بصفة ضمنية تكاد لا تُلحظ، بداية التحول السلبي في مسيرة السندباد. إنّ الراوي يبذر بذورا تهدي القراءة وتوجّهها ويبدو أنّه كان واعياً

= آلاء ربكما تكذبان فيهما عينان تجريان فبأيّ آلاء ربكما تكذبان فيهما من كلّ فاكهة زوجان فبأيّ آلاء ربكما تكذبان. انظر القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة السعودية، ١٤٠٩ هـ، ص ٥٢٣.

وقد تمثّل الانتقاء في حذف «ولمن خاف مقام ربّه» والآية المتكرّرة « فبأيّ آلاء ربكما تكذبان ». ولعلّ ما يلفت النّظر أيضاً أنّ أدام يذكر في التمهيد أنّ الجنّة هي الموصوف بينما جاء في المقطع القرآنيّ المستشهد به أنّ الموصوف هو «حديقتان».

بأن السوابق الصريحة تهدد التشويق بل قد تقصيه وبأن مجرد سرده  
حكاياته بنفسه يعني أنه نجا من كل الأخطار التي اعترضته لا في سفرته  
الثانية وحدها بل في كل سفراته. وفي مثل هذه الحالة، قد يراهن الراوي  
على اندماج السامع/القارئ في الحكاية فينشد إلى لاحقها. فإن كانت  
النتيجة معلومة فالسبيل إليها مجهولة.

ولعلَّ الحرص على تنويع ما يشدُّ المتلقي هو ما دفع الراوي إلى حيلة  
التعجيب أو خلق العجب الذي يتجلى في مواطن عدّة يلزمنا اقتصارنا  
على ليلتين من رحلة السنديباد الثانية بالاكْتفاء بشاهد عليها وحيد هو:  
«ولّى النهار [...] فلاح لي مغارة بالقرب مني فمشيت فوجدت  
بابها ضيقاً فدخلتها ونظرت إلى حجر كبير عند بابها فدفعته وسددت  
به تلك المغارة [...] ثم التفت في داخل المغارة فرأيت حيّة عظيمة نائمة  
في صدر المغارة على بيضها»<sup>(١)</sup>.

تمكّن السنديباد، رغم الظلام، من رؤية الحيّة ومن التأكد من نومها.  
واخترق بصره الحجب فرأى أنها تنام على بيض. ولا يخفى أن الرائي  
الحقيقي ليس السنديباد ولا شهرزاد التي تنقل، على لسانه، سفراته  
السبع وإنما هو الراوي الأول، صانعهما معاً. ونرجّح أنه لا يهدف من  
وراء ذلك إلى الإيهام بواقع لا يُصدّقه العقل بل يرمي إلى خلق العجيب.  
فبالعجيب في هذا الموضع وفي مواضع عديدة أخرى، يشدُّ السنديباد  
سامعيه إلى حكايته وبه ينسيهم مآل كل مغامراته وما اعترضه خلالها  
من مخاطر أي النجاة والثروة.

(١) ألف ليلة وليلة، مصدر مذكور، ص ١٠٠٢، ١٠٠٣.



هذا بخصوص السرد في نصّين تخييليين، فماذا عن السرد في نصّ يذهب صاحبه إلى أنه مرجعي<sup>(١)</sup> أي أنّ لأحداثه وجودا في عالم البشر سابقا لوجودها في هذا النصّ؟

يندرج النصّ في الباب الأخير، "باب فضل التعفّف"<sup>(٢)</sup>. واقتضى انتماءؤه إلى جنس الخبر أن تروى في عشرة سطور حكاية شابّ «من أهل قرطبة»<sup>(٣)</sup>، «حسن الوجه»، متعبّد، زاهد، قضى ليلة في بيت أخ له في الله. فاستغلتّ الزوجة الشابّة انصراف زوجها إلى حاجة عرضت له خارج أسوار المدينة ومبيتة خارجها ف«برزت إليه [الشاب] ودعته إلى نفسها» ف«همّ بها». ولكنّه تراجع واضعا سبّابته على السراج وعاودته الزوجة فهمّ بها ثانية. ولكنّه تراجع وفعل صنيعه الأوّل ولم يطلع الصباح إلا وقد فقد سبّابته.

تبدو الحكاية محكمة البناء. فهي مترابطة الأحداث، ظاهرا، بروابط زمنية وسببية ومسارها متوقّع ونهايتها ماثلة في بداياتها. فاندراج الخبر في "باب فضل التعفّف" ينبئ سلفا بالخاتمة وكذا الشأن بالنسبة إلى

(١) يقول ابن حزم مقدّم كتابه: «والذي كلّفتني لا بدّ فيه من ذكر ما شاهدته حضرتي وأدركته عنايتي وحدثني به الثقات من أهل زمانه، فاغتفر لي الكناية عن الأسماء، فهي إمّا عورة لا نستجيز كشفها وإمّا نحافظ في ذلك صديقا ودودا ورجلا جليلا. وبحسبي أنّ أسمي من لا ضرر في تسميته ولا يلحقنا والمسمّى عيب في ذكره، إمّا لاشتهار لا يُغني عنه الطي وترك التبيين، وإمّا لرضى من المُخبر عنه بظهور خبره وقلة إنكار منه لنقله».

أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد، طوق الحمامة في الألفة والألف، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مطبعة حجازي، ١٣٦٩ / ١٩٥٠، ص ٢.

(٢) نفسه، ص ص ١٥٥-١٤٢.

(٣) كلّ شواهد الخبر وردت في المصدر السابق، ص ١٤٢.

البوارق التي عددها الراوي وهي "شاباً حسن الوجه" و"تعبد ورفض الدنيا" و"كانت غاية في الحسن" و"تربا للضيف في الصبا". وكذا الشأن أيضا بالنسبة إلى مجال التناص الذي تفتحه الخلوة بين الزوجة والشاب وعبرة "فهم بها".

إلا أن التدقيق في الخبر يدفعنا إلى طرح أسئلة من قبيل من دفع الزوج إلى الخروج وترك الضيف الشاب وحيدا؟ ومن جعله لا يعود إلى المدينة قبل غلق الأبواب فأجبره على المبيت خارج بيته؟ ومن أخبر الزوجة أن الأبواب غلقت دون زوجها؟ ومن أدراها أنه لم يعد والأبواب لا تزال مفتوحة ولكن طارئا ما منعه من المبيت في بيته؟ من اختار أن يكون الشاب "حسن الوجه" وأن تكون الزوجة "غاية في الحسن وتربا للضيف في الصبا"؟ ومن فرض أن يكون زوجها أكبر منها سناً؟

وقبل هذا كله، من روى ما دار في خلوة لم يحضرها غير الشاب والزوجة؟ الراوي الظاهر هو أبو موسى هارون بن موسى الطيب. وهو- إذا ما صدقنا ابن حزم في مقدمته- طبيب أندلسي<sup>(1)</sup> ولكن من روى له؟ أهي الزوجة أم هو الشاب الذي قد يكون قصد الطبيب مداواة أثر قطع سببته؟ لا شيء في النص يقول إن المعنيين رويًا. ولا يمكن أن تكون الزوجة لأسباب دينية وأخلاقية ونفسية. أيكون الشاب؟ إن كان هو لم وقف السند عند من روى لابن حزم؟ وإذا كان هو فهل يصح وصفه بما وصفه به أبو موسى هارون نفسه؟ فأى متعبد يسمح لنفسه بإفشاء سرِّ

(1) هارون بن موسى الأشبوني كان من شيوخ الأطباء وأخيارهم، مؤتمناً مشهوراً بأعمال اليد وخدم الناصر والمستنصر بصناعة الطب. المعلومة الوحيدة التي وجدتها في كتاب عيون الأنبياء في طبقات الأطباء.



زوجة «أخ له في الله» وبالمساس من عرض هذا الأخ؟ ولو صح افتراض أن الطبيب عالج الشاب فكيف سمح لنفسه بأن يذيع سرًا مهنيًا وهو- كما يقول ابن أبي أصيبعة- «مؤتمن»<sup>(١)</sup>؟

إنَّ كلَّ الأسئلة السابقة تلقي ظلالة كثيفة على صحّة الخبر وتكشف أنّ بناء الحكاية يعوزه الإحكام. وإنّا لا نجد تفسيرًا لما يمكن تسميته تهافت الحكاية في غير الأطروحة التي يدافع عنها الخبر.

هذا عن الفنّ. فماذا عن الأطروحة وعلاقتها به؟

## ٢- في العلاقة بين الأطروحة والفنّ

تتفاوت النصوص الثلاثة من جهة التصريح بالأطروحة وبالتالي من جهة استخلاصها. والواقع أنّ هذا الاستخلاص هيّن بالنسبة إلى خبر ابن حزم والحكاية الثانية من حكايات السندباد وعسير نسبيًا بالنسبة إلى مقامة الهمداني.

ويعود اليسر إلى أنّ ابن حزم مهّد لباب فضل التعفّف بمقدمة أبرز فيها أنّ الجحيم مآل العاصي وأنّ الجنّة من نصيب من يجاهد هوى النفس وزيفها. فهذا كما يقول ابن حزم: "حريّ أن يُسرّ غدا يوم البعث ويكون من المقرّبين في دار الجزاء وعالم الخلود، وأن يأمن روعات القيامة وهول المطلع"<sup>(٢)</sup>. فالجحيم للعصاة والجنّة للأتقياء الصابرين، ذاك ما جاء في القرآن الذي استشهد ابن حزم بآيات من سوره. فهو إذن لا ينشئ أطروحة وإنما يتبنّى ما جاء في النصّ المقدّس ويمثّل عليه بخبر يقول إنّ

(١) نفسه.

(٢) ابن حزم، طوق الحمامة في الألفة والألف، ص ١٤٢.



أبا موسى هارون بن موسى الطبيب رواه له.

واليسر نفسه نجده في حكاية السندباد. فقد استهلّت بمناسبتها التي جاء فيها أنّ حمّالا فقيرا حطّ حملته على مصطبة أمام باب رجل تاجر ليستريح. فأنشد أبياتا يقارن فيها حاله بحال صاحب المسكن منها قوله:

وغيري سعيد بلا شقوة وما حمل الدهر يوم كحملي

فدعاه صاحب الدار وهو السندباد البحري وقال له: "يا حمّال اعلم قصة عجيبة [...] فإنّني ما وصلت إلى هذه السعادة وهذا المكان إلّا بعد تعب شديد ومشقة عظيمة وأهوال كثيرة"<sup>(١)</sup>. ثم أخذ يروي سفراته السبع سفرة سفرة. كانت كلّها تمثيلا على الأطروحة المستقاة من مناسبة السفرات. وهي من قبيل: «لا ثروة بلا متاع وبلا مخاطر قد تهدّد الحياة نفسها». وهي إعادة صياغة لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنّ «السما لا تمطر ذهبا ولا فضة». وبذلك لا يخفى أنّ الأطروحة تجسيد لفلسفة الكسب في الإسلام.

أمّا المقامة البغدادية، فالأطروحة فيها أخفى. فلا شيء في ظاهر المقامة يوحي بشيء آخر غير أنّنا حيال سيناريو متكرّر هو سيناريو المواجهة في المدينة بين الريفي والحضري وأنّنا إزاء متحيّل يتباهى بفعلته ويتغنّى بها. ومع ذلك، فلا سرد بلا أطروحة. فما عسى أن تكون؟

لن نقف على أسلوب المقامة ولا على لغتها فالمراجع التي تناولت المقامات كثيرة. ولكن بوجدنا لفت النظر إلى ضرب من الوصف في المقامة البغدادية يعرف باسم وظيفته وهي الوظيفة الجمالية أو التزيينية أو

(١) ألف ليلة وليلة، السفر الثانية.





الزخرفية. وقد أداها الوصف في هذا المقطع الذي جاء على لسان عيسى بن هشام:

”وقلت لصاحب الحلوى زن لأبي زيد من اللوزينج رطلين. فهو أجرى في الحلوق وأمضى في العروق. وليكن ليلي العمر، يومي النشر، رقيق القشر، كثيف الحشو، لؤلؤي [كذا!] الدهن، كوكبي اللون يذوب كالصمغ قبل المضغ [...]“<sup>(١)</sup>.

نلاحظ<sup>(٢)</sup> في المستوى النحوي توازيا تركيبيا وموقعا<sup>(٣)</sup> وميلا إلى المركب الإضافي الذي دلّ على الزمن «ليلي العمر ويومي النشر» وأبرز قوة العلاقة بين الصفة والموصوف «رقيق القشر وكثيف الحشو» وأوهم بالتساوي بين المشبه والمشبه به «لؤلؤي الدهن = دهنه لؤلؤ وكوكبي اللون = لونه كوكب». وفي المستوى الصرفي استعمل الواصف صيغة التفضيل مرتين. وهو تفضيل مطلق يروم من خلاله نسبة الموصوف إلى الكمال أو جعله مثاليا. وهذا المقصد خاصية من خاصيات الوصف الجمالي أو التزييني. وفي المستوى البلاغي تعددت الأساليب التي تبرز احتفاء الواصف باللوزينج. فقد وظف علوم البلاغة الثلاثة. وجمع، من علم المعاني، بين الإنشاء «زن وليكن» والخبر «فهو أجرى [...]» و«ويذوب [...]». ومن علم البيان اختار الاستعارة «ليلي العمر» والتشبيه «لؤلؤي الدهن وكوكبي اللون وكالصمغ قبل المضغ». أما علم البديع فإليه تنتسب المحسنات من

(١) مقامات الهمذاني، ص ٧٣.

(٢) كامل التحليل مأخوذ من كتابنا «في الوصف بين النظرية والنص السردي»، مرجع المذكور.

(٣) نغني بالتوازي الموقعي أن الأوصاف تحتل الموقع الإعرابي ذاته.

طباق "ليلي" / يومي ورقيق / كثيف والقشر / الحشو" ومقابلة "رقيق القشر/ كثيف الحشو" والمحسنات اللفظية من جناس "الصمغ / المضع" وسجع. وقد استخدم منه الواصف ما عدّه العرب أفضله أي ذاك الذي تساوت فقره "أجرى في الحلوق / أمضى في العروق...". واقترن هذا التساوي، وهو ما يدلّ على الجهد المبذول، باستخدام السجع المتوازي "أجرى في الحلوق / أمضى في العروق، ليلي العمر/ يومي النّشر/ رقيق القشر ولؤلؤي الدهن / كوكبي اللّون". وقد وردت الفقرتان الأوليان أطول من غيرهما فكأنّما أراد الواصف المطابقة بين شكلهما ومضمونهما. فالجريان والمضاء يتطلّبان امتدادا ومدى.

أمّا في المستوى الدلالي فنلاحظ تثمينا للوزينج يظهر في النفاسة التي يحيل عليها اللؤلؤ والرفعة التي يشير إليها الكوكب وفي يسر التناول (يذوب [...]) قبل المضع) الذي يعادل يسر الحصول عليه بفضل الحيلة والبيان.

إنّ وفرة الأساليب المستخدمة في هذا المقطع القصير تبين أنّ الواصف لا يحاكي مرجعا كائنا خارج النصّ بقدر ما يخلق بفضل قدراته اللغوية مرجعا جديدا (أكلة مثالية) وينشئ نصّا جميلا. فالوصف المؤدّي وظيفية جمالية يتميّز بغياب الوهم التصويري أو التمثيلي. فالواصف لا يقرب بين الشيء الموصوف والمرجع الواقعي وإنما يُباعد بينهما متعمّدا. فيكشف أنّه لا ينسخ واقعا سبقه بل يخلق باللغة وفي اللغة مرجعا جديدا. ويرى رولان بارت أن لا غاية لهذا الوصف إلاّ إنتاج ما هو جميل (Le Beau) وتأدية وظيفية جمالية. وبما أنّ غايته تكمن في ذاته وبما أنّه



مستقل عن أيّة وظيفة تتجاوز إطاره لتشمل سياقه فهو سهل العزل دون أن يتأثر النصّ من جهة مضامينه ومعانيه.<sup>(١)</sup>

ليس عيسى بن هشام إذن مجرد حضري مخادع تحيل على ريفي ساذج وإنما هو خاصّة هذا الأديب البارع، المبرّز الذي أجبرته ظروف الحياة على أن يكون حيث لا ينبغي أن يكون تماماً كما كان في المقامة المضيريّة صنوه أبو الفتح الإسكندري "رجل الفصاحة يدعوها فتجيبه والبلاغة يأمرها فتطيعه"<sup>(٢)</sup>، ذاك الذي دعاه تاجر إلى مضيرة فأولمه قصّة ثروته وأذاقه مارة من الضرب ألوانا. فأمكن لعيسى أن يستنتج «قديمًا جنت المضيرة على الأحرار وفضّلت الأراذل على الأخيار»<sup>(٣)</sup>. وليس الأحرار الأخيار سوى الأدباء المهمّشين في مجتمع المال، مجتمع الظفر والناب والصيّاد والفريسة. فلا تكون الأطروحة شكوى الدهر بل إدانة مجتمع همّش الأدب وحكم على الأدباء بالفقر وفضّل عليهم، أصحاب المال، الأراذل.

تلك كانت الأطاريح الثلاث. فأى علاقة أقامها الرواة بين ما رووا والأطروحة؟

تروي المقامة البغدادية حكاية متماسكة منسجمة، متدرّجة من بداية معلومة إلى نهاية متوقّعة بحكم معرفة القارئ بالمقامة الهمدانية وبينها

(١) Roland Barthes, *L'effet de réel*, in *Littérature et réalité*, Seuil, 1977, p. 84

(٢) مقامات الهمداني، ص ١٢٢.

(٣) نفسه، ص ١٢٦.

الملزمة<sup>(١)</sup> حسب عبارة الأستاذ حمادي صمّود. وإحكام الربط بين المبنى والمعنى في هذه المقامة من شأنه أن يوهم بأنّ العالم المصوّر يروي نفسه بنفسه أي بأنه مستقلّ عن صانعيّه، ابن هشام في المستوى التخيلي والهمداني في مستوى الواقع المرجعي.

وبذا يكون الفنّ والأطروحة في تناغم تامّ مثلما هو الحال في سفرة السندباد. فرغم ما في هذه السفرة من عجيب، فإنّ الأفعال فيها منشدّ بعضها إلى بعض بروابط زمنيّة وعلية في الآن نفسه. فالسندباد اشتاق إلى السفر لاكتساب المعاش فأبحر والتقى بأناس وشرى وباع ثم نزل بجزيرة "نُسي" فيها فبحث عن مخرج من ورطته. وكشف - وهو يبحث - عن أنّ طريق الثروة كانت وعرة، شائكة، خطيرة.

إلا أنّ الأمر يختلف مع خبر ابن حزم. فتسلسل الأحداث غير مقنع والبناء الفني مهزوز. ولا مبرر لهذا الخلل، في رأينا، سوى تبعيّة الحكاية المرويّة للأطروحة. فقد أرادها شبيهة بالنصّ المنجب، سورة يوسف. ولكنه

(١) البنى الملزمة، حسب الأستاذ حمادي صمّود، هي العناصر الثابتة التي "لا غنى للكاتب عنها ليعطي نصّه عند التقبّل حكم المقامة. والنموذج الأوفى للبنى الملزمة كما يتجلّى في بعض المقامات هو:

العنوان - المزوجة بين الشعر والنثر - التزام السجع بأنواعه والميل إلى الترصيع - التأنق في العبارة والتشدد في اختيارها - رواية في مجلس - حديث مسند - شخصيّة أساسيّة هي محور الحديث والمتصرّف في الأحداث - واقعة تكون في الغالب تكديّة وكيدا تنتهي في الأكثر بوقوف الراوية على حقيقة الشخصيّة الرئيسيّة ونفاذه إلى الباطن من الظاهر - تردّد شكوى الدهر وكثرة المواعظ.

حمّادي صمّود، الوجه والقفا في تلازم التراث والحداثة، الدار التونسيّة للنشر، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٢١-٢٢.

\* سيذكّر المؤلف في هذا العنصر، نفسه، ص ٢٦.

عجز عن بنائها بناء محكما . فشكَّ فيها وأضعف مفعول الأطروحة .  
لقد مهدَّ السندباد وابن حزم للسرد بما يستخلص منه مغزاه . فتبيَّنت  
صلة ما روي بالحكاية المثليَّة كما تجسَّدت في "كليلة ودمنة" لابن المقفَّع .  
ومع ذلك ، فيمكن الوصول إلى أطروحتيهما دونك ذينك التمهيديين اللذين  
لا وظيفة لهما ، في رأينا ، سوى الأخذ بيد المتلقِّي . وهو متلقِّ قدر ابن حزم  
والسندباد ومن يقف وراءه أنه عاجز عن الوصول بمفرده إلى العبرة أو  
المغزى أو الأطروحة . أمَّا الأطروحة في المقامة ، فجاءت مبثوثة وأوكل أمر  
استخلاصها إلى القارئ .

## خاتمة

يتبين مما تقدم أنّ للسرد تخيليًا كان أو مرجعيًا إكراهات وضوابط وأنّه كلما روعيت هذه الضوابط وتلك الإكراهات كان التآلف بين الفنّ والأطروحة. كما يتبين أنّ التنافر مآل هذه العلاقة كلما اعتنى بالأطروحة وأهمل مستلزمات الفنّ. ويوقفنا خبر ابن حزم على أنّه يستحيل إنجاز عمل فنيّ، مقنع انطلاقًا من فكرة جاهزة تتحكّم في الخطاب وسيره بحيث يصبح السرد مجرد وسيلة لتبليغ الفكرة.

ولعلّ ما أوقفنا عليه نصّا الهمداني وألف ليلة وليلة من تحكّم في آليات السرد ومن تتاغم بين الفنّ والأطروحة يقيم الدليل على أنّ القدامى كما يقول الأستاذ توفيق بكّار أقفلوا أدبهم بمفاتيحهم وعلينا أن نفتحهم بمفاتيحنا، مفاتيح عصرنا. ولا بدّ من الإشارة، في هذا المقام، إلى أنّ فشل الإحيائيين في الاستفادة من بعض أشكال السرد العربي القديم وتحديدًا المقامة يعود إلى أنّهم أعادوا إنتاجها بقصد توظيفها لتعليم لغة خرجت أكثر ألفاظها من دائرة الاستعمال. وهو ما يعني أنّهم لم يفكّروا في استغلال الشكل القديم وتطويره قصد التعبير عن قضايا زمانهم.



## تجربتي مع البلاغة العربية

أ. د. سعد عبد العزيز مصلوح

الأستاذ في كلية الآداب بجامعة الكويت

٠ / ٠ فاتحة ومهاد

الغاية المبتغاة من هذه الورقة أن تضع أمام المهتمين لأمر البلاغة العربية ما يشبه أن يكون طرفاً من سيرة أكاديمية دالة على رحلة عقل صاحبها في صحبته لهذا العلم الشريف، منذ كان طالباً يتلقاه في قاعة الدرس الجامعي إلى أن احتاز هذا العلم جانباً من همومه المعرفية؛ إذ ألفت به سوائف الأفضية إلى الاشتغال بقضايا الاختصاص اللساني، ثم كان أن ضربته أمواج الدرس الأسلوبي واللسانيات النصية. ولم يكن مفر من أن يستجر ذلك كله مُعْضَلَةً النظر في العلائق بين العلوم؛ ما كان منها موروثاً قارئاً، أو مستفاداً وأفداً علينا من العُدوة القصوى في بلاد الغرب، وما اتصل بأمر هذه العضلات من نظر وتشخيص لمشكل العلاقة بين الماضي والراهن، أو بين ما شاعت بين الناس تسميته: التراث والمعاصرة.

ولعل في رصد مراحل هذه الرحلة ما يصلح أن يكون إضاءة للكلي من منظور الجزئي، وللنظري العام من منظور الممارسة التطبيقية، وأن أبين به عن سُهمتي بالعبارة عن ذات عقلي في عدد من المسائل التي هي قسائم بين طلاب العلم والمشتغلين به على اختلاف مواقفهم وأنظارهم.

وكانت سبيلي إلى ذلك هي إدارة البحث على رؤوس فكر تكون وافية بالمراد في غير إطالة ولا تعويص للمرام. وتلكم هي بعد الفاتحة والمهاد:

١ / ٠ تزييف القول بالقطيعة المعرفية.

٢ / ٠ أسئلة الورقة.

٣ / ٠ قسامات مشروعنا البحثي:

٣ / ١ رفع الإصر عن أبي يعقوب السكاكي وكتابه "المفتاح".

٣ / ٢ من بلاغة التوازي إلى بلاغة المستويات.

٣ / ٣ من اللاتاريخية إلى التاريخية.

٣ / ٤ في التكافؤ النحوي والبلاغي من منظور تقابلي.

٣ / ٥ من الفن البلاغي إلى الخاصية الأسلوبية.

٣ / ٦ من تقنية الفن البلاغي إلى نسقية السبك النصي.

٣ / ٧ الدخول إلى تحقيق نسبة النصوص من بوابة الأسلوبيات.

٣ / ٨ البلاغة المدرسية وتحليل بلاغة الإعلان.

٤ / ٠ تحصيل واستشراف.

ويأتي الكلام في جميع أولئك على الولاء في ما يأتي من حديث.

١ / ٠ تزييف القول بالقطيعة المعرفية بين البلاغة والأسلوبيات

حين أراد بعض أعلام الفكر من العرب تشخيص العلاقة بين تراثنا

والعصر نَحَووا أبصارهم إلى مقولة القطيعة المعرفية - epistemolog

epistemological rapture / cal break . تلك المقولة التي اقترحها

جاستون باشلار Gaston Bachelard (١٨٨٤ - ١٩٦٢) ، ليفسر بها

تاريخ تطور العلوم، ثم التقطها من بعده لويس التوسير - Louis Althus

er (١٩١٨ - ١٩٩٠) ، لينتقل بعد تطويعها من مجال العلوم إلى مجال





الفلسفة. وكان أن وجد أولئك المفكرون العرب ضالتهم في هذه المقولة ليصلوا بها - على اختلاف بينهم في شروط القطيعة ودرجتها، وبين أهل العلم في تأويل رؤاهم - إلى ضرورة قراءة التراث قراءة مغايرة، وإحداث القطيعة المعرفية معه شرطاً لتجاوزه، حتى يجد العرب لهم مكاناً بين مصاف الأمم المتقدمة.

ولتفصيل الكلام على تاريخ هذه المقولة مضان يمكن الرجوع إليها بما لا حاجة معه هنا إلى تكثير السواد بإعادته. بيد أنه مما يستيقظ النظر أن أولئك المفكرين الكبار الذين اجتلبوا هذه المقولات من الغرب على علم، وعالجوا بها المشكل في السياق العربي، قد خلف من بعدهم خَلْفٌ نحسبهم أساءوا الفهم عنهم، فما رعوا اجتهادهم هذا حق رعايته، ولا اتخذوا منه موقف الفحص والتمحيص، فانطلقوا يُجَوِّقُونَ بشعار القطيعة المعرفية في أسماعنا بمناسبة ولغير مناسبة. بل حفلت كثير من كتاباتهم باستعمال غير رشيد لهذه المقولة يخرجها من مفهومها الفلسفي المنتج، ومن مجال المعرفة العلمية الرصينة إلى الاستعمال المعجمي الدارج في الثقافة العامة. واستعظماً من هؤلاء لصغير ما وصلوا إليه، وجدناهم يجرؤون على نعي البلاغة العربية وإعلان وفاتها، والمناداة بالأسلوبيات اللسانية وريثاً معرفياً شرعياً لها. ويلزمنا هنا التوقف بملحظين؛ ينصرف أولهما إلى الفلاسفة المجتهدين من اللائذين بمفهوم القطيعة المعرفية على اختلاف فهمهم وأنظارهم. وينصرف الآخر إلى نعاة البلاغة، والمعالنين بإفلاسها ومجافاتها للمنجز المعرفي المعاصر.

فأما الملحظ الأول فخلاصته أن قياس موقف العرب من تراثهم على موقف الغرب من تراثه وواقعه الراهن هو في ظننا قياس لا يستقيم. وإذا

كان هذا الملحظ صادقاً في عمومته فإن صدقه على تاريخ علوم العربية واجب بقياس الأوّلى. وأما الملحظ الثاني فنقول فيه لدعاة القطيعة المعرفية مع الماضي إن السمة العامة الحاكمة على تطور هذه العلوم في ما نرى هي الصيرورة المعرفية *epistemological continuity*؛ التي تباين القطيعة المعرفية من جهة كما تباين الاستمرارية التراكمية من جهة أخرى. إن التطور في علوم العربية يحصل انبثاقاً من تفاعل مكوناتها الداخلية ومحيطها الثقافي لمواجهة الجديد، كما أن استجابتها لتأثير الوافد هي استجابة تقبُّل وهضم لما يناسبها، ونبذ وإطراح لما يخالف طبيعتها ويصادم أصولها. ولعلّ مرد ذلك إلى ما اختُصت به اللغة العربية في تاريخها الطويل من قدرة على تلقي الوافد بقدر من الريث والتلبث والمكث، والفرز البصير بين ما يصلح لها وما لا يصلح، ومما لها من أهلية على مصايرة الجديد، وتمتع بالقدرة على التحول والصيرورة المنتجة العابرة للزمان والمكان. ولقد تاح لها بذلك من الحركة والحياة ما لم يتح لغيرها من أسنة البشر. إن القارئ العربي لا يزال يجد لذة التلقي للمعلقات أو التراث الأدبي والعلمي الذي أنتجه المشاركة والمغاربة دون إحساس بالانقطاع عن الماضي. ولأن العربية هي الوعاء الحافظ للتراث والناقل له والمعبر عنه انتقلت هذه المزية إلى ما حفظته ووعته في كثير من تجليات التراث. وكان للعربية خصوصية مازتها بحكم أوبئها إلى ركن شديد من التماهي مع القرآن الكريم، وحفظه إياها عابراً بها الزمان منذ نزوله إلى ما لا يعلمه إلا الله، ومصاحباً لها في المكان إلى حيث بلغت رسالة الإسلام من أطراف المعمورة. ولقد صاغت هذه الخصوصية العلاقة بين الماضي والحاضر في تراثنا على غير المعهود في تراث الغرب،



وأنتج بهذه الصياغة قضايا مشتبكة ألفافاً يداخل بعضها بعضاً، ويقطع بعضها على بعض. ومارست العربية بذلك سلطة الفرز والتمييز على المؤثرات الوافدة؛ فلا بست تراث اليونان، ونقل التراجمة عن اليونانية إليها الفلسفة والمعارف والعلوم، فهضمت ذلك كله في غير استخزاء ولا إذعان. أما الإلياذة والأوديسة والمسرح الإغريقي فكانت من العربية موضع الإعراض والاطراح لما تحوي من مصادمة العقيدة، حتى إن ابن سينا ينعت شعرهم بأن أكثره خرافات مما تحدّث به العجائز الصبيان.

وخالصة القول؛ أن مقولة القطيعة المعرفية تلك التي افترعها جاستون باشلار وكان لها أثرها في بعض خالفه من علماء الإبستمولوجيا (علم المعارفيات) - كان لها من غير شك عطاء مقدور في تفسير تطور العلم الطبيعي، أما استتساخها وتعميمها في مجال العلوم الإنسانية ففيه نظر، وصدق هذه النتيجة على علوم العربية أوجب. إن ما يسمونه "القطيعة المعرفية" لا تحصل في مجال معرفي إلا حين يقعد هذا الموروث عن القيام بما انتدب له، ويكون موقعه من الجديد موقع المنسوخ من الناسخ. فهل كانت هذه هي الحال مع البلاغة العربية؟

لسنا ننكر أن البلاغة العربية المدرسية قد آلت في بعديها التعليمي والعلمي إلى أزمة أخذت بمخانقتها؛ فمنذ حدّ الإمام العظيم أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) رسومها، وراتب بين علومها أفضت بها الحال إلى مضيق لا يكاد جمهور الباحثين يلتمس لها منه مخرجاً. وحين رأى بعض المجتهدين أن الداء قد أعضل، والشفاء قد عزّ، وجدنا من بينهم فريقاً قد أخذ إلى الأرض واستمسك بالحطام والهشيم، وفريقاً نال منه اليأس، فراح يدعو إلى قتل المريض وتغييبه تحت

أطباق الثرى بين عبرات الرحمة وزفرات الإشفاق. ذلكم - في ظننا - هو عين ما يسمونه في زهو زائف، واستعلاء غير مستحب بالانقطاع المعرفي بين الموروث والمستفاد. [مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: ص ١٨]. ما نرى هي الصيرورة المعرفية مة لتطور هذه العلوم في ما نرى هي الصيرورة المعرفية ت، وطبيعة التغير في المكان والزمان وريثاً مأمأ نحن فنعيد هنا إثبات ما سبق أن علقنا به على هذا الكلام، فنقول بحق: إن الإقرار بالقطيعة المعرفية بين حاضر العربية وتراث ماضيها هو «قائلة تكاد تنشق لها الأرض وتخر الجبال هذا، وأنه ليس وراءها إلا خصلتان؛ فإما جهل بتراث جليل العوائد، تظاهر على إنجازهم قوم هم من أعلم أهل العربية بالعربية، وإما عبودية خاشعة تستزل أتباعها ببعض ما كسبوا من قشور الحداثة دون اللبوب. نعم؛ فلا بد لصاحب هذه المقالة من هاتين الخصلتين؛ إحداهما أو كليتهما، وقد عقت أم المنطق أن تلد لهما ثالثة». [السابق: ٨ - ٩]

إن الذي نراه هو أن البلاغة العربية المدرسية لا يزال لها سُهْمَةٌ مقدورة في تشكيل واقع الدرس اللساني العربي المعاصر عامة، والدرس الأسلوبي خاصة. ولسنا نظن أن علماً وصل أسبابه منذ النشأة الأولى بالقرآن، وارتبطت غايته بالكشف عن إعجازه، وانبثت آياته شواهد دالة في كل مصنفاة إلا أن يستمد من خلود النص الكريم، والعكوف على الكشف عن خبيئه ما يجعله موضع النظر الدائم العلم الحامل في ذاته لجرثومة التطور والقابلية للتجدد بما يسترفده من المنجز المعرفي الإنساني.

٢ / أسئلة الورقة

كل بحث لا يحركه سؤال هو بحث أبتري؛ فالمعرفة - عندي - سؤالات وجوابات يفضي بعضها إلى بعض، ويُنسَلُ بعضها من بعض، وتحصيل



الحقيقة إنما يكون بالدأب في طلبها، وتَدَافِعُ الحوار حولها. وما كان لهذه الورقة أن تكون بدعاً من الأمر. وهأنذا أوجز العبارة عن طائفة من السؤالات، بعضها قديم متجدد، ولا يزال مَجْرَى الإسهام في فحصه جارياً بلا ضفاف، وبعضها حادث من نوابت ما يعرض للعقل عند التأمل وتقليب النظر. ومن الصنف الأول ما تداعت فيه بعض الأقلام من القول بضرورة القطيعة مع ماضي تراث العربية؛ وأصحابه يضاهئون به ما ذهب إليه نفر من فلاسفة الفرنجة في شأن بعض ما تدارسوه من قضاياهم. أما ما ينتمي من هذه السؤالات إلى الصنف الثاني فمداره على الكشف عن مناط الحيوية في التراث البلاغي بعد ما آل هذا التراث إلى حال نبز معه بالعقم والجمود بالإذعان الخاشع لسلطان المنطق اليوناني، ورسف معه في أغلال الحدود والتقسيم والتفريع، وانقطعت به سبيلها عن المباشرة الفاعلة المنتجة للنصوص. ولست أخفي انحيازي خالصاً بلا تردد إلى ما للبلاغة المدرسية من كوامن الإمكانيات القادرة على محاورة المنجز العصري -أخذاً وعطاءً- بكفاية واقتدار. ومن هنا كان السؤال الجامع الذي أوردته ذات بحث سبق ولا يزال موضع النظر: ألا وهو: "كيف نحدث في هذا النفق المظلم فرجة تتطلق من خلالها البلاغة المدرسية من ضيق الظرف التاريخي المحدود إلى سعة العصر، فتنثال يبايعها متخذة سبيلها سرباً في شرايين ثقافتنا المعاصرة لتستعيد عنفوانها، وتكون علماً كاشفاً عن فاعلية النص العربي، بعد ما نال مباحثها من بَعْرَقَةٍ وتشعيث قعدا بها عند رسوم الشاهد والنادرة والمثال، واحتبسها لتكون شارة دالة على مهارة اللعب بالكلام وبهلوانية الصياغة؟ وكيف تستحيل هذه البلاغة رافداً معرفياً ثراً يمدّ الأسلوبيات ونظرية اللسانيات النصية

بما يعين على توطين المعرفة، وتهيئة التربة والمناخ الصالحين للإفادة من القديم، واستتبات الصالح من ثمرات الجديد؟ ذلكم هو حاصل القول ومناط المسألة في «البلاغة» [السابق: ٩]. وذلكم بعينه هو ما يلقي على الباحثين في العربية قولاً ثقيلاً، ويضعهم صدد تبعات عظام هي أشدّ وطئاً وأقوم قيلاً. ولقد كدحتُ مع الأصفياء الأخيار من تلاميذي كدحاً لنحدث في هذا الجدار المبهم صدعاً هنا وصدعاً هناك، لعننا نستطلع من جهدنا البحثي المشترك آفاقاً جديدة يتحقق بها التواصل والضرورة المعرفية بين القديم والجديد؛ فكان لنا من الإنجاز ما نحمد الله عليه. بيد أن البون لا يزال بعيداً دون مقارنة المراد، والآفاق تتراعى كلما قطعنا إليها آماداً وأبعاداً، وكل أولئك في ما نرى مؤذن بالخير إذا تداعت الجنود وتعاضدت الجهود، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

على أنني حرصت دائماً في عملي منفرداً ومشاركاً بالاختيار والإشراف على أن يكون انتجاع الجديد خالصاً في جمهرة الأعم الغالب للإجراءات التحليلية، والتقنيات البحثية الضابطة التي ينتصر لها منطق العلم ويقبل فيها الخلاف، مع الحرص الواضح على اجتناب ما تورط فيه كثير من الباحثين من دعاة التجديد في كلفهم بالنزعات والمذاهب المتعاقبة في الغرب. لقد درج كثير منهم على استتساخ هذه الاتجاهات والمذاهب ذات المنشأ الغربي الخالص، وتنزيلها قسراً واقتداراً على الواقع العربي، ومن هنا كانت معالنتهم بوجوب القطيعة المعرفية، وكان تجاهلهم لما تصطبغ به تلكم النزعات من خصوصيات تاريخية وفلسفية مقطوعة الصلة بقضايا العربية ومشكلاتها. من هنا كان لوازنا بالمقاربة الإحصائية، واستعانتنا إياها في ضبط الدرس الأسلوبي من جانبنا



واحداً من تجليات هذا التوجه؛ فالقياس الإحصائي والتجارب الصوتية المختبرية، وإعمال وسائل السبك والحبك في تحليل النصوص، كل أولئك منسوب للإجراءات الضابطة المحايدة التي تبرأ من التحيزات المذهبية. بيد أننا نستيقظ الأبصار لأمر مهم؛ وهو أننا - وإن آثرنا السير في هذه السبيل لما نزعمه لها من جدوى في الفحص والنظر - لا نزعم لها القدرة على تقديم الحلّ الناجع لكل إشكال، أو الجواب الحاسم عن كل سؤال. وليس من مذهبنا «تحريض زملائنا من الباحثين على اقتحام معقل النقد وإخراج أهله من صياصيتهم. فمقترحنا هذا ليس إلا سهمة نراها مقدورة ومنتجة في تشكيل صيغة علمية للنقد... كما أن حرية أي باحث في الإعراض عنها هي إن شاء الله مكفولة موفورة إن لم يجد فيها مقنعاً». [في النقد اللساني: ١٩٨ - ١٩٩]

وصمداً لتحقيق الغايات التي أسلفنا الإبانة عنها تجيء هذه الورقة لترصد قسّمات هذا المشروع العلمي الذي تعهدتُه وأشركتُ فيه نخبة من تلاميذي. وأود أن أنبه إلى أنني لا أرى لهذا المشروع أن يندرج في ما يُسمى عند غيرنا تجديداً للبلاغة العربية المدرسية؛ ولكنه طموح إلى رجوع النظر في تشكيل العلاقة بينها وبين المنجز المعرفي الوافد على نحو تستقيم به المعادلة ويعتدل الميزان، وتتجلي عنه غشاوة الهُجّة، ويستحيل به النص النقدي نصاً عربي الفحوى والعبارة.

٣ / ٠ قسّمات مشروعنا البحثي

منذ اتخذنا من تراث البلاغة العربية في علاقته بالأسلوبيات وعلوم اللسان موضوعاً للقراءة المتلبّثة رصداً لقضاياها، وتشخيصاً لأبعاد الفجوة القائمة في هذا المجال بين العُدوتين الغربية والعربية، وآفاق تجاوزها انفرعت مسالك البحث عن تراث واعد بأسئلة وجوابات، يتولد بعضها

من بعض، ويرتد بعضها إلى بعض. وقد كشفت لنا تجليات هذه المسائل وتقاطعها عن تجربة موفورة الإتياء، وإمكانات مضمرة في تراثنا لما يُسْتَخْرَجُ خبؤها، ولا تزال في حاجة إلى أن يصبر الباحثون من أبناء هذا التراث أنفسهم على الاشتغال بها. ونحاول في توالي الفقر من هذه الورقة استجلاء جانب من ملامح هذا المشروع وقسماته المائزة.

١ / ٣ رفع الإصر عن أبي يعقوب السكاكي وكتابه "المفتاح"

كان من أهم ما اشتغلنا به هو رد الاعتبار للإمام أبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، وإيضاح وجوه المزية في إنجازهِ المؤسس "مفتاح العلوم"؛ فقد بلغنا بتأملنا فيه غاية الاقتناع بأهمية هذا العمل العظيم، وراعنا ما حاق بالكتاب وصاحبه من ظلم وهضم. إننا نقرأ لأعلام مقدمين في مضمار البلاغة مثل محمد عبد المنعم خفاجي قوله في نعت أطروحات أبي يعقوب السكاكي إنها «كانت أولى الخطوات الواسعة بعد قدامة بن جعفر في النزول بالبلاغة إلى هذا الدرك الذي ترى عليه البلاغة الآن» [الإيضاح (تحقيق): ١٩٢ / ٦]، ويقول شيخنا محمد بدوي طبانة عن السكاكي في عبارة تقريرية مزعجة: «الواقع إنه لم يفسد البلاغة العربية أو البيان العربي مثل تمحيصه الذي مجده به ابن خلدون» [البيان العربي: ٢٠٠]. وهاهو ذا شيخ الأمناء أمين الخولي يرد مثلية المفتاح إلى صدوره عن أعجمي متفلسف؛ فيقول: «وإن كانت عجمة مع فلسفة فقد كمل البعد عن مجال الفن وروحه بقدر البعد عن حس العربية وتمثل روحها، وإدراك مجال الجمال فيها» [مناهج تجديد: ١٢٩ - ١٣٠]. بل إن أحد مؤرخي البلاغة وهو شوقي ضيف يتساءل في دهشة بالغة قائلاً: «وما للجمال والسكاكي!»، [البلاغة تطور وتاريخ: ٢٢٨]

وقد أصفق الجميع على إهدار الأطروحة الشاملة التي صاغها





السكاكي وعَنون لها بعنوان جامع هو "مفتاح العلوم"، وضمنها ما سماه «علم الأدب»، مدرجاً فيه مستويات الصوتيات والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع، وجاعلاً إياها علوماً متآخدة = فإذا هم يختزلونها اختزالاً يخل فيها بطابع الكلية والتراتبية والتآخذ. ثم إنهم ابتتوا على ذلك تحميل هذا العالم المكين إصر ما أصاب البلاغة من عقم وبيوسة، ورأوا في التخلص من أثره حلاً لكل إشكال، وشفاءً للبلاغة من كل ما أصابها من الأدواء. أما نحن فقد جعلنا من إنصاف السكاكي وأطروحته غايةً نَصَبْنَا لها، وخلصنا من دراسة المفتاح إلى نتائج مبينة كل المبينة لما ذهبوا إليه، ووضعنا بها المفتاح وصاحبه في حاق موضعهما من تاريخ صيرورة هذا العلم، ومن أهمها:

- (١) تسليط الضوء على حقيقة "المفتاح" وموضوعه الأصيل؛ الذي هو «علم الأدب» في عمومته وليس «علم البلاغة» خاصة.
- (٢) إبراز طابع الشمول والكلية في "المفتاح" بعد أن أهدرها الخالفون، واختزلوها في مباحث المعاني والبيان والبديع.
- (٣) أن "المفتاح" يتضمن ثلاثية أعم وأشمل؛ هي ثلاثية الصرف والنحو والبيان، تلك التي تشكل قسماً «علم الأدب».
- (٤) أن صيغة السكاكي هي مثل ظاهر للانضباط العلمي، وهي أقدر الصيغ على محاورة الأسلوبيات اللسانية، وعلى الإسهام في تشكيل صيغة التحليل العلمي للنص العربي.

(٥) أن تهمة العقم والجمود إنما يتحمل تبعتها الخالفون الذين سقطوا في أسر صيغة السكاكي وما تميزت به من قوة وإحكام، والتي عبّر عنها طيبانة بقوله: "ولسنا نعرف السحر العجيب الذي سحر العلماء

بكتاب السكاكي، فجعلهم ينسون أنفسهم، وينكرون ملكاتهم ليسيروا في ركاب السكاكي وفي فلك كتابه، فجعلوه القطب الذي يدورون من حوله، والغاية التي ييتمونها». [البيان العربي: ٢١٤]

(٦) أن الميزة الكبرى لصيغة السكاكي إنما تتمثل في تأكيد مفهوم التآخذ والهرمية بين علوم الأدب.

(٧) أن صيغة "المفتاح" ليست - فيما نرى - نقيضاً لصيغة عبد القاهر كما زعم الزاعمون، ولكنها الثمرة الطبيعية المنتظرة من نضوج العلم بعد «الدلائل» و «الأسرار»؛ لو أن الخالفين فقهوها وابتنوا عليها وطوروها؛ لكن ذلك لم يكن.

وخالصة القول مما تقدم؛ إثبات ما للصيغة السكاكية من خصائص الشمول والفاعلية، والقدرة على التجدد، وإبراء ذمة صاحبها من تبعة ما حملوه إياه من أوزار الجمود والعقم، وامتلاكها لإمكانات خبيثة قادرة على الإسهام الباهر في الحوار الأسلوبى واللغوي المعاصر.

### ٢ / ٣ من بلاغة التوازي إلى بلاغة المستويات

تخطف الخالفون ثلاثية المعاني والبيان والبديع - وهم عن الثلاثية الكبرى (الصرف والنحو والبيان) غافلون. ثم إنهم جعلوها علوماً ثلاثة تحكمها علائق التوازي والتجاور في تصنيف حاكم يحفظ لكل علم منها استقلاله بمسائله وقضاياها، فغفلوا بذلك أيضاً عن تصور آخر ذي حصاد موفور وإتاء فائض؛ وأعني به أطراح علاقة التجاور والتوازي بين هذه العلوم، وأن يستبدلوا بذلك رصد المستويات العابرة لحدود هذه العلوم. فأنت واجد مباحث الصوت والدلالة، ومباحث التراكيب تجتاز الأسوار



الفاصلة بين هذه الثلاثية التي جرى تجميدها ومحاصرة مسائلها في خندق زنيق داخل منحصر في واحد من العلوم الثلاثة. ولا ريب أن مثل هذا الحصار يحجب عطاء كل علم مؤثراً ومتأثراً عن امتدادات هذه المسائل ومتعلقاتها في العلمين الآخرين.

لقد أنتجت قراءتنا لمفتاح العلوم رؤية مختلفة حين أحلنا أنفسنا من الالتزام الصارم بالأسوار الفاصلة بين العلوم، وقمنا بجمع النظر إلى النظر ليحصل لنا بذلك رؤية سكاكية الجذر محدثة الصياغة بإنتاج فكرة المستوى الأفقي العابر للعلوم بديلاً للمستوى الرأسي القابع وراء أسوار كل علم من العلوم الثلاثة منفرداً. ونسوق إلى القارئ مثلاً واحداً غايته التوضيح لمستوى سميناه «علم التراكيب الشعرية poetic syntax» لندرج فيه كثيراً من مباحث العلوم الثلاثة في المفتاح وشروحه، وإذا هو يضم موضوعات من مباحث الفصاحة، وجمهرة مباحث علم المعاني، والمكون النحوي في مباحث علم البيان؛ ذلك أن ثمة جانباً نحوياً غير منكور في تشكيل الاستعارة والتشبيه والمجاز المرسل، ثم إنه يعبر الحدّ الفاصل بين هذا العلم ليشمل عدداً ليس بالقليل من فنون البديع اللفظية والمعنوية كالمقابلة والتفويف، واللف والنشر، والابتداء والتخلص والانتهاء، والجمع والتفريق والتقسيم، وردّ الأعجاز على الصدور وغير ذلك كله. حينئذ نكون قد تجاوزنا صرامة الفصل بين علوم البلاغة في القسمة الثلاثية الشهيرة، وأعدنا صياغة العلائق بين مباحثها لتضمها في مستويات متأخية متأخدة يرفد بعضها بعضاً، ويميط عنها ما اتسمت فيه في وضعها الأول من تفتيت وتشعث، ويعيد لها طابع النسقية والتضافر.

وقد عالجتنا هذه القضية بأشبع من هذا في بحثنا "عن مشكل العلاقة

بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية» ، ونحسبه باباً من الاجتهاد مشرعاً أمام الباحثين في إعادة قراءة التراث البلاغي، ينطلق من جهد الإمام السكاكي وغيره من أعلام هذا الفن شراحاً وملخصين، لكنه يتجاوزهم جميعاً إلى رؤية أغنى وأجدى.

### ٣ / ٣ من اللاتاريخية إلى التاريخية

من أظهر مشكلات البلاغة المدرسية أنها بلاغة تدين باللاتاريخية أو اللازمانية achronism، فالفن البلاغي يحتفظ في الغالب بمفهومه وما صدقاته، ويظل عابراً للقرون، مفارقاً لحركية الإبداع وفاعليته. بيد أن اتصالنا بالعلم اللساني المعاصر وقد غير كثيراً من تصورنا للظاهر فبرز معه اقتراح التمييز بين رصد مظاهر التغير في الظاهرة اللسانية في حالة التعاقب (الدياكروني)، ورصدها في حال التعاصر (السينكروني). ولقد سعت مع بعض تلاميذي إلى الإفادة من هذه الرؤية في استدخال فكرة الزمان (أو التاريخية) إلى ساحة البلاغة العربية، والعمل على تشكيل صيغتين للبلاغة: البلاغة الزمانية (الدياكرونية)، والبلاغة الآنية (السينكرونية) لنحقق بذلك غايات:

أولها - إضفاء الحركية والفاعلية على الدرس البلاغي حتى نصله بالعملية الإبداعية المتغيرة والمتنوعة في الزمان، وبذلك يتحول حال الجمود والسكون إلى متابعة الإبداع، ويميز بين الرصد البلاغي للنشاط الإبداعي المتغير في الزمان، والنشاط المرتبط بالعصر الواحد. وبذلك يتحصل لنا نوعان من البلاغة: بلاغة زمانية (دياكرونية)، وبلاغة آنية (سينكرونية).

وآخرها - أننا وإن كنا نعد ذلك في ذاته من أشرف المطالب العلمية فإننا نرى فيه فوق ذلك مشروع مقارنة رصينة لاستفتاح سُنَّة جديدة في



تاريخ الأدب العربي هي خير وأهياً من السُّنَّة القارة التي لا نكاد نعرف لها إلى الآن تبديلاً ولا تحويلاً، ونعني بها سُنَّة الاعتماد في تحقيب الأدب العربي بحسب التاريخ السياسي. وهي سُنَّة بدأ بها نفر من المستشرقين، وتابعهم عليها العلماء والدارسون في الأدب العربي، يضاهائون بها الفرنجة في اعتماد تواريخ قيام الدول وسقوطها، وبذلك نُعت الأدب بنعوت الأمويَّة والعباسية والمملوكية. وقد صارت هذه الظاهرة بادية التفشي في عنوانات الكتب التعليمية والدراسات والبحوث والمقررات الدراسية. أما المقاربة المقترحة فترصد معالم التطور في تاريخ الأدب العربي كما يتجلى في صميم النصوص، وتقدم لنا تاريخاً يستند إلى جوهر الأدبية في الإبداع لا إلى الظروف السياسية والاجتماعية الحافّة. ولا ريب أن هذا الضرب من التأليف عزيز ونادر في المكتبة العربية؛ لذلك حرصت بعض تلاميذي على كتابة أطروحة للماجستير في تشخيص الخواص الطارئة على صناعة الترسل في الأدب العربي بما يمكن تسميته "الأسلوبية التاريخية historical stylistics"، وجمعنا لذلك عينات بدأت من عبد الحميد الكاتب (ت ١٣٢هـ)، حتى انتهت إلى القاضي الفاضل (٥٢٦ - ٥٩٦ هـ). ولقد شمر لإنجاز هذا البحث الدكتور سعيد عالمي من نيجيريا الشقيقة، وصدر بحثه في كتاب مطبوع عن دار عين في القاهرة بعنوان "فن الترسل في الأدب العربي دراسة تاريخية أسلوبية"، فاجترح بذلك مسلكاً جديداً في دراسة تاريخ الأدب العربي ينتظر جهود أولى العزم من الباحثين للتباحث في نمط جديد من تأريخ الأدب يغيّر ما درجنا على إنتاجه وقراءته في سياقنا الأكاديمي المعاصر، ويمكن لذلك أن يكون مجالاً معرفياً قائماً برأسه لانزال في أمس الحاجة إليه.

## ٣ / ٤ في التكافؤ النحوي والبلاغي من منظور تقابلي

نشير هنا إلى طريق في بحث خصائص العربية قلّ السالكوها والملمفتون إلى خطرها؛ ونعني بها دراسة الألسنة المختلفة في تواردها بالترجمة على نص واحد، هنالك تكون سانحة طيبة لفحص العربية "ومقاربة خصائصها البلاغية من منظور تقابلي مستوعب لسائل الصرف والنحو ومباحث علمي المعاني والبيان؛ تعييناً للجوامع والكليات، واستظهاراً للمواثر والفروق على نحو يزيدنا علماً بفقّه العربية وخصائصها، وتقنعنا على أساس من التحليل العلمي المنضبط بما لهذا اللسان من طاقة وإمكانات يمتاز بها من سائر الألسنة».

[مصلوح، السابق: ١٤٤]

ولقد عمدنا إلى اختبار هذه المقولات ورؤوسها في بحث أخلصناه لفحص ظاهرة التقديم والتأخير (أو ما يُعرف بمقولة الرتبة) في مظهرها البلاغي والنحوي بفحص آيات من القرآن الكريم؛ تمثلت فيها المفارقة بين الموقع النحوي الثابت والموضع التركيبي المتغير، والكيفيات التي تُرجمت بها هذه الآيات إلى اللغتين الإنجليزية (في خمس تراجم) والروسية (في ترجمتين)، بإعمال تصنيف اللغات المعتمد في اللسانيات الكلية *universal linguistics* إلى لغات ذات نسق حر *free-system languages*، ولغات ذات نسق ثابت *fixed-system languages*. وكانت غاية البحث هي تحديد مواقع الألسنة الثلاثة من هذا التصنيف، وبيان آثار اختلاف هذه المواقع في لسان العرب عنها في اللسانين الآخرين. ولقد كشف لنا هذا المنظور التقابلي ما تتمتع به نماذج الجملة العربية من تنوع ظاهر في التركيب النحوي، وغياب المكافئات لهذه النماذج في الإنجليزية إلى حد بعيد، وفي الروسية إلى حد ما.



وقد طرح البحث سؤالات خمسة، وسعى لتقديم جوابات عليها؛ وكانت هذه السؤالات على الولاة:

(١) ما الخصائص الحاكمة على مقولة الرتبة وعلاقتها بنظم الكلام في نحو العربية؟

(٢) ما تجليات الرتبة والوظائف المنوطة بها في لغة القرآن؟

(٣) ما مدى فاعلية الرتبة في تشكيل بنية الجملة في الإنجليزية والروسية؟

(٤) ما الكيفيات التي تهدي إليها اجتهاد التراجمة لترويض القيود النحوية في الإنجليزية والروسية؟، ولتأمين العبارة عن مقولة الرتبة في العربية وما يرتبط التزاماً بها أو عدلاً عنها من وظائف نحوية وبلاغية وجمالية؟

(٥) ما حاصل المقارنة بين اللغات الثلاث في معالجة الرتبة ونظم الكلام؟ وأي اللغتين كانت أقرب إلى الوفاء بالمقاصد البلاغية الناشئة عن مخالفة النظم للرتبة في لغة الأصل؟

وقد انتهى بنا البحث إلى عدد من النتائج نراها ذات أهمية بالغة في تعيين خصائص الألسنة الثلاث من حيث حرية النظام وكفاءة الجهاز القواعدي في كل منها لاستيعاب مقاصد الترجمة وتأمين نقل المضمون، والقدرة على استدماج المقصد البلاغي في التركيب النحوي، ومدى اعتماد كل منها على المعجم اللغوي لتعويض عجز النظام النحوي عند التصدي للترجمة.

وبالنظر إلى الآفاق الواعدة لهذا المنظور التقابلي في معالجة مظاهر التكافؤ بين اللغات دعونا ولانزال إلى استشراف مستقبل بحثي جديد

تتضافر فيه جهود أبناء العربية - بل جهود غير أبنائها من المعنيين بقضايا الترجمة حين تكون العربية طرفاً فيها؛ حيث تتجه عنايتهم إلى مقارنة الخصائص البلاغية للسان العربي من منظور تقابلي مستوعب لمسائل الصرف والنحو ومباحث علمي المعاني والبيان بغية التوصل للجوامع والكليات، واستظهاراً للمواثز والفروق على نحو يزيدنا علماً بفقهِ العربية وخصائصها، ويقنعنا على أساس من التحليل العلمي المنضبط بما للعربية من طاقة وإمكانات تمتاز بها من سائر ألسنة البشر.

ثم، هل لنا في موقف تتبؤ علمي آخر أن نمد أعيننا إلى غدٍ قريب أو بعيد تتخلق فيه ملامح مجال معرفي آخر جديد يضع الطاقة البلاغية في لغات البشر موضع الفحص التقابلي؛ كشفاً عن كليات البلاغة، وتصنيفاً للغات بحسب أنماط هذه الكليات ومقاصدها؟

وقد أثارت هذه التجربة شهية بعض النجباء من تلاميذي، فأنجز بهداية منها وبرعاية علمية مني (وهو الدكتور سعيد عالمي) أطروحته القيمة للدكتوراه في جامعة من جامعات نيجيريا الشقيقة عن البلاغة والتكافؤ النحوي بين العربية واللسانين اليورباوي والإنجليزي في ما يتصل بترجمة حروف المعاني في القرآن المجيد، وكانت موضع التقدير والإعجاب من الأساتذة المحكمين. ولا تزال أبواب هذا الضرب من المعالجة اللسانية الطريفة مشرعة أمام الباحثين لتعميق الدرس التقابلي من هذه الواجهة بمزيد من الألسنة، ومن تنوع النصوص الشعرية والسردية، ولاختيار فرضية مهمة ترجع النظر في القسمة الحديدية بين النسق الحر والنسق الثابت؛ إذ نتوقع أن الثبات والحرية ليستا قيمتين مطلقتين، ولكنهما قيم تتراوح على تفاوت وتدرج بين الحدين. ولعل الجهود تنتهي إلى سهمة





عربية جليلة في مجال الكليات اللسانية نعيد به تدقيق التصنيف الجامع  
لنماذج الجملة في أسنة البشر.

### ٥ / ٣ من الفن البلاغي إلى الخاصية الأسلوبية

سبق لنا ذات بحث أن استظهرنا فارقاً بيناً بين البلاغة العربية  
والأسلوبيات اللسانية أن الوحدة التصورية عند البلاغيين هي "الفن  
البلاغي"، سواءً انتسب إلى المعنى أو البيان أو البديع. وهو فن يستتبطه  
البلاغي من الكلام حين يلحظه على جهة الانتشار والتشعث، فيعمد إلى  
تعريفه وإيراد شواهد وتعيين أقسامه. وبذلك يتخذ هذا الفن مكانه بين  
أسلوبيات اللغة، ويعدُّ واحداً من الإمكانيات التعبيرية التي تتيحها اللغة  
لمستعملها والمتحدثين بها.

وفرق ما بين "الفن البلاغي" و "الخاصية الأسلوبية"؛ أن الأول حصل  
له التجريد، فاكتسب بعد قراره وجوداً أولياً سابقاً على النص. أما الأخرى  
فلا يكون لها وجود إلا في نص، ولا يكون لها اعتبار بمطلق وجودها في  
النص إلا أن تكون سمة مائزة فيه على جهة الشيوخ أو الندرة النسبيين،  
خلافاً لفنون البلاغة التي هي قائمة مجردة يتساوى جميع مفرداتها في  
فرص ورودها من جهة الإمكان العقلي.

وباعتبار ما سبق، يتحصّل لنا أن فنون البلاغة على تنوعها وانتشارها  
في علومها الثلاثة يمكن عدّها متغيرات أسلوبية *stylistic variables*، أو  
هي - بعبارة أخرى - خصائص أسلوبية بالقوة إلى أن تستحيل خصائص  
أسلوبية بالفعل بعد مثلها في نص، وثبوت الوصف لها باستخدام معايير  
التحليل وإجراءاته، وعلى رأسها المعالجة الإحصائية التي طالما دعونا لها،  
وأبنا عن عظيم جدها في الكشف عن خصائص النصوص. ولسنا نشك

في أن هذه السُّهمة البلاغية؛ أعني فنون البلاغة بحدودها وتصنيفاتها وإيراد شواهدا وأمثلتها الموضحة، كان لها دورها في تشكيل لحمة الدرس الأسلوبي. وقد أتاحت لي ولبعض تلاميذي في ما أخرجناه للناس تشخيص عدد من الخصائص الأسلوبية الدالة، ومن بينها قياس كثافة المجاز، والتشخيص الإحصائي للاستعارة، وطول الجملة، وتتنوع المفردات وغير ذلك من الخصائص، كما أعاننا على إغناء قائمة المتغيرات التي ضمناها كتابنا "في النص الأدبي"، وفي ذلك ما فيه من غناء للدرس الأسلوبي المعاصر. وأما من جهة النقد القديم؛ فقد تاح لعلماء نابيين ممن أشرفت على أطروحاتهم الجامعية فضيلة رجوع النظر في بعض تصنيفات المتقدمين، ومحاولة إناطة ما تضمنته من أحكام نقدية ذوقية بأوصاف ظاهرة منضبطة استمدوها من الأسلوبيات الإحصائية؛ فانعقدت بذلك الصلات الشوايك بين النقد القديم والأسلوبية. ولعل من أظهر الأمثلة على هذا التوجه أطروحة الدكتور أحمد عزت البيلي التي أنجز بها موازنة أسلوبية جديدة بين الطائيين، واستحيا بذلك تراث أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ) في "الموازنة"، وتراث أبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت ٣٣٥هـ) في «أخبار أبي تمام»، إلى جانب كثرة من تصانيف المتقدمين ليضع هذه المعركة النقدية القديمة في سياق بحثي جديد. ونحسب ذلك من مناحي البحث الجاذبة والجديرة بعناية طلاب العلم والباحثين في مجال دراسة القديم برؤية جديدة مختلفة.

### ٦ / ٣ من تفتيتية الفن البلاغي إلى نسقية السبك النصي

أشرنا في فقرة مضت (٥/٣) إلى ما للفن البلاغي من وجود تجريدي سابق على النص وخارج عنه، أما الخاصية الأسلوبية فلا تحقق لها



إلا في النص، وهي تشكُّله وتضع له الميسم المائز. وينبني على ذلك أن الوصف الحاكم على فنون البلاغة هي التفيتية atomism؛ إذ تظهر هذه الفنون في الشواهد والأمثلة تفاريق مشعثة في غير ما نسق جمالي محقق لمقاصد النص. وقد أدّى بنا ذلك إلى رؤية مغايرة، حاولنا بها استدخال فنون البلاغة المدرسية في نظرية اللسانيات النصية لتكون من إجراءات التحليل المنضبطة التي يعول عليها في فحص وسائل سبك النص - coh sion. ومن عجب أن يؤول بنا ذلك إلى نتيجة ذات خطر؛ وهي رجوع النظر في مرتبة علم البديع عند المتقدمين. إذ نيط به التحسين اللفظي والمعنوي للكلام بعد استيفاء التحليل على شروط علمي المعاني والبيان. لقد تَدَيَّل البديع ترتيب علوم البلاغة؛ إذ صارت مهمته هي التحسين ولا شيء غير التحسين. أما في المنظور الجديد فقد تصدر البديع علوم البلاغة من حيث الأهمية في مبحث وسائل السبك ولسانيات النص بعد ما كان من تأخره في مصنفات المتقدمين.

بهذه المحاولة التي ضمناها بحثنا "نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية" استيقظنا أنظار المشتغلين بالعلم إلى ما طرأ على وضعه من تغير حاسم في نظرية لسانيات النص بناء على هذا التصور الجديد، واستتهضنا هَمَمَ الأفتاء منهم للصبر على سبر هذا الإمكان الواعد. فكان أن تصدى له الباحث النابه جميل عبد المجيد في أطروحة الدكتوراه التي نجزت على يديه بإشراف العالم الجليل علي البطل رحمه الله وأكرم مثواه، وكان لي حظ الإسهام في مناقشتها؛ وعنوانها «البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية». وهكذا يسهم علم الماضين في تشكيل السياق المعرفي لعلوم العصر، ويبطل القول بالقطيعة المعرفية مع الماضي التي

أوجبها بعضهم شرطاً للتقدم والمجازة.

### ٣ / ٧ الدخول إلى تحقيق نسبة النصوص من بوابة الأسلوبيات

رأينا كيف أسهمت البلاغة العربية في تشكيل اللسانيات النصية (٥/٣)، وكيف كانت تَصْدِيْقُ ذلك إعادة التمكين لعلم البديع بما يعوض مكانه التحسيني المهمّش في التصنيف القديم. ولعله قد آن الأوان لنرد عَجْزَ الأمر على صدره، فنستطلع هذا الفعل منعكساً، ونرى كيف تسهم الأسلوبيات المعاصرة في تشكيل علم عريق العِرْق في لسان العرب، ونعني به علم التحقيق. ولا ريب أن هذا العلم — إذ ينصرف إلى المخطوطة العربية أو إلى النصوص المُشَكِّلة في نسبتها - إنما اتخذ طريقه في الثقافة العربية سَرِيّاً بفعل طائفة المستشرقين من الفرنجة. وقد انفرعت منه شعبة تحقيق نسبة النصوص إلى أصحابها، حيث تكون النسبة إلى المؤلف الواحد مناطاً للشك، وحيث يتشاكس في النص الواحد أكثر من مؤلف. وقد أَصْفَقَ الباحثون أو كادوا على التحاكم عند استشكال النسبة إلى ما سمي بالأدلة الخارجية؛ كنوع الخط أو الورق، وتعارض التواريخ، واستكناه الأخبار أو تأويلها من مصادر أخرى. ولم يكن ثمة مفرع إلى معيار موضوعي ضابط يمكن الركون إليه إن عدت الأدلة الخارجية. وقد كان الوعي بخطر التضافر بين علوم العربية قُدِّمَها وحُدِّثَها باعثاً إلى اللواذ بالأسلوبيات الإحصائية، والكشف عن المعادلات الرياضية التي يمكن إعمالها للكشف عن خبيء مظاهر التشكل الأسلوبي في النصوص؛ فكان بحثنا عن "الثابت والمنسوب من شعر شوقي" (في النص الأدبي: ١١٧ - ١٨١) مُرَاوِدَةً منا لفحص هذا المشكل العصي على الحل. وفيه قمنا بشرح وتقديم وتطبيق لمعادلة أودني يول G. Udney Yule على سبع وعشرين

قصيدة؛ منها تسع ثابتة النسبة لأمير الشعراء، وتسع أُخرُ تضمنها كتاب "الشوقيات المجهولة" لمحمد صبري السوربوني. أما التسع الباقيات فقد نسبها رؤوف عبيد في كتابه «الإنسان روح لا جسد» إلى روح شوقي؛ زاعماً أن الأمير لم يتوقف بموته عن الإبداع، وأن وسيطاً روحية كانت تستحضر روحه، وتكتب ما يمليه عليها في مناسبات كثيرة سياسية واجتماعية لم تقع إلا بعد رحيله بعقود. ومن هذه الأحداث تأميم قناة السويس في ١٩٥٦، وقيام الوحدة بين سوريا ومصر في ١٩٥٨. والطريف أن رؤوف عبيد عرض هذه القصائد المنسوبة إلى روح شوقي على طائفة من أعلام الباحثين من بينهم شيخنا إبراهيم أنيس وشوقي ضيف، فتقطّعوا أمرهم بينهم زبيرا؛ فمنهم من أثبت نسبتها لشوقي جُملةً، ومنهم من أظهر الشك، أو صحح نسبتها في شيء من التحفظ على ما بيناه تفصيلاً في موضعه. وانتهينا من بحثنا إلى أحكام في أمر نسبة القصائد يشهد لها التحليل الموضوعي بدليل الإحصاء.

وقد تابَعْنَا في هذا الجهد باحثون فضلاء نذكر منهم إلهام المفتي في "دراسة المنسوب في ديوان أبي تمام"، وأحمد عبد التواب في «دراسة الشعر المنسوب في سيرة عنتر»، وإبراهيم أبو زيد في دراسة «حكاية أبي القاسم البغدادي»، والباب مشرع لمزيد من المعادلات، ومزيد من التطبيقات في هذه الأرض البحثية العذراء التي ترتقب جهود المُخْلِصين من شبيبة العلماء.

### ٨ / ٣ البلاغة المدرسية وتحليل بلاغة الإعلان

ثمة مجال آخر فزعنا منه إلى البلاغة العربية المدرسية لمقاربة صنف من النصوص المعاصرة التي لم يكن للمتقدمين سابق عهد بها، ومن بينها "النص الإعلاني". وكانت استعانتنا إياها في هذا السياق على مستويين:

نظري وتطبيقي. فأما المستوى النظري فقد استتدنا في مقاربتة إلى مرتكزين تأسسا في التراث البلاغي القديم، هما: الإقناع والتخييل. وكان معتمدنا فيه تلك الصيغة التي طرحها ووضع أساسها في أشبع الصور وأجلاها البلاغي العظيم أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجني (٦٠٨ - ٦٨٤ هـ) في مصنفه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء". واستبان لنا القدرة الكامنة في هذه النظرية على معالجة مقاصد النص الإعلاني، واقترح أطوع الطرق ومثلاها لتحليله؛ وهو ما عرضناه مفصلاً في دراسة كان عنوانها «النص الإعلاني في الصحافة المعاصرة بين الإقناع والتخييل» [انظر كتابنا: في اللسانيات والنقد، عالم الكتب - القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ١٥٧ - ١٧٥].

أما معالجة هذا الضرب المستحدث من ضروب الخطاب فقد كان من المغامرات البحثية المنتجة والجادبة في آن؛ وتمثل في تجربتي مع إحدى تلميذاتي المجتهديات وهي الدكتورة عبير الأيوبي في أطروحتها لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعتي الكويت والقاهرة. وكان شاغلها البحثي هو دراسة النص الإعلاني بما هو نص جامع لعدد غير قليل من مكونات التشكيل القاصد إلى ترويج السلعة أو الخدمة باستخدام اللغة والصورة والمساحة والتصميم والخط واللون. والحق أن البلاغة العربية المدرسية لم تخذلنا في هذه المحاولة، بل كانت لنا نعم المعين؛ فقدمت لنا مصطلحات البلاغة وفنونها خدمةً تُذكر فتشكر عند التصدي لتحليل بلاغة الإعلان. ومن البدييات في هذا المقام حاجة هذه المعالجة إلى الاجتهاد في إعادة تشكيل مفهوم المصطلح البلاغي وتطويعه ليستوعب النص الإعلاني؛ الذي لم يكن موضوعاً لتأمل المتقدمين، ومن ثم لم يكن بدُّ عند استحضار التراث البلاغي في تحليله من جهد يُبذل في تطويعه وتطبيعه بحيث يؤهله



للتصدي لإنجاز هذه المهمة.

وقد أمكنتنا هذه المحاولة من انتجاع حقل البديع لتوظيف فنون بلاغية كثيرة منها "التورية" و"الطباق" و"المقابلة" و"تجاهل العارف" و"المبالغة"، كما أتاحت لنا استعانة علم البيان لتوظيف "فن التشبيه" في تحليل الإعلان الصحفي. وانتهينا إلى استصفاء عدد من القواعد الحاكمة على التشبيه الإعلاني، ومقاربة التقعيد البلاغي المدرسي لهذا الفن، وتنزيله بعد التطويع وإعادة التشكيل، واستكناه أركانه وأوجه الشبه تلميحاً أو تصريحاً، كما تجلت لنا مستويات للتشبيه بلغت الستة عدداً؛ تبدأ بمستوى صريح ساذج يكون فيه طرفا التشبيه مكونين أحدهما لفظي والآخر بصري، وانتهاءً بالتشبيه الضمني، حيث يتخذ النص الإعلاني في توظيف تقنية التشبيه أشكالاً من التركيب، وربما من الغموض الشفيف الذي يعصمه من الاستفلاق، ويتيح له البوح بمكنون العلاقة بين الطرفين. ولمن شاء القول تفصيلاً أن يرجع إلى أطروحة "الخطاب الإعلاني في الصحافة المعاصرة في ضوء اللسانيات النصية"، [عالم الكتب - القاهرة، ٢٠١٥].

#### ٤ / ٠ تحصيل واستشراف

كانت هذه الورقة سيرة أكاديمية مختصرة تسجل حقبة من النشاط البحثية في الدرس البلاغي؛ منها ما قمت به منفرداً، ومنها ما كان موقفني حياله التنبيه والتوجيه والإشراف. ولقد بدأت الورقة بتزييف لمفهوم القطيعة المعرفية الذي أحدثه بعض الباحثين الداعين لاستدبار البلاغة المدرسية والابتداء من الصفر المنهجي؛ بحيث يولي الباحثون وجوههم شطر الأسلوبيات المعاصرة بما هي بديل ووريث شرعي للبحث البلاغي القديم، وكانت العقيدة العلمية المختارة لدينا لتوصيف العلاقة

بين الماضي والحاضر الراهن هي "الصيرورة المعرفية" بديلاً للقطيعة المعرفية؛ ونعني بها قدرة القديم على التجدد من ذاته، وعلى التجاوب مع الجديد، والإسهام في إعادة تشكيله، وتقديم جوابات علمية مقنعة على سؤالات لم نحصل لها على جواب. ولعل من أهم منجزات هذه الورقة الدعوة إلى استفتاح مجالات بحثية تنتظر جهود أولى العزم من الباحثين، ومن بينها إعادة صياغة البلاغة المدرسية لتكون بلاغة مستويات بحثية لا بلاغة علوم متوازية منفصلة، ورجع النظر في تقويم جهد أبي يعقوب السكاكي واستكناه طبيعة عمله في «مفتاح العلوم»، واستدخال البعد الزمني في تصنيف البلاغة لتؤول إلى بلاغتين: بلاغة زمانية (دياكرونية)، وبلاغة آنية (سنكرونية)، وفتح الطريق أمام علم البديع ليكون مكوناً إجرائياً جوهرياً في نظرية اللسانيات النصية، والتحول بالفن البلاغي المجرد إلى مفهوم الخاصية الأسلوبية الواسمة للنصوص، واقتراح المنظور التقابلي وليجة لفحص التكافؤ النحوي والبلاغي بين أسنة البشر، واستعانة الأسلوبيات الإحصائية للنظر في صحة نسبة النصوص المُشكَّلة. وأخيراً أمكن لنا من فحص مسألة العلاقة بين ماضي البلاغة وحاضرها أن نقوم بمعالجة المنظومة المصطلحية القديمة تطويعاً وتطبيقاً ليكون لها القدرة على العمل بالوصف والتحليل والتعليل في النص الإعلاني، وهو من النصوص المحدثّة التي لا عهد للمتقدمين بها.

والحمد لله على ما وفق وأعان.